تَارِيخ النَّظرِيَّات السِيَاسَية وَتَطَوُّرُها

تأليف

د. حَسَن خَليفَة

الكتاب: تَارِيخ النَّظريَّات السِّياسَية وَتَطَوُّرُها

الكاتب: د. حَسَن خَليفَة

الطبعة: ٢٠١٩

صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٢٩

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

خَليفَة ، د. حَسَن

تَارِيخ النَّظريَّات السِّياسَية وَتَطَوُّرُها / د. حَسَن خَليفَة

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٤٦٧ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ١ – ٩٨٧ – ٤٤٦ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٩٦٠٩ / ٢٠١٩

تَارِيخ النَّظريّات السِيَاسَية وَتَطَوُرُها





مقدمة

الحمد لله الذي ساس الدول بعدله. وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد صاحب التشريع القويم أفضل صلاة وأكمل تسليم. وبعد فإني رأيت الحاجة ماسة لوضع كتاب في تاريخ تكوين النظريات السياسية وتدرجها مبتدئاً بنشأتها عند اليونان في زمن حضارتهم القديمة، ومقتفياً أثرها عند الرومان، وفي القرون الوسطى، وتمشيت بها في عصر النهضة العلمية والإصلاح الديني، ثم تناولت أدوارها المختلفة في العصر الحديث، وما أدخله عليها كتاب الإنجليز والفرنسيين من التغييرات أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر مما أدى إلى الإنقلابات الخطيرة في كل من إنجلترا وفرنسا من الوجهتين الإجتماعية والسياسية. ولم أقف عند هذا الحد، بل أثبت مقدار الأثر الذي أحدثته الإنقلابات الصناعية والإختراعات الآلية وما ترتب عليها أثناء القرن التاسع عشر، في نفوس فلاسفة السياسة وكتابها، وبينت كيف تأثرت النظريات السياسية بالمظاهر المادية في عصرنا الحديث.

هذا وقد راعيت الإنجاز بقدر ما إستطعت في كتابة هذا السفر، حتى يأتي بالغرض الموضوع لأجله، وهو إيجاد كتيب باللغة العربية يتناول مقرر العلوم السياسية لطلبة مدرستي المعلمين العليا قسم الآداب ودار العلوم العليا وقسمته إلى كتابين: تناولت في الأول تاريخ النظريات السياسية. وتناولت في الثاني النظريات الدستورية. وأرجو من المولى القدير أن أكون

قد وفقت فيما حاولت. كما أني أرجو من علمائنا وكتابنا أن يغفروا لي ما قد يقع من النقص والتقصير، وأعدا إياهم بإدخال ما يرونه من الإقتراحات والتحسينات، في الطبعة الثانية إن شاء الله.

ولقد عولت وأنا أكتب هذا الكتيب على طائفة من الكتب القيمة مثل كتب دنج (Dunning) وجتل (Gettell) وليكوك (Leacock) وولسون (Wilson) وبولك (Pollock) وغيرها، وإستعنت مذكرات الأصدقاء والزملاء.

ولا يفوتني أن أذكر بالشكر فضل المعونة التي أسداها إليَّ كل من زميلي الأستاذ أحمد يوسف نجات أفندي المدرس بدار العلوم فقد راجع لغته والأستاذ مُحَمَّد سامي عاشور أفندي المدرس بالمعلمين العليا قسم الآداب فقد أولى بإقتراحات ثمينة.

وفقنا الله جميعاً إلى خدمة هذا البلد من الناحية العلمية في ظل مليكنا المعظم حامل لواء النهضة الحديثة وولي عهده المحبوب أبقاهما المولى ذخراً للعلم والعلماء آمين.

يوليه سنة ١٩٢٩

حسن خليفة

الكتاب الأول

مقدمة

علم سياسة الدول يبحث في الدول، من حيث أنظمة حكوماتها. والقواعد التي تبنى عليها علاقة السلطة الحاكمة فيها بالهيئة المحكومة، وهو كغيره من العلوم الإجتماعية، مجموع أبحاث نظرية تحليلية، لا تقتصر على بيان النظم الحالية لدولة أو دول معينة. بل تتناول أيضاً تحليل هذة النظم، وبيان الأدوار التي مرت عليها، وأسبابها الإجتماعية والأدبية، وموازنة هذه الأدوار بغيرها، في عصر معين أو عصور مختلفة.

فمثلًا إذا درسنا من الوجهة التاريخية والمقارنة النظام السياسي للدول الأوربية والأمريكية ودساتيرها، أمكننا أن نقف على مجموعة من المباديء والنظم، التي وإن إختلفت في ظاهرها بين دولة وأخرى، لا تخرج عن بضع قواعد عامة، تطبقها كل الدساتير بغير إستثناء. وتبين لنا هذه الدراسة أيضاً أن الإصلاحات الدستورية التي تعملها دولة من الدول لظروف خاصة، لا تلبث أن تأخذ بها دول أخرى. وهذا ما يساعد على تدرج النظريات السياسية وتقدمها.

والغرض من دراسة هذا التدرج هو العمل على ترقية دستورنا وجعله شيئاً فشيئاً مماثلًا لأرقى النظم الدسورية.

هذا ولا بد لنا أن نبدأ بدراسة النظريات العامة وتاريخها وتدرجها إذ عليها تبنى الدساتير. فندرس الجماعة السياسية أي الدولة وماهيتها، وكيف تكونت، وما قيل عن أصلها ومنشأها، وندرس ما قيل عن السلطة وأصحاب السلطان فيها، وكيف تغيرت هذه السلطة وتدرجت وتفرعت، ثم ندرس منشأ حقوق الأفراد ونموها، والنضال الذي قام بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة من أجل هاته الحقوق، إلى غير ذلك من الموضوعات السياسية التي كانت ولا تزال الشغل الشاغل للكتَّاب من أقدم عصور التاريخ إلى وقتنا الحاضر.

الباب الأول

تاريخ النظريات السياسية عند اليونان

تمهيد

تقدمت مدن الولايات في بلاد الإغريق تقدماً سياسياً وإجتماعياً في العصور التي وقعت بين القرنين السادس والثالث قبل الميلاد تقدماً عجيباً، وقطعت شوطاً عظيماً في سبيل الرقي المادي والأدبي والسياسي. وظهر بين رجالها رجال إشتهروا بالحكمة والفلسفة، وتناولوا العلوم بالبحث والتحليل. وأينعت أثيناً في عصر بركليز (٤٨٠- ٤٣٠ ق.م) حتى بلغت شأوا عظيماً من المجد والمدنية، وسادت غيرها من المدن الإغريقية، وكانت قبلة الأنظار ومحط الرحال لرجال ذلك العصر من جميع العالم المتمدين، وأصبحت مهبط الحكمة، ومبعث النور والعرفان. فلا غرو إذا ظهر فيها الفلاسفة والحكماء والمؤرخون أمثال هيرودوت وثوثيديز المؤرخين الشهريين وسوفكليز ويوروبيديز وارستوفانيس من أشهر الكتاب والروائيين وانكستاغورس وسقراط ثم أفلاطون وأرسطوطاليس من أنبغ الحكماء والفلاسفة الذين تناولوا النظم السياسية السائدة بالنقد والتحليل، وكتبوا النظريات فوضعوا الحجر الأساسي للعلوم السياسية.

ولتفهم ما أثبتوه من النظريات نسرد بإيجاز التاريخ السياسي لبلاد الإغريق في هذه الأزمنة لشدة إرتباط هذه النظريات بالنظم السياسية التي سادت إذ ذاك.

كان اليونانيون حول سنة ٧٠٠ ق. م. جماعات صغيرة مبعثرة، تقطن الجبال والوديان، وعلى الشواطيء، وفي الجزر التي تحيط شبه جزيرتهم الواقعة في الجنوب الشرقي لأوربا. وكونت كل جماعة وحدة سياسية، قائمة بذاتها، مستقلة عن جاراتها، وإتبعت نظاماً سياسياً ودينياً خاصاً بها.

وقد نشأت هذه التفرقة بسبب طبيعة البلاد الجغرافية، فإن جبالها وهضابها العديدة وأنهارها القصيرة، جعلت الإتصال بين هاته الجماعات صعباً، وحالت دون إندماجها إجتماعياً وسياسياً. وقد ظلت هذه الجماعات متباعدة متنافرة زمناً طويلًا اللهم إلا في أحوال إستثنائية دعت إليها ظروف إجتماعية أو حربية مثل الألعاب الأولمبية أو الحروب الفارسية.

أما نوع الحكومة التي سادت البلاد والمدن الإغريقية في القرن السابع وجزء من السادس قبل الميلاد فقد إختلف أيضاً، كما قدمنا، بإختلاف الجماعات والمدن، إذ كانت حكومة معظم الولايات القوية حكومة أوليجركية أو أرستقراطية حلت محل الحكومة الملكية التي وصفها هومر في أشعاره. وتملك زمام السلطة في كل مدينة وولاية، ما عدا أسبرطة، بضعة

أفراد ممتازين بسبب مركزهم الإجتماعي أو الديني، وأداروها من الوجهات الإجتماعية والإقتصادية والدينية. ولما حل القرن السادس قبل الميلاد إختفت الحكومة الأرستقراطية، وساد البلاد نوع آخر من أنواع الحكومة، وهو حكومة جماعة الطغاة والمستبدين، فقد إنتهز فرد قوي واسع المطامع إضمحلال الحكومة الأرستقراطية بسبب تنازع أفرادها، وإنغماسهم في الملاهي، وإنشغالهم بالأمور المادية، وإستخلص السلطة لنفسه، وأدار الحكومة بيده القوية. فكأنما رجع نظام هومر الملكي إلى بلاد اليونان في القرن السادس، مع الفارق بأن المستبد القابض على زمام الأمور لا يستند في حكمه على ما ورثه من مركز إجتماعي أو ديني، بل يستمد سلطته من القوة ومن القوة دون سواها.

أثر ظهور هذا النوع من الحكم أثراً بيناً في طريقة التفكير السياسي، وحولها من مجراها القديم وهو إعتماد صاحب السلطة على حقه الموروث في السلطة، بدون مراعاة مصلحة المحكومين، إلى مجرى آخر، وهو إستناد الحاكم إلى القوة ما دام في هذه القوة خير للمحكومين.

تسنم المستبد السلطة ووجه شدته وقسوته إلى الأرستقطراطية وأعضائها، أصحاب السلطان قديماً، ولكنه ما لبث أن إستبد بالشعب أيضاً فهاج الشعب وأسقط حكومة المستبدين من البلاد.

ولم تخضع بعد ذلك مدن الإغريق إلى نوع واحد من الحكم، بل حاول الأرستقراط، في بعض المدن، أن يسترجعوا ما فقدوه من السلطة،

وقاومهم جمهور الشعب مقاومة عنيفة، وظهر في البلاد نزاع قوي بين الأرستقراطية والديمقراطية، وسندت أسبرطة ظهر المحافظين، أما الأحرار في أثينا فقد ناصروا الديمقراطية وأخذوا بيدها، فأينعت وتقدمت. وظل هذا النزاع طويلًا، ودام حيناً. وفي وسط هذا النضال وبين أحضان تلك المعمعة ظهر الكتاب المجيدون متأثرين بما أحاط بهم، فتغيرت النظريات السياسية بكتاباتهم ومباحثهم الشائقة.

إن الخوف من غزو الفرس دفع الشعوب اليونانية للإعتراف بنوع من السيادة لأسبرطة أولًا، ثم لأثينا بعدها. وحاول كل من المدينتين أن يسود البلاد عسكرياً متذرعاً بقوته، وأن يكون منها وحدة سياسية متماسكة. وقد نجحت كل منهما، ولكن كان نجاحها محدوداً ومؤقتاً بسبب شدة التنافس بينهما وإختلافهما إجتماعياً وعقلياً وسياسياً، إذ ناصرت أسبرطة الأرستقراطية وناصرت أثينا الديمقراطية. وقد أدى هذا التنافس إلى حروب البلوبونيز الطاحنة (٤٣١– ٤٠٥ ق.م) بينهما. وقد عادت

م – ٢

هذه الحروب بأسوأ النتائج على بلاد اليونان وشعوبها كافة، وأبعدت فكرة التوحيد السياسي إلى حين. وليس هناك إشارة جلية في أبحاث كتَّاب ذلك العصر عن فكرة هذه الوحدة السياسية، لأنها وإن كانت تحققت لم تدم طويلًا وكان تحقيقها جزئياً، وبنيت على القوة المادية. ولم تصل فلسفة ذلك العصر إلى مكانة تمكنها من تحليل نتائج هذه القوة المادية.

والآن نحن ندرس نظم أسبرطة وأثينا لأنها أثرت بصفة خاصة في النظريات السياسية اليونانية.

دستور أسبرطة.

ساد في أسبرطه منذ أقدم عصور تاريخها نظام إجتماعي فريد إمتازت به عن باقي مدن الولايات الإغريقية: فقد إنقسم سكانها إلى ثلاث طبقات إجتماعية، الأسبرطيون والبريركواي (Perior koi) والهيلوت (Helots). وكانت الطبقة الثالثة أكثر الطبقات عدداً، وكانت أدناها في المرتبة الإجتماعية، إذ كانت طبقة الأرقاء التي إشتغلت بفلح الأرض وزرعها، وعلى كدها عاشت الطبقات الأخرى، ولم يكن لها حقوق مدنية أو سياسية، ولم تتمتع بأي نوع من أنواع الحرية اللهم إلا إذا إنتظم بعض أفرادها أحياناً في الجيش. أما الطبقة الثانية فكانت تماثل الطبقة الوسطى في العصر الحديث، وتمتعت بجميع الحقوق المدنية وإشتغل بعض أفرادها بالزراعة. أما القسم الأكبر منها فقد إشتغل بالصناعة والتجارة، ولم تشترك هذه الطبقة في الحياة السياسية الأسبرطية. أما الطبقة الأولى وهي طبقة الأسبرطيين وكان عدد أفرادها قليلًا فقد كان لها السيطرة التامة على الحياة العامة في أسبرطه، وعاش الأسبرطي الأصيل على عرق جبين الهيلوت. وكانت الصناعة والتجارة محرمة عليه، وإقتصر عمله على الأمور العسكرية والشئون السياسية. فكان الصبي الأسبرطي يخرج من عهدة والديه وهو في السابعة من عمره ليقوم بتربيته رجال معينون من قبل الحكومة ويشرفون على تربية الغلمان. ويستمر الولد في عهدة الحكومة تشرف على تدريبه،

وتنمية جسمه، حتى إذا ما بلغ سن الرجولة شب فارساً مقداماً، بارعاً في الحرب وفنونها. ويظل الأسبرطي مشتغلًا بالأمور العسكرية والحرية حتى إذا بلغ سن الشيخوخة إشتغل بأمور الحكم، إدارية كانت أو إقتصادية أو سياسية. وكان من قوانين أسبرطة أن يربى الأسبرطي محباً لوطنه، مخلصاً لقومه، لا يؤثر مصالح عشيرته على مصالح أمته، لا يشتغل إلا بأمور قومه، مبتعداً عن الإختلاط بالأجانب ما إستطاع إلى ذلك سبيلًا.

وكانت أسبرطة لا تتقيد بالقوانين المكتوبة بل أبطل ليكرغوس مشرعها الكبير تقنينها وتدوينها. وكان حكم القاضي هو القول الفصل في كل المشاكل والمشاحنات التي تنشأ بين الأفراد، وعلى ذلك حفظ ليكرغوس على الأسبرطيين بتشريعه هذا وقتاً طويلًا كان يصرف في المناقشات، والمجادلات الكلامية التي تحيط فن التشريع عادة.

حكم أسبرطة ملكان متساويان في السلطة تماماً، وبجانبهما مجلس شيوخ (سناتو) ينتظم من ثمانية وعشرين عضواً ينتخبون لمدة الحياة، وجمعية عمومية تتألف من جميع الأسبرطيين، ومجلس حكام يتألف من خمسة أعضاء (Ephors) يتجدد أعضاؤه كل سنة. وكان الملكان يتمتعان بالرياسة العسكرية والدينية العليا، ولكن كانت سلطتهما إسمية أكثر منها فعلية، أما مجلس السناتو، فكان يشتغل بالأمور القضائية، وبالإدارية أحياناً. وكان عمل الجمعية العمومية محدوداً في المبدأ، إذ كانت لا تعقد إلا نادراً، وذلك لتسجل موافقتها على إجراء خطير أو مشروع عظيم ولكن زاد عملها وإزدادت أهميته في القرن الخامس قبل الميلاد.

أما مجلس الخمسة فقد كان السلطة التنفيذية الحقيقية في البلاد: أشرف على الأمور الإدارية والسياسية حتى على الأمور العسكرية في ميادين القتال.

وعلى ذلك يمكن القول بأن حكومة أسبرطة كانت ملكية شكلًا ولكنها كانت أوليجركية فعلًا، بالرغم من تجديد إنتخاب أعضاء مجلس الخمسة سنوياً، وذلك لقلة عدد من توافرت فيهم شروط الإنتخاب لهذا المجلس.

كان تأثير النظام الأسبرطي في سير الفلسفة الإغريقية وطريقة تفكيرها عظيماً كما سيتبين بعد.

ب. دستور أثينا

خالفت أثينا أسبرطة مخالفة تامة في نظمها السياسية والإجتماعية، إذ قد رأت كل التغيرات السياسية التي مرت على بلاد الإغريق. ثم أصبحت حكومتها في نهاية الأمر حكومة ديمقراطية صحيحة.

إنقسمت الطبقات الإجتماعية في أثينا إلى طبقتين: طبقة الأرقاء، وطبقة الأحرار، وإنقسمت طبقة الأحرار إلى أشراف وعامة، ولكن لم توجد فواصل دقيقة بين أفراد كل من هذه الطبقات، فلم يكن الأرقاء أذلاء كما كانوا في أسبرطة، ولم تتميز الأشراف عن العامة بمميزات تاريخية كما تميز الأسبرطي الأصيل عن أفراد الطبقة الوسطى البيريركاوي. أضف إلى ذلك

أنه وجد في أثينا عنصر من النزلاء الأجانب، وهؤلاء إشتركوا إشتراكاً فعلياً في الحياة الإقتصادية والإجتماعية مع الأثينيين، وهذا لم يوجد في أسبرطة كما تقدم.

لم يشترك في الحياة السياسية الأثينية غير طبقة الأحرار: الأشراف والعامة، وهذان العنصران تساويا في الحقوق السياسية.

كان الأشراف في بدء قيام أثينا أصحاب السلطان فيها، فكان لهم مجلس مكون من تسعة أعضاء منتخبين، يتجدد إنتخابهم كل سنة ويسمى مجلس الأراكنة. وكان بجانبه مجلس آخر وهو مجلس السناتو ويسمى مجلس الأريوباجوس أخذاً من المكان الذي كان يعقد فيه.

وفي نهاية القرن السابع قبل الميلاد ثارت البلاد طالبة تعديل دستورها لإستبداد أغنياء الأشراف بفقراء العامة، وكان من نتائج ثورتها أن أصلح سولون الدستور.

دستور سولون:

جعل سولون أساس الإصلاح مقدار الثروة التي يملكها الفرد، شريفاً كان أم غير شريف، ليشترك في الحياة السياسية، وبذلك قضى على إحتكار الأشراف تولي السلطة في البلاد، وأباح للعامة الإشتراك في السلطة على حسب ما يملكه الفرد من ثروة، وما يدفعه من ضريبة. فقسم السكان بحسب ثروتهم إلى طبقات أربع: الطبقة الأولى وهي التي تملك

قدراً معيناً من الثروة، وتدفع ضريبة معينة. والطبقة الثانية من الفرسان. والثالثة من الزوجيتاي وهم الذين يملكون المحراث وما يجره من ثيرة، وأرضاً يزرعونها، وكانوا فقراء. والرابعة من الثيتس (Thetes) وهم الذين لا يملكون شيئاً أو كانت ثروتهم لا تبلغ مئتي مديمنوس (وهو مكيال يعادل إثنين وخمسين لتراً).

وقد حفظ للطبقات الثلاث الأولى جميع المناصب: وهي مناصب الأركون وحفظة الخزانة، وحفظة السجون وغير ذلك من الوظائف العامة. أما افراد الطبقة الرابعة فلم يكن لهم من الحقوق السياسية إلا الإشتراك في جلسات جمعيات الشعب.

بقى الأشراف في دستور سولون أصحاب سلطان ونفوذ في الدولة، ولكن إكتسبت الديمقراطية بعض مكاسب سياسية، فقد نص الدستور على حق مجلس الإكليزيا (الجمعية العمومية لطبقات الشعب الأربع) في إنتخاب الأراكنة وفي مراقبة أعمال الحكام، ولها الحق في قبول ما يقرره الحكام أو رفضه، وكان لها سلطة سياسية وقضائية. أما مجلس الأربعمائة. (وهو مجلس شيوخ ينتخب أعضاؤه من بين الأفراد الممتازين من أعلى الطبقات) فكان يشرف على أعمال الإكليزيا، وهو الذي كان يقرر موعد إنعقادها، وتحضر لها المسائل التي تنظرها، ويراقب تنفيذ قراراتها.

سلبت هاتان الهيئتان كثيراً من إختصاصات (مجلس الآريوباجوس)، ومع ذلك بقى هذا المجلس الحصن الحصين الطبقة الحكام المتقاعدين. وبقى

له من السلطة السياسية أعلاها وأوسعها، فقد كان يراقب أعضاء المدينة ويوقع بمن خالف كأنه سلطة قضائية عليا ولا مرد لقضائه، وكان يؤدي إلى خزانة الحكومة ما يجتمع من الغرامات التي قضى بها من غير أن يكون ملزماً بيان السبب الذي حمله على القضاء.

تسلم بيزستراتوس (Pisistratus) الطاغية وأبناؤه من بعده الحكم في أثينا فعطل الدستور فيها بين سنتي ٥٦٠ و ٥١٠ ق.م. وعند سقوط هذا النوع من الحكم إكتسبت الديمقراطية مكاسب جديدة بما أدخله كليستنيس (Kleisthenes) من الإصلاحات التشريعية. ولما جاء بركليز (Pericles) بلغت الديمقراطية في عصره أقصى مجد لها.

وإليك أهم المظاهر الديمقراطية في ذلك العصر: دفع أجر لأعضاء الجمعية العمومية للشعب حتى يحضروا الجلسات بإنتظام، فأصبحت هذه الجمعية المرجع الأعلى لأمور الدولة، وكان قولها القول الفصل في كل الأمور التي تعرض عليها وتقررها، ولكنها منعت من التطرف بفرض عقوبة على كل عضو من أعضائها يحاول حملها على قرار غير مشروع، إذ كان العضو معرضاً للمحاكمة والعقوبة، إذا إتهمه أحد في مدة سنة من تاريخ تقديم إقتراحاته، بأن في هذه المقترحات وتقريرها ما قد أضر بمصلحة البلاد والعباد.

أما الشئون المدنية للحكومة فقد أدارها مجلس الخمسمائة (وهو مجلس الأربعمائة القديم بعد أن عدله كليستنيس) وكان ينتخب أعضاؤه

بطريق القرعة من بين أفراد الشعب، وكان يرأسه في كل يوم عضو من أعضاؤه ينتخب أيضاً بطريق القرعة. وكان هذا المجلس هو الذي يحضر المسائل التي تنظر فيها الجمعية العمومية. وبجانب هاتين الهيئتين وجد مجلس العشرة يمثل الدولة في الأمور العسكرية والسياسية وكان مجلساً منتخباً أيضاً وهو يماثل السلطة التنفيذية العليا في الوقت الحاضر.

أما السلطة القضائية فقد كانت مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويقوم بأعبائها محاكم شعبية تسمى ديكستريس (Dikasteries) وتتكون من خمسة آلاف شخص ينتخبون بالقرعة، من بين سكان المدينة وكانوا يقسمون إلى عشر فرق، وكانت هذه الفرق هي التي تقوم بالأمور القضائية وكان كل عضو فيها يتقاضى أجراً. فإعتدت جمعية الإكليزيا على القوة السياسية لمجلس الأراكنة وإعتدى مجلس الخمسمائة على السلطة الإدارية التي كانت لمجلس الأوريوباجوس وإستولت المحاكم الشعبية على ما كان له من السلطة القضائية.

والخلاصة أن الدستور الأثيني في عصر بركليز قد فتح باباً لكل عضو من أعضاء الدولة للإشتراك في أمورها السياسية على إختلاف أنواعها، ووضع الجميع على قدم المساواة أمام القانون، وسوى بينهم في الحقوق المدنية والسياسية، فتمت بذلك الديمقراطية في ذلك العصر لطبقة الأحرار. أما الأرقاء والأغراب فقد ظلوا بعيدين عن الإشتراك في الأمور السياسية، ولهذا كانت الديمقراطية قديماً محدودة المعني إذا نظرنا إليها في ضوء معناها الحديث.

السفسطائيون وسقراط

كان السفسطائيون طائفة من المعلمين، أكسبتهم أسفارهم الطويلة في المستعمرات الإغريقية، وفي مدن الولايات المختلفة، خبرة بالحياة السياسية والنظم الإجتماعية. وقد أخذوا على عاتقهم ترقية شئون التربية وإعداد النشء، لما تقتضيه الحياة الجديدة، حتى يصبح المرء منهم قادراً على معالجة الأحوال السائدة ببلاغة المنطق، وحسن الإلقاء في الخطابة والجدل، وبذلك ينجح في الحياة العملية، لأن التجارة والصناعة والزراعة، كانت في عرفهم مهناً غير معتد بها. وعلى ذلك كانت وجهة نظرهم في أمور التربية مقصورة بصفة خاصة على تعليم النشء البلاغة والخطابة. وقد نادوا في تعاليمهم بإعلاء شأن الفرد وتقديم مصلحته على مصلحة المجموع، وحمايته من تدخل الحكومة.

وقد كان لغلوهم في نصرة المذهب الفردي آثار سيئة في الحياة العامة من الوجهتين الخلقية والدينية، فهب فريق من الكتاب يعارضون أراء السفسطائين وينادون بالرجوع إلى النظام القديم. فوجدت بذلك طائفتان من الكتاب: طائفة تنصر الحديث وتقوض أركان القديم وتهدمه، والأخرى تعارض التقدم وتتمسك بالقديم، وفي وسط هذا النضال ظهر فريق ثالث من الفلاسفة على رأسه سقراط وأفلاطون وأرسطوطاليس ووضع نظاماً جديداً للتربية يكفل مصالح الحكومة وخدمتها ويعمل على إنهاض الفرد وتقوية شخصيته.

كان سقراط (٤٦٩-٣٩٩ ق.م) أول من وضع نظاماً خلقياً ونادى بأن الفضيلة والعلم صنوان، وأن الرذيلة والجهل لا يفترقان، وأن الرجل العادل هو الذي يعرف معنى العدل، ولا يتسنى له ذلك إلا إذا عرف القوانين ودرسها بنوعيها: الموضوعة والآلهية، وقد فضل القوانين الآلهية على غيرها من القوانين. تناول سقراط فكرة الدولة وبحثها وحللها ونادى بإطاعة القوانين كما هي، وشبه الوطني الذي لا يطيع القوانين مدعياً نقصها ومنتظراً تنقيحها بالجندي الذي يفر من الميدان قائلًا أن القتال سيعقبه الصلح.

وقد قسم الدول تقسماً إبتدائياً إلى ملكية وإستبدادية، وأرستقراطية وديمقراطية، وعلى هذا يمكن القول بأن تاريخ العلوم السياسية إبتدأ بسقراط إذ أن المباديء العامة التي وضعها ونادى بها كانت هادياً لتلميذه أفلاطون.

أفلاطون (٤٢٧ – ٣٤٧ ق:م)

سار أفلاطون سيرة أستاذه في الفلسفة بعد أن عدل أصولها وأدخل إليها من وجوه التغيير شيئاً كثيراً حتى أصبحت له فلسفة خاصة تمتاز عن فلسفة سقراط عرفت بالفلسفة الأفلاطونية. أما نظرياته السياسية فقد تغيرت وتعدلت كلما كان يتقدم في السن، وتزداد خبرته بالشئون العامة ويكثر إختلاطه بطبقات الشعب، ومع أنه عالج النظريات السياسية معالجة شائقة لم يكتب في الفلسفة السياسية كتابة مستقلة بل كان يلجأ إليها كلما

أراد أن يتخطى صعوبة إعترضته وهو يعالج المسائل العلمية والخلقية، ولذلك كانت كتاباته هذه لا تعد أنها أضافت شيئاً جديداً في العلوم السياسية، بل كل ما عملته أنها أثارت إنتقاد تلميذه أرسطوطاليس، وفي هذا الإنتقاد يرى الباحث كثيراً من الآراء القيمة في العلوم السياسية.

ضمن آراءه السياسية في ثلاثة كتب له وهي السياسي والجمهورية والقوانين، وفي هذه المؤلفات القيمة أثبت آراء نفيسة من الوجهتين التاريخية والعلمية، والآن نبدأ بوصف كتابه الجمهورية لأنه أنفس كتبه وأعظمها شأناً.

م – ٢

كتاب الجمهورية :

إن كتاب الجمهورية هو أنفس كتب أفلاطون وأعظمها شأناً، وفيه حاول أن يثبت للقارئ ما يفهمه من معنى العدالة، فتخيل دولة تخفق فيها راية العدل، وناقش أراء السفسطائيين فيما إدعوه من أن القوة تخلق الحق، وعارضها معارضة شديدة، وبرهن أن الرجل الظالم لا يكون سعيداً، ثم تناول طبيعة الدولة قائلًا أن الدولة فرد مجسم، وبحث في علاقة هذا الفرد بالمباديء السياسية السامية. وقال أن الدولة لا تعيش مستقلة عن أفرادها ولكنه إعترف بإستقلالها عندما تناول نظرية الدولة بالبحث، ثم قال وهو يبحث في أصلها، أن ميول الأفراد المتشعبة، ورغباتهم المتباينة، وتعاونهم على الوصول إلى مآربهم، جعلتهم يكونونها. ووصل بوساطة سلسلة من

التشبيهات الفلسفية والخلقية بين طبيعة الإنسان والدولة مبنية على قوى ثلاث وهي: العقل، والشجاعة، والرغبة، في أن الدولة لابد أن تشتمل على طبقات ثلاث: طبقة العمال وعليها أن تعمل لتسد حاجات الأفراد الطبيعية، وطبقة المحاربين وعليها أن تحرس العمال وتحميهم، وتدافع عن حدود الدولة وممتلكاتها، وطبقة الحكام وعليها أن تنظم علاقات الأفراد بعضها ببعض لخير الجميع. وقال يجب على كل فرد أن يباشر العمل الذي يؤهله له إستعداده الطبيعي. وقد أوجد أفلاطون بهذا التقسيم الفكرة الإقتصادية في النظريات السياسية، وبرهن على أهمية تقسيم العمل وتوزيعه بين الأفراد، ولم يعن أفلاطون بطبقتي العمال والمحاربين عناية عظيمة بل حصر جل إهتمامه في طبقة الحكام التي يجب أن تتألف من رجال عقلاء راشدين، ووصف لهم نوعاً من التعليم والتدريب يؤهلهم إلى تولي السلطة وأمور الحكم. ونادى بأن أفراد هذه الطبقة يجب ألاّ ينتسبوا إلى أسر خاصة، أو تكون لهم مصالح ذاتية تشغلهم، بل ينبغي أن يعيشوا جماعات بعضهم مع بعض وأن يتعلموا الفلسفة على حساب الدولة، ثم يسيطروا على أمورها، وعلى ذلك قال أفلاطون بإلغاء الملكية الخاصة وروابط الأسرة حتى تحقق وحدة الدولة، وعلى الدولة أن تختار الآباء والأمهات حتى يتكون نشء صالح لخدمتها، وعليهم تحقيق أغراضها، وعليها أن تتولى تربيتهم جثمانياً وعقلياً حتي تعد الفرد إلى ما هو أهل له، وتختار من إمتاز بعقله ليكون حاكماً أو فيلسوفاً، وعلى ذلك نادى أفلاطون بمبدأ الشيوعية وعمل على إذاعته، وكانت الفكرة الأساسية التي سادت

جمهوريته، هي أن السلطة يجب أن تقترن بالعرفان وأن الفيلسوف يجب أن يكون السياسي.

تخيل أفلاطون بعد ذلك سلسلة من أنواع الحكومة تمر بها الدولة من الكمال إلى الإضمحلال فقال أن الحكومة الأرستقراطية الرشيدة التي يسودها العدل هي أفضل أنواع الحكومات، وتأتي بعدها في المرتبة الحكومة التمقراطية وهي التي يتأثر أعضاؤها بحب المجد والشرف أكثر من تأثرهم بحب العدل. ثم وضع الحكومة الأوليجركية في المرتبة الثالثة، وهي حكومة تكونت عندما تقدمت الثروة الخاصة فحكم البلاد الأغنياء. وبتقدم طبقات الشعب ظهرت الحكومة الديمقراطية فأساءت فهم معنى الحرية وإنغمست في الفوضى، وتنازع الأفراد أمرهم بينهم فأدى هذا التنازع إلى ظهور حكم الطغاة وهو أسوأ أنواع الحكم في نظره.

يتضح من هذا أن أفلاطون فضل حكم الأرستقراط المستنيرين وكره الحكومة الديمقراطية كراهية شديدة، ولعله تأثر في ذلك بمحاكمة أثينا لأستاذه سقراط والحكم

كتاب السياسي

يدور بحث أفلاطون في هذا الكتاب على الدولة الكاملة وبحث من وجهة عملية في مسألة الحكم، وأراد أن يميز بين الحاكم الكامل والنظرية العلمية للدولة، وبين الرجل السياسي وأساليب الإدارة الفعلية. وكانت آراؤه في هذا الكتاب محدودة، وأكثر إنطباقاً على المنطق من الآراء التي

أدلى بها في كتابه الجمهورية: فقال أن السياسي الحقيقي هو الفيلسوف العاقل وأن غرضه هو تلقين الشعب الفضيلة والعدل. فإذا وجد الحاكم الكامل فلا حاجة للقوانين إذ يجب أن يكون مثل هذا الحاكم مطلق التصرف غير مقيد بقانون ولكن لما كان من المتعذر وجود هذا الرجل الذي ينشده كان لابد من القوانين المكتوبة وإتباع العادات والتقاليد، لأن القوانين والتقاليد ما هي إلا نتيجة الحكمة العملية، والخبرة الطويلة، ونادى بضرورة إطاعة القوانين في الدولة القائمة. وعلى هذا الأساس قسم أفلاطون أنواع الحكومات تقسيماً جديداً من وجهة عدد الأفراد المتولين زمام السلطة وعلاقة هؤلاء بالروابط القانونية، فإذا خضعت الدولة للقوانين فإن الملكية تكون أفضل أنواع الحكومات والديمقراطية أسوأها، وتكون الأرستقراطية وسطاً بين النوعين. أما إذا لم تخضع الدولة للقوانين فإن الديمقراطية تكون أفضل أنواع الحكومة وحكومة الطغاة أسوأها، وتكون الأوليجركية وسطاً بين الإثنين. وعلى هذا فإما أن يكون حكم الفرد أفضل أنواع الحكم إذا تقيد بالقانون، وإما أن يكون أسوأها إذا لم يتقيد به، وكذلك يكون حكم الأرستقراط أو الأوليجارك وسطاً بين النوعين في الصالح والفاسد. وقد قال أن الديمقراطية ضعيفة وكفايتها في الحكم محدودة وهي عاجزة عن عمل الشر أو الخير ولذلك كانت أفضل أنواع الحكومة الثلاثة عند عدم التقيد بالقانون.

كتاب القوانين

إستمر أفلاطون في بحثه السياسي في هذا الكتاب من وجهة السياسة العملية. وقال لما كان الوصول إلى نوع الحكومة الكاملة غير ميسور في حالة الجماعات الحاضرة، وكانت القوانين ضرورية كان لابد من نظام قضائي يأتي أحسن النتائج في الأحوال السائدة، وعدل آراءه الأولى تعديلًا جوهرياً، فأباح الملكية الخاصة والحياة المنزلية تحت إشراف الحكومة الدقيق فنقض بذلك مبدأ الشيوعية الذي نادى به في كتابه الجمهورية، ثم جعل للتربية المقام الأول وأوجب الرقابة الشديدة على حياة الوطن من الوجهة العقلية والفنية. وقال يجب ألا تستند السلطة الحكومية على التربة العقلية وحدها، بل على تقسيم السكان إلى طبقات على أساس الثروة في ملكية الأراضي بشرط أن تفرض الحكومة حداً للملكية لا يتعداه الفرد. ثم إقترح نوعاً من الحكومة يكون بعيداً عن الملكية المتطرفة، وعن الديمقراطية المتطرفة، ونادى بكبح جماح حكومة الطغاة حتى لا تصبح إستبداداً، وبكبح جماح الحرية الديمقراطية حتى لا تصبح فوضى. ونادى بإعطاء كل وطني نصيباً في الحكم يتناسب مع كفايته، ثم وضع نظاماً إدارياً مفصلًا يشمل المباديء الأرستقراطية والمباديء، الديمقراطية ووضع له روابط لا يتعداها، كما أنه وضع إرشادات تتبع في كثير من مظاهر الحياة العامة والخاصة، فقال يجب أن تتولى الحكم هيئة مكونة من سبعة وثلاثين عضواً تسمى هيئة الأوصياء على القوانين، وينتخب الوطنيون الذين يحملون السلاح أفراد هذه الهيئة على ثلاث درجات، ولا ينتخب لها إلا من بلغت سنه الخمسين، ويعتزل الخدمة متى وصل إلى السبعين، وترشح هذه الهيئة

الموظفين العسكريين الذين ينتخبون، وتشرف إشرافاً عاماً على الأعمال الحكومية الإدارية. ويكون بجانبها مجلس إداري مؤلف من ٣٦٠ عضواً ينتخبون بالإنتخاب وبالإقتراع، وكان إختصاص هذا المجلس يشبه إختصاص مجلس الأربعمائة في أثينا. وتنتخب جمعية عمومية مكونة من الوطنيين أعضاء هاتين الهيئتين.

أما النظام القضائي فقد قال أفلاطون فيه بأن لكل وطني صوتًا في إدارة العدل، ووضع مسائل الإجراءات والإستئناف في يد هيئة مكونة من صفوة الحكام، وجعل على رأس كل هذه الهيئات هيئة عليا تختار من عشرة من أسن الشيوخ في هيئة الأوصياء، ومن القساوسة الذين إشتهروا بالورع والفضيلة ومن المشرفين على التعليم، ومن عشرة من الشبان، وتجتمع هذه الهيئة كل يوم من الفجر إلى شروق الشمس لتقرر ما تراه من التعديلات في قوانين الدولة. أما كيفية التشريع بمعناه الحديث فلم يمنحه أفلاطون عناية خاصة في كتابه هذا. وبالجملة أن كتاب القوانين كما قال دننج مجموعة من الأفكار غير منظمة، تناولت البحث في مظاهر الحياة الإجتماعية المتباينة.

يرى مما تقدم أن أفلاطون تأثر في مبادئه السياسية بالتاريخ الفعلي لبلاده، وبما ساد فيها من النظم السياسية، فقد كانت حياة الولاية الإغريقية في عصره قد وصلت إلى طور إضمحلالها فأراد إستنباط الأساليب الحكومية التي تنهضها فتطلع إلى ماضيها المجيد وإقتبس منه آراءه فإتخذ نظم ليكرغوس الأسبرطي أنموذجًا له في كتاباته الأولى ويظهر ذلك في كتابة الجمهورية ولكنه عندما رأى أن النظم الأسبرطية تنقصها

الثقافة العلمية أراد أن يدعم فضائلها العسكرية والطبيعية بالتعاليم الفلسفية والخلقية وبحكومة من المثقفين ولما رأى إخفاق أسبرطة في قيادة الولايات الإغريقية بعد إنتصارها في حروب البلوبونيز حول نظره إلى أثينا ونظمها، وترك أسبرطة فتعدلت آراؤه الأولى ويظهر ذلك في كتابه القوانين إذ أقتبس فيه كثيرًا من تشريعات سولون الأثيني وإصلاحاته.

كان أفلاطون لا يعطف على الديمقراطية الأثينية التي رآها في عصره، بل كانت نزعته أرستقراطية تسيطرية، وكان من أنصار مدن الولاية الصغيرة وأقر وجود الرقيق والأغراب في الولاية ليشتغلوا بالتجارة والزراعة فقط.

قد نشأ التغيير الذي حدث في آراء أفلاطون من الوجهة النظرية إلى الوجهة العملية من خبرته الشخصية في الحياة السياسية العامة، إذ دعاه طاغية سيرقيوز أن يكون مستشاره في الحكم، وفي أثناء إقامته معه كان هو الحاكم فعلًا، ولما أراد تطبيق نظرياته أخفق في الحكم. فتأثر في آرائه وعلم أن الحقيقة النظرية لا تؤدي إلى الإصلاح السياسي المنشود.

كانت معظم آرائه ونظرياته خيالية أكثر منها عملية، ولا تفيدنا في الحياة الحاضرة، ومع ذلك قد إشتملت على كثير من الحقائق، فقد رأى أن العدل أساس الملك، كما أنه رأى أن الفضيلة قوام الدولة، وأن أساس الفضيلة هو التربية والتعليم. وقد مجد الوطنية أيما تمجيد ووضع صالح الجماعة فوق مصلحة الفرد، ونادى بأن الحكومة المعتدلة هي الضمان

الوحيد لنيل الحرية وأن الحكم فن يحتاج إلى خبراء مدربين وهذا لا يتأتى في الحكومة الديمقراطية.

أرسطو طاليس (٣٨٤ -٣٢٢ ق. م.)

كان أرسطو طاليس تلميذًا لأفلاطون وقد إعتنق كثيرًا من مذاهبه وآرائه الفلسفية. ولكنه إختلف عنه إختلافا بينًا في أسلوبه ووجهة نظره عندما تناول في بحثه النظريات السياسية. فقد كان أفلاطون كما تقدم خياليًا شاعرًا خلط بين السياسة والأخلاق. أما أرسطو طاليس فقد كان منطقيًا ونظاميًا وعمليًا في آرائه وأبحاثه. إذ قد إستنبط آراءه السياسية من الحكومات القائمة حوله، وجعل التاريخ وما يراه من المشاهدات والملاحظات الشخصية أساسًا لبحثه. وقد ميز بين السياسة والأخلاق، وتناول كلًا منهما بالبحث مستقلًا عن الآخر، وعلى ذلك قد وضع الحجر الأساسي للعلوم السياسية كأنها علوم مستقلة إذ جعل أفلاطون الأخلاق العلم الأساسي وعد السياسة فرعًا من فروعها. أما أرسطو طاليس فقد عكس الأمر ونظر إلى السياسية كأنها علم العلوم، قائلًا إن حياة الفرد الكاملة لا تتم إلا إذا كان عضوًا في جماعة سياسية، وعد الأخلاق والإقتصاد فرعين من فروع السياسة التي غايتها إسعاد الجماعات البشرية. وكان أفلاطون من المؤمنين بحكم الأقلية التي إمتازت بسمو مداركها أو بثروتها، أما أرسطو طاليس فقد قال إن أفضل أنواع الدول ما كان أفرادها مشتركين إشتراكًا فعليًا في إدارة شئون بلاده متى إستطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

عرف أرسطو طاليس تعقد الحياة السياسية فحلل بعين بصيرته أساليب الحكم، وأبان الطرق لتغيير هذه الأساليب حتى تصبح وافية موافقة للمكان والزمان. وأنكر أن قوانين الدولة إنما تطاع إذا وافقت مصالح الأفراد، وقال بضرورة أطاعتها صادفت هوى في نفس الفرد أم لم تصادف، لأن الإنسان مدني بطبيعته، وأن الدولة نظام طبيعي وضروري، وأن الحق والعدل موجودان طبيعيًا، وأن وظيفة الدولة تطبيق هاتين القوتين الطبيعيتين مطابقة تناسب حاجات الأفراد المختلفة معدلة قواعدها العامة في بعض الأحايين حتى تمنع الظلم عنهم.

مؤلفات أرسطو طاليس:

درس أرسطو طاليس كل النظم الحكومية القائمة في عصره، إغريقية كانت أو غير إغريقية، دراسة وافية ووضع ثمرة دراسته هذه في مؤلف يسمى الدساتير. تناول فيه على ما يقال بحث النظم الحكومية والدساتير في مائة وخمسين ولاية ودولة، ولكن مما يؤسف له أن ضاع هذا المؤلف ولم يكشف منه إلا دستور أثينا فقد كشف حديثًا، وألف كتبًا أخرى، فُقد معظمها أيضًا، في المنطق والأخلاق والسياسة، وفي علم الحياة وفي الطبيعة، وفي علم النفس. فأكسب العلوم التي كتب فيها روحًا جديدة وحولها من حالها القديمة إلى حال جديدة أساسها البحث العلمي الدقيق والإستقراء المنطقي الصحيح.

كتاب السياسة:

شرح أرسطو طاليس في هذا الكتاب فن الحكم وطرائقه وحلل فيه المساوئ التي إنتشرت في مدن الولايات الإغريقية، وبين النقائص في نظمها السياسية، ووصف العلاج العملي بأن وضع إقتراحات وتعديلات على هذه النظم حتى ينقذ المدن من الخطر الذي يهددها. وقد تناول في هذا الكتاب موضوعات سياسية كثيرة مثل تعريف الدولة، ومنشأها، وأنواع الحكومات التي تصلح والتي لا تصلح لها، وكتب عن دستورها وقوانينها وصفات الوطنية وأصحاب السلطان فيها، إلى غير ذلك من الموضوعات السياسية والإجتماعية، التي تحيط بمظاهر الدولة المختلفة. فقال إن محاولة الأفراد إتباع رغباتهم وحاجاتهم دفعتهم إلى الإجتماع كما يكون لهم من وراء هذا الإجتماع منافع مادية، فإجتمع الرجل بالمرأة، وإجتمع السيد بالعبد وكونوا الأسرة المنزلية، ولما زادت حاجات هذه الأسر برقيها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، إجتمعت وكونت المدنية أو الدولة، وقال أن الفرد لا تكمل سعادته إلا إذا كان عضوًا في مجتمع سياسي، وأثبت أن وجود الدولة قد سبق وجود الفرد الإنساني، إذ أن الفرد وحده حيوان كباقي الحيوانات، ولم يتميز عنها إلا بالكلام والتفاهم مع إخوانه في المجتمع الذي ينتسب إليه، ثم قال إن غرض الدولة توفير السعادة الخلقية والعقلية للفرد، وعلى الأسرة توفير السعادة المادية له، وأقر وجود الرقيق لإكمال هذه السعادة لأن الناس مختلفون في القوى الفكرية والقوى العقلية فخلق فريق منهم سيدًا، وخلق فريق آخر مسودًا رقيقًا، ومن إمتاز من الفريق الأول بالعقل وسمو الإدراك صلح للحكم، أما الباقي من هذا

الفريق، فعليه أن ينفذ أوامر الحكام، ويطيع ما يشيرون به. وبرهن على أن الرقيق مفيد إذا لم يسيء السادة إستعمال سلطتهم، وأباح إسترقاق أسرى الحرب إذا كان الفوز فيها نتيجة لسمو المدارك وحسن التدبير لا نتيجة للمصادفة أو الحظ العاثر الذي لازم المغلوبين وقد شارك أرسطو طاليس بقية بني وطنه في الإعتقاد بأن الإغريق قوم ممتازون عقليًا عن جيرانهم، وعلى ذلك لا يجوز إسترقاقهم بحق.

إحتقر أرسطو طاليس كل المهن التي تتصل بإنتاج الثروة وقال أنها من أحقر وظائف الأسرة مع إعترافه بضرورتها وخصص الرقيق والأغراب للقيام بها، أما الوطني الذي يشتغل بالأمور العامة فيجب عليه أن يبتعد عن المتاعب الإقتصادية، وكان الإشتغال بالزراعة وتربية الماشية والصيد في البر والبحر أشرف في نظره من الإشتغال بالتجارة وأمورها. أما إقراض النقود بفائدة فلم يقره ورآه عملًا منافيًا للعدالة. يتضح من ذلك أن أرسطو طاليس كان أول مفكر كتب في الأسس الإقتصادية وخطر شأنها في النظم السياسية، إذ قال، أن توزيع الثروة بين الأفراد من العوامل المهمة التي تؤثر في شكل الحكومة، كما أن مهنتهم تؤثر في كفايتهم وخطتهم السياسية، وأن الثورات ما هي في الغالب إلا مشاحنات بين الذين يملكون الكثير من الثروة والذين لا يملكون إلا القليل منها.

إنتقد أرسطو طاليس مبادئ أفلاطون فيما يختص بروابط الأسرة والتربية العامة والملكية الذاتية، ومع أنه وافق أستاذه في وجوب كون التعليم والتدريب العام إلزاميًا، قد قال إن إلغاء روابط الأسرة والملكية

الذاتية تضيق حياة الفرد وتمنع الروابط الإجتماعية وهي روابط لها قيمتها. فإهتم بذلك مصالح الوطنيين وخيرهم كأفراد، ورفض الفكرة الخيالية القائلة مصالحهم وخيرهم كوحدة إجتماعية. وقال أن وظيفة الدولة هي توفير أعلى درجات السعادة لمجموعة أفرادها، ولا تستطيع أن تقوم بمثل هذه الوظيفة إلا إذا منح الفرد قسطًا كبيرًا من الحرية والإستقلال في العمل حتى يستطيع أن ينمي قواه على أكمل وجه، إذ الناس مختلفون كفاية وطلبًا للأرزاق.

عرف أرسطو طاليس الدولة بأنها مجموعة من الأفراد الوطنيين، وعرف الوطني بأنه الفرد الذي له الحق في الإشتراك في شئون الحكم ومظاهره المختلفة، تشريعية كانت أو قضائية، إشتراكًا فعليًا، وكانت مؤهلات الوطنين في نظره أن يكون الفرد قادرًا على أن يَحكم ويُحكم. أما الطبقات العاملة فيجب ألا تمتع بمزايا الوطنين إذ أن أعمالها تشغلها عن تنمية القدرة على الحكم.

ميز أرسطو طاليس بين الدولة والحكومة: وقال أن الدولة هي مجموع الوطنيين، أما الحكومة فأنها الفئة التي تأمر، وتنظم أمور الدولة، وتتولى الوظائف العامة، وتملك السلطة العليا. ووضع نظامًا خاصًا لتوزيع السلطة السياسية والإدارية بين الوطنيين حتى تنشأ الحكومة على أفضل وجه. ثم بحث في الموقع الجغرافي للدولة وفي جوها، ومواردها الإقتصادية وفي عدد أفرادها، وفي صفاتهم الخلقية. ثم فصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وبين واجبات كل منها وإختصاصاتها.

حاول كثير قبل أرسطو طاليس مثل هيرودوت وتوثيديز وأفلاطون تقسيم أنواع الحكومة فميزوا بين حكومة الفرد وحكومة الأقلية، وبينها وبين حكومة الأكثرية، أما هو فأنه قسم أنواع الحكومة تقسيمًا دقيقًا ظل أساسًا لأنواع الحكومات حتى وقتنا الحاضر، وحلل الحكومة من جهة عدد الأفراد القابضين على زمامها، وحلل الأغراض التي تعمل على تحقيقها، وميز بين النوع الصالح والنوع الفاسد، وبين الحكومة التي تعمل على إسعاد الجميع، والتي تعمل على إسعاد أفرادها وتحقيق مصالحهم الذاتية.

فإذا كانت الحكومة حكومة فرد يعمل لخير الجميع سميت ملكية. أما إذا كان الفرد يعمل لمصلحته غير مقيد بقانون فأن الحكومة تسمى حكومة إستبدادية، وإذا كانت حكومة أقلية تعمل لخير الجميع سميت حكومة أرستقراطية. أما إذا كانت الأقلية ترعى مصالحها الخصوصية وتعني الماديات دون العرفان والوطنية فإنها تسمى حكومة أوليجركية، وسمى الحكومة التي يشترك في إدارتها الجميع لخيرهم العام بالحكومة الجمهورية. أما الحكومة التي تسيطر الأكثرية على أمورها، وتحكم البلاد لمصلحة الفقراء فقد سماها بالحكومة الديمقراطية.

وقد عد أرسطو طاليس الحكومة الإستبدادية والحكومة الديمقراطية المتطرفة أسوء أنواع الحكومات. أما أفضل أنواع الحكومة في نظره فهى الحكومة التي تتألف على حسب أخلاق المحكومين وحاجاتهم. وإذا وجد في دولة أفراد ممتازون ومتفوقون إدراكًا وخلقًا فإن أفضل نوع من الحكومة هو

الحكومة الملكية والحكومة الأرستقراطية. أما وحالة الناس على ما هي عليه من نقص فإن الديمقراطية المعتدلة هي أفضل الأنواع.

قال أرسطو طاليس بما أن غرض الدولة توفير السعادة العامة، فإن الذين يفيدونها ماديًا وأدبيًا أكثر من غيرهم، يجب أن يتمتعوا بقسط عظيم من السلطة. وبما أن الفضيلة والكفاية تتوافران في مجموع الوطنيين أكثر من توافرهما في جزء منهم، يجب أن يكون لهذا المجموع الكلمة النهائية في السلطة، فله مجتمعًا في جمعيته العمومية أن يقرر الأمور الأساسية في الدولة وأن يعين الحكام، وأن يسألهم مستعينًا في كل تصرفاته بالقانون، إذ القانون فوق الجميع ومرجع الجميع.

الدولة الكاملة في نظر أرسطو طاليس:

إن النضال الحزبي والإنقسامات الداخلية التي سادت المدن الإغريقية في عصر أرسطو طاليس أثرت تأثيرًا محسوسًا في نظرياته السياسية. وقال بأن أفضل الدول هي الدولة التي تشمل مدينة وما حولها من أملاك محدودة ويكون عدد أفرادها قليلًا حتى يعرف بعضهم بعًضا، ويشتركوا إشتراكًا فعليًا في إدارة شئونهم، ويجب أن تكون المدينة قريبة من البحر حتى تستطيع أن تجلب من الخارج ما تحتاج إليه من المرافق الضرورية، على شريطة ألا تشتغل بالأمور التجارية والبحرية، وألا يكون بين أفرادها أغنياء مترفون أو فقراء مدقعون، وأن يكون فيها طبقة وسطى تبث النظام فيها، وتعمل على تقويتها، وأن يكون في الدولة جميع الحرف

الضرورية لحياة الأفراد ومعيشتهم. أما الوطنيون فلا يشتغلون إلا بأمور الحكم، أو الشئون العسكرية والدينية، وينبغي أن يكونوا هم الملاك، ولديهم متسع من الوقت للتفرغ للقيام بواجباتهم الوطنية. ويجب أن تكون المدينة قادرة على الدفاع عن نفسها والذود عن حياضها، وألا تهاجم غيرها إلا إذا إضطرت إلى الهجوم إضطرارًا وأن تستعد للدفاع فإن الإستعداد العظيم يمنع التعدي، أو بعبارة أخرى الإستعداد للحرب أنفى للحرب. ووصف نوع التعليم العلمي الذي يجب على الوطني أن يتقنه حتى يصير وطنيًا كاملًا. وقال أن أهم وظيفة للحكومة هي الأشراف على التعليم وتعميمه، ثم وضع نظامًا للزواج والعناية بتربية الناشئ حتى يشب قادرًا جثمانيًا وعقليًا على تحمل أعباء التبعات الإدارية، والعسكرية، والدينية التي يتعرض لها في حياته الوطنية.

أرسطو طاليس والإنقلابات الدستورية والثورية:

إن كثرة الإنقلابات الدستورية والثورات السياسية التي حدثت في بلاد الإغريق في عصر أرسطو طاليس لفتت نظره إليها، فحللها تحليلًا علميًا ووصف أسبابها وسرد تاريخها، وخصص لها جزءًا كبيرًا من كتابه السياسة وقال إن سبب الإنتقال من النظام الملكي إلى النظام الأوليجركي، ثم إلى النظام الإستبدادي، ثم إلى الحكم الديمقراطي، هو التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي مرت ببلاد الإغريق، فأن البلاد تقدمت في هذا المضمار تقدمًا عظيمًا. أما سبب الثورات فهو رغبة الأفراد في المساواة، والمساواة إما مطلقة أو نسبية، وترغب الجماهير دائمًا في

المساواة المطلقة وتسعى للحصول عليها، فتطاحن مع الفئة التي تتمتع بحقوق ومزايا أكثر منها، كما أن الفئة التي تتمتع بالحقوق تتطاحن فيما بينها حتى يحصل كل فرد منها على ما يراه متناسبًا مع ثروته وحسبه. ونشأ عن هذا التطاحن والنضال تغير في نوع الحكومة من ملكية، إلى أرستقراطية، وإلى أوليجركية ثم إلى ديمقراطية ولم تنشأ الثورات عن طريق المصادفة أو بسبب المنازعات الشخصية، بل هي ظاهرة لازمة من مظاهر الدولة وتدرجها إجتماعيًا وإقتصاديًا. ونادي أرسطو طاليس لتجنب هذه الثورات والإنقلابات لخير الدولة بتوزيع السلطة توزيعًا عادلًا ومتناسبًا بين الوطنيين، ووضع نظمًا وإقتراحات عملية لتتبعها الحكومات بأنواعها حتى تتوقى ضرر الإنقلابات وتمنعها.

أثر أرسطو طاليس في النظريات السياسية

تمكن أرسطو طاليس بفضل مركزه وأنه المعلم للإسكندر المقدوني أن يواصل أبحاثه الفلسفية بعيدًا عن الإشتغال بالأمور العامة، دارسًا أحوال الإغريق دراسة وافية، وإستطاع بفضل قوة مقدونية الحصول على كل ما أراد حتى تم بحثه العلمي والفلسفي في جو ساده السلام، وظللته السكينة، فجنى الخلف ثمار هذا البحث الناضج، كيف لا وقد شق هذا الفيلسوف طريقًا جديدًا في العلوم السياسية ونظرياتها بفضل ما كتبه من المعلومات القيمة الحقيقية عن حياة الإغريق الدستورية، وهو الذي وضع البحث السياسي على أساس منطقي، ودرس الدولة دراسة مستقلة، ولا تزال نظرياته وإستنتاجاته صالحة حتى يومنا الحالي، وهو أول من أدرك قيمة

العوامل الإقتصادية والجغرافية وأثرها العظيم في نشاط الدولة السياسي ونظامها الإداري، وأول من نادى بأن الدولة يجب أن تحكم حكمًا أساسه العقل، ومقصده الصالح العام، وأن غرضها توسيع دائرة العرفان، ونشر الفضيلة، وتوفير وسائل العدل للرعية، وليس غرضها التوسع الإستعماري لملء الجيوب وإرهاق العباد من أمرهم عسرًا.

هذا وقد تأثر كما تأثر من سبقه من الفلاسفة، بالأحوال التي سادت بلاد الإغريق فإعتبر الإغريقي ممتازًا عن غيره من بني الإنسان فأقر الرقيق وأخرج طبقات العمال من الإشتراك في الأمور السياسية. وقال إن مدينة الولاية الإغريقية هي أفضل أنواع الدول وعمل على رجوع هذا النوع من المدن بعد أن زال، وقضى الحكم المقدوني على إستقلالها.

وقد أهمل في بحثه مسائل هامة تشغل بال المفكر الحديث مثل مسائل الضرائب والديون العامة، والقوات البرية والبحرية، والعلاقات الدولية كما أنه لم يعترض في بحثه إلى الحقوق المدنية التي يجب أن يتمتع بها الفرد في العصر الحديث، ولم يعترف بأن الدولة هي المرجع النهائي للقانون.

والخلاصة أن فلسفة أرسطو طاليس كما قال دننج كانت عظيمة الأثر في الأجيال التي أتت بعده وظلت أثمن فلسفة لدى العلماء والمفكرين حتى إنتهت القرون الوسطى.

النظريات السياسية بعد أرسطو طاليس

إضمحلال بلاد الإغريق السياسي:

دخلت بلاد الإغريق في طور إنحلالها السياسي بعد موت الإسكندر المقدوني وأستاذه أرسطو طاليس، فأثر هذا الإضمحلال في سير الفلسفة السياسية، ولم تتقدم دراستها إلا قليلًا، إذ ساد البلاد نوع من الحكم بني على القوة العسكرية، وظلت الأمور تتقلب في بلاد الإغريق، وتتمشى من رديء إلى أردأ حتى تقدمت رومية وقضت على إستقلال البلاد قضاء مبرمًا وخضعت لسلطانها الحكومات الإغريقية المختلفة.

وتوصف الفلسفة السياسية الإغريقية أثناء القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد بأنها فلسفة ينقصها الإبتكار ويعوزها قوة التأثير.

أبيقور وأتباعه والرواقيون

ظهر بعد أرسطو طاليس فيلسوفان وهما :

أبيقور (Epicurus) وزينو (Zeno) (٣٤٠-٢٦٠ ق.م) وأسسا الفلسفة التي عرفت بإسمهما، ولكنهما لم يتعرضا مطلقًا للشئون السياسية.

فقد اليوناني إستقلاله الفردي وفقد حقوقه السياسية في أثناء سيادة مقدونية وهذا أضعف صفة الوطنية عنده، وأصبح يفكر في نفسه لا في

وطنه كما كان قديمًا فتضاءلت فكرة الدول، وتقوت فكرة الفردية، وسادت المصلحة الشخصية مصلحة الجماعة. وهب الكتاب، متأثرين بما حولهم، ينادون بأنه لا علاقة بين الفرد والمصلحة العامة، وأن وجود الدولة ليس ضروريًا لخير الجميع، كما كان الإعتقاد قديمًا، وإختفت الفروق التي وجدت بين الإغريقي وغير الإغريقي، والفروق التي وجدت بين المدينة والأخرى ونظر الأفراد إلى أنهم أبناء العالم لا أبناء دولة مخصوصة ووطن معين، يعمل كل لمصلحته دون غيرها.

أثرت فلسفة هذا العصر في النظريات السياسية بعد ذلك تأثيرًا عظيمًا وقد إتفق أبيقور وتلاميذه مع زينو وأتباعه في أن السعادة الفردية هي غاية الحياة ولكنهما إختلفا في تعريف السعادة وتحديد معناها، وفي طرق الحصول عليها. فقال الفريق الأول بإشباع الحاجات الإنسانية، شهوانية كانت أو عقلية، إشباعًا معتدلًا. أما الفريق الثاني فقد نادى بكبح جماح العواطف إلا ما كان منها معقولًا.

أوجب أبيقور وأتباعه إطاعة السلطة الحاكمة متى كانت هذه السلطة قادرة على إستتباب الأمن والسلام في البلاد بقطع النظر عن شكل الحكومة وقال إن الدولة ترتكز على مصلحة الفرد. وأن أساس العلاقات القضائية والإجتماعية هي مصلحة الفرد وأن الفرد يطيع القانون مادام يرى في إطاعته مصلحة شخصية له. وقال أن الحياة السياسية حمل ثقيل، و يجب على الرجل العاقل أن يبتعد عنها إلا إذا رأى أن بالإشتغال بها

مصلحة ذاتية وكانت الحكومة الإستبدادية في نظره مثلها مثل الحكومة الديمقراطية متى كانت قادرة على القيام بوظيفتها.

أما زينو وتلاميذه الذين عرفوا بالرواقيين أخذا من المكان الذي كان يشتغل فيه أستاذه فقد أثرت مبادئهم أثرًا مخالفًا للأثر الذي أحدثه فلسفة أبيقور وأتباعه إذ نادوا بقوة القانون الطبيعي وبتعظيم هذه القوة حتى تتحقق العدالة للأفراد. وأن الأفراد متساوون أمام هذا القانون، ولكل منهم من الحقوق قدر مساو للآخر. وهم أخوان طبيعيًا. فيجب أن يكونوا إخوانًا في الوطنية في جمهورية عالمية. وقد وجدت هذه المبادئ عضدًا قويًا في إمبراطورية الإسكندر فإنها أزالت الفوارق بين مدن الإغريق وأزالت الفوارق بين الإغريقي والأجنبي، وأدمجت البلاد وأفرادها في وحدة سياسية واحدة. ولما تأسست الدولة الرومانية أصبح القانون العام والوطنية العامة من الحقائق العملية. ولاحظ المشترعون الرومان في تشريعاتهم فكرة القانون الطبيعي والعدالة المشتركة بين الأفراد. ولما ظهرت المسيحية عضدت فكرة الإخاء العام التي نادى بها زينو وأتباعه وحملتها إلى العصر الحديث.

الباب الثاني

النظريات السياسية عند الرومان

١ - النظم الرومانية السياسية:

أضافت رومية شيئًا قليلًا إلى النظريات السياسية ومع ذلك قد أثرت نظمها السياسية والقانونية أثرًا عظيمًا في تدرج الآراء السياسية. وظلت هذه النظم قرونًا طويلة، بعد سقوط رومية، أساسًا لنظرية الدولة:

كانت رومية عند بدء ظهورها مدينة ولاية تكونت من إتحاد القبائل الكثيرة التي قطنت الروابي والأكمات التي تحيط بها وكانت حكومتها ملكية على رأسها ملك منتخب يساعده مجلس السناتو، وكان رأيه إستشاريًا وبجانبه جمعية عمومية (The Comitia Curiata) وكانت وظيفتها الكبرى إنتخاب الملك. وكان البطارقة أو أشراف رومية دون سواهم هم الذين يشتركون في الحياة السياسية، ويتمتعون بالسلطان والنفوذ في البلاد. أما عامة الشعب "البلبيان" فكانوا لا يشتركون في أي مظهر من المظاهر السياسية، ولكنهم جاهدوا بعد ذلك حتى نالوا بعض الحقوق المدنية والسياسية وشاركوا البطارقة في سلطانهم، وتكونت جمعية عمومية جديدة (The Comitia Centuriata) من العنصرين قبل إنتهاء الحكم الملكي من رومية في (سنة ٥١٠ ق.م)، وأعلن الحكم الجمهوري فيها وإستمر النزاع بين طبقتي الشعب (الأشراف والسوقة) قائمًا نحو قرنين من

الزمن، وإنتهت هذه المعركة الطويلة بإندماج الطبقتين إحداهما في الثانية، وتكون منهما عنصر وطني واحد يتمتع أفراده بجميع الإمتيازات السياسية والمدنية على قدم المساواة.

سقط الحكم الملكي في رومية، وورث سلطة الملك العسكرية والمدنية قنصلان ينتخبان كل سنة من بين البطارقة تنتخبها الجمعية العمومية وقد أنتخب حكام آخرون من طبقة البطارقة أيضًا لمساعدة القنصلين في الشئون القضائية والإدارية، وقد أبيح الحكم الدكتاتوري عند تعرض البلاد للغزو الأجنبي أو للثورات الداخلية.

جعلت طبقة البلبيان الإشتراك في الأمور السياسية الغرض الذي ترمي إليه فهبت مجاهدة لنيل هذا المأرب، ووضعت لها دستورًا خاصًا بها فكانت لها جمعية عمومية (Concilium Plebis The) قراراتها نافذة ومحترمة من جميع أفراد هذه الطبقة، وكانت هذه الجمعية هي التي تعين الموظفين من أبناء الطائفة يديرون أمور الحكم تحت أشرافها، ووجد على رأس الموظفين موظف يسمى التريبون وكان من حقه التدخل في أمور حكومة البطارقة لصالح السوقه وله أن يبطل أي قرار يراه مضرًا مصالح أبناء طبقته.

ولما إندمجت الطبقتان تحولت هذه الهيئات إلى هيئات نظامية معترف بها في دستور الجمهورية، فأصبحت جمعية البلبيان العمومية بتوالي الأيام هي الهيئة التشريعية في البلاد، وقصر عمل الجمعية العمومية الأصلية على

إنتخاب القنصلين ومراقبة أعمالهما والمرجع الأعلى في القضايا الجنائية، ولها القول الفصل في مسائل الصلح والحرب. أما جمعية البطارقة القديمة فأصبحت تتصرف في الشئون الدينية الصغيرة. وظل مجلس السناتو معقل البطارقة، فتألف من الأفراد الذين شغلوا الوظائف الرئيسية في الدولة عندما إندمجت الطبقتان، وكانت وظيفته إستشارية، من الوجهة النظرية، أما من الوجهة العملية فكان إختصاصه واسعًا، إذ أدار الأمور المالية، وراقب الإمتيازات السياسية والإجتماعية للأفراد، وأدار العلاقات الخارجية مع الحلفاء، والدول التي خضعت لسلطان رومية، وقد إزدادت سلطته بتقدم الإمبراطورية.

إستطاعت رومية بعد أن سوت مشاكلها الداخلية أن تمد حدودها، وتوسع نفوذها، وتبسط سلطانها على ما جاورها من الأمم والبلدان، شرقًا وغربًا، وكان من نتائج هذا التوسع أن ضعفت الحكومة الديموقراطية في المدينة الرئيسية، ووقف تقدمها، وحل محلها نوع من الحكم الإمبراطوري الإستبدادي، فضمت إليها الولايات الإيطالية أولًا، اعترفت لبعض منها بالسيادة والإستقلال الذاتي، وعاملتها كحلفاء لها، أما بعضها الآخر فقد تولى أمور الحكم فيها نفر من المستعمرين الرومان أو تولاه حاكم روماني أطلق عليه إسم بريفكت (Prefect). وكان لا يتمتع بالمزايا السياسية إلا الوطنيون الذين يسكنون رومية. ومنحت عددًا من حلفائها بعض الحقوق السياسية. وفي سنة ٤٠ ق.م. نال كل الوطنيين الذين يقطنون جنوبي نهر البو الحقوق الوطنية بعد ثورة خطيرة.

إنتصرت رومية على قرطاجة، وسادت البحر الأبيض المتوسط، وحكمت البلدان والأقطار خارج شبه جزيرة إيطاليا، ولم يأت القرن الأول قبل الميلاد حتى كانت تحكم البلاد والأمصار من الفرات شرقًا إلى الجزر البريطانية شمالًا، ومن الصحاري الكبرى في أفريقية جنوبًا إلى حدود نهر الرين والدانوب في أوربا الوسطى. وتحولت رومية من مدينة ولاية إلى مدينة إمبراطورية، وتحول معها نوع الحكم من ديمقراطية إلى إمبراطورية.

قسمت رومية أملاكها إلى مقاطعات، وأرسلت إلى كل مقاطعة حاكمًا من قبلها، يتمتع بجميع السلطة المدنية والسياسية، ويتصرف في شئون البلاد كما يرى. ولم يكن للأهالي في المقاطعات قبله أي حق غير توجيه التهمة إليه عندما يستبدل به غيره، ولإنتشار الرشوة في العاصمة، وبسبب إنغماس الرومان في الترف وفي الملاهي والملاذ، ضعفت الإدارة المركزية، وأصبح هذا الإتهام لا قيمة له، ومال الحكام في الأقاليم إلى الظلم والإستبداد وعلت شكوى الناس فإنتهز يوليوس قيصر الفرصة وإستعان بالجيش والناخبين في رومية وأقام نوعًا من الحكم العسكري المطلق على أنقاض الحكم الجمهوري، ومهد الطريق أمام أغسطوس فقضى على الجمهورية ونصب نفسه إمبراطورًا.

تولى الإمبراطور السلطة، وأدار شئون الحكومة، وفقدت الجمعيات العمومية، شيئًا فشيئًا، ما كان لها من السلطة القضائية والتشريعية، وما كان لها من الحقوق الإدارية مثل إنتخاب الموظفين والحكام.

أما مجلس السناتو فقد بقى له شيء من السلطان في الأمور التشريعية، وكانت قراراته نافذة ومحترمة ولكن كان يعمل وفق ما يراه الإمبراطور، فكان يحترم ما يقترحه، ويقر أوامره وما يصدره من المراسيم التي أصبحت بتوالي الزمن كأنها قوانين أصدرتها الهيئات التشريعية. وتمت وحدة الإمبراطورية بإستعمال اللغة اللاتينية اللغة الرسمية في أنحاء الإمبراطورية وبإتباع نظام تشريعي واحد. وفي نهاية القرن الثاني بعد الميلاد أبطلت الفوارق المدنية، ووقف الأفراد في أنحاء الإمبراطورية على قدم المساواة أمام حكم الإمبراطور، ونظر الجميع إليه بأنه مصدر القوة ومنبع التشريع فحلت بذلك نظرية الحكم بالتفويض الإلهي محل نظرية أن الأمة مصدر السلطات. ولما إنتشرت المسيحية في أنحاء الإمبراطورية وإعتنقها الكثيرون إعتبر الوطنيون الإمبراطور خليفة الله في الأرض وأن الإصلاحات الإدارية التي قام بها كل من الإمبراطور ديكلتيان (Diocletian) والإمبراطور قسطنطين حول سنة ٣٠٠م تنطق بتقرير الفكرة الإمبراطورية وإختفاء الفكرة الشعبية، وسادت الإمبراطورية فكرة التوحيد السياسي والنظام والخضوع إلى القانون العام وغير ذلك من الآراء الرومانية التي حلت محل الآراء الإغريقية وهي الديمقراطية والحرية والإستقلال الذاتي. وإستطاعت الإمبراطورية الرومانية أن تتمم عمل مقدونيا وتخضع سكان العالم المتمدين وتجعلهم يطبعون نظامًا واحدًا وتشريعًا واحدًا مصدره الإمبراطور.

إستتبت فكرة الإمبراطورية وإستقرت في النفوس، وإختفت فكرة الإستقلال السياسي فإختفت معها دراسة النظريات السياسية من الوجهة

العلمية، وظلت مختفية اللهم إلا في فترات قصيرة، حتى نهضت أوربة علميًا في القرون الوسطى.

٢ - وصف النظريات السياسية الرومانية

إستمد الرومان بصفة عامة آراءهم الفلسفية من الإغريق لأن مبادئ الرواقيين كانت محبوبة لديهم ولم يوجد من بين كتاب الرومان من أوجد نظامًا للفلسفة السياسية في الإمبراطورية الرومانية كما فعل أرسطو طاليس في بلاد الإغريق، وكل الذي عمله الكتاب أن طبقوا بعض المبادئ الفلسفية الإغريقية على طرائق الحكم والتشريع في الإمبراطورية، فأوجدوا من حيث لا يشعرون مبادئ جديدة في الفلسفة السياسية مثل فكرة القانون الإيجابي وهذا إشتمل على فصل السياسة عن الأخلاق، وعلى الفكرة النظرية للدولة، وعلى نمو فكرة الشخصية القضائية، وعلى فكرة سيادة الدولة السياسية وحقها في أن تشرع القوانين.

لم يقل الرومان بإندماج الفرد في الدولة كما قال أفلاطون، ولم يعترفوا بعدم ضرورة الدولة كما قال أبيقور وأتباعه في تعاليمهم، بل فصلوا بين الدولة والفرد، وقالوا بأن لكل منها حقوقًا، وعلى كل منها واجبات معينة، وقالوا أن الدولة ضرورية وطبيعية للوجود الإجتماعي، ولكنهم جعلوا الفرد مركز الفكرة القضائية، وقالوا إن أهم أغراض الدولة هو العمل على حماية حقوق الفرد. فإعتبروا الدولة كأنها شخصية قضائية تستعمل سلطانها في حدود معينة، وإعتبروا الفرد كأنه شخصية قضائية أيضًا، له حقوق قبل

الآخرين تحفظه من إعتدائهم ومن إعتداء الحكومة عليه، وعلى أساس هذه الفكرة شرع الرومان قوانينهم الخاصة.

كانت الحكومة منبع الحقوق القضائية، وكان الناس كوحدة سياسية مصدر النفوذ والسلطان، فإستمد الملوك الأقدمون، وإستمد الحكام في عصر الجمهورية، وإستمد الأباطرة، من الوجهة النظرية، سلطتهم من الوطنيين، وكانوا ولاءهم ومسئولين أمامهم. وكانت لإرادة الإمبراطور قوة القانون لأن الناس نزلوا له، من وجهة نظرهم أيضًا، عن سلطتهم، وتمتع الوطنيون بجميع الحقوق السياسية على قدم المساواة وإنحصرت السلطة فيهم مجتمعين.

كانت لفكرة التعاقد الإجتماعي شأن عظيم في نظرية الرومان القضائية ورأى الرومان، كأخوانهم الإغريق من قبل، أن الدولة نظام طبيعي، وأنكروا أن الناس تعاقدوا ليكونوا وحدة سياسية ولكنهم أقروا التعاقد الحكومي الذي نزل الناس مقتضاه عما لهم من سلطة إلى من أقاموهم حكامًا عليهم، فكان الحاكم متى تعي، مطلقًا في حدود واجباته القانونية وكان الناس لا يستطيعون أن يستردوا ما قد وهبوه له من الحقوق والإمتيازات، وبذلك قضى الرومان على نظرية حق الفرد في الثورة، ويتضح من هذا أن نظريتهم في التعاقد الحكومي شاهت نظرية هوبز في التعاقد وهي النظرية التي حاولت أن تبرر نظام الحكم المطلق.

كانت تشرع القوانين الجديدة في رومية في أكثر الأحايين بشكل إتفاق بين الحكام والناس مجتمعين في جمعياتهم العمومية وذلك بعرضها بوساطة الحكام على الجمعيات لإقرارها أو رفضها، ولم يفرض القانون فرضًا على الناس بل يشرع بعد مفاوضات وإتفاقات سابقة بين الفريقين، فكان إذن نتيجة تعاقد، كما أن العبادة الدينية كانت أيضًا نتيجة تعاقد، فكان على الناس أن يقوموا بتأدية فرائض دينية للآلهة منتظرين من وراء هذه العبادة والقيام بالفريضة خيرًا من الآلهة. هذا وقد ساد أيضًا التعاقد بين الأفراد في معاملاتهم الخصوصية.

٣- نظرية الرومان في القانون:

نمت فكرة الرومان القانونية شيئًا فشيئًا، وكانت القوانين الرومانية الأولى خليطًا من الأوامر الدينية، والعادات المرعية، والتقاليد الأهلية، وظلت على حالها هذه حتى دونت حوالي سنة ٤٥٠ ق.م. في الألواح الإثنى عشر. ويعد تدوينها إبتداء عصر جديد في نمو الفكرة القانونية إذ عد الخروج على القانون جرمًا في حق الدولة، لا في حق الآلهة كما كان قديمًا، ونظر الناس إلى القانون بأنه بشري في أصله، وليس روحانيًا، وأنه المعبر عن إرادة الدولة، وليس المعبر عن إرادة الآلهة، وبذلك سادت الروح السياسية الروح الدينية، وأصبح القساوسة خدام الدولة.

إشتملت القوانين المدونة في الألواح الإثنى عشر من الوجهة النظرية على جميع القوانين الخصوصية الرومانية وكانت هذه القوانين لا تغير إلا

بتفسير ما دون أو بإضافة مواد جديدة بعد أن يقرها الوطنيون في جمعياتهم العمومية وبهذه الطريقة تقرر المبدأ بأن القانون الروماني يمثل إرادة الدولة إذ هي التي تقترحه وهي التي ترفضه.

أدخل الرومان عناصر قانونية جديدة على قانونهم الأصلي بإتساع سلطانهم فأصبح القانون جامعًا شاملًا، وإتخذته أوربا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية أساسًا لنظامها القضائي. وقد أدخل الرومان تعديلاتهم القانونية تدريجًا، فرأس السلطة القضائية المدنية في القرن الرابع قبل الميلاد موظف (Praetor) وهذا إضطر بحكم وظيفته إلى تفسير القانون وأدخل فيه مبادئ جديدة، وكان هذا الموظف ينشر بيانًا بالسياسة التي يتبعها في عمله عند بدء تعيينه، وأصبحت هذه البيانات سوابق قضائية يرتبط بها الخلف، فإتسعت المواد القانونية مما أدخل عليها من التفسيرات والبيانات السابقة الذكر.

بسطت رومية سلطانها على ما جاورها من البلدان، وتقدمت التجارة الخارجية، وكثر عدد الأجانب النزلاء في رومية، وإتسعت دائرة الأعمال إتساعًا عظيمًا، فأقيم موظف قضائي آخر في القرن الثالث قبل الميلاد يساعد زميله، وإختص بالفصل في القضايا التي تقع بين بعض الأجانب وبعض، وقد إقتضى هذا العمل تشريعًا جديدًا يطابق عادات الأجانب ومعاملاتهم المختلفة، وقد ترك للقاضي الحق في إدخال ما يراه من المواد وفي تفسير مواد القانون تفسيرًا يطابق ما يفصل فيه من القضايا. وقد أضيفت هذه التشريعات والتغيرات القانونية إلى القانون الروماني الأصلي،

وتكون من العنصرين قانون جامع شامل، يعتمد على الطبيعة البشرية ويطابق حاجات الناس على إختلاف مشاربهم وجنسياتهم في كل زمان ومكان.

إتسعت دائرة القانون إتساعًا آخر عندما منح الأباطرة علماء القانون حق الإفتاء في الدعاوى القضائية الخلافية التي تنشأ في أنحاء الإمبراطورية، وقد أصبحت هذه الفتاوى روابط قانونية لها قوة القانون. وكان علماء القانون يبحثون في وجهات النظر المختلفة بحثًا قضائيًا دقيقًا قبل أن يصدروا فتاويهم وعلى مدار بحثهم هذا تأسس نظام التشريع العلمي في رومية، وإن قانون جستنيان ما هو إلا ثمرة من ثمرات أفكارهم الناضجة.

تأثر هؤلاء العلماء في بحثهم بمبدأ الرواقيين في القانون الطبيعي إذ وجدوا أن فكرة الإخاء العام التي نادى بها هؤلاء الفلاسفة من أسمى الفكر وأقومها، عندما بحثوا الشئون العلمية في العالم المتمدين.

إستمدت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية نظمها وقوانينها الدينية من القانون الروماني، وتأثرت أدبيات القرون الوسطى به تأثرًا عظيمًا. ولما أحييت دراسة القانون الروماني في أواخر القرون الوسطى عول فريق من الكتاب على المبدأ القائل بأن إرادة الأمير هي مصدر القانون منفصلة عن الفكرة الرومانية القائلة بأن الأمير وكيل الناس، وإتخذوا ذلك المبدأ سلاحًا يعضدون به مذهبهم القائل بسلطان الأمير القومي ويؤيدون فكرة الملكية

المطلقة، وإتخذ فريق آخر من الكتاب مذاهب علماء القانون الذين تأثروا بآراء الرواقيين التي نادت بأن الأفراد متساوون في الحقوق الطبيعية وأنهم ولدوا أحرارًا، سلاحًا يعضدون به مذهبهم القائل بنظرية العقد الإجتماعي، وعضدوا الحرية والثورة والديمقراطية. وأخيرًا تأثر جروتيوس (Grotius) بالقانون الروماني تأثرًا عظيمًا، وإتخذه أساسًا لنظريته في القانون الدولي.

٤ - بولبيوس (Polybius)

كان بوليوس (٢٠٤-١٢٢ ق.م) من ساسة الإغريق الذين أداروا إتحاد المدن الإغريقية تحت زعامة أكيا (Achaean Leagne) بعد سقوط مقدونية وإستيلاء رومية على بلاد اليونان وكان من رأيه أن يتبع خطة سلبية ضد رومية مخالفًا بذلك زعماء الإتحاد الآخرين الذين شجعوا الإندماج في الدولة الرومانية وقد أخذ رهينة وحمل إلى رومية عقب الفتح وفيها عرف دستور رومية وإختلط بساستها. وقد أرسلته الحكومة الرومانية غير مرة إلى بلاد الإغريق في بعثات سياسية وقضى معظم وقته في السياحة والتنقل يجمع المعلومات ويدرس ما يراه وألف كتابًا نفيسًا سماه تاريخ رومية.

كتب هذا الكتاب عندما كانت الجمهورية الرومانية في أوج عظمتها ولم ير من العيوب التي ظهرت في نظامها الحكومى شيئًا. وكان غرضه أن يظهر في كتابه عظمة رومية ويشرح الأسس التي بنيت عليها والأسباب التي أدت اليها ويقتفي أثر الخطوات التي خطتها للوصول إلى مجدها حتى

أصبحت سيدة العالم المتمدين ثم يشرح الأسباب التي تذيعها رومية في حكم الولايات الخاضعة لها. كتب وهو يحاول ذلك عن أصل الدولة ومنشئها ووصف أنواع الحكومة المختلفة وعالج التغييرات والأطوار الطبيعية التي تمر بالدولة، ثم حل دستور رومية وقال إن نظامها الدستوري تكون من جملة عناصر حكومية كان من شأن كل واحد منها أن يخفف من حدة الآخر ويلطف تطرفه، فأمنت بذلك شر الفساد الذي يتسرب عادة إلى الدولة ذات النظام الفردي ويقضي عليها.

قسم بولبيوس أنواع الحكومة كما قسمها فلاسفة الإغريق من قبل إلى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية، وقال بإحتمال وجود كل نوع منها صالحًا أو فاسدًا، وإعتقد أن الدولة لابد أن تمر بهذه الأنواع بالتتابع، وأن كل نوع يحمل معه عناصر الفساد التي تقضي عليه في النهاية، وقال أن الحكم الملكي كان أول أنواع الحكومة وهو مبني على القوة والقهر، ولما تقدم الناس وعرفوا فوائد الحكومة، وفهموا معنى العدل والنظام خضعوا له مختارين طيبة أنفسهم مادام الملك يحكم مراعيًا مصلحة المجموع، متبعًا قواعد العدل، ولكنه عندما مال إلى الإستبداد والظلم تحولت الملكية إلى إستبدادية، فتألفت المؤامرات وقاد رؤساء الشعب المتآمرين وأسقطوا الحكومة المستبدة، وأقاموا حكومة أرستقراطية، وظلت قائمة حتى إستبدت هي أيضًا وأصبحت أوليجركية فثار الناس مرة أخرى وأسقطوها، وجعلوا من أنفسهم حكامًا عليهم يحكمون لمصلحتهم، فتكونت الحكومة الديمقراطية ولكن ما لبثوا أن تنازعوا ففشلوا، وتغلب الأغنياء على الجماهير الجاهلة بالرشوة، وإزداد الظلم وعم الفساد، وإنقلبت الديمقراطية

إلى فوضى، فقام فرد قوي وإستخلص الحكم لنفسه مستعينًا بمعاضدة العناصر الشعبية الساخطة على الفوضى، وأسس حكم الفرد وإبتدأت الحلقة الحكومية مرة ثانية.

عضد بولبيوس نوعًا مختلطًا من أنواع الحكومة التي ذكرها ورأى أن في قيام هذا النوع ضمانًا للدولة وإستتبابًا للأمن فيها وتمثل بدستور ليكرغوس الذي إتبعته أسبرطة وبالنظام الحكومي الذي إتبعته رومية وقال إن القناصل تمثل العنصر الملكي في الحكومة، وتمثل السناتو العنصر الأرستقراطي، وتمثل الجمعيات العمومية العنصر الدمقراطي، وقال إن كلًا من هذه العناصر يمنع الآخر من التطرف وفي التطرف موت للحكومة.

يتضح من هذا أن بولبيوس كان أول كاتب نادى بأفضلية الحكومة التي تتكون وتتألف من عناصر مختلفة والتي يوجد فيها ضمانات تمنع تطرف الهيئات الحكومية المختلفة.

٥ - **شيشيرون** (Cicero) (١٠٦-٤٣ق.م)

ساد الإضطراب الجمهورية الرومانية في عصرها الأخير وتنازع الأفراد أمرهم فيما بينهم، وقامت الحروب الأهلية وظلت قائمة حتى قضت على النظام الجمهوري، ودل نظام توزيع السلطةبين هيئات متعددة وهو النظام الذي أيده بولبيوس على عجزه في أداء مهمة الحكم، وأنه نظام لا يصلح في زمن الإضطرابات والثورات. ولما تقدمت الجمهورية وتقلبت أمورها الإقتصادية بإتساعها إنقسم الرومان إلى طبقتين كبيرتين، وهما طبقة النبلاء

الأغنياء، وطبقة الشعب الفقراء، وقام بين الطبقتين نزاع قوى ماثل النزاع الذي قام بين البطارقة والسوقة قديمًا، وتألف مجلس الشيوخ (السناتو) من الطبقة الأولى، ومثلت الجمعيات العمومية الطبقة الثانية، وإشتد التنافس بين العنصرين فقامت الحرب الأهلية. وإنتهز بعض الأفراد الممتازين مثل ماريوس وسلا وبومى وقيصر الفرصة وتملكوا على التعاقب زمام السلطة فمهدوا الطريق أمام ظهور حكم الفرد وتكوين الإمبراطورية.

لم تتقدم الآراء السياسية في وسط هذا الإضطراب وظلت جامدة وجاء شيشيرون وكان أخطب أهل زمانه وأبلغهم بيانًا وأقواهم حجة وأخذ يدعو أبناء وطنه إلى الخلود إلى السكينة، والإبتعاد عن الفوضى، والإستمساك بأساليب الحكم السابقة. ويجد الباحث في خطبه ورسائله بعض الآراء القيمة عن طبيعة الدولة وطبيعة القانون وقد تأثر المشترعون بهذه الآراء في عصر الإمبراطورية تأثرًا عظيمًا كما تأثر بها الكتاب الذين كتبوا في صدر المسيحية.

ألف شيشيرون كتابًا سماه الجمهورية ونحا فيه نحو أفلاطون في جمهوريته وعرف فيه مبدأ العدل من الوجهة الخلقية النظرية وحاول أن يثبت فيه ما يعتقده أن يكون الدولة الكاملة وتأثر بالأحوال التي أحاطت به وإتخذ الحكومة الرومانية القائمة مضربًا لمثله وأساسًا لبحثه وتحليله فقال أن الدولة نتيجة طبيعية لغرائز الإنسان الإجتماعية، فإتفق بذلك مع الرواقيين في مدنهم القائل بأن الدولة نظام طبيعي، وخالف أبيقور وأتباعه الذين قالوا بأن الدولة نظام صناعي أوجه حب الذات ودعت إليه

المصلحة الضرورية، ولكنه خالف الرواقيين في إعتباره الدولة نظامًا سياسيًا منفصلًا عن الجماعة البشرية، وأن الحكومة غير الدولة واضعًا السلطة السياسية العليا في أيدي أعضاء الدولة مجتمعين، وتقوم الحكومة بوظيفتها كوكيلة عن الدولة. إتبع شيشيرون مثل بولبيوس في تقسيم أنواع الحكومات وقسمها إلى ملكية تأتي بعدها الحكومة الأرستقراطية ثم تعقبها الحكومة الديمقراطية، وقال، أن لكل مزايا، وأن كلًا منها عرضة للفساد، وهذا ما يؤدي إلى قيام النوع الفاسد منها ثم إلى سلسلة من الثورات وفضل نوع مختلطًا من الحكم يشتمل على المزايا في كل نوع من الأنواع السابقة الذكر، وقال أن نظام الحكم الجمهوري الروماني يعد المثل الأعلى لنظام توزيع السلطة بين الهيئات المختلفة بطريقة تمنع إستبداد كل منها حتى تكون الحكومة قوية وصالحة.

كتب شيشيرون في القانون الطبيعي وتعد كتاباته في هذا الموضوع من أنفس ما كتب فقال متبعًا تعاليم أفلاطون في أن الحق والعدل خالدان وتعاليم الرواقيين في وجود قانون عام في الطبيعة، وقال إن القواعد الخلقية التي يتبعها الفرد في حياته الخاصة يمكن إتباعها وتطبيقها في الحياة السياسية العامة، ونادى بأن القانون الحقيقي هو القانون الذي يتفق مع العقل القويم وينبني على الحجة الصحيحة، ويتمشى مع الطبيعة ويكون عامًا وخالدًا، وقال وهو يؤيد القانون الطبيعي أن الخالق يحكم الطبيعة وأن الإنسان خلق في أحسن تقويم، وأنه يمتاز عن سائر الكائنات بالعقل فهو من هذه الوجهة يشبه الخالق وله نصيب في مبادئ الحق والعدل وهما عنصران من عناصر القانون الذي يحكم الخالق الكون بمقتضاه، وكل

إنسان يمتلك طبيعيًا الشعور بالحق والعدل إذ الناس جميعًا متحدون في الخلقة، ومتشابهون في التكوين العقلي، وعلى ذلك فالقانون الطبيعي هو مصدر الحقوق جميعها وهذا القانون هو الحكمة الخالدة التي تحكم العالم، أما ما عداه من القوانين البشرية والتشريعات المختلفة فيجب ألا يطلق عليها إسم القانون إلا إذا إتفقت مع القواعد الخلقية الطبيعية، ويجب أن يهمل ما خالف هذه القواعد.

حض شيشيرون الرومان على التمسك بأهداب الوطنية والعدل، وكتب مسترشدًا بهذه الآراء الفلسفية قانونًا دستوريًا مفصلًا يتفق مع قانون الطبيعة سماه (De Legibus) وقد فقد هذا القانون ولم يبق منه إلا نتف صغيرة مبعثرة.

كان أثر شيشيرون في سير الفلسفة السياسية ضئيلًا ولكن ظلت آراؤه في تكوين دولة واحدة من جميع دول العالم المتمدين يسودها قانون عام واحد محور الآراء السياسية طول القرون الوسطى.

٦- نظرية الرومان في العلاقات الدولية:

كانت نظرية الرومان في العلاقات الدولية أولية وإبتدائية أكثر من نظرية الإغريق فيها، فنظرت إلى فكرة الحرب الأولى بأنها العلاقة الطبيعية بين الدول، ولكنها لم تكتف في معاهدات الصلح التي عقدتها مع أعدائها بإنهاء حالة الحرب، بل حاولت أن تتحالف معهم وتوجد لها روابط دائمية بينها وبينهم، وقد عاملت جيرانها بعد أن قهرتهم على قدم المساواة في

المبدأ ثم أضافت مواد جديدة إلى شروط المعاهدات حفظت فيها لها نوعًا من السيادة عليهم، وكان الرومان مع النزلاء الأجانب أكثر سخاء من الإغريق معهم، وكانوا أقل شرهًا من وجهة المنافع المادية يطبقون قوانينهم وآراءهم القضائية في معاملاتهم المختلفة، وكانوا لا يعلنون الحرب إلا بعد مراعاة القواعد الدينية والمبادئ القانونية وإتبعوا الأساليب السياسية والدبلوماتيكية في تكوين إمبراطوريتهم، ولم يكتفوا بالقوة دون غيرها فكانوا يبذرون بذور التفرقة بين جيرانهم، ويساعدون الضعيف على القوي حتى يضعفوا القوي ويحكموا الإثنين معًا.

إستخدمت رومية مواردها بنوع من الدقة، وكانت تستعين بموارد حلفائها كلما إستطاعت إلى ذلك سبيلًا، وكانت تستقبل الوفود والبعثات السياسية الأجنبية من الشرق والغرب، كما أنها حاربت الألمان النازلين على حدودها الشمالية ونظرت إليهم كأنهم قوم متوحشون ولم تعترف لهم بوجود سياسي، بل قصرت تطبيق قوانينها على حلفائها.

إن قيام الإمبراطورية الرومانية مهد الطريق أمام ظهور القانون الدولي إذ أن نظمها أوجدت في النفوس إحترامًا لرئيس واحد وخضوعًا لقانون واحد وأزالت الفوارق بين الدول، وقضت على النظرية القائلة بأن الأجانب أعداء وأنهم دون الوطنيين في المرتبة والمركز الإجتماعي والسياسي، وقد إتخذ الكتاب السياسيون الذين كتبوا في القانون الدولي في أواخر القرون الوسطى ما ورثوه من الآراء الرومانية أساسًا لنظرياتهم،

وظهرت فكرة تكوين عصبة من الأمم ترتبط بقواعد قانونية معينة شيئًا فشيئًا بعد ذلك.

٧- أثر النظريات الرومانية في سير الفلسفة السياسية:

تضامنت الآراء السياسية مع الآراء الإغريقية والنظريات السياسية وأتمت كل واحدة منهما النقص الذي وجد في الأخرى، فنادت الآراء الأغريقية بالحرية الفردية والديمقراطية، ونادت الرومانية بإتباع القانون والنظام والتوحيد السياسي، وقد ظهر ضعف الإغريق في عجزهم عن تكوين وحدة سياسية قوية، وفي مشاحانتهم الداخلية وحروبهم بعضهم مع بعض وذلك مما أدى إلى دمارهم وفقدان إستقلالهم. أما الرومان فقد إتحدوا داخليًا وبسطوا نفوذهم على جيرانهم في الغرب، وقضوا على الإستقلال الذاتي في مدن الولايات، وكونوا منها إمبراطورية قوية ولما أرادت رومية أن تقرر النظام والسلام والتوحيد والقانون العام قضت على الإستقلال الفردي والديمقراطية وأظهرت فضل الحكومة المركزية، وكما أن الحرية تحولت إلى فوضى في بلاد الإغريق إستحال كذلك النظام إلى إستبداد في بلاد الرومان، ورفض الرومان التجديد وعملوا على إبقاء الحالة الراهنة جهد طاقتهم.

كانت آراء الإغريق في الحرية الفردية والديمقراطية الشعبية لا يمكن تطبيقها إلا في مدن ولايات صغيرة، كل منها يكون وحدة سياسية مستقلة عن الأخرى، ولذلك كانت آراء الرومان من الوجهة السياسية ضرورية

للقضاء على المنافسات المحلية والفوارق الإجتماعية. وقد أدت هذه الآراء كما تقدم إلى ظهور المبادئ الحديثة من وجهة السلام العام والإخاء العام وغير ذلك من المبادىء التي نسمع عنها كل يوم والتي هي غاية السياسي ومثله الأعلى في الوقت الحاضر. أضافت رومية مبادئ جليلة في الإدارة الإستعمارية والبلدية، وأن القانون الذي نظم الأحوال في الولايات التي خضعت لها وربطها بالدولة الرئيسية إستمر نبراسًا يستضيء به الساسة زمنًا طويلًا بعد سقوطها، وإستعملت لغتها وطبقت قوانينها في البلاد التي تأسست على أنقاضها، وإشتقت الكنيسة المسيحية نظمها الإدارية والقضائية منها، والخلاصة أن ظلت آراء رومية السياسية ونظمها الدستورية ذات أثر فعال في دول أوربا مدة قرون طويلة وأجيال كثيرة.

الباب الثالث

النظريات السياسية في بدء القرون الوسطى

١- المسيحية في الدولة الرومانية:

تأثرت الحياة السياسية في الدولة الرومانية بمظهرين جديدين وهما إنتشار المسيحية بين ربوعها، وإغارة الأمم المتبربرة على أملاكها والقضاء على إستقلالها، ولم يظهر للأفكار التيوتونية أثر يذكر في الفلسفة السياسية إلا في نهاية القرون الوسطى، أما المباديء المسيحية ونظام الكنيسة المسيحية فكانت المحور الذي دار عليه البحث السياسي في تلك الأزمنة، وتناول كتاب السياسة المسائل الدينية وما تفرع منها بالنقد والتحليل والتعليق.

ظهرت المسيحية في عصر الإمبراطورية، وعاضدت مبادىء الرواقيين ونادت بالمساواة بين بني الإنسان، وإعترفت بحقوق الفرد وأصبحت هي الدين الرسمي للرومان في عصر قسطنطين، وإنتشرت بعد ذلك بين الأمم المتبربرة التيوتونية ولكنها ما لبثت أن إختلطت بالأمور السياسية، وأدار الإمبراطور الأمور الدينية كما أدار الأمور السياسية وإستمد رجال الدين سلطتهم منه، ولما إنقضت فترة الأباطرة العظام وحل محلهم أباطرة ضعاف ظهر فريق ممتاز من بين رجال الدين لفت النظر إليه وحفظ للكنيسة

مقامها، وظلت نظم الكنيسة وقوانينها محترمة ونافذة بعد سقوط الإمبراطورية الغربية وسقوط قوانينها ونظمها معها.

بقيت الكنيسة الرومانية ممثلة للتقاليد الرومانية القديمة وبذلت جهدها لنشر مبدأ التوحيد في أثناء الفوضى التي سادت العالم الروماني بعد سقوط الإمبراطورية، وإضطرت بحكم الأحوال الجديدة إلى أن تزيد في إختصاصاتها وواجباتها السياسية لتدافع عن أملاكها وعن مبادئها، ولتحفظ الأمن والسلام في الأقطار التي تخضع لسلطانها، فأصبح الأساقفة موظفين في الحكومة التي قامت على أنقاض الإمبراطورية. وحكم كثير منهم مدنًا ذات شأن عظم وإعترفوا بسيادة أسقف رومية السياسية والدينية، أما في الكنيسة الشرقية فقد ظل رجالها خاضعين للإمبراطور وإشتغلوا بالبحوث الفلسفية الدينية في موضوعات لا قيمة لها.

٢- قيام البابوية:

إنفصل رجال الدين عن باقي الطبقات الإجتماعية، وتمتعوا بحقوق وإمتيازات وإنقسموا فيما بينهم إلى طبقات ودرجات، فكان أكبر موظف في أكبر كنيسة في المدينة يسمى أسقفًا وكان لهذا الأسقف شيء من النفوذ والسلطان على الأساقفة في المدن الصغيرة في مقاطعته، ولما أصبحت المسيحية الدين الرسمي في الإمبراطورية أصبح أسقف رومية مستشارًا للإمبراطور في الأمور الدينية، وكان من إختصاصه أن يفصل في المسائل الدينية المختلفة في أنحاء الإمبراطورية التي ترسل للإمبراطور للفصل فيها

وأخذ الناس ينظرون إليه في مختلف الأقطار بأنه خليفة القديس بطرس الذي أسس كنيسة رومية، ولما إنتشرت المسيحية في غرب أوربا وتأسست الكنائس فيها كانت كنيسة رومية تمدها بالمساعدات المالية والإشارات الدينية فإعترفت لها ولأسقفها بشيء من السيادة عليها، كما إن المبشرين الذين أرسلوا للتبشير بين الأمم المتبربرة إعترفوا لها بالسيادة. ولما كثر أتباع المسيحية وزاد عدد القائمين بنشرها والتبشير بمبادئها قضت الضرورة بتنظيم شئونها وإقامة هيئة تشرف على أمورها، وتقدمت هذه الهيئة شيئًا فشيئًا وشرعت قوانين دينية على نسق القانون الروماني لتتبعها وتسير على مقتضاها، ولما إنتشرت الزندقة بين المسيحيين في القرن الرابع الميلادي إجتمع مجلس عام من رجال الدين ومنح الأسقف الروماني الحق في مراجعة قرارات الأساقفة في أنحاء الإمبراطورية وإقرارها أو رفضها، وفي القرن الخامس إعترف الإمبراطور للأسقف الروماني بالرياسة الدينية، وأنه المرجع الأعلى في جميع المسائل الدينية وبذلك أصبحت رومية المركز الديني الرئيسي في العام المسيحي. ولما سقطت الإمبراطورية بأغارة الأمم المتبربرة عليها وجه الكتاب أنظارهم إلى البابوية وعملوا تحت لوائها وحلت دولة المسيح وعلى رأسها البابا في رومية محل الدولة الرومانية.

إنتقل الإمبراطور إلى القسطنطينية وإنتقلت معه حاشيته ووجد بجانبه رئيس دينى آخر وبقى البابا في رومية مطلق التصرف، فإكتسب قوة على قوته وبذ منافسه في العاصمة الأخرى، وتطلعت إليه الأنظار في العالم المسيحي بأنه أقوم من الوجهة الدينية من زميله الشرقي، وإستطاع تدريجيًا إبتداءً من القرن السابع أن يزعم الشئون السياسية أيضًا في رومية أولًا ثم

في إيطاليا بعد ذلك، ثم حدثت أمور سياسية في الإمبراطورية الشرقية كإغارة المسلمين عليها، وأمور دينية الإختلاف بين الكنيسة على شئون العبادة ساعدت على إنفصال الكنيستين في الرياسة الدينية وإنفراد البابا بأمور الكنيسة الغربية وإدارتها من الوجهتين الدينية والسياسية.

أراد ملوك اللمبردين أن يسيطروا على رومية فقاومهم البابا وإستعان بملوك فرنسا، ومساعدتهم تمكن من طرد هؤلاء الغزاة من الأراضي التي كانوا قد أحتلوها، وإستولى هؤلاء الملوك على أملاك الإمبراطور الشرقي في إيطاليا ومنحوها للبابا فأصبح بذلك رئيسًا سياسيًا أيضًا من الوجهة القانونية، وفي أزاء هذه المساعدة إعترف البابا بسلطة "بيبين" وأولاده على عرش فرنسا وفي سنة ٨٠٠ م توج شرلمان أحد أولاد "بيبين" إمبراطورًا على الدولة الرومانية الغربية فأوجد العلاقة بين البابوية والإمبراطورية، وقد دارت الآراء السياسية على كنه هذه العلاقة، ووجد البحث العلمي السياسي فيها ميدانًا فسيحًا جال فيه بالتفسير والنقد والتحليل مدة قرون كثيرة.

كان القساوسة وسكان رومية ينتخبون البابا، وكان التنافس في الإنتخابات يؤدي إلى سفك الدماء، ولما سقطت الإمبراطورية إنحصر إنتخاب البابا من بين الأسرات العظيمة في رومية، وأشتد التنافس بين هذه الأسر بإزدياد أهمية المركز البابوي، وفي بعض الأحيان كان الإنتخاب لا يؤدي إلى إختيار الشخص الذي يليق لهذا المركز السامي بسبب إستعمال القوة والإرهاب والرشوة بين جمهور الناخبين. وفي القرن الحادي عشر

إجتمع مجلس عام من رجال الدين وقرر وضع حد لهذه الفوضى التي أضعفت المقام البابوي بأن وضع إنتخاب البابا في أيدي هيئة الكرادلة في رومية وفي غيرها من البلاد وبهذه الخطوة إرتفعت مكانة البابا وسما مركزه وظهر فريق البابوات الذي نادى بأفضلية البابوية على الإمبراطورية.

٣- الآراء السياسية في بدء المسيحية:

أعلن الآباء الروحانيون الأولون، متبعين تعاليم المسيح عليه السلام، أنهم لا يعنون بالأمور الدينوية، ولا يتعرضون للشئون السياسية، وقصروا كتاباتهم وأبحاثهم على المسائل الدينية، وأوجبوا طاعة القوانين والسلطات المحلية مادامت هذه القوانين وهذه السلطات لا تتعارض مع تعاليمهم، وأباحوا شق عصا الطاعة إذا تدخلت الدولة في أمور الدين، وإتبع الشهداء المقاومة السلبية لأوامر السلطات إذا رأوا فيها مخالفة للدين.

يجد الباحث بعض الآراء السياسية في الكتابات الأولى لرجال الدين في صدر المسيحية، وقد إستمدوا هذه الآراء من الأفكار التي سادت في أزمانهم. ولما تقدمت المسيحية، وإتسع نطاقها، وإنتشرت بين الطبقات الراقية عظم شأن تلك الآراء وتأثرت بفلسفة الرواقيين، وقد إشتمل كتاب العهد الجديد على بعض عبارات مهمة في القانون الطبيعي، وفي المساواة بين الناس، وفي طبيعة الحكومة. وقد ميز القديس بولس بين القانون الطبيعي وقانون الدولة متأثرًا أيضًا بكتابات الرواقيين في هذا الموضوع وظلت آثار هذه الفكرة باقية في الآراء السياسية طول القرون الوسطى.

أعتنق رجال الدين بعد ذلك مذهب فلاسفة الإغريق الخاص بالمساواة العامة بين الناس، وأيدت المسيحية هذا المبدأ، إذ نادت بأن الله أبو الجميع وإن المسيح عليه السلام يمثل الجميع، ولكنها أقرت الرق كأنه نظام بشري وإعترفت بشرعيته.

تناول الإنجيل في كتاب العهد الجديد طبيعة الحكومة وقرر فيها نظرية معينة كان لها فيما بعد الأثر العظيم في تاريخ الآراء السياسية وسيرها إذ نظرت إلى الحكومة المدنية كأنها نظام قدسي تستمد سلطتها من الله، وأن الطاعة لها فرض ديني واجب على الإنسان، وإنها ضرورة سياسية، وإنها وجدت لتحفظ العدل وتنشره بين الناس، وإن حاكم الدولة هو خادم الله وخليفته ولذلك وجبت له الطاعة. وقد إستمد رجال الدين آراءهم هذه من مبادئ الرواقيين وأتفقوا معهم في أن الإنسان إجتماعى بطبيعته، وأن الدولة ضرورية لرقي البشر وتقدمه، وأخذوا ينشرون هذه المبادئ بين المسيحيين ويبرهنون على صحتها فأوجدوا بذلك أساسًا للآراء السياسية تمشت عليه أوربا نحو ألف سنة.

إعتنقوا أيضًا المذهب القائل بالقانون الطبيعي كما فسره شيشرون، وكما إقترحه القديس بولس وعلموا الناس أنهم أحرار ومتساوون بالطبيعة، وأقروا شرعية الرق ونسبوه إلى الذنوب التي إقترفها الانسان فعوقب به، وأصبح الرقيق غير مساو لأقرانه في المرتبة الإجتماعية، ولكنهم طلبوا من السادة أن يحسنوا معاملة عبيدهم. ثم نادوا بأن الحاكم يستمد سلطته من الله فخالفوا المشترعين الرومانيين الذين قالوا بأن الأمة مصدر السلطات،

وعلى هاتين النظريتين قام نزاع طويل بين الكتاب السياسيين في القرون الوسطى. وقالوا عن الحكومة بأنها ضرر لابد منه بسبب وقوع الأفراد في الخطيئة وإرتكاب الذنوب فقللوا من خطرها وأضعفوا من شأنها وعملوا على إعلاء شأن الكنيسة ورجالها.

ظهرت آراء سياسية جديدة بين رجال الدين عندما إستتبت المسيحية، وأصبحت الدين الرسمي في الإمبراطورية الرومانية، وتملكت الأراضي والضياع تديرها، وشغل رجالها الوظائف، وشارك الأسقف الروماني الإمبراطور في سلطته الدينية، فنادى الآباء الروحانيون بأن الأباطرة لا يستطيعون التدخل في الأمور الدينية البحتة، وأن التدخل فيها والفصل في شأنها من حق أسقف رومية دون سواه، ومع أنهم قالوا بأن الإمبراطور خليفة الله في الأرض، قد فصلوا بين الأمور السياسية والأمور الدينية، وأخذوا يعظمون السلطة الدينية ويفضلونها على السلطة الزمنية، وفي أقوال كل من القديس أوغستين وجريجوري الكبير ما يدل صراحة على هذا الإتجاه. هذا وقد ظل كتاب القديس أوغستين (**٣٥٤-٤٣٠ م**) المسمى «مدينة الله» مصدر الآراء المسيحية وقبلة الكتاب من رجال الدين مدة قرون طويلة، وكان شرلمان معجبًا بالآراء التي أثبتها أوغستين في هذا الكتاب ويقول بريس (J.Bryce) أن فكرة الدولة الرومانية المقدسة بنيت على أساس «مدينة الله».

لم تستفد الآراء السياسية والنظريات الفلسفية شيئًا جديدًا مهمًا بين نهاية القرن السادس والتاسع للميلاد وكل ما كتب في الدين والتاريخ

والقانون في هذه الفترة كان ما ورد في الإنجيل أو من عمل الآباء الروحانيين.

٤- الآراء السياسية عند التيوتون

أدخل الغزاة التيوتون آراء سياسية جديدة، ونظمًا حكومية في العالم الروحاني بعد إستيلائهم على الدولة الرومانية الغربية، فعظموا الإستقلال الفردي، وبينوا عظيم خطر الفرد بموازنته مع الدولة، ومنحوه حقوقًا لم تكن له من قبل ذلك، فأعطوه مثلًا حق تقرير العقوبة على من إعتدى عليه وكان هذا متروكًا للسلطات العامة، ولما أخذت الحكومات التيوتونية تعاقب المعتدين لم تسلب الفرد حقه جميعه بل حولت جزءًا من العقوبة غرامة تدفع لصاحب الحق. هذا وقد إمتازت هذه الحكومات بروحها الديمقراطية، وظل الفرد فيها وحدة الحياة العامة وليست الدولة كما كانت الحال في بعض الدول وشجعت المبادىء المسيحية هذه النظم وإمتزجت بها، وبقي شأن الفرد عظيمًا في الأمور السياسية حتى تأسست الجمعيات التعاونية والجماعات التجارية في القرون الوسطى فصغر قليلًا. ولما جاءت حركتا النهضة العلمية والإصلاح الديني نقلت إلى النظم الحديثة الحرية الفردية والحقوق الشخصية من التيوتون وإن قانون العهد الأكبر (Magma Carta) الذي صدر في إنجلترا في أوائل القرن الثالث عشر (١٢١٥) ما هو الإعتراف صريح من السلطات العليا في الدولة بالحقوق السياسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد، وقد إتخذته كثير من الدول أساسًا لقوانين الحقوق

التي منحتها رعاياها في القرون التالية وهذا يدلنا على مبلغ الأثر الذي أحدثته النظم التيوتونية في دول غرب أوربا.

تأثر زعماء التيوتون بالحالة الإجتماعية والسياسية في الدولة الرومانية الغربية وعدلوا أساليبهم الحكومية الأولى، وركزوا السلطة في فرد واحد ومع ذلك ظلت مبادئهم في تعظيم شأن الفرد ذات أثر فعال في النهضة الديمقراطية في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإليك أهم المظاهر الحكومية عند التيوتون الأوائل.

وجد نوعان من الجمعيات العمومية وهما الجمعية الأهلية وتألفت من جميع الأحرار وكانت تنتخب رئيس القبيلة وتقرر الأمور الهامة التي تعرض عليها، وكانت تتحول في بعض الأحيان إلى محكمة عليا لتفصل في الأمور القضائية الخلافية الرئيسية ولما تأسست الحكومة الملكية إختفت هذه الجمعية. أما النوع الثاني فهو المجالس النيابية المحلية وكان إختصاصها أن تفصل في كل الأمور الإقليمية المحلية، كما أنها كانت محاكم قضائية وقد ظلت قائمة في أوربا حتى أحييت النظم الرومانية القضائية في أواخر القرون الوسطى، وقد تأسس مجلس العموم في إنجلترا على نسق هذه المجالس النيابية، وبهذا وجدت آلة حكومية ربطت الإدارة المركزية بالإدارة الإقليمية وإتسع إختصاصها شيئًا فشيئًا حتى سيطرت على شئون الدولة الخاصة والعامة.

كان الرجل الحر في القبيلة التيوتونية يشترك في إنتخاب الملك وظل هذا المبدأ معمولًا به في ألمانيا مدة قرون طويلة، وتقرر هذا الحق للفرد في إنجلترا بعد إنقلاب سنة ١٦٨٨ وإعتلاء أسرة هانوفر العرش. فكان إذن هذا المبدأ التيوتوني وهو قيام الملكية المنتخبة ذا أثر في النظرية الدستورية الحديثة.

إختلف التيوتون عن الرومان في وجهة نظرهم للقانون إذ إعتبروا الحقوق القضائية ملكًا للفرد بصفته الشخصية وليس بصفته عضوًا في الدولة وإتبعوا قوانينهم الخاصة في كل مكان نزلوا به ولم يغيروها أو يتنازلوا عنها، ولما حكموا الرومان درسوا القانون الروماني والنظام القضائي وتأثروا بهذه الدراسة وهذبوا قوانينهم بعض التهذيب. هذا وقد إمتازت القوانين التيوتونية بمرونتها فكانت أحكام الهيئات القضائية المبنية على العادة والتقاليد تعتبر سوابق قضائية وتضاف إلى مجموعة القوانين.

سارت أوربا على مقتضى القوانين التيوتونية حتى قامت النهضة العلمية فتغلب النظام الروماني القضائي عليها ولم يبق لها أثر إلا في إنجلترا حيث ظل القانون فيها مرنًا ونقلت عنها الولايات المتحدة في أمريكا والمستعمرات البريطانية.

أثرت النظم الحربية التيوتونية في النظم الإقطاعية أثرًا كبيرًا وأثرت الآراء السياسية التيوتونية وبخاصة في إنجلترا في الأساليب الحكومية الحديثة.

٥- الآراء السياسية في العهد الإقطاعي:

إمتازت القرون الوسطى الأولى بنزاع قوي بين نوعين من أنواع الجماعات البشرية وهما النوع الذي مثل نظام الأسرة أو القبيلة وهو الذي ساد بين الدول التيوتونية، والنوع الثاني وهو الذي مثل النظام الإمبراطوري وساد في الإمبراطورية الرومانية، وقد نشأ عن هذا النزاع أن ظهر نوع ثالث من النظم الإجتماعية وسط بين الإثنين وهو نظام الإقطاع، و كان في بدئه يميل إلى المظاهر التيوتونية، ولكنه مالبث في القرن العاشر والحادي عشر أن تأثر بفكرة الدولة وتغلبت هذه الفكرة على غيرها من الأفكار السياسية وإتجهت أفكار الكتاب إليها دون سواها وذلك بسبب إخفاق الكنيسة فيما حاولته من السيطرة على أوربا وبسبب فشل النظام الإقطاعي فيما حاوله من السيطرة عليها أيضًا.

كان الغزاة التيوتون محاربين يقودهم زعيم منهم وكانوا يرتبطون بعضهم ببعض بصلة القرابة أو بوساطة تعهدات وأقسام شخصية بين الفرد ورؤسائه، وكانوا يتبعون نظام اللامركزية في الحكم كل مستقل إستقلالًا ذاتيًا في مقاطعته. وكانوا متأخرين إقتصاديًا لا يعنون إلا قليلًا بالتجارة والصناعة ولكنهم كانوا شديدي الحرص في إقتناء الأراضي، ولما إضمحلت الإمبراطورية الغربية وأصبحت فريسة سائغة إنقسم التيوتون إلى جماعات كثيرة أغارت كل واحدة منها على جزء من الإمبراطورية وإنتزعته وإستوطنته، وحاولت كل منها أن توسع رقعة أملاكها جهد طاقتها، وقد نجحت جماعة الفرنجة التي عرفت فيما بعد بجماعة الفرنسيين في هذا

المضمار أكثر من غيرها إذ أخذت على عاتقها الدفاع عن المسيحية ضد إغارات الكفار في أوربا والمسلمين في الأندلس والبحر الأبيض المتوسط، وتطلعت الأنظار إلى ملك فرنسا بأنه أقوى أمير بين أمراء غرب أوربا فهو أحق من سواه بوراثة لقب الإمبراطور وحمله وإحياء الإمبراطورية، وقد تحققت هذه الفكرة عندما توج شرلمان إمبراطورًا على الدولة الرومانية المقدسة.

إنفرط عقد الإمبراطورية بعد موت شرلمان وسادت الفوضى وعم الفساد وإستقل كل أمير في مقاطعته يصدر من القوانين ما شاء، وتغلب القوي على الضعيف فهبت الكنيسة تدعو الناس إلى النظام بإسم الدين ونما نظام إجتماعى بربط الأفراد بعضهم ببعض، فتملك الأمير الأرض ومنحها للأفراد المقربين منه وفرض عليهم طاعته وبعض إلتزامات أخرى وأخذ على عاتقه حمايتهم ضد أي إعتداد خارجي، ومنح هؤلاء الأفراد أتباعهم وأنصارهم أرضًا إزاء تعهدهم بالقيام ببعض الخدمات وخصوصًا الخدمة العسكرية، ووزع هؤلاء الأتباع والأنصار ما أخذوه من أرض على أنصارهم وأتباعهم إزاء تعهدات بالخدمة العسكرية وغيرها أوسع نطاقًا ما تعهدوا به لسيدهم، وربما وزع هؤلاء الأنصار والأتباع الأخيرون ما أخذوه من الأراضي على أنصار وأتباع لهم، وهكذا حتى وصلت الأرض إلى من يفلحها بطريق الإلتزام إزاء تعهدات مختلفة وقد بلغت المراتب في بعض الممالك بين الفلاح والسيد الأعظم (الملك) إلى أربعين مرتبة، وإتبعت الكنيسة هذا النظام في أملاكها وبذلك ساد نظام أساسه ملكية الأراضي في كل غرب أوربا.

كان نظام الإقطاع إذن نظامًا شخصيًا غير سياسي يستند على القوة وحدها فكان كل من يستطيع أن يعتدي على جيرانه يفعل ذلك، ويتملك الأراضي، ويضرب النقود بإسمه ويقيم محاكمه ويفرض الإلتزامات الإقطاعية على أنصاره وأتباعه، وكان السيد المطاع لا حقوق للأفراد عنده ولا رابطة تربطه بهم غير تعهده بحمايتهم تعهدهم بخدمته، ولم يكن للملك جيش نظامي ولم يشترك الأفراد في هيئات تشريعية أو قضائية، وكانت سلطة كل أمير محدودة بالإلتزامات التي أخذها على عاتقه، فأختفت بذلك السيادة التامة التي تمتع بها الأباطرة في العهد الروماني، وكانت القوانين هي العادات ولم تكن من صنع المشترع أو أوامر صادرة من الهيئات العليا في الدولة.

لم تتقدم الآراء والنظريات السياسية وسط هذا النظام الإقطاعي غير أن إنتشاره في أوربا مزاياه ومساوئه عجل ظهور القوميات المختلفة وقيام الدول الوطنية وظهرت الفكرة بأن على المالك لدولته القيام بالخدمة العامة في زمن السلم والحرب.

٦- الدولة الرومانية المقدسة:

ظلت فكرة الإمبراطورية في أثناء الفوضى الإقطاعية باقية وظلت فكرة قيام إمبراطور يعضده البابا في رومية ويثبته في مركزه باقية أيضًا إذ كان البابا يتطلع إلى أمير قوي يحميه من إعتداءات أمراء إيطاليا كما أن بعض أمراء ألمانيا العظام كانوا يتطلعون إلى إحياء إمبراطورية شرلمان ويترقبون الفرص لتحقيق هذا الغرض. وفي القرن العاشر تمكن أوتو أحد

ملوك الألمان أن يضم إيطاليا لملكه وأعلنه البابا إمبراطورًا، فقامت الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وورثت أوربا في القرون الوسطى فكرة التوحيد السياسي عن رومية، كما أنها أخذت عن المسيحية فكرة التوحيد الديني وإتجهت الأفكار إلى تأسيس دولة عالمية، وإعتبر الكتاب الكنيسة الرومانية المقدسة والإمبراطورية المقدسة شيئًا واحدًا، ولكنهما يختلفان في مظهرهما الحكومي، فالبابا بصفته الرئيس الروحاني يحكم الخلق من الوجهة الروحانية ويحكم الإمبراطور بصفته الرئيس الزمني الخلق من جهة أعمالهم الدنيوية، وقالوا إن التعاون بين السلطتين واجب وضروري لحفظ وحدة الدولة وبقائها.

إعتبر الأباطرة أنفسهم خلفاء لأباطرة الرومان ورؤساء إقطاعيين لباقي ملوك أوربا وأمرائها، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذ هذه الفكرة من الوجهة العملية لأن الإيطالين نظروا للألمان نظرة إحتقار ولم يعترفوا لهم بسلطان ولجأوا إلى الثورات ضدهم، وعارض البابوات فكرة الأباطرة في توحيد ألمانيا وإيطاليا لأنهم أرادوا أن يجعلوا منهم حلفاء لهم وليس أسيادًا عليهم وما لبثت أن أنقلبت هذه المعارضة إلى منافسة شديدة بين السلطتين وتنازع قوي بينهما على السيادة العليا والنفوذ في الإمبراطورية، وإبتدأت المعركة بين الإمبراطورية والبابوية وظلت طول القرون الوسطى وظهر أنصار من الفلاسفة والكتاب لكل من الجانبين فنشطت بكتاباتهم الآراء السياسية نشاطًا كبيرًا.

لم تستند النظريات السياسية في القرون الوسطى على ما كان حولها من نظم وأساليب حكومية ولم يستنبط كتابها آراءهم من الماضي بل قامت النظريات بعضها مشتق من العالم الإغريقي والروماني، وبعضها الآخر مشتق من الفلسفة الدينية، فكان الكتاب والفلاسفة يستمدون آراءهم من الإنجيل والتوراة وما فيها من نظم بنى إسرائيل ومن القانون الروماني المستمد من سلطة الإمبراطور، ومن الآراء التي أودعها أرسطو طاليس في كتابه السياسة وتأثر فيها بنظم مدن الولايات الإغريقية وأساليبها الحكومية.

الباب الرابع

المعركة بين الكنيسة والدولة

١- العلاقة بين السلطتين الروحانية والزمنية:

كان الإمبراطور الرئيس الديني والسياسي في الدولة الرومانية عند قيام المسيحية، وكانت الكنيسة هي التي تعاقب الأفراد والإمبراطور دينيًا إذا خالفوا الدين، أو إرتكبوا ما يخل بالآداب. ولما إنتشرت المسيحية، وتقدمت سلطة رجالها، وإزداد نفوذ البابا، أصبح حق توقيع عقوبة الحرمان من الدين على الأشخاص المخالفين من الأسلحة الماضية في أيدي الرئيس الأعلى للكنيسة وهو البابا، فكان يستعمله ضد الأفراد إذا خالفوا أوامره سياسية كانت أو دينية، وكان الحرمان عقوبة قاسية من الوجهتين الخاصة والعامة: فكان الفرد المحروم لايستطيع معاشرة زوجه وأولاده، ولا يستطيع أن يتمتع بحقوقه المدنية على إختلاف مظاهرها، وإذا كان المحروم حاكمًا خرج رعاياه عن طاعته، وأصبحوا في حل من الثورة عليه، وقد وقع البابا هذه العقوبة في أوائل القرن التاسع الميلادي على ملك لورين الذي طلق زوجه وتزوج من غيرها، وإستطاع أن ينفذها على الرغم من معاضدة الكثيرين للملك المحروم، وخرج البابا من المعركة فائزًا فتقوت البابوية، وعظم شأنها وإزداد تدخلها في الأمور المدنية والسياسية وقد أدى ذلك إلى نتائج خطيرة.

تحالفت البابوية والإمبراطورية في عهد شرلمان. ولما جلس أوتو على عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة إستمر كل من البابا والإمبراطور يستعمل سلطته من غير أن يعين كل منهما حدودها، ومن غير أن يعتدي كل منهما على الآخر. ولكن ما إنتشر النظام الإقطاعي في ربوع الإمبراطورية، وأصبحت سلطة الإمبراطور إسمية أكثر منها فعلية، إطمأنت السلطة الدينية في أيدي البابا، الذي بز الإمبراطور في هذا المضمار وتدخل رجاله في الأمور السياسية والشئون الزمنية، وزاد تدخلهم بسبب إزدياد ثروة الكنيسة، وإتساع أملاكها، وتطلع الأمراء والملوك إلى البابا ينشدون معاونته لتنفيذ مآربهم السياسية. وكان الإمبراطور هو الذي يعين رجال الدين في الوظائف الدينية الرئيسة، ولكن لما جلس جريجوري السابع على عرش البابوية في القرن الحادي عشر، أصدر قانونًا (١٠٧٥) ببطلان هذا التعيين، وقال إن هذا التعيين من حق البابا وليس من حق الإمبراطور أو الملوك الآخرين، فرفض الإمبراطور هنري الرابع الإعتراف بالقانون، وجمع مجلسًا دينيًا من رجال الدين الخاضعين لإرادته وقرر خلع البابا، فوقع البابا عقوبة الحرمان على الأمبراطور، وقامت المعركة بين البابوية والإمبراطورية، ودامت نحو قرنين من الزمن، وخرج البابا فائزًا من المعركة، وإعترفت له الملوك والأفراد في غرب أوربا بالسيادة الدينية، وإضمحل نفوذ الإمبراطور، وأصبح إسميًا بإنقسام الأمبراطورية إلى إمارات إقطاعية ومدن مستقلة.

بلغت البابوية أقصى مجدها في عصر البابا إنوسنت الثالث (Innocent III) في القرن الثالث عشر (١١٩٨- ١٢١٦) وإستطاع

هذا البابا أن يملي إرادته على الملوك في كل من فرنسا وإنجلترا وأسبانيا. ولكن لما جاء القرن الرابع عشر إزداد نفوذ الملوك وتغلبوا على أمراء الإقطاعيات وكانوا سند البابوية وعمادها وتقوت الملكيات القومية، وحاول الملوك في فرنسا وإنجلترا أن يكونوا مرجع السلطة في الأمور السياسية والدينية. ولما قاوم البابوات هذه الفكرة غلبوا على أمرهم، وفقدوا شيئًا فشيئًا سلطانهم السياسي، ولم يبق لهم من مراسيم السلطة السياسية غير إسمها في ألمانيا وإيطاليا

٢ - طبيعة الآراء السياسية في القرون الوسطى:

قام رجال الدين وخصوصًا الرهبان منهم بشئون التعليم في القرون الوسطى، ودار بحث الفلاسفة والمفكرين على المسائل الدينية، وسيطرت الكنيسة على حركة العرفان، وقصرتها على الدين، وعدت كل بحث في غير الأمور الدينية كما قدمتها وفسرتها مروقًا من الدين، وخروجًا على رجاله، وحاربت من خالف تعاليمها، وطاردت من أراد الجدل والنقد.

قام البحث والجدل بين فريق الكتاب والمتعلمين في العلاقة بين السلطتين الدينية والأمنية وحاول أنصار البابوية أن يقرروا سيادة الكنيسة وسلطتها العالمية في الأمور الدينية والسياسية، وكان ذلك بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر الميلادي. وقد إعتمدوا وهم ينشرون مذهبهم على تعاليم الكتاب المقدس، وعلى ما كتبه الآباء الروحانيون الأوائل أمثال القديس أوغستين وجريجوري الكبير وأهملوا فلاسفة اليونان والرومان،

ونظروا إلى كتاباتهم نظرة إزدراء وإعتبروها فاسدة من الوجهة الدينية، واتخذوا فكرة الدولة من كتاب العهد القديم، وقالوا إن القانون هو إرادة الله المباشرة، وإن الحكم الصالح هو حكم رجال الكنيسة، وحددوا سلطة الملوك. ونادوا بخضوعهم لإرادة رجال الدين، وإستشهدوا من الإنجيل بالآيات التي أثبتت نجاح الملوك الذين خضعوا لإرادة الأنبياء والرسل، وبنوا على ذلك أن الحكومة التي تخضع أفرادها لنصائح الكنيسة وإرشادها، والتي ترى سلطتها دون سلطة الهيئة الدينية، هي الحكومة التي يبارك الله فيها، وتنجح في أداء مهمتها.

نشر الكتاب الرأي القائل بوجوب إتحاد أوربا، وإندماجها في دولة واحدة، وخضوعها إلى كنيسة واحدة، ويكون على رأسها ملك واحد، ورئيس ديني واحد، وأن يكون الإثنان متضامنين في إدارة الأعمال، وأن تعتبر الكنيسة المصدر الأعلى للسلطة. وقالوا إن الله أوجد الإمبراطورية الرومانية لتقوم فيها كنيسة واحدة. ومعنى ذلك قيام حكومتين في الدولة إحداهما تشرف على الأمور الدنيوية، وتشرف الأخرى على الأمور الروحانية، على أنه يجب أن يكون للمشرفين على الأمور الروحانية الرأي الأعلى إذ هم المسئولون أمام الله في الآخرة عن أعمال الناس، وعن أعمال الملوك أيضًا. وقالوا إن كل حكومة تستطيع أن تدير شئونها في دائرة إختصاصها من غير أن تعتدي على الأخرى. ولكن تعارضت السلطتان من الوجهة العملية إذ تدخلت كل منهما في شئون الأخرى، وإتهمت كل منهما الأخرى بالإعتداء على سلطتها، والتدخل في دائرة إختصاصها، ولجأ كل منهما إلى الإنجيل، والحقائق التاريخية، ليدعم حججه، ويثبت

وجهة نظره، بأنه المرجع الأعلى للسلطة في الدولة. وفي هذه المحاولة كتب أنصار الفريقين الرسائل المطولة يفندون فيها مزاعم الآخرين. والخلاصة كما قال برنس (C. D. Burns) أن أنصار الإمبراطورية وهم يحاولون إخضاع الكنيسة جعلوا من الدولة كنيسة، كما أن أنصار الكنيسة وهم يحاولون إخضاع الإمبراطورية جعلوا من الكنيسة دولة.

٣- حجج القائلين بسيادة البابوية:

إشتهر كثيرون من أنصار البابوية في الفترة التي وقعت بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلاديين، نذكر منهم أجوبارد (Agobard) أسقف ليون، وهنكمار (Hincmar) رئيس أساقفة ريمس، و البابا نيقولا الأول والبابا جريجوري السابع، وسنت برنارد، وحنا سلسبري، وسنت توماس أكويناس، والبابا إنوسنت الثالث، وقد قال البابا جريجوري السابع وأتباعه بأن البابا يجب أن يكون الرئيس المطلق للكنيسة المسيحية، وأن يكون هو المسيطر على القساوسة لا يخضعون إلا له، ولا ينزلون إلا على حكمه، وأن يكون للبابا الحق في تقويم الملوك إذا خالفوا قانون المسيح. ونشروا هذا المبدأ بجميع الوسائل، وإستندوا في كتاباتهم إلى قواعد دينية، وتقاليد تاريخية، يرجع عهدها إلى القرن الرابع الميلادي. وإنقسم أنصار البابوية إلى فريقين: فريق يعاضد سيادة البابا في الأمور الدينية، وفريق يعضد سيادته في الأمور الدينية وفي المسائل الزمنية أيضًا. فقال أصحاب نظرية القديس بطرس بأن هذا القديس هو الصخرة التي بنيت عليها الكنيسة، وأن في يده مفاتيح الجنة، وأنه هو الذي يقرر في الأرض من يدخل الجنة ومن لا

يدخلها، وأن البابا بصفته خليفة القديس بطرس الذي أستشهد في سبيل الدين، والذي أسس كنيسة رومية، يجب أن يتمتع بالحقوق التي ورثها عن ذلك القديس، وأوجب فريق آخر من الكتاب خضوع رجال الدين جميعًا من أساقفة ورؤساء أساقفة إلى سلطة البابا دون سواها. ونشروا مذهبهم بكل وسائل النشر، ونجحوا في تثبيت السلطة في يد البابا، فأوجدوا سلطة مركزية قوية إمتازت على السلطة الزمنية المفككة العري والتي توزعت بين الإمبراطور وأمراء الإقطاعيات.

إعتمدت حجج أنصار البابوية على أساسين: الأول أن السلطة الروحانية بطبيعتها أكثر أهمية، وأعظم شأنًا من السلطة الزمنية، وأن تاج الأسقف إذا ووزن بينه وبين تاج الملك يكون كالذهب إذا ووزن بالرصاص، وأن البابا ملك الملوك، وأمير الأباطرة، وأن مقامه فوق الجميع لأنه مثل الروح والروح أفضل من الجسد، ولأنه يمثل الآخرة والآخرة أفضل من الأولى. وإستندوا على آيات إنجيلية لتأييد مذهبهم، وترجيح آرائهم. أما الأساس الثاني فهو أن الله منح الكنيسة الحق في أن تراقب أعمال الحكام من الوجهة الدينية والخلقية، وأن تصحح أغلاطهم، وأن توقع بهم إذا خالفوا أوامرها. ووجدوا في كتاب العهد القديم أمثلة كثيرة تبين أن الأنبياء كثيرًا ما عاقبوا الملوك وإستنزلوا النقمة من السماء عليهم لمخالفتهم أوامر الدين، ولأنهم وقعوا في الخطيئة، وأن واجب الكنيسة أن تعاقب المذنب وتنشر العدل بين الناس.

ساعدت الأحوال السياسية التي سادت أوربا في ذلك العصر أنصار البابوية، وقوت حججهم، وإتخذوا من تتويج البابا للإمبراطور شارلمان سلاحًا يدفعون به حجج مخالفيهم، ويستشهدون به على أن البابا الذي منح السلطة للإمبراطور يستطيع أن يسلبها في أي وقت شاء وأن يخلع الحكام المخالفين ويحل رعاياهم من إيمان الطاعة التي أقسموها للملوك والأمراء عند التتويج.

٤ - حجج القائلين بسيادة السلطة الزمنية :

قال أنصار الإمبراطورية أن الدولة نظام قدسي، وأن الملوك خلفاء الله في الأرض فهم مسئولون أمامه دون غيره. وإعتقد معظم الكتاب من الفريقين أن غرض الدولة ووظيفتها هو نشر العدل وإقامة الحق بين الناس، وأن واجب الحكومة يقضي بأن تكبح جماح الميول الشهوانية عند الخلق، وتحارب الجنوح إلى الخطيئة وإرتكاب الآثام. ولذلك كانت السلطة الممنوحة للملوك والحكام مقدسة في أصلها ومنشئها ما دام الحكام والملوك يقومون بوظيفتهم خير قيام. وقد تطرف بعض الكتاب في القول، ونادوا بإطاعة الملوك والحكام إطاعة مطلقة سواء أحكموا على حسب قوانين العدل والحق أم لم يحكموا. ولجأ هؤلاء الأنصار إلى الكتاب المقدس يستخرجون من آياته ما يعضدون به مذاهبهم، فوجدوا في العهد القديم ما يثبت أن الملوك يستمدون سلطتهم من الله، وأنهم ينفذون إرادته في الأرض. وفي العهد الجديد إتخذوا من تصريح القديس بولس بأن من يعارض أوامر الحكومة التي أقامها الله فإنما يعارض أوامر الله تكأة لهم

ينصرون به مذهبهم ولكنهم كانوا أقل حجة من منافسيهم في هذا المضمار.

وفي القرن الحادي عشر عاضد الأساقفة الألمان نظرية الإمبراطورية لأنهم أرادوا مناهضة سلطة البابا، ورغبوا في حفظ إستقلالهم، ولأنهم كانوا يخضعون للإمبراطور. ولما أحييت دراسة القانون الروماني وجد أنصار الإمبراطورية سندًا قويًا يستندون عليه في تعزيز حججهم ونادى المشترعون الذين ظهروا في ذلك العصر بأن سلطة الإمبراطور فوق كل سلطة، وأن الخروج عليها جرم لا يغتفر، وكثر عدد رجال القانون وحلوا محل رجال الدين في وظائف الإستشارة للملوك والأمراء، وأخذ الناس يفكرون في الأمور القضائية، والحقوق السياسية، وساعد التشريع الروماني الملوك في التغلب على أمراء الإقطاعيات، كما أنه ساعد المدن في طلب إستقلالها. وفي القرن الثاني عشر نادى المحامون يؤازرهم الإمبراطور فردريك بربروسا بأن الأباطرة هم ورثة قياصرة الرومان في النفوذ والسلطان من غير مشاركة أحد لهم، وأن إرادتهم هي القانون وإنتهز الأباطرة هذه الفرصة، وحاولوا أن يتخلصوا من الرقابة البابوية، وأن يسودوا الحكام داخل إمبراطوريتهم، ووجد ملوك فرنسا وإنجلترا وأسبانيا الفرصة سانحة أيضًا في تقرير سلطانهم ضد رجال الكنيسة وأمراء الإقطاعيات، وعارضوا إدعاء الإمبراطور الألماني في أن له نفوذًا عليهم.

بلغت الإمبراطورية مجدها الكبير في عصر فردريك الثاني (١٢١٢–١٢٥٠) وكان أقدر حاكم في عصره، وإستطاع أن يكون مستقلًا في

إدارته، وحاول أن يسوس الأمور السياسية والشئون الدينية، وأهمل ما يقوله البابا، وقال أنه خليفة الله في الأرض. وقد نجح في محاولته هذه على الرغم من المعارضين والمنافسين بين أمراء إيطاليا وألمانيا، وعلى الرغم من نشاط البابا وأعوانه في أنحاء الإمبراطورية. ولما مات نهض أنصار البابوية وشوهوا سمعته، وقللوا من شأنه، ووضعه دنتي الغيري في الأعراف وهو مكان بين الجنة والنار، مع أن دنتي كان من أنصار السلطة الزمنية ومن القائلين بإستقلالها عن السلطة الروحانية.

عاضد القانون الروماني السلطة الزمنية معاضدة قوية ولكنه لم يساعد الملكية المطلقة إذ نادى بأن الأمة مصدر السلطات، وأن الأمة تستطيع في كل وقت أن تسترد الحقوق والإمتيازات التي منحتها الإمبراطور، وأنه لا يستطيع أن يحكم منفردًا بل يجب أن يشترك معه مجلس السناتو. وقد كان لهذه الأفكار والآراء السياسية أثر يذكر في المبادئ الديمقراطية التي ظهرت في أوربا بعد إنتهاء القرون الوسطى.

٥- سنت برنارد، وحنا سلسبري:

كان سنت برنارد (١٠٩١-١١٥٣) وحنا سلسبري (١١١٥-١١٨٠) إثنين من أشهر رجال الدين ومن أكبر الكتاب أثناء القرن الثاني عشر، وقد كتبا في العلاقة بين الكنيسة والدولة وما يجب أن تكون عليه. فقال سنت برنارد وهو أوسع رجال عصره نفوذًا وأكثرهم علمًا بأن البابا يجب أن يبتعد عن التدخل في إدارة الشئون الزمنية، وأن يتركها للسلطة

الزمنية تديرها، وتفصل فيها تحت إشرافه، وعليه أن يتفرغ للروحانيات وما يتعلق بها من أمور هامة، وإنتقد الدسائس التي إتبعها رجال الدين في إدارة أملاك الكنيسة وفي تنظيم الحروب الصليبية، وقال إن الكنيسة تتبع قانون جوستنيان الروماني ولا تتبع قانون الخالق، وبذلك قد إبتعدت عن الدين القوم ونواهيه، وإشتغلت بالأمور الدنيوية ومساوئها. وكان سنت برنارد راهبًا لم يغتر بزخرف الدنيا، ورفض المركز البابوي مرارًا وكان يميل إلى القديم، وسار سيرة الآباء الروحانيين الأوائل، وكان يعطف قليلًا على العلوم الإنسانية التي إبتدأت تتسرب من الشرق إلى الغرب إذ ذاك.

أما حنا سلسبري فكان عالمًا وعصريًا في آرائه، حرًا في أفكاره، وإستند كثيرًا وهو يبسط نظرياته إلى آراء فلاسفة الإغريق والرومان، وقد إتفق مع زميله في الفصل بين إختصاص كل من السلطتين، وإتهم البابوية بالتدخل في أمور دون مقامها، وخالف القائلين بالفصل بين البابوية والأمبراطورية، وشجع التعاون بينهما مشبهًا السلطة الروحانية بالروح في الجسد، والسلطة الزمنية بالرأس فيه. وقال إن الجماعة المنظمة تنظمها جيدًا هي التي توزع فيها الوظائف توزيعًا محكمًا بحيث يعرف كل موظف إختصاصه، ولا يعتدي على الآخر، وشن غارة شعواء على تلك العقبات التي تقف في سبيل تقدم الدولة وسلامتها، ثم وضع نظامًا وهو أول من فعل ذلك بعد سنت أوغستين للحكومة الكاملة على أساس خضوع السلطة الزمنية عند الضرورة للسلطة الروحانية، وفضل الحكومة الملكية على غيرها من أنواع الحكومات، وقال إن القانون هو الحكم الفعلي بين الناس وأن الأساس الحقيقي للحياة السياسية هي الإستقامة. وقال أن

الكنيسة تمثل الإستقامة وتمثل الأمير القانون. ولما كانت الإستقامة تفضل القانون كانت الكنيسة في المرتبة الأولى وكان الأمير في المرتبة الثانية.

وفي نظره أن الأمير يصير طاغية إذا حاد عن طريق الإستقامة وإذ ذاك يجب قتله. وأوصى بأن يكون القتل بالطرق المشروعة، وهي في نظره الإبتهال إلى الله للخلاص منه، وإستنزال النقمة عليه، وحذر الناس من إستعمال القسوة معه، أو دس السم له، وقال إن الطاغية لا حقوق له قبل الناس إذ لا شأن معهم إلا للحاكم المستقيم الذي ينشر العدل بينهم، وعلى ذلك قد أوجد هذا الكاتب أساسًا منطقيًا لخلع الحكام الذين يحيدون عن الطريق السوي. وقد كان لهذا المبدأ أثر كبير في العالم السياسي بعد ذلك. هنا وتأثر هؤلاء الذين كتبوا في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في أثناء القرن الثالث عشر بالآراء التي أوردها أرسطو طاليس في كتابه «السياسة».

٦- سنت توماس أ□وىناس:

إمتاز القرن الثالث عشر ببلوغ السلطة البابوية أقصى مجدها، وبظهور فريق من الكتاب إشتغل بالبحث الفلسفي. وقد إشتهر من بين هؤلاء الكتاب سنت توماس أكويناس (١٢٢٧ – ١٢٧٤) وكان غرضه أن يوفق بين المعقول والمنقول، و بين آراء رجال الكنيسة وآراء فلاسفة اليونان والرومان قبل المسيحية، وهي الآراء التي أحياها رجال النهضة العلمية إذ ذاك. وقد أثبت مذاهب فلسفية على أساس فلسفة أرسطو

طاليس، شيشيرون كما عدلها سنت أوغستين والإنجيل، وأصبحت السياسة علمًا يدرس مرة أخرى، وإستعرض حوادث التاريخ وما كتبه الفلاسفة الذين سلفوه، وإستمد آراءه من النظم القائمة حوله.

ولقد عرف القانون بأنه أوامر العقل أصدرها ولي الأمر للصالح العام، وأنه قواعد شرعها أصحاب السلطات في الدولة، فأدخل فكرة القانون الإيجابي، وخالف الرأي اليوناني القائل بأن القانون موجود في الطبيعة وفي العقل، ونظر للقانون بأنه عام وطبيعي وغير متغير، وقال إن القانون الإيجابي وهو القانون الذي يشرعه الإنسان لا يكون قانونًا إلا إذا إتفق مع المبادئ الأساسية للعدل. هذا وقد جددت دراسة القانون الروماني الإحترام لقانون الطبيعة الذي لا يستطيع الإمبراطور أو البابا إغفاله، وأصبح لهذا الإحترام شأن عظم فقد حدد سلطة الحاكم في الدولة وأوجد قواعد المساواة التي يجب أن تسود علاقات الدول بعضها مع بعض. وقال أكونياس إن القانون الطبيعي هو الإرادة الإلهية مضافًا إليها ما أملاه العقل البشري. وإتخذ هو بزولوك فلسفته أساسًا لأفكارهما كما سيتبين بعد.

وضع سنت توماس السلطة السياسية على أساس فكرة أرسطو طاليس في أن الإنسان إجتماعي بطبيعته، ولكنه أضاف إليها المبدأ القائل بأن السلطة قدسية في منشئها وأنها مستمدة من الله كما قال القديس بولس، وخالف أرسطو طاليس في حجم الدولة، وفضل الدولة الكبيرة إذ تستطيع أن تدافع عن نفسها، وفضل الملكية على الديمقراطية وقال إن

الديمقراطية تسبب الإنقسامات الداخلية. وقال يجب أن يكون الحاكم واحدًا فإن القلب محكم الجسم والخالق يحكم الكون، ورفض المبدأ القائل بقتل الطاغية ولكنه أقر خلعه، وإقترح العلاقة التي يجب أن تكون بين الحاكم ورعيته وهي تقرب من النظريات الحديثة في الحكومة الملكية الدستورية وفي الإنتخابات وقال إن وظيفة الدولة (الحكومة) هي العمل على إسعاد السكان، والعناية بأمر الطرق وحفظها، وعليها أن تضع نظامًا للمقاييس والموازين والنقود، وأن تعني بأمر الفقراء.

قال سنت توماس إن الوصول إلى الحقائق العالية لا يأتي عن طريق البحث العقلي بل عن طريق الإعتقاد الديني، وأن الكنيسة هي المرجع الأعلى في كل ما تعلق بالعقيدة وعلى ذلك فضل السلطة الروحانية المنظمة على السلطة الزمنية، وقال إن الحاكم الزمني يجب عليه أن ينفذ أوامر الكنيسة، وأن يكون خاضعًا لقانونها المقدس، وإذا خالف أوامرها يحكم عليه بالمروق عن الدين، وتكون رعاياه في حل من الخروج عن طاعته. وقال إن رجال الدين يتمتعون بالسلطة الزمنية والسلطة الروحانية معًا، وإن البابا فوق الجميع يجب إطاعته في الأمور التي ترمي إلى الصالح العام سياسية كانت أو دينية. وقد إتخذ جماعة اليسوعيين هذه المبادئ أساسًا لنظرياتهم ونشاطهم في نشر الدعوة البابوية في أثناء قيام حركة الإصلاح الديني.

٧-المناظرات في القرن الرابع عشر:

دارت المناظرة بين الكتاب من أنصار كل من السلطتين بسبب الخلاف الذي نشأ بين البابا بونيفاس وفيليب العادل ملك فرنسا فإن البابا أراد أن يبسط نفوذه ويسترجع سلطته العليا غير حاسب لتقدم القوميات أي حساب. ولكنه لم ينجح وإضطر إثنان من خلفائه وهما كلنت الخامس وحنا الثاني عشر أن يعقدا صلحًا مع ملوك فرنسا الأقوياء بين سنتي ١٣٠٩و ١٣٧٦ وأن يعيشا في مدينة أخنون في رعايتهم وتحت كنفهم، وفي أثناء هذه الفترة ثارت المجادلات الكلامية والمناظرات العلمية بين البابوية وأنصارها، و بين الأباطرة في ألمانيا وهنري السابع في إنجلترا ولويس أمير بافاريا، وظهر فريق من المناظرين الأقوياء يناصر كلًا من الهيئتين، ويدعم مناظرته بقوة الحجة والبرهان، وقد إشتهر من بين أنصار البابوية البابا بونيفاس وورومانوس تلميذا كويناس والبابا حنا الثاني عشر، وإشتهر من أنصار الإمبراطورية والحكام الآخرين حنا الباريسي وداني الغيري و مرسليو (Marsiglio) ووليم الإنجليزي (ol William Ockam).

ظهر في هذه الفترة تغيير قوي في سير الفلسفة السياسية وكان ملك فرنسا أقوى ملك بين ملوك المسيحية، وإستطاع بفضل قوته أن يقرر سيادة السلطة الزمنية على السلطة الروحانية من غير أن يدخل في المناظرات والمجادلات القائمة حول نفوذ الإمبراطور وسلطته. ولما حاول البابا وأنصاره أن يحدوا من سلطته، وأن يتدخلوا في شئون مملكته،

عارضهم بقوة ووقفت الأمة بجانبه تسنده، وكان الخلاف واقعًا على مسألة تقرير الضرائب فإشتد ساعد أنصار السلطة الزمنية وقالوا إن تقريرها من حق السلطة الزمنية وحدها لأنها بعيدة عن المسائل الروحانية، وقد حلل الفريقان طبيعة حقوق الملكية، وفسرها كل منهما على حسب مبادئه وأخيرًا فاز فريق السلطة الزمنية وقرر سيادة ملك فرنسا في الأمور التشريعية داخل حدود مملكته، وحذت الممالك الأخرى حذو فرنسا وقررت هذا المبدأ، فضعفت سلطة البابا، وإنتهت سلطة الكنيسة الزمنية في معظم الممالك الأوروبية. قال المشرعون في فرنسا أن البابا قابل للخلع مثله مثل أي أمير آخر إذا أخفق في إدارته الكنسية، وأن الذي يقرر خلعه هو مجلس مؤلف من كبار رجال الكنيسة وبذلك قرروا مبدأ مهمًا ظهرت أهميته في القرن الخامس عشر، وأضاف عاملًا من العوامل التي أضعفت سلطة البابا.

ظهرت عوامل أخرى في كل من ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا أضعفت نفوذ البابا وحدت سلطته، فأنه حاول أن يوسع نفوذه في ألمانيا منتهزًا الخلافات القائمة حول العرش، وشجعته السياسة الفرنسية التي أرادت إضعاف ألمانيا. ولكن الألمان هبوا وقاوموا محاولته هذه وأخفق فيما أراده. أما في إيطاليا فإنه أراد معاضدة فريق المعارضين للإمبراطور، وإنتهزت المدائن الحرة الإيطالية هذه الفرصة وساعدت الإمبراطور تارة والبابا تارة أخرى حتى تحتفظ بإستقلالها، وقد نجحت نجاحًا باهرًا في ذلك، ونظرت إلى البابا نظرة إزدراء إنتقاله من رومية الى الجنون فرمت إيطاليا مكاسب مادية كثيرة من وراء الحجاج وغيرهم الذين كانوا يؤمون رومية لأنها مركز البابوية.

وقامت إنجلترا وعارضت نفوذ البابا متهمة إياه بالعمل على تقوية نفوذ فرنسا وأوقفت ما كانت تدفعه بمقتضى تعهدات الملك حنا إلى البابا، وكره الفلاحون رجال الدين وثاروا عليهم، وهب بعض رجال البرلمان يطلبون من البرلمان مصادرة أملاك الكنيسة وإستغلالها في أغراض سياسية. هذا ومما زاد في إضعاف مركز البابا أن خرج عليه فريق من أقدر الكتاب الدينيين بسبب تدخله في أمر رهبان الفرنسسكان، وأصداره منشور ينتقد مبدأ الفقر الذي أتبعوه. وقد إجتمعت كل هذه العوامل وقاومت البابوية مقاومة عنيفة ولم تستطع بعدها أن تسترد ما فقدته من النفوذ والسلطان.

٨- داني الغيري (Dante Alighieri)

كان دانتي الغيري (١٢٦٥- ١٣٢١) من أهل فلورنسا، ودرس أحوالها السياسية دراسة دقيقة، وقد نفى منها بسبب آرائه، وأنتقل من مدينة إلى أخرى، ومن بلاط إلى بلاط فإكتسب خبرة واسعة، وإزدادت دائرة عرفانه، وكتب مؤيدًا نظرية الإمبراطورية كتابة منظمة أساسها المنطق القوى والحجة البالغة، وكان يرمي إلى إعادة السلام والوحدة إلى إيطاليا، وقال كما قال غيره من كتاب القرون الوسطى بأن الإنسان يجب أن يعيش خاضعًا لسلطة عامة سواء أكانت زمنية أم روحية، ولكنه فضل الزمنية على الروحانية في الأمور الدنيوية. وفي كتابته يرى الباحث آثارًا للفكرة الحديثة بأن الدولة (الحكومة) يجب أن تعيش لمصلحة الفرد وأن الفرد له الحق في الإشتراك في إدارة شئونها.

وألف كتابا سماه «الملكية» إمتدح فيه الحكومة الملكية القوية، وقسمه ثلاثة أجزاء تناول في الجزء الاول الحكومة الملكية العامة وأثبت أنها أصلح شكل من أشكال الحكومات، لأن مصالح العباد تتطلب الأمن والسلام، ولا يمكن توافرهما إلا في دولة يحكمها ملك واحد يشرف على الأمراء وحكام الأقاليم ويفصل في الخلافات التي تنشأ بينهم، ويحفظ السلام في ربوع الدول ، وتحتفظ كل دولة وإمارة بإستقلالها الداخلي ضمن حدود الدولة العامة، وإعتقد دنتي بأن الملك العام إذا لم يخش منافسًا لا يكون له مطمع فيسلك طريق الحكمة والعدل، وكان وجه الشبه شديدًا ووثيقًا بين السياسي الذي كان أفلاطون ينشده ليحكم في مدينة الولاية الإغريقية وبين حاكم دنتي العام الذي كان ينشده ليحكم العالم المسيحي في القرون الوسطى.

أثبت دانتي في الجزء الثاني من مؤلفه صلاحية الرومان للحكم، ودلل على ذلك مستندًا إلى كتابات أرسطو طاليس وشيشيرون وفرجيل والآباء الروحانيين وأكونياس بقوله إن الإنتصارات الرومانية دليل واضح على إرادة الله بأن الرومان أصلح الناس لتولي زعامة الحكم، وأن الأمن والسلام لا يسودان إلا في ظل إمبراطور روماني، وأن الفوضى إنتشرت وإختل النظام بسقوط الأمبراطورية الرومانية، وعلى ذلك يجب إعادة الحكم الروماني في أوربا حتى يعود النظام والسلام إليها.

وبحث في الجزء الثالث عن سلطة الملكية وهل هي مستمدة من الله مباشرة أو أنها تستمدها منه بطريق البابا، وبرهن على أن كلًا منهما

(الإمبراطور والبابا) يستمد سلطته من الله، وأن سلطة الإمبراطور لا يحدها حد في الأمور الزمنية، وأن البابا لا حق له في مشاطرة الإمبراطور سلطته، وفند آراء الذين قالوا بأن البابا هو الذي منح الإمبراطور السلطة وقال أنه لم يملكها حتى يمنحها.

والخلاصة أن الباحث المدقق يجد في كتابة دنتي أساسًا متينًا لنظام القانون الدولي الأوربي فأن حاكمه العام ليس مستبدًا بل هو حاكم على جماعة من الأمراء المستقلين، ووظيفته أن يحفظ السلام بينهم وبيده السلطة العليا، وإليه يرجع هؤلاء الأمراء في خلافاته، ولكنه لم يذكر شيئًا عن كيفية إستعمال هذا الحاكم السلطة الممنوحة له، ولا عن كيفية تنفيذ أحكامه.

٩- مرسليو بادوا، ووليم أوكام

كان مرسليو (١٢٧٠-١٣٤٠) وهو من أهالي بادوا رئيسًا لجامعة باريس وهناك تقابل مع الراهب الفرنسسكاني الإنجليزي وليم أوكام، وتعاشرا معاشرة علمية، وتأثر كل منهما بأراء الآخر ونظرياته وتعرض كل لغضب البابا والحكم عليه بالمروق عن الدين، وأراد كل منهما أن يكون حكم الرئيس الزمني قويًا ومستقلًا عن الكنيسة والمرجع الأعلى لها في الشئون السياسية.

كتب مرسليو رسالة تعد أعظم كتاب ظهر في القرون الوسطى، وتناول في الجزء الأول منها منشأ الدولة وأصلها، وبحث في الجزء الثاني في

منشأ الكنيسة ونموها ونظامها تحت الإدارة البابوية وعلاقتها بالسلطة المدنية، وأثبت خلاصة أرائه ونظرياته في الجزء الثالث.

جعل مرسليو حق الدولة في أن تعيش عيشة مستقلة لا تأثير لرقابة أجنبية عليها أساسًا لبحثه ونشر أراءه مؤيدًا الحكم الدستوري في الإمبراطورية وفي الكنيسة، وقد تأثر في بحثه بالديمقراطية الإغريقية وبالمبادىء الدستورية الرومانية، فقال إن وظيفة الدولة هي تدبير الصالح العام للسكان، وأن عملها الرئيسي هو التشريع، وأن التشريع يكون بوساطة الوطنيين، وأن يتولى شئون الحكم أفراد مختارون بوساطة الأهالي ويكونوا مسئولين أمامهم، وقال إن الأهالى الحق في معاقبة حكامهم إذا خالفوا القانون أو خرجوا عن حدود وظائفهم، ولهم حق خلعهم إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وميز بين مصدر السلطات وهى الأمة وبين أعضاء الحكومة الذين إنتخبتهم الأمة لتنفيذ قوانين الدولة ولذلك قرر أن الملك المنتخب هو أفضل الملوك، وأن وظيفة الملك هو تفسير القانون وتطبيقه وليس من حقه تشريعه. وقيد سلطة الملك من جميع نواحيها.

وقال إن الكنيسة يجب أن تدار على أسس ديمقراطية، وتكون السلطة العليا في أيدي مجلس يتألف من رجال الدين ورجال السياسة، وإن هذا المجلس الذي يمثل الأهالي هو الذي ينتخب البابا وهو الذي يخلعه إذا حاد عن الطريق المستقيم، أن تقصر الكنيسة أعمالها على الأعمال الروحية الصرفة، وأن تتولى السلطة السياسية دعوة المجلس للإنعقاد، وأن توقع العقوبة الدينية، وأن رجال الدين مثلهم مثل بني وطنهم الآخرين يجب

عليهم إطاعة قوانين الدولة ولا تعفيهم صبغتهم الدينية من ذلك. ووضع مرسليو البابا في مستوى واحد مع باقي الأساقفة ولكن ميزه عنهم بعض إمتيازات، وجعل الإدارة الدينية تابعة للدولة.

تألم مرسليو كما تألم حتى من قبل من حالة الفوضى والمنازعات الحزبية التي سادت إيطاليا وعضد سلطة الإمبراطور حتى يرجع السلام والأمن إلى نصابه وقال إن إمتيازات رجال الدين وسلطة البابا هي الحائل دون إستتباب الأمن، وحمل على الأغنياء، ونعى عليهم ما إتصفوا به من الفساد، وإنتصر لمبادئ رهبان الفرنسسكان في الدعوة إلى الفقر والتجرد من الغنى.

كان مرسليو عصريًا في آرائه إذ كتب مبادئ سابقة لأوانها ولم يعترف بها إلا بعد الإصلاح الديني في القرن السادس عشر والإنقلابات الثورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

تأثر وليم أوكام بآراء زميله مرسليو كما تقدم ولكنه ظل شديد التمسك بالدين، وقد عارض سلطة البابا وإدعاءاته معارضة قوية، وكان لا يعتقد إعتقادًا جازمًا بأن الأمة مصدر السلطات كما قال مرسليو بل كان يميل إلى القانون الطبيعي إذ أنه المرجع الأعلى للسلطات، كما أنه لم ير ضرورة لقيام إمبراطورية عامة كما رأى زميله الإيطالي، ونادي بإستقلال القوميات وفضلها على الدولة العامة، ووضع حدودًا لسلطة الإمبراطور،

وقال إنه ملزم بإطاعة القوانين المشتركة بين جميع الأمم، فوضع بذلك نواة القانون الدولي.

كان أوكام متشبعًا بآراء القرون الوسطى ولذلك كانت آراؤه ذات أثر أقوى في نفوس معاصريه من الآراء التي أدلى بها مرسليو والتي كانت سابقة لأوانها، فأنه وضع نظامًا تفصيليًا عن كيفية تكوين مجلس الكنيسة ليمثل جميع الطبقات تمثيلًا عامًا، وقد أثارت هذه الآراء إنتقاد رجال الدين، وظلت محور بحثهم وجدلهم مدة قرن من الزمن بعد ذلك، وقد أدخل المشرعون آراء هذين الكاتبين في القوانين المدنية والدينية التي شرعوها في ذلك العصر، كما أن الفكرة النيابية والمبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات التي نادى بها تعد من الأفكار التي لها شأن عظم في تاريخ النظريات السياسية في مظهرها الحديث.

الباب الخامس

إنتهاء القرون الوسطى

١- المظاهر الأخيرة للقرون الوسطى:

إضمحل حكم الأقطاع وضعف نفوذ الأمراء الإقطاعيين وتقوت الملكيات القومية وتقدمت التجارة وتمت المدن المستقلة وتقلصت سلطة البابوية وحلت محلها مجالس الكنيسة، وتأثر الكتاب والمفكرون بهذه المظاهر، وعرفوا أن الأحلام التي ساورت زملاءهم في بدء القرون الوسطى عن تأليف دولة عالمية وكنيسة عالمية أصبحت خيالًا لا يمكن تحقيقه، وإشتغل العالم بأمور أخرى مهدت السبيل للتنافس بين السلطتين الدينية والزمنية في الممالك المختلفة، وبين الأمم في ميدان الحرب والتجارة والسياسة واليك بعض التفصيل.

بلغت قوة أمراء الأقطاع في القرن الرابع عشر مبلغًا عظيمًا وإنتشر هذا النوع من الحكم في معظم البلدان في غرب أوربا ولكن حدثت حوادث بعد ذلك أضعفت نفوذ الأمراء، وجعلته أسميًا أكثر منه فعليًا فإن حرب المائة العام بين فرنسا وإنجلترا (١٣٣٧-١٤٥٤) وحروب الوردتين (١٤٥٥-١٤٨٥) في إنجلترا أفنت عددًا كبيرًا من الأشراف والنبلاء في كل من المملكتين، وإستطاع الملك فيهما أن يقوي نفوذه ويعمم فرض الضرائب ويؤلف جيشًا نظامًا يجعله درعًا لصد أعدائه ومنافسيه من

الأشراف، وكذلك كان الأمر في أسبانيا فأن إتحاد قشتاله مع أرجون مكن فردناند وإيزبلا من التغلب على باقي الأمراء، وإستطاع هذان الملكان أن يتغلبا على العرب في الأندلس وأسسا مملكة قوية الدعائم موطدة الأركان. أما في الدولة الرومانية المقدسة فأن التنافس بين إيطاليا وألمانيا وشعور كل منهما بقوميته المستقلة. أضعف سلطة الأمبراطور ولم تتألف حكومة مركزية قوية في كل منهما إلا في القرن التاسع عشر.

إنتشرت التجارة وإتسعت دائرتها بين الغرب والشرق وبين شمال أوربا وجنوبها، ونهضت مدن إيطاليا التجارية وخصوصًا مدينتي جنوه والبندقية نهضة عظيمة، وإحتكرت الطرق التجارية بين الغرب والشرق وبين شمال البحر الأبيض وشمال أوربا، وإزدادت العلاقات التجارية بين الأمم، ونشأ عن هذا التبادل الإقتصادي أن فكر الكتاب في عظم شأن الذهب والفضة وإستيرادهما من الخارج وإكثارهما في الداخل، وإستنبطوا الأساليب التي تؤدي إلى ذلك، ووضعوا النظريات التجارية التي ظهرت في القرن السادس عشر وأصبحت من النظريات المقبولة المعترف بصحتها. ولما كشفت أمريكا إزداد النشاط التجاري وإنتقل مركزه من البحر الأبيض إلى المحيط الأطلسي، وإزداد نفوذ المدن المستقلة في إيطاليا وألمانيا، وظهر فريق التجار في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا. وزاد عدد أفراد الطبقات الوسطى فيها، وبهذه الطبقات إستعان الملوك على تقوية نفوذهم والتغلب على أمراء الإقطاع، وتطلعت الطبقات الوسطى إلى الملك دون الأمراء لحمايتها على نشر السلام وحفظ الأمن ومنع التعدي وتنفيذ القانون. وأثرى الأفراد من وراء التجارة إثراء كبيرًا، وحلت الأرستقراطية التجارية محل الأرستقراطية

الإقطاعية التي بنيت على الملكية العقارية، وضعف نفوذ رجال الدين أيضًا، وإنتشرت الجامعات وأخذ أفراد الطبقات الوسطى يتعلمون العلوم القانونية وسائر العلوم البشرية الأخرى. ولما تسلحوا بسلاح الثروة والعرفان طالبوا بالإشتراك في الشئون السياسية العامة، وخطت البشرية خطوة أخرى في سبيل المدنية عندما هب الفلاحون وألقوا نير العبودية عن كواهلهم وأخذوا ينشدون الحرية. هذا وقد تأثرت الآراء الفلسفية تأثرًا كبيرًا بالإنشقاق الذي حدث بين المطالبين بعرش البابوية وبإنقسام أوربا إلى فريقين كل فريق يؤازر بابا، ونادى الكتاب بتعديل نظام الكنيسة وإصلاحه، وقام الجدل بين الكتاب أنصار البابوية الموحدة وسلطان البابا المطلق، وبين الكتاب أنصار المجالس الدينية التي تشرف على الكنيسة وإدارتها وتشارك البابا في سلطانه.

تأثر مركز البابوية بهذا الإنقسام وضعف نفوذها، وقصر البابا إهتمامه على الشئون الإيطالية دون الأوربية، وإشتغل بعض البابوات بالسياسة الإيطالية، وإشتغل بعضهم الآخر بأمور النهضة العلمية وشجعوها، وظلت البابوية تخبط يمينًا وشمالًا حتى قام المصلحون وعلى رأسهم مارتن لوثر في أوائل القرن السادس عشر يطلبون تعديل نظام البابوية والكنيسة تعديلًا جوهريًا.

٢ - وكلف وهوس:

ظهر كاتبان في أواخر القرون الوسطى وهما حنا وكلف John (Wyclit)

(١٣٢٠-١٣٨٤) في إنجلترا، وحنا هوس John (Huss) (1369-1415) في بوهميا.

كان وكلف أستاذًا في جامعة أكسفورد وكتب رسائل سياسية يفند فيها آراء كاتب حاول أن يثبت حق السيادة الإقطاعية للبابا على إنجلترا قائلًا إن الملك لا حق له في لقبه لأنه قطع الجزية البابوية، وكتب رسالة سماها «السيادة» بعد أنها أضافت بعض الشيء إلى النظريات السياسية، إذ قال فيها إن السيادة والتبعية هما الحلقة التي تربط الإنسان بالله، وقال إن سيادة الله هي فوق كل سيادة وهو يباشرها بين الخلق من غير وساطة أحد، وبهذا المبدأ قرر "وكلف" أن رجال الدين أو غيرهم هم سواء في نظر الله وأمام الله، وقال عن السيادة المدنية إنها من صنع الأنسان وإنها ضرورية بسبب الخطيئة التي وقع فيها البشر، وإن الرجل المستقيم هو سيد الجميع، أما المذنبون فلا يملكون شيئًا، وعلى ذلك أن المؤمن هو الذي يسود وهو الذي يملك، وقد إعتنق أتباعه من الفلاحين هذا المبدأ وإنتشرت بعض المبادئ الشيوعية في كثير من أنحاء أوربا وظلت فيها حتى القرن السادس عشر.

قال وكلف إن السلطة الحكومية تقترن بالملكية العقارية، وبين العلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية، وقال إن كلًا من السلطتين مستقل محصور في دائرة إختصاصه لا يعتدي أحدهما على الآخر ولا يجوز للسلطة الروحية أن تتدخل في الشئون الدنيوية، وقال إذا تدخلت الكنيسة في أمور التشريع المدني وفي مسألة المعاملات التجارية فللدولة أن تتدخل وتشرف على أعمالها. وقد ساعد هذا المبدأ الملوك في أوربا في معركتهم ضد نفوذ البابوية ثم قال إن كلًا من السلطتين يستمد قوته ونفوذه من الله وإن البابا ورجاله لا حق لهم في إدارة الشئون السياسية، وإن الكتاب المقدس هو المرجع الأعلى للعقيدة الدينية.

كان وكلف قوميًا في آرائه، وكان يكره البابوية التي تعاضدها فرنسا، وكان من أنصار الكنيسة القومية التي تخضع للملك القومي، وعلى هذا المبدأ أسس هنري الثامن فيما بعد الكنيسة الإنجليزية، وقد تناول أنواع الحكومة وفضل الحكومة الأرستقراطية من الوجهة النظرية، وقال إن أسوأ أنواع الحكومة هي الحكومة التي يسيطر عليها رجال الدين، أما الحكومة الملكية فهي على كل حال أحسن الأنواع بسبب إنتشار الفساد بين الناس وإرتكابهم الخطيئة و الذنوب.

كان حنا هوس رئيسًا لجامعة براغ وإعتنق مذهب وكلف ونادى به، وكان خطيبًا محبوبًا، وقاد الحملة ضد البابوية ورجالها وفند ما يقوله أنصارها خاصًا بسيادتها على الإمبراطورية وحق تدخلها في الشئون الدنيوية، وأنكر ضرورة الملكية العقارية لوجودها، وقال بأن الملوك والأمراء لهم الحق في

مصادرة أملاكها إذ أساء رجالها إدارتها، وقال إن المؤمنين أخوة متساوون في الحقوق أمام الله ولم يعترف بأفضلية رجال الدين عن باقي البشر.

تأثر الناس بتعاليم وكلف وهوس وثاروا طالبين إصلاح الكنيسة وإصلاح الأمور السياسية والإقتصادية، ولكنهما كانا سابقين لأوانهما فإستطاعت السلطات في إنجلترا أن تخمد الثورات التي قام بها أتباع وكلف وأن تطاردهم حتى أبادتهم. أما أتباع هوس فقد ربحوا بعض الربح من الكنيسة ولكن حوكم هوس وأحرق، والخلاصة أنه كانت آراؤهما الإصلاحية من الأسباب التي أدت إلى قيام حركة الإصلاح الديني، وكانت عصرية في روحها على الرغم من صبغتها الدينية، فقد إعترفا بحق الملوك في مصادرة أملاك الكنيسة، وإعترضا على تدخل رجال الدين في الأمور السياسية، وأثبتا حق الفرد الذي هو عضو في الجماعة البشرية، وأن مبدأهما القائل بسيادة الله وأن الناس في نظره سواء أدى إلى قيام الحركة الديمقراطية في القرن الخامس عشر.

٣- المجالس الدينية:

حاول الكتاب أن يحدوا من سلطة البابا المطلقة وأن يقيدوها بمجالس دينية، وكان من نتائج أقوالهم أن إجتمع مجلس ملي في مدينة كونستنس (١٤١٤-١٤١٧) وقرر أن البابا غير مطلق التصرف، وأن سلطة المجلس المؤلف من كبار رجال الدين والدولة فوق سلطته، وأنه مقيد بما يراه المجلس وقد عد الكتاب هذا القرار أخطر وثيقة رسمية ثورية ظهرت

في تاريخ العالم إذ أنه أحل السلطة النيابية محل السلطة السلطة المطلقة. وقد إشتهر من الكتاب الذين آزروا هذه الحركة حنا جرسون (١٣٦٣-١٤٢٩) وكان مديرًا لجامعة باريس والكردينال نيقولا كيوزانوس (Nicholos of Cues (1401- 1464) والبابا بيوس الثاني(1405 - 1464).

عاضد جرسون نظام الملكية المقيدة في إدارة الكنيسة، وقال إن مزيجًا بين العناصر الملكية والأرستقراطية والديمقراطية هو أفضل أنواع الحكومات في الدولة والكنيسة، وعارض نظرية سيادة البابوية وإعتنق مذهب مرسليو ولكنه خالفه في ديمقراطيته المتطرفة، وإعتقد صلاحية الحكم الأرستقراطي لرجال الدين، ويكون مرجعة الأعلى المجلس الملي، ونظر إلى البابا كوكيل إداري للكنيسة والمجلس الذي يمثلها، وقال إن الحاكم الزمني له الحق في عقد مجلس ديني يقرر خلع البابا إذا خالف أوامر الله، وقد ظهرت آثار هذه الآراء في قرارات مجلس كونستنس، وقد قررت مبدأ الحكومة الدستورية في أوربا ومهدت السبيل أمام المصلحين الذين ظهروا بعد ذلك. والخلاصة أن جرسون أراد أن يحافظ على سلطة البابا وسلطة الملك كل في حدوده، وأن يحتفظ في الوقت نفسه بحريات الشعب وحقوقه.

إنعقد مجلس في بال (١٤٣١-١٤٤٩) ووضع نيقولا كيوزانوس وهو أحد علماء الألمان إشتهر بغزارة علمه وقوة عارضته أمام أعضائه مبادئ ونظريات كانت أكثر ديمقراطية من آراء جرسون فقال إن الكون وحدة مكونة من أجزاء متماسكة ومتماثلة، وأن الكنيسة مثل الدولة

مكونة من وحدات مختلفة لكل وحدة وظيفة خاصة، وقال إن المجلس النيابي هو الوحدة المركزية لوحدات الكنيسة والدولة، وقال إن الناس متساوون وهم أحرار بالطبيعة وأنهم مصدر القانون والسلطان، وأن الملوك والأساقفة ينتخبون لإدارة الشئون وهم مع الناس يكونون الجماعة البشرية. وقال إن الحكام يشغلون وظائفهم بإختيار رعاياهم وأنهم مثلهم مثل رعاياهم مقيدون بالقانون، وأن القانون مقدس إذا صدر عن إجماع.

قال البابا بيوس الثاني إن الإنسان بعد أن طرد من الجنة عاش عيشة الحيوان، ولما عرف معنى الحياة وفوائد الإجتماع إجتمع بغيره وكونوا الجماعة البشرية، ولما ظهر الظلم وضاعت الحقوق تنازل الأفراد عن سلطتهم إلى فرد قوي إشتهر بالفضيلة لينشر العدل بينهم ويمنع إعتداء القوي عن الضعيف وبذلك ظهرت الملكية، وإذا إستبد الملك كان للأفراد أن يطردوه، وعلى هذا المقياس يمكن طرد البابا وخلعه إذا حاد عن الطريق السوي.

يتضح من هذا أن في كتابة نقولا كيوزانوس والبابا بيوس الثاني توجد آراء عن الحالة الطبيعية والحقوق الطبيعية وعن نظريات العقد الإجتماعي التي ظهرت آثارها في النظريات الثورية في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر. كما أن كتابة هؤلاء الكتاب دلت على أن الأفكار السياسية خطت خطوتها من القرون الوسطى إلى القرون الحديثة.

٤ - المشترعون في القرن الخامس عشر:

إهتم العلماء والكتاب بالبحث القضائي والتحليل التشريعي في أثناء الجدل الذي قام بينهم على سلطة البابوية وسلطة المجالس في القرن الخامس عشر، وكانوا يعتمدون في بحثهم على القانون الروماني فرجعوا إلى مواده وطبقوها عند تفسيرهم للنظم الدينية والسياسية، وفسروا بها نظم الكنيسة والمجالس الدينية ونظم الدولة والمدنية الحرة، وأستخرج كل فريق المواد التي تؤيد دعواه وتقوي حجته أمام مناظريه، فإتخذ الفريق الذي عاضد سلطة البابا المركزية وسلطة الإمبراطور الفردية نظرية القانون الروماني القائلة بإندماج الأفراد في شخص واحد (نظرية النيابة عن الأفراد) (The Theory of Corporation) سلاحًا يدفع به حجة من أراد محاربة الفكرة القائلة بحصر السلطة القائلة في يد شخص واحد.

إستعانت المبادئ التي قالت إن سلطة الحكام مستمدة من الشعب وأن سلطة الكنيسة مستمدة من جمهور المؤمنين بالنظرية القانونية الرومانية، ووضع الكتاب مبدأ جديدًا بأن جمهور الشعب يؤلف شخصية قضائية، وحللوا وظيفة مجلس الكنيسة الذي كان نائبًا عن المؤمنين على حسب قواعد التشريع الروماني، وإتبعوا في طريقة إنعقاده وعلاقته بالبابا وطرق مناقشاته وتصويته وقراراته نظرية النيابة عن الأفراد السالفة الذكر، وكذلك إتبعوا هذه النظرية عند التكلم في كيفية إنتخاب الإمبراطور وإنتخاب البابا.

قال الكتاب في القرون الوسطى بأن وحدة الدولة ووحدة الكنيسة لا تتم كلتاهما إلا خضوع أعضاء كل منهما لسلطة إمبراطورية مشتركة أما نظرية النيابة عن الأفراد فقد وضعت أساس الفكرة القائلة بالوحدة القضائية لجمهور الأفراد، فهدت السبيل لظهور النظرية القائلة بأن السيادة في الشعب وليست في الملك، وبإمتزاج هذه النظريات وضع الكتاب حدًا فاصلًا بين الدولة والحكومة وبين مصدر السلطات وبين الأفراد الذين يوكل إليهم أمر التنفيذ.

ميز المشترعون في القرن الخامس عشر بين التشريع وبين الملكية، وحفظوا للمالك حقوقه الخصوصية أن يعتدي عليها صاحب السلطان، فقضوا بذلك على نظرية العهد الإقطاعي بأن صاحب السلطان هو المالك لكل شيء، ثم إتخذوا نظرية الرومان في القانون الطبيعي أساسًا لتشريعهم وقالوا إن مبادىء القانون الطبيعي أسمى من أي مبادئ أخرى من وضع الإنسان، وقالوا إن وظيفة الدولة وغرضها هو ترقية مصالح المجموع وهذا لا يتحقق إلا إذا إتبعت الدولة نصوص القانون الطبيعي، وإعترضوا على النظرية القائلة بأن الكنيسة والدولة نظامان كاملان وأوجبوا إدخال الإصلاح على نظمهما إذا كان الإصلاح ضروريًا.

أثارت دراسة أدبيات اليونان والرومان القديمة وفلسفتهم في أثناء النهضة العلمية الإهتمام بالديمقراطية التي إنتشرت في المدن الإغريقية وبنظرية الرومان في التعاقد القانوني وبنظرية النيابة عن الأفراد، وقد

ناصرت هذه النظريات حق الأكثرية، وأن السلطة لا تنحصر في شخص واحد بل في كثير من أعضاء الدولة.

إنتصر البابا على القائلين بسلطة المجالس وإسترد سلطته وإنتشرت في أوربا الأفكار الرجعية مرة أخرى وإستمرت حتى القرن السادس عشر وإختفت أراء المشترعين حينًا ولكنها ظهرت ثانية في النصف الأخير من ذلك القرن وبدا أثرها واضحًا في الإنقلابات التي رأتها أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والخلاصة أن الديمقراطية الحديثة مدينة للمناظرات الدينية التي قامت في القرن الخامس عشر كما أنها مدينة أيضًا لآراء المشترعين الديمقراطية على الرغم من أنهم عاضدوا الملكية.

٥- نقولا مكيافلي (١٤٦٩-١٥٢٧)

يقول دننج إن مكيافلي وليد شرعي للبيئة السياسية التي نشأ فيها ولم تؤثر البيئة في عقل كاتب من كتاب السياسة أكثر من تأثيرها في أراء ذلك الكاتب الفلسفية، وبالبحث فيما أحاط بمكيافلي من أحوال سياسية يتبين جليًا صدق دننج. أجل فقد حدث رد فعل شديد بين رجال الدين والسياسة وتمكن البابا في أوائل القرن السادس عشر من إسترداد سلطته المطلقة وتخلص من التقييد الذي تقيد به في المجالس الملية المختلفة السابقة وإستطاع كل من هنري السابع في إنجلترا، ولويس الحادي عشر، وشارل الثامن، ولويس الثاني عشر في فرنسا وفرديناند وإيزبلا في أسبانيا أن يتخلصوا من مجالسهم النيابة الأرستقراطية ويحكموا حكمًا مطلقًا وكذلك

حاول الإمبراطور مكسمليان جهده أن يحكم إمبراطوريته حكمًا قويًا وبالإختصار لقد ساد أوربا في ذلك العصر حكم الفرد القوي.

وتدل آراء مكيافلي أنه عرف هذا الإتجاه وتأثر به تأثيرًا كبيرًا. وساد فيها أيضًا الميل إلى إستقلال القوميات، وهبت كل قومية تقوي نفسها وتعمل على إستقلالها الوطني، وزالت من العقول فكرة الإمبراطورية الموحدة التي إنتشرت في القرون الوسطى، وأصبحت الملكية الوطنية المطمح الأعلى وموضع إهتمام الجميع. وقد بذلت كل مملكة من ممالك أوربا عدا إيطاليا جهدها لتصل إلى هذه الغاية.

إنقسمت إيطاليا إلى عدة مدن مستقلة تشبه مدن الولايات الإغريقية وظل هذا التقسيم السياسي سائدًا فيها نحو ثلاثة قرون ولكن الحركة القومية التي إنتشرت في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر كما تقدم أثرت في إيطاليا أثرها أيضًا، وتطلعت هذه المدائن إلى التوحيد حتي إنحصرت في خمسإامارات مستقلة وهي مملكة نابلي، وأملاك البابا، ودوقية، ميلان وجمهوريتا البندقية وفلورنسة.

وكان مكيافلي "وهو إيطالي الجنس فقد ولد في فلورنسة" يطمع في أن يرى أرض وطنه مملكة موحدة قوية مثل إنجلترا وفرنسا، ولكن قامت عقبات جمة في سبيل تحقيق هذه الغاية إذ كان التنافس بين بعض الولايات وبعضها الآخر شديدًا، ولم يوجد في البلاد أمير ذو شخصية قوية يجمع حوله الإمارات المتفرقة ويعمل على ربطها برباط الوحدة القومية كما فعل

فريناند في أسبانيا. زد على ذلك موقف البابا السياسي فأنه بعد رجوعه من منفاه في أفجنون بفرنسا قد بذل جهده هو ومن أتى بعده من خلفائه لتقوية نفوذه الديني والسياسي في وسط إيطاليا، وقد نجحوا في هذا نجاحًا عظيمًا وأصبح البابا الحاكم المطلق دينيًا وسياسيًا في إيطاليا المتوسطة. وقد عاقت هذه المساعي والمجهودات السياسية من جانب البابوات توحيد إيطاليا.

بلغ مكيافلي سن الرجولة في سنة ١٤٩٤ وقد رأى الحرب التي أثارها شارل الثامن ملك فرنسا ليتملك بها إيطاليا ورأى إشتراك ألمانيا وأسبانيا ضده ورأى أن إيطاليا أصبحت ميدان قتال لهذه الممالك القوية، كما أنه رأى أيضًا أن ولايات إيطاليا المستقلة لا تستطيع أن تحتفظ بإستقلالها بالقوة المادية بل بالخديعة والأساليب السياسية.

وقد عرف أسرار هذه الأساليب بنفسه في الفترة (١۴٩٨–١٥١٢) لأنه كان يشغل وظيفة سامية في فلورنسة وكثيرًا ما إشترك في بعثات سياسية من قبل حكومته إلى الحكومات الأخرى.

إكتسب إذن مكيافلي خبرة عملية فتأثرت بها آراؤه الفلسفية، وفي عهده بلغت نتائج النهضة الفكرية في إيطاليا غايتها، وتحررت الآداب والفنون من قيودها في القرون الوسطى وإستمدت نماذجها من آداب الأغريق والرومان القديمة وفنونهم. وحذت الأفكار الفلسفية والبحوث العلمية حذو الآداب والفنون وتطلعت هي أيضًا إلى فلسفة الأغريق

واليونان، وهب الكتاب وغيرهم ينشدون الحرية وعدم التقييد بآراء علماء القرون الوسطى.

وقد كانت فلورنسه مركز هذه الحركة وأس عمادها وكان لها شأن في إيقاظ العقول وإنهاض الأفكار، وبهذا الوسط العلمي تأثر مكيافلي ومال بروحه إلى أدبيات الإغريق واليونان، ودرس تاريخها دراسة وافية. وقد ظهر هذا التأثير واضحًا فيما تركه لنا من الآراء الفلسفية والنظريات السياسية.

إتخذ سياسة أرسطو طاليس أنموذجًا له و أهمهل ما كتب بعده أهمالًا تامًا، وقرر أن أفضل طرق للبحث العلمي من الوجهة السياسية هي الرجوع إلى التاريخ. وقال إن الإنسان في جميع أطواره التاريخية قد تأثر في حياته بالمؤثرات نفسها وقد واجهه من المعضلات والمسائل مثل ما يواجهه الآن، وقد طلب منه أن يحل هذه المعضلات والمشاكل بتلك الوسائل التي يعمل بها في الوقت الحاضر، وعلى ذلك إن دراسة الماضي تضيء لنا حاجات الحاضر وتهيء لنا حوادث المستقبل، فربط التاريخ بالعلوم السياسية ونادى بعلاقتها الوثيقة، وهو أول من قال بذلك من الكتاب السياسيين، ولكن أغفلها عندما ألف كتابه الأمير الذي كتبه في سنة ١٥١٣إذ تقيد بالنظريات القديمة دون نظريات القرون الوسطى وما حدث لها من التغير وبحث في فلسفة فن الحكم من الوجهة العملية، أما نظرية الدولة ومشروعيتها فلم يهتم بدراستها إهتمامًا كافيًا.

أهمل في كتاباته وآرائه الفلسفية الوجهتين الدينية والخلقية ولم يرتبط بقواعدهما، وفي هذا مخالف من سبقه من كتاب القرون الوسطى مخالفة صريحة، ويظهر أثر هذه المخالفة في أبحاث مختلفة فأنه أول من فصل بين السياسة والأخلاق فصلًا تأمًا ولم يجعل الفصل شرطًا كما جعل أستاذه أرسطو طاليس، وقد إعترف بجمال الفضائل الخلقية ولكنه رفض أن يتخذها أساسًا للفضائل السياسية، وجعل أس الفضائل عند رجله السياسي القدرة على إقامة حكومة قوية مهيبة الجانب نافذة السلطان، وأباح لأميره الإتصاف بالخديعة والنفاق حتى يحتفظ بسلطانه السياسي، فقد قال في كتابه "يجب على الأمير أن يظهر مثال الإستقامة والإخلاص" ومثال العطف على الإنسانية ومثال التقوى أمام الناس، ولكن عليه أن يعود نفسه ويمرنها أن تهمل هذه الصفات إذا كان في إهمالها نجاة للدولة". والغاية في نظره تبرر دائمًا الوسيلة إذا كانت هذه الغاية هي الإحتفاظ بالسلطان والنفوذ، وعلى ذلك قد جعل مكيافلي الأخلاق وأسسها تابعة وخاضعة للعوامل السياسية، كنلك فعل بالدين فقد جعله خاضعًا وتابعًا للسياسة وأطوارها ويظهر ذلك جليًا في قوله "إذا كانت حياة الوطن في خطر يجب على الإنسان ألا يتقيد في عمله بقواعد العدل أو الظلم أو بقواعد الرحمة أو القسوة أو بقواعد الشرف أو عدمه بل يتقيد فقط بما يرى فيه نجاة لحياة وطنه وإستقلاله".

أثارت هذه الآراء شكوكًا حول مكيافلي وحول سلوكه الشخصي وعقيدته الدينية وجعلته مضرب الأمثال لقلة الشرف والخديعة وباقي الرزائل حتى يومنا الحالي، ولكنه لم يكن كذلك بل تأثره بالبيئة السياسية

التي عاش فيها هو الذي جعله يرى من الوجهة العملية أن لا خلاص لإيطاليا إلا بقيام أمير من أمرائها يستطيع بالقوة المسلحة أن يضرب على عوامل الفساد والتفرقة غير مقيد بأي عامل آخر غير الوصول إلى غايته الشريفة، ولذلك نجد بعض الكتاب يضعون مكيافلي في صف واحد مع مزيني من وجهة العمل على وحدة إيطاليا.

رأى مكيافلى أن المبادئ المسيحية لم تؤثر تأثيرًا محسوسًا في الحياة السياسية في مدن إيطاليا وجمهورياتها، ولذلك عارض نفوذ البابوية حتى تتوحد إيطاليا، وعارض النفوذ الأجنبي بكل ما إستطاع من قوة، وقال إن كل وسيلة توصل إلى الغرض المنشود محمودة وشريفة وخالف سفونارولا (Savonarola) الذي أراد أن يحكم فلورنسة على حسب المبادئ الخلقية، وقال عن مبادئه إنها غير عملية وخيالية لا تنطبق على الواقع وإستشهد بإخفاقها على أن الحكومة لا تنجح إلا إذا إتبعت القوة والأساليب السياسية الخداعة.

أعجب مكيافلي بالأمير القادر الكفء وأحتقر الحاكم الضعيف المتردد، وقال أن شكل الحكومة التي يجب أن تسود البلاد يتوقف على أحوالها المادية الخاصة بها وعلى ذلك إعترف بالعلاقة بين الثروة في الدولة وبين توزيع السلطة فيها، وقال إن الديموقراطية أفضل نوع من أنواع الحكومات في دولة تتساوى أفرادها في الثروة، أما الأرستقراطية التي تستمد سلطتها من الملكية العقارية فقد كرهها وقال أنها تؤدي إلى التنازع والمشاحنات ووصف حكومة تجمع بين النوعين وهي الملكية المقيدة، وفي

كتابه «الأمير» وصف القواعد العملية التي يجب أن يتبعها الحاكم حتى يحتفظ بمركزه ويتغلب على منافسيه ويمنع الثورات، ثم طالب الحاكم أن يعمل على توسيع حدود دولته ووصف له إستعمال القوة والخديعة حتى يصل إلى عظمته السياسية.

إنتقد الكتاب مكيافلي إنتقادًا مرًا كما تقدم ولكنه أفاد بآرائه النظريات السياسية فائدة عظيمة فقد إبتعد عن الخيال وكتب في السياسة كتابة عملية مبنية على الخبرة والمشاهدة، وأهمل فكرة القانون الطبيعي ونادى بالقانون الإيجابي الذي يشرعه الحاكم وينفذه بالقوة، وميز بين الفضيلة العامة والفضيلة الخاصة فوضع مبدأ ظل قائمًا حتى يومنا الحالي في السياسة العملية والعلاقات الدولية، ولمباحثه الشائعة في التوسع وبسط النفوذ أثر بين في المشاحنات التي قامت بين دول أوروبا في ميدان الإستعمار، ويتبع السياسة آراءه في عصرنا الحديث.

٦ - نظرية القرون الوسطى في العلاقات الدولية:

حلت في القرون الوسطى الملكية الموضعية محل الملكية العالمية وأهملت فكرة القانون العام و الدولة العامة، وسميت هذه القرون بعصر الفوضى المنظمة، وأبيحت المعارك الفردية والحروب الخصوصية بين أمراء الإقطاعيات، وتعطلت التجارة بإنتشار اللصوصية في البر والبحر وبكثرة الضرائب المرهقة التي فرضها الأمراء الإقطاعيون، وإستمرت الحال على

هذا المنوال حتى قامت الملكيات القوية وإنتزعت السلطة من أيدي الأمراء وردت الأمن إلى نصابه و نشرت السلام في ربوع ممالكها.

ولما تقوت الممالك القومية وإستقلت كل منها عن الأخرى نشأت العلاقات الدولية، وإشتغل الملوك والمشترعون وهيئات المدن في أمور التحكيم في أثناء القرون الوسطى، وكانت القوانين الإقطاعية تحتم قبول حكم الأمير بين أتباعه، ويقال أن قضايا التحكيم بلغت في إيطاليا وحدها نحو المائة في أثناء القرن الثالث عشر، ولكن لما جاء القرن السابع عشر وتلاه الخامس عشر إختفى مبدأ التحكيم بين الدول ولما حل القرن السابع عشر كان التحكيم في عالم الخيال.

إن إستعمال اللغة اللاتينية لغة التعليم والدين في أوربا أوجد رابطة بين الدول بعضها مع بعض، وكان البابا يرسل رسله من رومية للقيام بمهام مختلفة، وكان بعضهم يبقى سفيرًا للبابا ويقيم في عاصمة الدولة ليشرف على الشئون الدينية التي لها علاقة بالبابوية، ولما أحيا المشترعون دراسة القانون الروماني في القرن الثاني عشر وضعوا أساسًا لقيام مبادئ التشريع الدولي، وأثرت الحروب الصليبية في أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر في العلاقات الدولية أثرًا كبيرًا إذ إشترك كثير من القوميات المختلفة فيها وإضطروا إلى تبادل الآراء وأن يعملوا متحدين لغرض واحد، وقد مات كثير من النبلاء وأمراء الأقطاع في ميادينها فتقوت الملكيات والمدن المستقلة وإنتشرت التجارة، ووضعت القوانين البحرية بين الدول التجارية ونما التشريع الدول ، وأرسلت القناصل إلى الأقطار الإسلامية إبتداء من

القرن الثاني عشر لتمثل المصالح التجارية المدن إيطاليا وجمهورياتها ووضعت جمهورية البندقية في القرن الثالث عشر القواعد السياسية التي يسير عليها سفراؤها في الخارج، وإتبع الملوك في نهاية القرون الوسطى كثيرًا من القواعد السياسية والأساليب الديبلوماتيكية التي إتبعتها المدن الإيطالية قبل ذلك.

إن الأحوال التي أحاطت بالعالم الأوربي في أثناء القرون الوسطى جعلت وجود القانون الدولي معناه الحديث مستحيلًا، وعاقت الكنيسة هذا القانون عن التقدم بكل ما أوتيت من قوة وعدت التعاقد مع غير المسيحيين جرمًا لا يغتفر، ولكن لما جاءت النهضة العلمية وتلتها حركة الإصلاح الديني أزالت العقبات عن طريق العلاقات الدولية، وقام المشترعون وعلى رأسهم جروتيوس (Grotius) وأثبتوا النظريات في القانون الدولي العام وفي العلاقات الدولية، وإجتمع أول مؤتمر دولي في مدينة وستفاليا (١٦٤٨) عقب إنتهاء حرب الثلاثين عامًا، ونظم العلاقات الدولية بمقتضى معاهدة دامت باقية في أوربا حتى الثورة الفرنسية الكبرى.

الباب السادس

النظريات السياسية في عهد الإصلاح الدىني

١- أثر الإصلاح الديني في الفلسفة السياسية:

ظهر في أوائل القرن السادس عشر الميلادي فريق من المصلحين وعلى رأسهم مارتن لوثر ونازعوا البابا سلطانه السياسي والديني وعارضوا دعواه الدينية ونقضوا أقوال أعوانه ودفعوا حججهم بحجج أقوى منها، وقامت حركة إصلاحية كبرى وإنتشرت في أنحاء مالك أوربا، وإنقسمت المسيحية من جراء ذلك إلى مذهبين كبيرين وهما الكاثوليكية والبروتستنتية، فإنفرط عقد الكنيسة المسيحية الموحدة وزالت فكرة السيطرة الدينية التي حاول البابوات تحقيقها في أثناء القرون الوسطى، وأستقلت مالك أوربا دينيًا كما إستقلت سياسيًا، وإزداد الشعور القومي، وتقدمت صفة الوطنية بين الشعوب المختلفة. ولقد أثرت هذه الحركة في سير المجهود الذي بذله مكيافلي بفصل الدين عن السياسة أثرًا بينًا وعاقت تقدمه حينًا من الزمن إذ إمتزجت السياسة بالدين في أثناء هذه الحركة وسار الدين مع السياسة جنبًا إلى جنب كما كان في القرون الوسطى، وإتبع المصلحون في محاورتهم مع نظرائهم أساليب شابهت الأساليب التي جرى عليها أكويناس وأقرانه قبل ظهور مكيافلي، ودار الجدل بين المتناظرين على علاقة الكنيسة بالدولة وأصبحت هذه المناظرة الأساس الرئيسي للفلسفة السياسية،

وأثبت الكتاب أن السلطة السياسية مستمدة من إرادة الله وعلى ذلك إن الحاكم الذي يمثلها إنما يحكم بإرادة الله فوجبت طاعته.

هذا وإدعى كل من البابا والإمبراطور في أثناء المعركة التي قامت بينهما أن كلًا منهما يستمد سلطته من الله مباشرة. ولما إزداد نفوذ الملكيات القومية عظم أنصار كل ملك ملكهم وأنكروا حق البابا في إخراج الرعايا عن طاعة الملك إذا خالفه، وإنتهز الملوك هذه الفرصة وقالوا إنهم أنما يحكمون بإرادة الله ويستمدون سلطانهم منه دون سواه، وساعد المصلحون البروتستنت أمراءهم على البابوية فمهدوا السبيل لظهور المعركة بين الملوك وشعوبهم إذ قال الملكيون إن الملك مفوض من قبل الله ليحكم شعبه وهو مسئول أمامه فهو مستقل عن رعاياه كما هو مستقل عن البابا وعن الملوك الآخرين، وعلى الأفراد إطاعة الملوك إطاعة عمياء وإن الخروج على أوامر الملك يعد جرمًا في حق الله وجرمًا سياسيًا يعاقب عليه، وبذلك ظهرت نظرية التفويض الإلهي، وإستمسك بعراها الملوك كلٍ في دولته، ومما ساعدهم في إثبات هذه النظرية وتقويتها أن هاجم المصلحون ثروة الكنيسة وأنكروا عليها إهتمامها بالأمور والأعمال الدنيوية وعارضوا سلطان البابا المطلق ونشروا المذهب القائل بأن الفرد مسئول أمام الله مباشرة من الوجهة الدينية، وأنه حر في تفسير الكتاب المقدس على حسب ما يمليه عليه ضميره. ولقد كان لهذه المبادىء أثر سياسي عظيم فإن الكنيسة إمتلكت أملاكًا واسعة في كل مملكة من ممالك أوربا وكانت تفرض ضرائب باهظة على رعاياها، ورأى الملوك والأمراء في إنجلترا وألمانيا الأخذ بيد المصلحين وإعتنقوا مذهبهم. وصادروا معظم أملاك الكنيسة وسيطروا على

إيراداها ووسعوا أملاكهم وملأوا خزائنهم من أموال الكنيسة وشرعوا لرجالها وأصبحوا سادة في ممالكهم من الوجهتين الدينية والسياسية وزادت سيادهم هذه عندما لجأ إليهم المعتدلون من المصلحين لحماية الدين من شر المتطرفين ومعاقبة المارقين وإخماد الثورات الشيوعية التي قام بها الفلاحون نتيجة لتعدد المذاهب الدينية وتشعب الآراء المذهبية.

أثرت هذه الحركة الإصلاحية في مركز الفرد وحريته الشخصية كما أثرت في إزدياد نفوذ الملك لأنها أحيت الفكرة الفردية التيوتونية والفكرة التي نادى بها المسيحيون الأوائل بأن الأفراد متساوون، وقال المصلحون وهم يعارضون سلطة البابا المطلقة بأن الفرد مسئول أمام الله وطالبوا بإطلاق حريته الفكرية، وبثوا فيه روح الإستقلال الذاتي حتى يستطيع أن يفكر ويحكم على الأشياء غير مقيد بأوامر عتيقة وتعاليم بالية. ولقد أستطاع المصلحون في فرنسا وأسكتلندة والنذرلند وإنجلترا وأمريكا أن يؤسسوا بما نشروه من المبادئ الحرية الفردية والحكومة الشعبية التي ظهرت في هذه الدول بعد ذلك. هذا وقد أدى إنتشار البروتستنتية في بعض الممالك وبقاء الكاثوليكية في ممالك أخرى إلى حروب أهلية بين أنصار المذهبين في دولة واحدة، وبين حروب أوربية بين فريقي الدول التي ناصرت كلا من المذهبين، وفي أثناء هذه الحروب الطاحنة أختفت المظاهر الدينية للحركة الإصلاحية، وظهرت المبادئ السياسية والنظريات التي ورثتها أوربا عنها.

٢ - مارتن لوثر (١٤٨٣- ١٥٤٦)

كان من الطبيعي أن تظهر حركة الإصلاح الديني في ألمانيا أولًا إذ كان التيوتون يحبون الإستقلال الفردي وكانوا يميلون بغريزتهم إلى الحرية السياسية والفكرية، وقد ظهر مارتن لوثر وهو راهب ألماني، وطبق المبادئ التي حاول تطبيقها وكلف وهوس ونجح في نشر مبادئه نجاحًا كبيرًا وأكتسب أنصارًا وتلاميذ، وشجعته الظروف الموضعية في ألمانيا ووقف بجانبه فريق من أقوى أمراء الألمان وأشدهم نفوذًا، وأنطلق العلماء في أوربا يتناظرون ويتجادلون، فريق يناصر البابا ويؤيد سلطته، وفريق يناصر لوثر وتلاميذه، وأنقسمت أوربا إلى معسكرين دينيين، وأعتنق أفراد كل معسكر مذهبًا خاصًا به، ونشطت الآراء السياسية في وسط هذه المعمعة نشاطًا كبيرًا، وأكتسبت مكاسب جديدة بما أضافه إليها جماعة المصلحين من الآراء القيمة.

ميز لوثر تمييزًا واضحًا بين السلطة السياسية والسلطة الروحية، وعاضد السلطة الزمنية ضد السلطة الدينية، وعارض النظام القديم التي سارت عليه كل من الدولة والكنيسة، وأتبع تعاليم وكلف ودانتي، ونادى بسيطرة الدولة على الكنيسة، كما إنه أتبع تعاليم مرسليو وأوكام، ونادى بسلطة المجالس الملية في أمور الكنيسة، ونازع البابا سلطانه المطلق، وسخر بقوانين الكنيسة، وقال إنها شرعت لتسوغ تدخل الكنيسة في الأمور الزمنية وتبرر جمعها الثروة وحيازتها الأملاك والأراضي، وقد أعتمد على

الشعور القومي في ألمانيا وأستثار غضب الأمراء على البابا ونفوذه على ما يأخذه من ضرائب لا حق له في جبايتها.

تقلب لوثر في مبادئه وعدل آراءه أكثر من مرات فقد أراد أن يصلح مساوئ الكنيسة المسيحية عند بدء قيامه بالحركة الإصلاحية ولكنه ما لبث أن غلا في مبادئه، ونادى بقلب الأمور في الكنيسة رأسًا على عقب، ونادى في المبدأ بإطاعة ولي الأمر ولكنه عدل هذا الرأي ونادى بشرعية الدفاع عن النفس إذ أستبد أولو الأمر، ولما قام الإمبراطور شارل الخامس يحارب أمراء الألمان وقف لوثر بجانب بني وطنه، وقال إن الرعايا في حل من العصيان وأن يخالفوا عن أمر الإمبراطور إذا هو أهمل القوانين، ولقد كان لهذا المبدأ الأثر الواضح في قيام الثورات على نظرية التفويض الإلهي.

قام الفلاحون وثاروا على الأمراء والملاك في أنحاء أوربا نتيجة لتعاليمه فنصح لهم بالإعتدال، ولما لم تثمر نصائحه وقف بجانب الأمراء ونادى بوجوب قمع الثورات الشعبية على الرغم من عطفه على مطالب الفلاحين، وكان من المؤمنين بضرورة التفاوت بين درجات الناس، وعارض نظرية المساواة المطلقة التي نادى بها غيره من الكتاب، ثم طلب من الحكام أن يتدخلوا في أمور الدين ويعاقبوا المارقين والمتطرفين عندما رأى أنتشار التطرف وإزدياد الفوضى، وبذلك عدل مبدأه الأصلي القائل بوجوب إبتعاد السلطات السياسية عن التدخل في أمر العقيدة الفردية، ثم ساعد الحكومة المطلقة على الرغم من مؤازرته الحرية الفردية في المبدأ، وقد وجد

من أمراء الألمان خير نصير له على البابوية، وبفضل معونتهم نجا من الهلاك ونجح في نشر مذهبه، ولذلك قد قال إن الدولة نظام مقدس، وإن الحاكم يستمد السلطان والنفوذ من الله وهو مسئول أمامه.

كان من جراء تطبيق هذه المبادئ الإصلاحية في السياسة العملية أن تثبتت فكرة الدولة بين الناس، وزالت فكرة سلطان الكنيسة وأن ساد القانون القومي على أي قانون آخر، وأن خضع رجال الدين لقوانين الممالك التي ينتمون إليها بدلًا من خضوعهم لقوانين رومية، وأصبحت بفضل تعاليم لوثر فكرة الدولة فكرة ممجدة ومعظمة، ومهد الطريق أمام هيجل ومن أتي بعده من علماء الألمان لإثبات نظرياتهم في تعظيم الدولة وتقديسها.

٣- فيلب ملنشثون (١٤٩٧- ١٥٦٠)

كان ملنشثون تلميذًا للوثر وأتفق معه في كثير من مبادئه الإصلاحية ولكنه خالفه في طريقة التفكير السياسي، وكان يميل إلى دراسة العلوم الإغريقية القديمة، وأستمد كثيرًا من آرائه من فلسفة أرسطو طاليس ومن نظرية القانون المشترك، وحاول أن يوجد نظامًا عامًا للفلسفة السياسية والخلقية متخذًا الكتاب المقدس أساسًا لتعاليمه، وأحيا نظرية القانون الطبيعي وقال إن مبادئه تتفق مع طبيعة الإنسان البشرية فهو إذن معبر عن إرادة الله، ثم تناول أصل الدولة وبرهن على قدسية منشئها بمختلف الحجج والبراهين، وعاضد سلطانها وقال إن من واجباتها أن تنشر الدين

الصحيح بين الخلق وتمنع العبادة المزيفة وتضرب على أيدي القائمين بها، وأقر الإستيلاء على أملاك الكنيسة، وقال إن للدولة حقًا في أن تستولي على أملاك من لا يحسن إدارتها، ثم أعترف بنظام الرق في الدولة، و عارض الثورات التي قام بها الفلاحون إذ ذاك معارضة شديدة، ونادى بخضوع رجال الكنيسة إلى السلطة السياسية المحلية، ورفض فكرة الإمبراطورية العامة، وبرهن على صلاحية نظام تعدد الدول والحكومات في العالم المتمدين، وناصر النظام الملكي وأعترف بصحة نظرية التفويض الإلهي، وطلب من الرعية أن تطيع الحكام وأولي الأمر وألا تقاوم أوامرهم.

تقلب ملتشثون مثل أستاذه لوثر في مبادئه وآرائه، وأنتقل من تأييد نوع من الحكومة إلى تأييد نوع آخر على حسب الأحوال والأمور التي أحاطت به، فإنه نادي بإطاعة الحكام وأولي الأمر ما داموا لا يستبدون أما إذا أستبدوا أو حكم الرعايا البروتستنت أمراء كاثوليك فإن للرعية الحق في مقاومة السلطات الحكومية، وأخيرًا تأثر بنظام المدائن المستقلة وفضل نظام الحكومة الأرستقراطية على النظام الملكي.

٤ - زونجلي (١٤٨٤- ١٥٣١)

نشر الجنود المرتزقة من السويسريين الذين خدموا في إيطاليا بين بني أوطانهم أخبار إنغماس البابوية ورجالها في الملاذ والملاهي وأخبار تدخلها في المسائل السياسية والشئون الدنيوية، فقام الكتاب السويسريون ينادون بإصلاح الكنيسة وبوجوب خضوع رجالها إلى السلطات السياسية، وظهر

زونجلي بين المقاطعات التي تتكلم الألمانية في سويسرا وخرج على البابوية مناديًا بالإصلاح في الوقت الذي كان لوثر ينشر دعواه في ألمانيا، وقد أختلف عن لوثر في مبادئه الحرة وفي ميله العظيم إلى دراسة علوم الإغريق والرومان القديمة وفي إشتغاله بالأمور السياسية أكثر من الدينية. ولقد كان قوميًا في آرائه أشترك في حركة الإصلاح الديني ليخدم مصالح بلاده، وقد أنقسم السويسريون إلى فريقين فريق ينشد الحكومة الديمقراطية ويحارب الفوضى الخلقية وضعف الوطنية بسبب التدخل الأجنبي، وفريق يعاضد الحكومة الأوليجركية التي شجعت الجنود المرتزقة وما كانوا يأخذونه من مرتبات معاشية من البابوية، وكان زونجلي من الفريق الأول يطلب الإصلاح على الأسس الدينية، وقد أقرت الجمعيات العمومية في مختلف مقاطعات سويسرا المبادئ الإصلاحية التي نادى بها، وبذلك قرر المبدأ القائل بحق الدولة في تنظيم شئونها الدينية كما تنظم شئونها المدنية، وأندمجت الكنيسة والدولة تحت نظام سياسي واحد، وطلب من الرعية الطاعة لأولي الأمر، كما أنه طلب من أولى الأمر معاقبة المارقين وإخماد الثورات وقمع الفتن التي يثيرها رجال الدين بإسم الدين، ولكن أنكر على الكاثوليك هذا الحق وفقد حياته وهو يدافع عن مبادئه وأتباعه ضد المقاطعات الكاثوليكية، وكان لا يعترف بنظرية التفويض الإلهي مخالفًا لوثر وملنشثون وعارض النظام الملكي ونادي بإقامة دولة مسيحية ديمقراطية يتعاون الأفراد المؤمنون فيها على إقامة الحكم والعمل على إستتباب الأمن والسلام بين ربوعها.

٥- حنا كلفن (١٥٠٩- ١٥٦٤)

كان حنا كلفن أكبر المصلحين الدينيين وأعظمهم أثرًا في النظريات السياسية، فإنه هو الذي نظم المبادئ الإصلاحية ووضح لها أسسًا منطقية، فكان عمله في الكنيسة البروتستنتية يماثل عمل سنت توماس أكويناس في الكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

أنكر كلفن حق الفرد في تفسير الكتاب المقدس وتأويل نصوصه على حسب ما يرى، وعارض المبادئ الإشتراكية التي ظهرت مع المبادئ الإصلاحية وسببت الثورات والإنقلابات الإجتماعية، وأستعرض المبادئ المسيحية وبرهن على أنها داعية إلى تقرير السلطة والنظام، وحاول أن يجعل الفكر والإرادة وحياته وحياة الآخرين والدولة والكنيسة كلها خاضعة للقانون، ورفض فكرة زونجلي القائلة بإندماج الدولة والكنيسة تحت نظام واحد، ونشر المبدأ القائل بأن دائرة النفوذ والإختصاص لكل من السلطتين مخالفة تمام المخالفة للأخرى، و قال يجب أن يكون لكل منهما نظام حكومي يتفق مع حاجات أعضائه، وأن تنحصر سلطة الكنيسة في هيئة من الشيوخ الدينية تشرف على أعمال الكنيسة ولا تتدخل في الأحوال السياسية، أما الدولة فقد قال عنها بأنها نظام ضروري، ويجب عليها أن توفر السعادة المادية لأعضائها، وأن تنشر رايات السلام بينهم، وأن تحافظ على أملاكهم وتعلمهم التقوى والدين، وعلى المسيحيين إطاعة الدولة ومعاونتها على تحقيق هذه الأغراض وليس لأي فرد الحق في مقاومة أوامرها، ولكنه أباح الثورة المسلحة على المغتصبين والمستبدين، وقال

بضرورة وجود الهيئات النيابية حتى يكبحوا جماح الميل للإستبداد عند الملوك، وشجع الأفراد على مخالفة إرادة الملك إذا خالفت هذه الإرادة أوامر الله فأعطى الفرد الحرية في حدود القانون، ولكنه كان يكره حكومة الجماهير ويفضل الحكومة الأرستقراطية، وقد أراد تنفيذ هذه المبادئ والنظريات في مدينة جنيفا التي أستوطنها وأعطى سلطة الحكم فيها بعد نفيه من فرنسا، ووضع قانونًا خلقيًا أساسًا لجميع القوانين ونفذه من غير هوادة، وأقام نوعًا من الحكومة الأوليجركية أشرفت على أمور الكنيسة والدولة صغيرة كانت أو كبيرة.

أنتشرت مبادئ كلفن إنتشارًا كبيرًا وأعتنقها البروتستنت في فرنسا وهولندا وأسكتلنده وإنجلترا وإتخذوها وسيلة لنيل الحرية والإشتراك في إدارة الشئون العامة، فأقترنت مبادئه إذن بالديمقراطية الحديثة، أما لوثر فعلى الرغم من حبه للحرية قد أدت مبادئه إلى الحكم المطلق لأنه لجأ إلى مؤازرة الملوك والأمراء لإخماد ثورات الفلاحين التي قاموا بها عقب ظهور الحركة الإصلاحية. كان أتباع كلفن أقلية في الممالك التي عاشوا فيها وكانوا مطاردين مضطهدين فإضطرتهم أحوالهم إلى الإلتجاء إلى النظريات والمبادئ التي قال بها رئيسهم وإتخذوها أسلحة يدفعون بها الإستبداد ويحاربون الظلم ويطلبون تقييد السلطة الملكية. والخلاصة أن المبادئ التي نشرها كلفن أدت في النهاية إلى الحرية المدنية والدينية.

٦- الجماعات الدينية الشيوعية:

إقترنت المسيحية من مبدئها بالمبادئ الإشتراكية فعلمت المساواة بين الناس أمام الله وشجعت التجرد عن الثروة بكل ما أستطاعت من قوة، وقال رجالها في القرون الوسطى إن الثروة الفردية أتت عن طريق وقوع الفرد في الخطيئة، ونادى الرهبان في تلك العصور بالتجرد عن الملكية الخصوصية وإقامة ملكية عامة تشرف عليها الكنيسة، وقد صادفت مبادئ هوس وكلف هوى في نفوس الطبقات الفقيرة وأعتنقوها وطالبوا بالإشتراك في الملكية ومالوا إلى الشيوعية، وأن الثورات التي قام بها الفلاحون في إنجلترا وبوهيميا في أثناء القرن الرابع عشر تدل على الميل إلى الإشتراكية والديمقراطية، ويقال أن الجماعات الشيوعية تأسست إبتداء من القرن الثاني عشر وأستمرت بعد ذلك في جماعات الغزالين إذ أن طبيعة مهنتهم شجعت هذه المبادئ وأوجدت الفكرة القائلة بإتحاد العمال في ملكية مشتركة.

أنتشرت الحركات الشيوعية في بوهيميا ونقلت منها إلى ألمانيا بسبب سوء حالة الطبقات العاملة فيها وفقر الفلاحين وتحكم نقابة التجار وأصحاب رءوس الأموال في أفراد هذه الطبقات وإرهاقهم بالضرائب طورًا وطورًا بزيادة ساعات العمل وقلة الأجور، وقام العمال والفلاحون بثورتهم في عصر الإصلاح الديني ولكن تغلب الملوك والأمراء وأخمدوا الثورات وقضوا على الفكرة الشيوعية وطاردوا أنصارها مطاردة عنيفة، وضعفت الحركة ولم يبق لها من أثر إلا بين جماعة صغيرة في النذرلند عرفت بجماعة

الأنابتست (Anabaptists) وقد طاردتهم الحكومة فهاجروا إلى مورافيا في سنة 1526 وأستوطنوها وعاشوا فيها نحو قرن من الزمن وأقاموا نظامًا شيوعيًا دقيقًا، وأحتقروا العلم وعظموا العمل اليدوي وألغوا حياة الأسرة وعاشوا عيشة شيوعية، وقد دلت نظمهم على نجاحها من الوجهة الإقتصادية والإجتماعية، وأستمرت هذه الفئة راضية قانعة بحياتها حتى تغلبت عليها القوة المسلحة وإبادتها، وكانت تنظر الى الحكومة بأنها ضرر لابد منه وأنه يجب إطاعتها ما دامت قوانينها لا تتعارض مع قوانين الضمير وكان أفرادها يرفضون القسم في المحاكم، ويرفضون التوظف معلنين أن الإشتراك في الحياة السياسية مخالف لمبدأ المساواة والإخاء في المسيحية، وعارضوا الحرب وكثيرًا ما أمتنعوا عن حمل السلاح.

هذا وقد هاجر فريق منهم من هولندا، وأستوطن شرق إنجلترا وأستمر فيها بعد أن عدل آراءه ولطف من حدتها، وفي القرن السابع عشر أحييت هذه الآراء بوساطة جماعة المستقلين وغيرهم من الجماعات الدينية التي ظهرت إذ ذاك في إنجلترا.

الباب السابع

النظريات السياسية
في النصف الثاني من القرن السادس عشر

١- أوربا في النصف الثاني من القرن السادس عشر (١٥٥٠- ١٦٠٠) :

كانت الملكية في إنجلترا وإسبانيا قوية في أثناء هذه الفترة فأستطاعت أن تمنع الحروب الأهلية والثورات الداخلية، وبلغت إسبانيا أقصى مجدها في عصر فيليب الثاني وسيطرت قوتها البحرية على البحار، وكان جيشها أقوى جيش بري، وأحتكرت التجارة والإستعمار في الدنيا الجديدة، وزادت ثروتها وأتسع سلطانها وأستولت على أملاك البرتغال في آسيا سنة ١٥٨٠، ولم تستطع المبادئ الإصلاحية أن تتسرب إليها، وأقام الملك محاكم التفتيش لتوقع من رمي بالزندقة، وزعمت إسبانيا العالم الكاثوليكي وحكم فيليب إمبراطوريته الواسعة حكمًا مطلقًا قويًا من الوجهتين السياسية والدينية. وظلت إسبانيا قوية حتى تقوت إنجلترا في عصر إليزابث ونازعتها السيادة البحرية ونافستها في البر والبحر، وكانت مهد البروتستنتية وعمادها، وقامت المعركة بين الدولتين بسبب إختلاف وجهة نظرها في الأمور الدينية وأمتدت إلى المستعمرات والسيادة البحرية، وأخيرًا أنتصرت إنجلترا في موقعة الأرمادا الشهيرة وتغلبت على إسبانيا.

شجعت أحوال المنافسة الملكية المطلقة في كل من الدولتين ولم تستفد النظريات السياسية شيئًا فيهما اللهم إلا كتابة الإسبانيين في فن التشريع فإن كتابها أضافوا كثيرًا إليه.

أما في فرنسا وأسكتلنده والنذرلند فقد سببت مبادئ كلفن ثورات أهلية وحروبًا داخلية، وفي أثناء هذه الإضطرابات أستفادت النظريات السياسية فائدة عظيمة، وأحيا الكتاب المبادئ التي إنتشرت معاضدة للمجالس الملية ضد البابوية، وقال الكتاب إن الملوك والرعية يجب أن يخضعوا جميعًا لسلطان القانون الطبيعي، وأحييت الفكرة القائلة بأن سلطة الملك تستند على تعاقد بينه وبين شعبه وأنه إذا خالف القانون فالرعية في حل من الخروج عليه والقيام ضده وخلعه وإقامة دولة جديدة مستقلة عنه، وعلى ذلك يمكن القول بأن الثورات الدينية التي قامت في القرن السادس عشر مهدت السبيل أمام الثورات السياسية التي قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وظهرت مبادئ العقد الإجتماعي والحقوق الطبيعية للأفراد. هذا وكان لنجاح الثورة الهولندية ضد إسبانيا أثرها في النظريات السياسية فإنها أيدت الحرية الدينية والحرية القومية والحرية الفردية وبرهنت على أن العصيان على الإستبداد مثمر ومفيد. وكتب الكتاب في النذرلند مؤيدين مقاومة السلطة المستبدة ونادوا بالتسامح الديني وشجعوا الحكومة الذاتية فمهدوا الطريق أمام ظهور المبدأ التعاهدي في الحكومة وشجعوا حكم القانون، وقالوا إنه المرجع الأعلى في الفصل في المشاكل التي تنشأ بين الولايات التعاهدية.

والخلاصة أن الهولنديين أستطاعوا بثورتهم أن يدافعوا عن الحرية ضد الإستبداد، وبمجهودهم أمكنهم أن يقفوا إسبانيا وحكمها المطلق عند حد، وأستقبلوا الأقليات المضطهدة بصدر رحيب، وحملوا لواء الحرية إلى إنجلترا وأستطاعوا أن يحملوا لواء الحرية الفردية والحكومة الذاتية في عصر كان كل من ريشليو في فرنسا ولود وهوبز في إنجلترا ينشرون نظرية التفويض الإلهي ويمجدون الملكية المطلقة على حساب الحرية الفردية.

٢ - أثر التوسع الأوربي في النظريات السياسية:

ساعدت المستكشفات الجغرافية التي قام بها الأوربيون في أثناء القرن السادس عشر على إنهاء حالة القرون الوسطى بما فيها من أفكار ونظريات سياسية وعلمية، ونقلت أوربا إلى عصرها الحديث عصر التوسع والإستعمار ونشأ عنها نتائج إقتصادية خطيرة إذ حولت التجارة من طرقها القديمة إلى طرق جديدة، وفقد البحر الأبيض المتوسط خطر شأنه كحلقة أتصال بين الغرب والشرق وأضمحلت إيطاليا وجمهورياتها وحل محلها ممالك غرب أوربا الواقعة على المحيط الأطلسي بما فيها من ثغور، وتقدمت إسبانيا بفعل ما جلبه المستكشفون لها من ذهب وفضة، وأصبحت من أمهات الممالك نفوذًا وسلطانًا، وتقدمت التجارة وأتسع نطاقها و تألفت الشركات التجارية، وحصلت على إمتيازات شتى من الحكومات المختلفة، وأزداد خطر المدن وغصت بالسكان، وبلغت الرأسمالية مبلغًا من القوة، وتغير النظام الإجتماعي في كل مملكة، وشغل الناس بالإقتصاديات

والماديات، وحدث إنقلاب تجاري عظيم في القرن السادس عشر كان من نتائجه أن قام الإنقلاب الصناعي في القرن الثامن عشر.

وأثرت هذه المستكشفات في المبادئ والأفكار الدينية أثرًا عظيمًا وعدلتها، وزال إعتقاد العلماء والكتاب عن شكل الأرض وما يحيط بها من أجرام سماوية، وبرهن الملاحون عمليًا على كروية الأرض، كما أن تقدم الحياة في المدن وإنتشار التعليم البشري بين أهلها خفف من وطأة التعصب الديني الذي أشتهرت به القرون الوسطى، ووجد المضطهدون دينيًا ميدانًا فسيحًا في العالم الجديد للهروب من السلطات الأوربية والإستيطان به، ونشط المبشرون نشاطًا كبيرًا، وتأسست المستعمرات كإختبارات للنظم الدينية والإجتماعية فضعفت الفكرة القديمة القائلة بعدم تغير الأفكار الدينية والنظم السياسية.

أثرت المستكشفات في المبادئ السياسية أيضًا إذ أن الدول والممالك المختلفة هي التي قامت بالإستكشاف والإستعمار فزالت فكرة الدولة العامة من الرءوس زوالًا لا رجعة له، وأحتكرت إسبانيا والبرتغال والإستعمار في العالم الجديد في بدء حركة الكشف والإستعمار، ولكنهما لم يحسنا إدارة أملاكهما وأماتا حرية الفكر والرأي في بلادهما، وطردا العرب واليهود حتى يوحدا المذهب الديني، وأشتغلا بخيرات أمريكا وكنوزها، وألتفتا إلى الأمور العسكرية والشئون الحربية دون الأدبية والصناعية فتأخرت الأفكار العلمية فيهما وبذهما غيرهما وتغلب عليهما، ونهضت كل

من هولندا وفرنسا وإنجلترا وجنت ثمار المستكشفات التي قام بها الإسبانيون والبرتغاليون.

نشأت معظم المعارك الدولية منذ القرن السادس عشر عن المنافسة التجارية والإستعمارية، إذ أرادت كل دولة أن تقتسم الغنائم والخيرات التي أشتهر بها العالم الجديد مع غيرها، وحاربت كل منها غيرها حتى تمنع الإحتكار والتسلط على الطرق العالمية، فتقدمت صفة الوطنية في النفوس وأزدادت النعرة القومية وتحولت إلى روح حديثة ملؤها حب التوسع والإستعمار والتسيطر على الغير. هذا وقد تحولت الملكيات الإقطاعية التي سادت أوربا في القرون الوسطى إلى الملكيات القومية الحديثة، فإن الملوك إستطاعو أن يفرضوا الضرائب على السكان الذين هجروا المزارع وأشتغلوا بالتجارة والصناعة وسكنوا المدن، وأستطاعوا أن يؤلفوا جيوشًا نظامية وأن يستخدموا موظفين عمومين بمرتبات يدفعونها لهم من الخزينة العامة، وبذلك أزداد نفوذ الملكية وتغلب الملوك على النبلاء ورجال الدين، كما أنهم أنتهزوا فرصة إشتغال الناس بالإقتصاديات والتجارة والصناعة فيما وراء البحار ووسعوا دائرة نفوذهم وحكموا بلادهم حكمًا مطلقًا، ولكنهم ما لبثوا أن واجهتهم طبقات غنية ومدن عامرة وطالبتهم بتقييد السلطة والإشتراك في إدارة الشئون العامة.

نشطت الأفكار السياسية بفضل المستكشفات الجغرافية في أثناء القرن السادس عشر وتقدمت الممالك الإستعمارية تقدمًا سياسيًا كبيرًا، وأنفسح المجال أمام الخيال، وتحولت العقول من التفكير في القديم ودراسة

العلوم القديمة إلى المستقبل. ولما أختلط الأوربيون بأقوام أقل منهم علمًا ومدنية بحث الكتاب والمفكرون في مسائل جديدة نشأت عن هذا الاختلاط والإستعمار فحللوا العلاقة التي يجب أن تكون بين المتمدين وغير المتمدين وبحثوا حق المستعمرين في الإستيلاء على أملاك الأهالي و أراضيهم، وفي حق إسترقاقهم، وبحثوا في الأساليب الحكومية التي يجب أن تتبع في المستعمرات، وأشتغل الساسة في أوربا بمسألة حرية البحار ومسألة توزيع المستعمرات والأراضي المستكشفة بين الدول الإستعمارية، ووضعوا القواعد والقوانين لتنظيم الإحتكارات ولنظام حرية التجارة وحمايتها، فتقدمت السياسة الدولية والقانون الدولي. والخلاصة كما يقول جتل أن تقدم الملكيات القومية وتقدم الديمقراطية والحرية الفردية، ونمو القانون الدولى وظهور الأفكار الإمبراطورية والمنافسة الإستعمارية وإبتداء العلاقة الخطيرة بين المبادئ الإقتصادية والمبادئ السياسية داخل الدولة وخارجها كلها تأثرت إلى درجة كبيرة بتوسع أوربا وزيادة مصالحها في الشرق والعالم الجديد، ولم يدرك كتاب القرن السادس عشر خطر هذه المظاهر في العصر الذي عاشوا فيه.

٣- جماعة السياسيين:

ظهرت في فرنسا قبل أن ينتهي القرن السادس عشر جماعة من الكتاب عرفت بجماعة السياسيين، وأشتغل أفرادها بالنظريات السياسية وإتخذوا نظرية لوثر في أن سلطة الحاكم مستمدة من الله أساسًا لبحثهم ونشروا مبدأه القائل بوجوب إطاعة الفرد لولي الأمر وعدم الخروج على

أوامره، وأعتنقوا مذهب مكيافلى القائل بأن الدولة غاية في حد ذاتها، وأن سلطتها فوق قواعد الفضيلة والقانون إذا كانت هذه القواعد لا تتفق مع سياستها العامة، وقالوا إن وحدة الدولة يجب أن تحل محل وحدة الدين، وأن الدين مسألة شخصية، أما الدولة فنظام ضروري وعلى الأفراد إطاعتها، وعلى ذلك حثوا الناس على الإعتدال والتسامح الديني وحضوهم على إطاعة الحكام ولو كانوا يخالفونهم في العقيدة الدينية. وعلى هذا المبدأ عضد هؤلاء الكتاب الذين كان معظمهم من الكاثوليك هنري أمير نافار البروتستنتي في مطالبته بعرش فرنسا، وعارضوا تدخل البابا في أحوال فرنسا الداخلية، وقاوموا أقوال الذين كتبوا ضد نظام الملكية، وأجتهدوا جهد طاقتهم أن يبعدوا الدين عن السياسة عندما رأوا أن الحروب الدينية تأثرت بالشئون السياسية وتحولت إلى حروب أهلية كثرت فيها المذابح البشرية والإغتيالات السياسية وأوشكت أن تودي بمدنية فرنسا وقوتها القومية. ولقد بنوا نظريتهم على الحجة القانونية وقالوا إن سلطة الملك مستمدة من الحق الطبيعي للدولة وأن وحدة الدولة يجب المحافظة عليها ولو أدى ذلك إلى التسامح الديني، وعارضوا الرأي القائل بأن الولاء مقترن بالأرثوذكسية وأن وظيفة الدولة هي ترقية العبادة القومية والقضاء على الزندقة، وكانوا من المؤمنين بخضوع الدين للسياسة، ونادوا بالتسامح الديني لا لأنه من مبادئ الدين بل لأنه إجراء حكيم من الوجهة السياسية، وكانوا نصراء نظرية التفويض الإلهي وقالوا أن الملك يستمد سلطته من الله وأنه يجلس على العرش وإرثًا شرعيًا له عن آبائه وأجداده، وأستخدموا الآيات الإنجيلية والنصوص القانونية والمباحث الفلسفية في

إثبات وجوب إطاعة الرعية للملك، وحرموا الثورة وأساليبها وطلبوا من الملوك إخمادها ومعاقبة القائمين بها من غير هوادة، كما أنهم حرموا التدخل الديني في الأمور السياسية. هذا وقد أثرت مبادئهم أثرًا عمليًا في كل من هنري نافار في فرنسا ووليم الصامت في هولندا والملكة إليزابث في إنجلترا فأعتنق أولهم الكاثوليكية بعد أن أعتلي العرش، وأشتهر ثانيهما وثالثها بالتسامح الديني العظيم في معاملة رعاياهم المخالفين لهم في العقيدة والمذهب الديني.

٤ - المعارضون لمبدأ الملكية المطلقة في القرن السادس عشر:

أزداد نفوذ الملوك في أوربا إزديادًا كبيرًا وحكم معظمهم حكمًا مطلقًا متأثرين بنظرية التفويض الإلهي وساعدتهم أحوال شتى كما رأينا لتبوء هذه المكانة، ولكن ظهر فريق من الكتاب عاضد مبدأ الملكية المقيدة والحرية الفردية وعظم الحرية التي أنتشرت في بلاد الإغريق والرومان قديمًا، وكتب إرزمس (Erasmus) وهو من أشهر زعماء النهضة الأدبية وأنضج أهل زمانه فكرًا، وهو هولندي الأصل ونبغ في اللغتين الإغريقية واللاتينية والعلوم الدينية والآداب القديمة، وأشتغل بالتدريس في جامعة أكسفورد بإنجلترا وفي جامعات ألمانيا وفرنسا وغيرهما من البلدان – يعارض الملكية الوراثية ويؤيد الحكومة الدستورية، وكان لوثر يقول بنظرية التعاقد بين الأمير وشعبه ويبيح المقاومة عند الظلم، وأشار كلفن إلى شرعية المقاومة للحاكم الظالم. هذا وقد ظهرت كتابات سياسية كثيرة تعارض الملكية المطلقة في أثناء الحروب الأهلية التي قامت في فرنسا وأسكتلندا والنذرلند،

وكان أتباع كلفن هم أشهر من كتب في هذا الموضوع يعارضون بما كتبوا الحكام الكاثوليك، وظهر فريق من الكتاب الكاثوليك في فرنسا بعد إستواء هنري نفار على عرشها وحبذ المقاومة وشجع على إغتيال الملوك المستبدين، ولقد فاقوا منافسيهم في مضمار الكتابات الديمقراطية والميول الحرة، وأضطرت الكنيسة الكاثوليكية أن تدافع عن إستقلالها في الممالك البروتستنتية وتنشر المبدأ المعارض لحق الملوك في السيطرة على الشئون الدينية في ممالكهم، وبذلك أصبح الكلفانيون والكاثوليك وإن كانوا نصراء الإستبداد وهم يحكمون من أشد أنصار الحرية الفردية عندما زالت صفة الحكم عنهم، وتقدموا للعالم بنظريات تنشد المقاومة للحكم المطلق وتطلب الديمقراطية والحرية. كتب عدد من الكتاب في فرنسا بعد مذبحة سنت برثلميو (٢٤ أغسطس سنة ١٥٧٢) رسائل عن علاقة الحاكم برعاياه وأحتج كاتب يسمى إتيان بواتي(Etienne de la Boeti) (١٥٣٠-١٥٦٣) على نظرية الملكية المطلقة وقال إن الناس جميعهم أحرار بالطبيعة، وحاول فرنسس هوتمان (Francis Hotman) (١٥٢٤-١٥٩٠) أن يبرهن على وجود جمعية أهلية في كل دولة من أقدم أزمان التاريخ كان لها سلطة سياسية عليها، وأن الملكية كانت مقيدة بجمعيات الشعب ومجالسهم النيابية وبالقانون الدستوري، وقال إن الحاكم والمحكومين مرتبطان بعقد وأن المحكومين لهم الحق في الثورة إذا أستبد الحاكم وخالف نصوص العقد، وقد أحترم هذا الكاتب السوابق والتقاليد والقانون وأستعان بالتاريخ وهو يبحث في المسائل السياسية وقد ظهرت رسالة في سنة ١٥٧٦ سميت الحجج والشواهد ضد الإستبداد (Vindiciae

(contre Tyrannos) كانت أهم الرسائل السياسية التي ظهرت في تلك الأيام، ولم يهتد الباحثون إلى من كتبها بالدقة، ولقد تأثر كاتبها بالمبادئ التي أنتشرت في أثناء حركة المجالس الدينية وأيد الحجج التي أدلى بها فيها بالآيات الإنجيلية وبالسوابق التاريخية والقانونية وكانت عباراتها قوية وبديعة، وظلت أساسًا لجميع الإصلاحات السياسية حتى قامت الثورة الفرنسية الكبرى وقد كتبها مؤلفها على شكل ردود على أربعة أسئلة موجهة له وهي: أولًا، هل الرعية ملزمة بإطاعة الحاكم الذي يأمر بما لا يتفق مع قانون الخالق؟ وكان الجواب على هذا السؤال بالنفي وأستشهد على حجة الجواب بما جاء في الكتاب المقدس وبالمبدأ الإقطاعي بأن الطاعة واجبة للسيد الأعلى وليس لمن هو أقل منه مرتبة: ثانيًا، هل المقاومة والخروج على الحاكم الذي يعتدي على قانون الخالق شرعية أم غير شرعية؟ وكان الجواب بأن للرعية الحق في المقاومة، وأستند الكاتب على ما جاء بكتاب العهد القديم والقانون الروماني، وقال إن الملك والشعب يرتبطان بعقدين أحدهما بين الملك وشعبه وبين الله على أن يقوموا بفرائض العبادة، وثانيهما بين الملك ورعيته على أن يحكم بالعدل وعلى الرعية الطاعة، فإذا نقض الملك عهده مع الله فإن الرعية في حل من الثورة عليه، ولا يقوم بالثورة الأفراد بل الجمعيات التي تمثلهم أو الزعماء الذين ينوبون عنهم: ثالثًا، هل الثورة جائزة ضد الحاكم الظالم أو الحاكم الذي يعمل على غير مصلحة الدولة؟ وكان الجواب بأن الحاكم الظالم قد خالف العهد الذي تعهد فيه بمراعاة العدل وللرعية ممثلة في مجالسها النيابية أن تخلعه، وبحث الكاتب وهو يبرهن على صحة ما يقول في منشأ الدولة وأصلها وعاضد المبدأ

القائل بأن الأمة مصدر السلطات وقال إن الإنسان تمتع بالحرية الكاملة في الحالة الطبيعية الأولى، وقد نزل بمحض رغبته عن بعض هذه الحرية حتى يؤلف مع غيره جماعات سياسية منظمة تعمل على مصلحته ومصلحة الجميع. رابعًا، هل يجب على الحكام والملوك أن يساعدوا الشعوب جيرانهم المضطهدة بسبب العقيدة الدينية أو بسبب القيام في وجه المستبدين؟ وكان الجواب على هذا السؤال إيجابيًا أيضًا، وقال المؤلف إن واجب الإنسان لخالقه وجاره يحتم عليه المساعدة. كتب المؤلف رسالته هذه ليسوغ المقاومة التي قام بها الهيجونوت ضد ملوك فرنسا، ويبرر المساعدة التي قدمتها إليزابث وبعض أمراء الألمان البروتستنت لهؤلاء الهيجونوت.

قام البروتستنت في إسكتلندة بالثورة على ملكتهم ماري أستيوارت، وقال أحدهم وهو حنا نوكس (Hohn Knox) موجهًا الخطاب إليها بأنها إذا أنكرت تعاقدها وخالفت واجبها فليس على الرعية واجب إطاعتها، وقال أسقف ونشستر بأن الملوك يستمدون سلطتهم من الشعب، وأن الشعب يستطيع رد هذه السلطة إذا أساء الملوك إستعمالها، وقد كتب جورج بوكنان (George Buchanan) (١٥٠٦- ١٥٨٢) الأسكتلندي رسالة يبرر خلع الملكة ماري أستيوارت، ويستدل على شرعية هذا الخلع بمختلف البراهين التاريخية والتقاليد القديمة، وكتب كاتب ألماني يسمى جوهانس الشيوس(Johannes Althusius) (١٥٥٧- ١٦٣٨) رسالة علمية سياسية ضد الملكية المطلقة، وكان يعيش على حدود الجمهورية الهولندية وكان يعطف على مبادئها السياسية والدينية، وقد بحث في رسالته هذه عن أصل الدولة وقال إنها تكونت بإتحاد جماعات

صغيرة شيئًا فشيئًا حتى تكونت جماعة كبيرة، وهذه أتحدت وكونت جماعات أكثر عددًا وأعظم شأنًا، وأتحدت هذه الجماعات بدافع الضرورة الإجتماعية وأرتبط بعضها ببعض بوساطة تعاقد، وكانت السلطة في أفرادها وأنتخبت الحكومة لتدير أمورها وتعمل على مصلحتها. وحلل هذا الكاتب نظرية التعاقد وأتخذها أساسًا للنظام السياسي والإجتماعي، وأضاف فكرة تعاقد الوحدات السياسية إلى النظريات السياسية، وقال إن هذه الوحدات هي التي تؤلف الدولة، وقال إن الأمة مصدر السلطات، وميز بين الحاكم الأعلى والجمعيات النيابية، وقال إن الجمعيات تلطف حدة الحاكم وتطرفه، وأن الحاكم يستمد سلطته من الشعب وأن الشعب له أن يثور ويخلع الحاكم إذا أستبد وجار، وللجمعيات العمومية أن تخلع المستبد وأن تقضي عليه وللوحدات السياسية التي تعهدت وكونت الدولة أن تنسلخ عنها وتنضم إلى دول أخرى.

ظلت أفكار هؤلاء الكتاب وآراؤهم محور النظريات السياسية حتى القرن التاسع عشر، والخلاصة أنه وإن كانت هذه الآراء لم تؤثر أثرها المطلوب في وقف تيار الملكية المطلقة التي أنتشرت إذ ذاك لقد برهنت على أن الملك يستمد سلطته من مصدر إنساني وأنه لا يحكم مفوضًا من قبل الله بطريق مباشر، وصححت الخطوة الرجعية التي أتخذها لوثر وكلفن لتقوية العلاقة بين الآراء والأفكار السياسية والدينية.

٥- الكتاب الكاثوليك في القرن السادس عشر:

إن إنتشار البروتستنتية أدى إلى قيام الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابا لمقاومة هذا الإنتشار، وجمعت لهذا الغرض مجلسًا دينيًا عامًا في مدينة ترنت، وقد أجتمع المجلس وعقد جلسات كثيرة بين سنتي ١٥٤٢ و١٥٦٣ وكان غرضه الأساسي أن يقضي على المبادئ التي أتخذها المصلحون سلاحًا يهاجمون به البابوية والكنيسة الكاثوليكية، وأن يتخذ قرارات حاسمة في موضوع المسائل الدينية الخلافية، وقد بحث المجلس في إجتماعاته في العلاقة بين البابا والمجلس، وفيها بين السلطتين الزمنية والروحانية، ونجح البابا في إكتساب عطف المجلس وحصل منه على قرارات تؤيد سلطته في أمور الكنيسة، وقرر المجلس بأن معظم المذاهب الدينية التي ظهرت وخالفت الكاثوليكية لا تتفق مع المسيحية الحقة، ويعتبر المعتنقين لها مارقين عن الدين، ووضع نظامًا دينيًا للعبادة، وتناول رجال الدين ووصف لهم ما يجب أن يتصفوا به من الفضائل والمقدرة الفنية. أسس أجناتيوس لويولا (Ignatius Loyola) (١٤٩١- ١٥٥٦) (وهو أسباني الأصل) جماعة اليسوع (الجزويت) لمناصرة المذهب الكاثوليكي ومعارضة إنتشار البروتستنتية، وأرسلت هذه الجماعة المبشرين إلى العالم الجديد ليبشروا بالمسيحية على حسب مذهبهم، وقد إستفادت الكاثوليكية من نتيجة مجهودهم فائدة كبرى، وأشتغل اليسوعيون بالشئون السياسية وكتبوا في السياسة من وجهة نظرهم الكاثوليكية، وعاضدوا البابوية تعضيدًا كبيرًا، وكان معظمهم من الأسبان فأيدوا مصالح أسبانيا القومية وأيدوا الملكية فيها، وعارضوا نظرية الدولة العامة، وأكدوا المساواة

بين الممالك المستقلة، وقد شرحوا الآراء السياسية التي أدلى بها توماس أكويناس بخصوص طبيعة القانون وأصله والسلطة التي في أيدي صاحب القانون، وعارضوا نظرية التفويض الإلهي وقالوا إن الملك وكيل الشعب ويستمد سلطته منه، وإن الأمة هي صاحبة السيادة والسلطان، ثم ميزوا بين السلطتين الزمنية والروحانية وقالوا إن الدولة نظام إنساني تشتغل بالأمور الدنيوية، وقد أشتهر منهم جوان ماريانا (Juan Mariana) (١٥٣٦- ١٦٢٤) فإنه ألف كتابًا وأهداه إلى الأمير فيلب الثالث قبل أن يكون ملكًا، وقد أشتمل الكتاب على نصائح وإرشادات للحاكم، وقال فيه إن الدولة نشأت عن أتفاق بين الناس مدفوعين بدافع حماية أنفسهم وأنتخبوا حاكمًا وقيدوا سلطته، وحفظوا لأنفسهم حق التشريع وحق فرض الضرائب، وقال إن الحاكم الذي يستبد يجب تحذيره بواسطة الجمعية العمومية للشعب ، فإن لم يرعو وجب قتله بواسطة فرد يتطوع لذلك إما علانية أو في الخفاء بالحيلة والمكر، ويكون القتل بأقل ما يمكن من الضوضاء والشغب.

بحث هذا الكاتب في مسائل الإدارة العملية مثل الضرائب وإعانة الفقراء والسياسة العسكرية للدولة، ونصح للحاكم بأن يعمل على كسب رضا الرعية، وقال إن الحرب ضرورية وإن الإستعمار والتوسع ضروري، وحذا حذو مكيافلي في مبادئه وقال إن الغاية تبرر الوسيلة، فبرهن بذلك على أن الدولة نظام أقل مرتبة من الوجهة الخلقية من الكنيسة.

وأشتهر كاتب فرنسي من بين الكتاب الكاثوليك وهو روبرت بلارمان (Robert Bellarmin)(١٥٤٢- ١٦٢١) وكان من أكبر الكتاب نفوذًا وأكثرهم أثرًا، وكان كردينالا بين جماعة الياسوعيين ومن أشد أنصار البابوية وسيادتها، وقد بحث في قيمة كل نوع من أنواع الحكومات وأشكالها وهو يناصر مبدأه، وعارض كلفن في رأيه القائل بأن الأرستقراطية أفضل أنواع الحكومة، وقال يحتمل أن تكون الأرستقراطية التي وصفها أفلاطون أفضل أنواع الحكومة في مدينته ولكنها لا تصلح لدولة كبيرة، وأعتقد أن الحكومة الملكية المطلقة هي أكمل أنواع الحكم ولكنه قال بما أن الإنسان ميال بطبعه إلى الشر يجب أن يقيد الملك بوساطة جمعيات تمثل الشعب، وقال أن الناس يملكون الحق الطبيعي في السيادة السياسية ولكنهم أنابوا عنهم الحكام والملوك، وبحث في علاقة الكنيسة بالدولة وميز بين النظامين، وأثبت أن البابا ليس له سلطة مباشرة في المسائل الزمنية، ولكنه صرح له بالتدخل في هذه المسائل لمنع صدور القوانين المضادة لحقوق الكنيسة ومصالحها، وله أن يخلع الملك إذا أعتدي على هذه الحقوق وتلك الإمتيازات والمصالح، ولقد أثارت هذه الآراء إنتقاد المشترعين الفرنسيين وعارضوها معارضة شديدة، وكتب كاتب أسكتلندي يسمى وليم بركلي (William Barclay) (1546 -1608) وكان من ضمن الكاثوليك المهاجرين إلى فرنسا رسالة فند فيها آراء إتباع كلفن المضادة الملكية وآراء الجزويت (اليسوعيين) المناصرة للبابوية، وأكد الإستقلال الطبيعي للدولة وحق الملوك المقدس في الحكم، وعارض بشدة الإعتداء على الملوك المستبدين والمطلقي التصرف، وقال أن مؤامرة البارود

التي دبرت في إنجلترا لقتل جيمس الأول ونسف البرلمان في ١٦٠٥ وقتل هنري الرابع في فرنسا ما هي إلا نتيجة لتعاليم الجزويت، وقال إن مبادئ الكتاب المضادين للملكية أدت إلى الفوضى وإن سلطة الملك المبنية على نظرية التفويض الإلهي هي الضمان الوحيد لتقرير النظام وإستتباب الأمن والسلام في الدولة.

كتب كتاب آخرون من الكاثوليك في هذه الفترة ناحين نحو زملائهم في مناصرة الملكية المقدسة أشتهر منهم فرنسسكو سوارز Francisco (Suarez) (١٥٤٨– ١٦١٧) الإسباني، وتوماس كمبانلا Thomas (Campanella) (١٥٦٨– ١٦٣٩) الإيطالي، فقال سوارز عن القانون الطبيعي بأنه قانون غرسه الخالق في نفوس البشر وبه يميز الإنسان الخطأ من الصواب، وأن مبادئه وقواعده ثابتة في كل زمان ومكان لا تتغير بتغير الظروف والأحوال، وقارن بينه وبين القانون البشري مقارنة واضحة، فقال إن الأول مقدس في منشئه، وأما الثاني فهو من عمل الإنسان، وكان معجبًا بالملكية المستبدة في إسبانيا ولكنه أراد تقييدها بالقواعد الخلقية الدينية حتى تخضع للسلطة الدينية، فكان إذن غرضه الأساسي خدمة نفوذ رجال الدين وليس العمل على ترقية المبادئ الديمقراطية.

أما كمبالا فقد تخيل دولة تسمى مدينة الشمس (The city of Sol) أكتشفها ملاح من جنوه وعلى رأسها ملك مستبد ويسمى الشمس أنتخبته طائفة من الحكام للجلوس على العرش وأستعان بوزير يسمى القوة ليدير أمور الحرب والسياسة، ووزير يسمى الحكمة والروية ليدبر أمور

التعليم والفنون والأشغال العامة، وبوزير ثالث يسمى الحب ليشرف على ترقية المسائل الجثمانية والمادية للسكان، وبجانب هؤلاء الوزراء وجدت جمعيتان عموميتان إحداهما تتألف من رجال الدين ولها سلطة التشريع وتعيين الموظفين، والثانية تتألف من جمهور الشعب وتفصل في أمور الحرب والصلح، وقال كما قال أفلاطون إن الناس أنقسمت إلى ثلاث طبقات ولكنه أختلف عنه في إقرار إشتغال الطبقة الوسطى بالصناعة بدلًا من الإشتغال بالحرب مثل طبقة أفلاطون الوسطى، وعاش الأفراد في هذه الدولة مجتمعين لا يملكون أملاكًا ولا ينتسبون إلى أسر معينة، وتشرف الحكومة على أعمالهم إشرافًا دقيقًا. ولقد تأثر الجزويت بآراء هذا الكاتب وعملوا على تنفيذ مبادئه الشيوعية في بارجواي.

الباب الثامن

جان بودان، وهوجو جروتيوس

١- قيام النظرية الحديثة عن مصدر السلطة العليا في الدولة:

كون الكتاب السياسيون بإنتهاء القرن السادس عشر فكرة واضحة بعض الوضوح نوعًا ما عن مصدر السلطات في الدولة، وقالوا إنه توجد في كل دولة سلطة عليا واحدة، وأن كل دولة تستقل بقوميتها عن باقي الدول والقوميات، وقد أشترك كثير من المفكرين في بناء هذه الفكرة إشتراكًا أختلف بإختلاف وجهة نظر كل منهم، ولكن الذي نظمها وصبغها بصبغتها الحديثة هما كاتبان شهيران جان بودان وهوجو جروتيوس، إذ بحث أولهما في مظهر السلطة من الوجهة الداخلية بأن بحث في علاقة الدولة بالوطنيين، وبحث ثانيهما في مظهرها من الوجهة الخارجية وبحث في علاقة الدولة بغيرها من الدول.

تناول أرسطو طاليس في كتابته السياسية نظرية مصدر السلطات وكتب فيها، وتناولها القانون الروماني وبحث في منشئها وأصلها، فقال أرسطو طاليس أن في كل دولة توجد سلطة عليا إما أن تكون في يد فرد واحد أو في يد أفراد قليلين، أو في يد أفراد كثيرين، وقالت النظرية الرومانية إن السلطة العليا تكون في جمهور الوطنيين مجتمعين، وأنهم نزلوا عنها إلى الإمبراطور الذي كانت لإرادته نتيجة لذلك قوة القانون.

ولما أحييت دراسة القانون الروماني وسياسة أرسطو طاليس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر إتخذها الكتاب أساسًا لنظرية مصدر السلطة التي نشأت عن الجدل بين أنصار الكنيسة وأنصار الإمبراطورية، فقال أنصار الإمبراطورية إن الإمبراطورية ورثت رومية وطالبوا للإمبراطور بالحقوق والإمتيازات التي كان يتمتع بها سلفه الإمبراطور الروماني، وقبلوا النظرية الرومانية القائلة بأن مصدر السلطة العليا هي الأمة، وأنها نزلت عنها للإمبراطور ليكون وكيلًا عنها في إدارة شئونها، أما رجال الكنيسة الأوائل في عصر أوغستين وجريجوي السابع فقد قالوا إن الدولة لم تقم إلا لأن الإنسان وقع في الخطيئة، ولما جاء أكويناس قال وهو متأثر بأرسطو طاليس بأن سلطة الدولة أتت إليها عن طريق الشعب، وإن السلطة المدنية أصلها إنساني ، أما السلطة الروحانية فأصلها مقدس، وفي أثناء الجدل حول سلطة المجالس وعلاقتها بالبابوية نقل الكتاب فكرة أن الأمة مصدر السلطات من الدولة إلى الكنيسة، وأيدوا رأيهم بمختلف البراهين ليقيدوا سلطة البابا المطلقة بوساطة مجالس ملية نيابية وبذلك أصبحت نظرية أن الحكومة تستند في بقائها على رضاء المحكومين من النظريات المعروفة في أثناء القرون الوسطى.

عارض فريق من الكتاب سلطة البابا الزمنية كما رأينا، وقال إن الحاكم المدني يحكم مفوضًا من قبل الله، وقد أكتسبت هذه النظرية قوة بإزدياد نفوذ الملكيات القومية وبإنتشار البروتستنتية وإعترافها بسيادة الملوك، وظهرت نظرية تعارض هذه النظرية وتقول إن الملك يستمد سلطته من الناس بمقتضى تعاقد بينه وبينهم، ويمكن فسخ التعاقد إذا أستبد الملك

وحكم حكمًا ظالمًا، وقد عاضد نظرية التفويض الإلهي لوثر وكلفن وجماعة السياسيين والكتاب الكاثوليك الإسكتلنديون أمثال بركلي وبلاكود وفلمر وجيمس الأول ملك إنجلترا، وعاضد نظرية أن الأمة مصدر السلطات إتباع كلفن المضادون للملكية المستبدة في فرنسا وإسكتلنده وإنجلترا والنذرلند وجماعة الجزويت فإن هؤلاء جميعهم أرادوا ملكية مقيدة على أساس التعاقد، وبهذه الكيفية تمهد الطريق أمام المجادلات التي قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين الملوك والشعوب، وبين نظريتي التفويض الإلهي والعقد الإجتماعي، وأن الأمة مصدر السلطات جميعها.

لم يثبت الكتاب القدماء فكرة واضحة عن مصدر السلطات العليا في الدولة، وكذلك ظلت الفكرة عنها غامضة في أثناء قيام الإمبراطورية الرومانية، ولما سقطت هذه الإمبراطورية تأثر الكتاب بنظرية القانون الطبيعي والقانون المقدس الذي يعبر عن إرادة الله، وفي أثناء المعركة بين البابوية و الإمبراطورية لم يتفق الكتاب على من يكون المصدر الأعلى للسلطة في الدولة، وكذلك حالت الأحوال في العهد الإقطاعي دون التوحيد السياسي والسلطة المركزية، وظل الكتاب يعتقدون في النظرية الرومانية التي فضلت نوعًا مشتركًا من الحكم على غيره من أنواع الحكومات، وبقيت السلطة العليا موزعة بين هيئات متعددة، ولكن لما تكونت القوميات الأهلية وتكونت معها الملكيات القوية وحكمت أمراء الإقطاع ورجال الدين وإستقلت عن البابوية وأصبحت مصدر التشريع في البلاد ظهرت الفكرة الحديثة عن نظرية السلطة العليا في الدولة، وقد ظهرت الملكية المطلقة وظهرت فضائلها ومزاياها معها في فرنسا في أثناء

القرن السادس عشر وتأثر كاتب فرنسي وهو جان بودان بما أحاط به من الأحوال السياسية وقال إن مصدر السلطة العليا في الدولة هو الملك.

إن الحالة السياسية التي وصلت إليها أوربا عند إنتهاء القرن السادس عشر تطلبت أساسًا جديدًا من النظريات السياسية إذ أستقلت كل دولة سياسيًا ودينيًا وداخليًا وخارجيًا، وزالت الآراء والأفكار القديمة التي كانت ترمي إلى توحيد أوربا في دولة واحدة، وإلى الإخاء العام والعدل العام والقانون العام إلى غير ذلك من الأفكار التي تشبع بها الكتاب في أثناء القرون الوسطى وسيادة الكنيسة، ولما دخلت الدول في دور التوسع والإستعمار فكر الباحثون في العلاقة السياسية والتجارية التي يجب أن تسود بينها وظهر كاتب مجيد وهو هوجو جروتيوس من أبناء النذرلند، وكانت دولته صغيرة تنشد السلام والحرية التجارية والإستقلال، و تنادى بوضع الحدود القانونية لقيام الحروب، وقد تأثر هذا الكاتب بأحوال دولته، كما تأثر غيره من الكتاب قبله، وألف الرسائل القيمة في السيادة الدولية وفي القانون الدولي. وأصبحت الفكرة التي قالت بأن لكل دولة حق الحرية في التقدم، وإنتهاج السبل التي توصلها إلى غرضها، وأنها تقف مع غيرها من الدول على قدم المساواة بمقتضى قواعد وقوانين معروفة ومقبولة من الجميع، وأنه لا ينبغي أن تقوى دولة حتى تهدد بقوتها إستقلال غيرها، من الفكر الأساسية في السياسة الأوربية.

والخلاصة أن القومية الأهلية حلت محل الدولة العامة، وحلت نظرية التوازن الدولي بين الدول المتعددة محل نظرية التوحيد الدولي التي أنتشرت في القرون الوسطى.

٢ - جان بودان (□ □ برلمج- تر □ برلمج)

كان جان بودان (Jean Bodin) من علماء القانون ومن الذين أكتسبوا خبرة عملية في الوظائف العامة، وكان ينتسب إلى جماعة السياسيين الذين أرادوا إعادة السلام والنظام في الدولة، والذين أعتقدوا أن نجاح فرنسا يتطلب إنتهاء المنازعة السياسية الداخلية، ووقوف المناظرات والمجادلات الدينية، وتقرير حكومة ملكية قوية وعلى ذلك طلب تسامحًا دينيًا، وأيد سيادة الملك سيادة مطلقة، وكتب يعاضد السيادة القومية والتوسع الإقليمي الذي كانت فرنسا ترجو تحقيقه في ذلك العهد، وكان من أنصار هنري نفار، ولقد كان بودان فيلسوفًا سياسيًا أستمد آراءه من البحث العميق والملاحظة الدقيقة، وهو أول كاتب عصرى كتب في فلسفة التاريخ وطبق الطريقة التاريخية والمقارنة في دراسة فن التشريع، وأعتقد أن الفلسفة السياسية يجب أن توضع على أساس الملاحظة التاريخية، وأن تدرس النظم السياسية منذ نشأتها، وأن تحلل الأساليب القضائية والسياسية المختلفة ويوازن بعضها ببعض في الأزمنة المختلفة وبأشكالها المختلفة، ولذلك قد سبق هوبز في طريقته التحليلية، وسبق منتسكيو في طريقته التاريخية، وقد درس كل منهما كتابته وأستفاد منها،

هذا وبقيت طريقته التاريخية الإستنباطية مهملة حتي طبقها الكتاب السياسيون في منتصف القرن التاسع عشر.

أتخذ بودان كتاب أرسطو طاليس «السياسة» أساسًا لنظريته السياسية، وأتبع طريقة نظامية في معالجته للشئون، وعرف مبادئه الأساسية تعريفًا واضحًا، وأستأنف أسلوب مكيافلي في إعتبار علم السياسة علمًا مبنيًا على قوة الحجة والبرهان، ولكنه كان شديد الإهتمام بالمبادئ العامة للفلسفة السياسية مثل إهتمامه بالسياسة العملية، وقد ميز مثل مكيافلي بين القانون والأخلاق، ولكنه لم يفصلهما تمام الإنفصال كما فعل سلفه بل قال بأن العدل والقانون الخلقي ضروريان في علم السياسة، وقبل فكرة القانون الطبيعي، وقال إنه يطابق القانون الخلقي، وإن أكبر ملك مستبد مقيد به وبأصوله.

أعتقد بودان أن الدولة نشأت تاريخيًا ونمت منطقيًا من الأسرة، ولذلك لم يلتفت إلا قليلًا إلى الحرية الفردية ونظرية العقد الإجتماعي التي كان لها شأن عظيم في المبادئ المضادة للملكية المستبدة، وقال إن غريزة الإنسان الطبيعية هي التي دفعته إلى تكوين جماعات إقتصادية ودينية، ولما تنافرت هذه الجماعات تأسست الحكومات وأصبح الفائزون في ميدان القتال سادة وأستعبدوا المقهورين وتكونت الدولة بذلك، وقد أستند وهو يبحث هذه النظرية على سلطة رب الأسرة في القانون الروماني، وعلى نظرية النيابة عن الأفراد في هذا القانون، وأنكر على الجماعات التجارية والجماعات السياسية في فرنسا حقها الموروث الذي تدعيه في السلطة،

وقال إنها تخضع خضوعًا تامًا للسلطة العليا في الدولة وهي الحكومة، وقال إن رؤساء الأسر والعشائر يكونون جمهور الوطنيين، ولكنه خالف اليونان ولم يعترف بأن إشتراك هؤلاء الوطنيين في الحياة السياسية إشتراكًا فعليًا ضروري، وفي رأيه أن الوطنيين قد يختلفون في المراتب والحقوق والإمتيازات ولكنهم متساوون في الخضوع للسلطة السياسية العليا التي تشرف على الدولة وتديرها، وعرف الوطني بأنه رجل حر خاضع لسلطة عليا يملكها آخر، وكان الخضوع لسلطة الحكومة هو محك الوطنية، وأن الإعتراف بهذه السلطة بين الجميع علامة على صلاحية قيام الدولة، ثم وصل بعد هذا التحليل إلى لب نظريته في السلطة العليا، وعرفها بأنها قوة عليا تسيطر على الوطنيين وباقي أفراد الشعب غير مقيدة بالقوانين، وأن وظيفتها الأساسية هي عمل القانون، ولأنها هي التي تسنه وتشرعه ليست مقيدة به، وهي سلطة دائمة وقانونية، ولا تتقيد إلا بالروابط الخلقية، وهي قانون الخالق وقانون الطبيعة، وعليها أن ترعى تعهداتها مع غيرها من السلطات العليا ومع رعاياها، وقد أشار إلى بعض الأصول السياسية المعتد بها إشارة غير واضحة. فقال إن السلطة التي تفنن لا تستطيع تقييد القوانين، وميز بين القانون والعادة، وقال إن أمر السلطة العليا ضروري للقانون، وقال إن الملك مقيد في بعض الأحايين مما وعد به سلفه ولكنه يستطيع إذا أراد أن يغير ويبدل في هذه الوعود بما له من سلطة عليا، وقال إن الحكام الذين يمتنعون عن طاعة قانون الخالق وقانون الطبيعة يصبحون مستبدين ولكنهم يستمرون حكامًا، وعلى ذلك يكون الفرق بين المستبد وغير المستبد إنما

هو فارق خلقي لا أقل ولا أكثر، ويرى من ذلك أن بودان ميز بين الواجب الخلقي والإلتزام القانوني ففصل بين المبادئ الخلقية والقانونية.

كان بودان مثل مكيافلي الذي سبقه ومثل هوبز الذي خلفه يميل إلى الحكومة المطلقة، وأكد أن سلطة الملك يستمدها من الله، وطلب من الرعية الطاعة العمياء مستشهد بالآيات الإنجيلية على صدق نظريته، ومع ذلك لقد ميز تمييزًا دقيقًا بين الدولة والحكومة، وقال إن الدولة لا تتم أركانها إلا إذا ملكت السلطة العليا، ويتوقف نوع الحكومة على الطريقة التي تستعمل وتنفذ هذه السلطة العليا، وقال إن الدولة إما أن تكون ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية على حسب من يحكم ويملك السلطة العليا، وعارض فكرة الحكومة المشتركة التي أيدها الكتاب الرومانيون كما إنه عارض الطلبات التي تمسكت بها المجالس النيابية في عصره، وقال إن هذه المجالس لا تملك سلطة عليا وإن وظيفتها إستشارية، وحلل أنواع الحكومات في أوربا إذ ذاك تحليلًا دقيقًا وأبان مواضع الضعف والقوة في كل منها، وقال إن الملكية الوراثية في الذكور هي أفضل أنواع الحكومات لأنها تكون بعيدة عن المنازعة على العرش فتستطيع نشر الطمأنينة في النفوس وتعمل على توسيع الحدود وبسط النفوذ.

بحث بودان كما بحث أرسطو طاليس في التغييرات الحكومية التي تنتاب الدولة مميزًا بين التغيرات في النظم والقوانين التي لا تؤثر في السلطة العليا وبين التي تؤثر فيها، وقال إن الملكية أثبت أنواع الحكومة وإن الديمقراطية أكثر الأنواع تقلقلًا، ولما بحث في سبب الثورات قال إن النظم

الحكومية يجب أن تطابق أمزجة السكان وعاداتهم وأبان أن شكل الحكومة وطبيعة القانون قد تؤثر في الخلق القومي. ثم تناول المسائل العملية في الدولة ونادى بالتسامح الديني، وعارض الرق ونظامه معارضة شديدة، وأعترف بالعلاقة الوثيقة بين توزيع الثروة ومصدر السلطة السياسية الفعلية في الدولة، كما أنه أعترف بالأخطار التي تتعرض لها الدولة من جراء عدم المساواة في الثروة، ولكنه عارض مبدأ المساواة الشيوعي، وميز بين التشريع والملكية، وقال ليس للحاكم أن يتدخل في أملاك الأفراد الخصوصية، وكان يميل إلى مبدأ التجارة الحرة، وقال إن الإيراد المستمد من التجارة الخارجية لا يليق بمقام الملكية العظيم، وقال إن الملوك لا يليق بهم أن يكونوا قضاة بل عليهم أن ينيبوا عنهم موظفين يشرفون على الأحوال الخلقية للشعب بسبب ضعف نفوذ رجال الدين، ثم بحث في علاقة الملوك بعضهم ببعض، ووضع أساسًا للقانون الدولي الذي تناوله جروتيوس، وخالف مكيافلي، وقال إن الإتفاقات يجب أن تحترم خصوصًا إذا كانت شروطها معتدلة وحقة.

أثرت آراء بودان أثرًا كبيرًا في نفوس معاصريه من الكتاب في فرنسا وإنجلترا، وتأثرت الأفكار السياسية بنظريته في السلطة العليا حتى يومنا الحالي، ولقد ترجمت رسائله إلى الإنجليزية، وكانت تدرس في جامعة كمبردج، وتأثر بها هوبز وفلمر، ووضعت الملك فوق القانون، وعارضت مطالب البرلمان في أن له الحق القانوني في حد سلطة الملك.

٣- الكتاب الذين تقدموا جروتيوس:

حاول الكتاب قبل ظهور جروتيوس بقرون عدة أن يوجدوا أساسًا منطقيًا للعلاقات بين الناس حتى يخففوا من وطأة الحروب، وقد أستعملوا في محاولتهم هذه مبدأين من مبادئ التشريع الروماني وهما القانون الطبيعي والقانون المشترك بين الأمم (Jus Gentium) وقد تناول هذا القانون فيما تناول مسائل الحرب و المعاهدات والمسائل التجارية، ولما وجد الرومان أن نصوصه تتفق مع كثير من نصوص القوانين التي تستعملها البلدان الأخرى قالوا إن هذا القانون مطابق لقانون الطبيعة العام، وقد تأثر بهذا الرأي كثير من كتاب القرون الوسطى ورجعوا إليه لإستخراج القواعد والأصول التي يجب أن تتبع في الشئون الدولية، وقد أستخدم الآباء الروحانيون الأوائل الإلتزامات الخلقية والقضائية عند الرومان، وبحث سنت أوغستين في القرن الرابع الميلادي في المناسبات التي تبرر قيام الحرب والتي توجب على المسيحي أن يحارب غيره، وفي القرن السابع أستعمل كاتب من أشبيليه يسمى إيسادور (Isadore of Seville) كثيرًا من نصوص القانون الروماني في رسائله السياسية، وميز سانت توماس أكويناس بين قانون الطبيعة وقانون الأمم، وعنى عناية عظيمة بالمسائل الخلقية المتصلة بموضوع الحرب، وكتب رجال الدين والمشترعون في القرنين الرابع عشر والخامس عشر عن شرعية الحروب، وعلى ما يجب أن يتصف به المحارب نحو أعدائه، وعلى شروط الهدنة الملزمة إلى غير ذلك من المسائل الدولية.

مهد الكتاب السياسيون أمثال وليم أوكام ومرسليو ودانتي منذ القرن الثالث عشر الطريق أمام من جاء بعده من الفلاسفة السياسيين للبحث بطريقة أوفى في العلاقات بين الوحدات السياسية، وكتب مكيافلي في سياسة الحكام فيما يتعلق بالحرب والمعاهدات وبمد النفوذ والأتساع الإقليمي، وقال السير توماس مور بأن الحرب غير ضرورية وأوصى بالإقلاع عن الفظائع التي ترتكب بين المتحاربين، وعنى بودان كما تقدم بالمسائل الدولية وتناول رجال الدين الإسبان في أثناء حركة الإصلاح الديني المسائل الدولية العملية، فأنكروا سلطة الإمبراطور العامة وسلطة البابا الزمنية، وقبلوا فكرة الرومان الخاصة بالقانون الطبيعي العام، وتأثروا بالإستكشافات والتوسع الأوربي، ونظروا إلى العالم المسيحي بأنه جماعة سياسية تتكون من دولة مستقلة وأمراء مستقلين كل له حقوق محدودة بقانون الطبيعة وقانون الأمم، ولما بحثوا في المسائل البشرية العلمية وضعوا قواعد وأصول دولية كثيرة، وقد أشتهر من هؤلاء فرنسيسكو فكتوريا «Francisco a Victoria» (١٤٨٠- ١٥٤٩) وكان أستاذًا للدين في مدينة سلمنكا، وبحث في الأسباب المشروعة لقيام الحرب، وكتب كتابة مفصلة عن علاقة إسبانيا وسلطتها بالأملاك والمستعمرات في العالم الجديد وخصوصًا في العلاقة بين الإسبان والهنود، وفي الحقوق التي أكتسبها الإسبان نتيجة لإستكشافهم وإستعمارهم. ولما أنتصف القرن السادس عشر ظهرت رسائل نظامية في القوانين التي تنظم العلاقات بين الدول فكتب كونراد برون «Conrad Braun» في حقوق مندوب البابا وواجباته، ووضع أسسًا كثيرة في المعاملات الدبلوماتيكية وكتب غيره من

الكتاب الإسبان في سيادة إسبانيا وسلطتها على المستعمرين، وفي حق مدن إيطاليا في إغلاق الأدرياتيك في وجه التجارة الأجنبية، وفي حرية البحار، وفي شرعية الحروب، وفي غنائم الحرب، وفي معاملة أسرى الحروب، وكتب فرنسسكو سوارز كتابة شائقة في النظرية الفلسفية للقانون الدولي وميز بين قانون الطبيعة والقانون المشترك، وأكد ضرورة وجود قانون تخضع له الأمم وتطيعه جميعها، وقد درج القانون الدولي في سبيل الرقي بظهور البركاس جنتيليس «Albercas Gentilis» وكان إيطاليا من المهاجرين، أستوطن أكسفورد، وحاضر في جامعتها، وأشتهر بعلمه، وأرسلت إليه إسبانيا تستفتيه في مسألة سفير من سفرائها، فكتب رسالته الأولى وقسم فيها البعثات السياسية وتناول تاريخها، وبحث في حقوق السفراء وصناعتهم وعلاقتهم بالدول التي أرسلتهم وبالتي يبعثون إليها. ولما تعين أستاذًا للقانون المدني في أكسفورد كتب أفضل رسائله سنة ١٥٨٨ وفيها بحث في طبيعة الحرب وفيمن يعلنها، وفي أسبابها المشروعة، وقسم الحروب ووصف الأساليب التي يجب أن تتبع في أثنائها، وفي أثرها في الأفراد والثروة، ثم بحث في قواعد المعاهدات وفي شروطها الملزمة، وقد أنتدبته إسبانيا بعد ذلك ليمثلها في مسألة غنائم الحرب التي أخذتها إنجلترا منها، وكتب رسالة أخرى لم تنشر إلا بعد موته، وفيها عرف المتحاربين والمحايدين تعريفًا دقيقًا ووصف واجبات وحقوق كل منهم، وطبق قواعد القانون الدولي على المسائل العملية التي ظهرت في أيامه، ولذلك أنه يعد من الذين أفادوا نظرية جروتيوس فائدة كبرى، بل يعد كثير من الكتاب رأيه في الحياد أفضل كثيرًا من رأى خلفه الشهير.

كتب الكتاب البروتستنت في القانون الدولي أيضًا متبعين فكرة ملنشثون في القانون الطبيعي وقد أشتهر منهم جروتيوس.

هوجو جروتيوس (١٥٨٣- ١٦٤٥)

كان هوجو جروتيوس (Hugo Grotius) من علماء التشريع في هولندا وقد ذاع صيته وأشتهر شهرة عظيمة بفضل ما كتبه من المؤلفات القيمة، وكانت طريقته في الكتابة طريقة علمية تحليلية ومنطقية، وقد فصل بين القانون الدولي والأخلاق والتشريع، ولقد كان من أسرة عريقة في المجد وتثقف وبرز في العلوم الإنسانية والقانون، وأنتظم في سلك الوظائف وشغل مراكز سامية في أقاليم هولندا وحكومتها، وتولى رياسة بعثات سياسية إلى فرنسا وإنجلترا وعاش في أثناء الحروب الأهلية التي قامت في فرنسا ورأى الثورات الدينية والإضطرابات السياسية التي قامت في إنجلترا وهولندا، كما أنه شاهد الحرب التي أثارتها ولايات النذرلند المتحدة على إسبانيا، وفي أيامه قامت حرب الثلاثين عامًا وتأثر بهذه الحوادث ورغب في إعادة السلام إلى أوربا والدفاع عن أرض وطنه فكتب رسالة سياسية برهن فيها على أنه يوجد بين الأمم قانون مشترك نافذ خاص بالحرب وسيرها، وفي هذه الرسالة حلل القانون الطبيعي والقانون الروماني المشترك وأستخرج منهما أصولًا قضائية ومبادئ قانونية تنطبق على الدول عامة، ثم بحث في نظرية السلطة العليا وتناول أصولها وطبيعتها ومن يملكها في الدولة حتى يستطيع إعلان الحرب على غيره، وبذلك قد تناولت كتابته السياسية القانون الطبيعي والقانون العام بين الأمم ونظرية السلطة العليا. وفي أثناء

النزاع الحاد بين هولندا والبرتغال الخاص بإدعاء البرتغال بأن لها حق التشريع دون سواها في مسائل التجارة والملاحة في الشرق كتب جروتيوس رسالة أخرى.

عارض هذا الكاتب مبدأ هوبز القائل بأنه ليس هناك ميزان عام للعدل بين الدول، وأن ميزان العدل في كل دولة هو منفعتها والقانون لا يكون صالحًا وموافقًا إلا إذا أنطبق على هذه المنفعة، وقال إن طبيعة الأشياء تتضمن أسس العدل والأخلاق، وأنه يجب على الأمم أن تتبع هذه الأسس كما يتبعها الأفراد، وميز بين القانون الطبيعي والقانون الإختياري، وقال إن الأول إملاء العقل السليم وهو ينطبق على الأصول الطبيعية العقلية فهو إذن إرادة الله وهو ثابت وغير متغير، ثم قال إن إجتماع الناس طبيعي، وأن هذه الغريزة الإجتماعية تكون عنصرًا من عناصر القانون الطبيعي، وأن عنوان العدل والفضيلة في الجماعة البشرية هو طاعة الأفراد لحاجات هذه الجماعة، وميز أيضًا بين القانون الطبيعي البحت الذي ساد بين الأفراد قبل أن يكونوا الجماعات والقانون الطبيعي الذي أتبعته هذه الجماعات بعد أن إجتمعت وكونت الدول، ورأى الحرب طبيعي للدفاع عن النفس، وعلى أساس هذا القانون قسم الأساليب التي تتبعها الدول في أثناء الحرب وأبدى رأيه فيها وأقترح المبادئ والقواعد التي يجب على كل دولة أن ترعاها وهي تعامل غيرها من الدول.

أما القانون الإختياري فإنه نبع من إرادة الإنسان ومن أوامر الله، وهذا القانون يشمل القانون المدني الذي شرعته السلطة العليا في الدولة

والأوامر التي أصدرها الآباء والسادة في أزمان مختلفة، ويشمل أيضًا القانون المشترك، وسماه قانون الأمم، وقد منح الله العالم القانون الإختياري المقدس بعد أن خلق الخلق وبعد الطوفان، وفي تعاليم المسيح عليه السلام وعلى ذلك ميز جروتيوس بين قانون الطبيعة والقانون المقدس، وميز بينه وبين القانون المشترك بين الأمم، ولكنه قال إن قواعده الأساسية يمكن تطبيقها على العلاقات بين الدول.

أضاف جروتيوس مبادئ جديدة على القانون المشترك ووسع حدوده وبذل جهده لتغيير معناه من القواعد المشتركة بين الأمم إلى القواعد التي تحكم المعاملات الدولية، ثم بحث في القانون الدولي وفي مسائله العملية كما وقعت في عصره، وأغفل وهو يفصل في هذه المسائل الفرق بين القانونين قانون الطبيعة والقانون المشترك، وأختار منهما الأسس والأصول التي تنطبق على العدالة الطبيعية وعلى أصول العقل والفضيلة، وبحث ضمن المسائل الكثيرة التي بحثها مسألة طبيعة الحرب وسببها المشروع وتناول الأساليب التي يجب أن يتبعها المتحاربون، وأثر الحرب في الأفراد والممتلكات وحق التوسع والإستعمار والعلاقة بين المتمدين وغيره، وتناول أيضًا مسألة الرق إلى غير ذلك من المسائل التي شغلت بال الدول إذ ذاك.

تناول جروتيوس نظرية السلطة العليا وطبيعة الدولة وهو يتكلم عن قانون الطبيعة وقانون الأمم، ولكن لم يعن بالمسائل الحكومية العملية ولا بالأنظمة الإدارية، وعرف الدولة بأنها أتحاد تام بين الرجال الأحرار ليتمتعوا

بحماية القانون وليستطيعوا توفير السعادة والخير لمجموعهم، ولما بحث في أصلها ومنشئها وفق بين رأي الإغريق بأنها نتيجة للغريزة الإجتماعية عند الإنسان ورأي الرومان بأنها نتيجة تعاقد بقصد المنفعة بين هؤلاء الذين يعيشون في حالة طبيعية، وأكد حق الفرد ولكنه لم يجزم بصحة نظرية العقد الإجتماعي كما فعل من سبقه من الكتاب المضادين للملكية وكما فعل هوبز ولوك اللذان كتبا بعده. وأستمد المبادئ التي أتبعها في نظرية السلطة العليا مما كتبه سوارز وبودان وعرفها بأنها سلطة سياسية عليا يملكها من لا تستطيع أن يرد أي إنسان له أمرًا أو يبطل له كلمة، وعارض النظرية القائلة بأن الأمة مصدر السلطات حتى يرد الأمن والسلام إلى نصابه، وقال إن الأمة لها أن تختار حكامها ولكنها وجبت عليها الطاعة لهم متى إختارتهم وأنكر حق الفرد في المقاومة، وقد أعجب الملوك في عصره بمبادئه ونظرياته ولذلك كان لهذه الآراء والأفكار أثر عظيم في تقرير شروط صلح وستفاليا وهو أول مؤتمر دولي عظيم عقد بين دول أوربا إذ أيد الملكية المطلقة والتوسع الإستعماري والمساواة بين الدول المستقلة، وأتخذ الدولة المستقلة بين أسرة من الأمم وحدة لدوليته عوضًا عن الإخاء الفردي في دولة عالمية كما تخيلها الكتاب في القرون الوسطى، وقد عاضد الملكية المطلقة وهو يكتب في نظرية السلطة العليا، إذ قال عنها أنها حق خاص يملكه الملك ولكنه لم ينس الحرية الفردية في الوقت عينه وقضى حياته وهو ينشد هذه الحرية، ووجد كثير من القائلين بنظرية السيادة الشعبية في كتاباته عن أصل الدولة وأنها نتيجة تعاقد وعن تعاقد الملوك على حسب قواعد القانون الطبيعي ما أيد أقوالهم وعاضدهم في مبادئهم.

الباب التاسع

ثورة المطهرين في إنجلترا

١ - النظريات السياسية الإنجليزية قبل الثورة:

إن وجه الشبه شديد بين النمو السياسي في إنجلترا ورومية، ففي كلتيهما نما النظام الدستوري شيئًا فشيئًا، وكان نتيجة إختبارات عملية لأناس أظهروا مقدرة فائقة في فن الحكم وأساليبه، وفي كلتيهما تقدمت النظم السياسية وسبقت النظريات السياسية. وكان الإنجليز في القرون الوسطى يلجأون في معاركهم السياسية إلى القانون والعادات المقررة ولا يرجعون إلى النظريات والمبادئ، ولما قامت المعركة بين البابوية وملوك إنجلترا أعتمد هؤلاء الملوك على قوانين بلادهم وتقاليدها في مقاومتهم لدعاوى البابا، وظهر في كل منهما فلاسفة سياسيون نشروا المبادئ والنظريات ووصفوا نظم دولهم بأنها بلغت حد الكمال النظري وأثنوا عليها فمدح بولبيوس الإغريقي وشيشرون الروماني نظم رومية، وأطرى منتسكيو الفرنسي وبلاكستون و برك الإنجليزيان نظم إنجلترا، ووضع كل منهما نظامًا تشريعيًا أتبعته في بلادها ونشرته في غيرها من الممالك والدول، ولكن التشريع الإنجليزي أختلف عن تشريع رومية وعوضًا عن أن يكون قانونًا مسطورًا كان قانونًا غير مسطور مستمد من التقاليد والعادات وما لبث أن مرن بما كان يضاف إليه كل يوم من المبادئ والأصول الجديدة.

أختلف النمو السياسي في إنجلترا عنه في قارة أوربا إذ أنها توحدت بفضل الفتح النورماني وتأسست فيها حكومة مركزية قوية ولم ينتشر فيها حكم الإقطاع إنتشاره في غيرها من دول القارة، وظل البرلمان الذي يمثل النبلاء ورجال الدين قائمًا فيها منذ القرن الثالث عشر، أما في أوربا فقد إختفت المجالس النيابية بقيام الملكية المستبدة، وفوق ذلك كانت الروابط التي تربط النبلاء والشعب في إنجلترا أقوى وأمتن من الروابط التي ربطتهما في غيرها من البلدان، ووضعت القيود والحدود على سلطة الملك وحافظ الشعب الإنجليزي عليها محافظة قوية، وأستطاع أن يقرر حقوقه أمام الملكية بمقتضى سلسلة من القوانين شرعها في أزمان مختلفة.

ظل الإشتغال بالنظريات السياسية في إنجلترا ضعيفًا قبل قيام ثورة المطهرين في أثناء القرن السابع عشر، ولما كتب حنا سلسبري ووليم أوكام في القرون الوسطى في هذه النظريات عنيا بالمسائل الأوربية أكثر من عنايتها بالمسائل الإنجليزية، ولم يشتهر أحد من الكتاب الإنجليز شهرة تذكر غير حنا وكلف فإنه كتب في الوحدة الإجتماعية وفي الشيوعية وحاول تطبيق نظرية القانون الطبيعي على المسائل الإقتصادية والخلقية اليومية، ولما أحيا الكتاب في أوروبا القانون الروماني وصف المشترعون الإنجليز قوانين بلادهم متأثرين قليلًا بهذا القانون، وظهر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كتاب كثيرون تناولوا بعض المسائل السياسية والمبادئ الفلسفية فكتب السير حنا فورتسكيو (Sir John Fortescio) (١٣٩٤– ١٤٧٦) في نظام القانون الإنجليزي وحلله وأظهر وجه الخلاف بينه وبين القانون الروماني، وأمتدح النظام الحكومي في بلاده، وقال عنه أنه

يجمع بين سلطة الملك وسلطة الشعب لأن موافقة البرلمان على التشريع ومسائل الضرائب أمر ضروري، وقال إن القانون فوق أوامر الملك وأنكر مثل من سبقه من الكتاب أن إرادة الملك مصدر القانون، وقال إن السلطة النهائية تنحصر في قانون طبيعي أنزله الله ويشتمل على مبادئ العدالة المطلقة، ويستمد الملك سلطته من هذا القانون وهو مقيد به في حكمه كرئيس للبلاد، وهو يستمد سلطته الملكية من إجماع الشعب وموافقته، وقد أستشهد الكتاب المعارضون لسلطة الملك المطلقة بهذه الآراء في أثناء الإنقلابات والثورات التي وقعت في إنجلترا بعد ذلك.

أرتقت الأسرة التيودورية إلى العرش في إنجلترا في القرن الخامس عشر وظلت تحكم البلاد طول القرن السادس عشر، وفي عهدها وقعت حوادث داخلية وخارجية نجم عنها إزدياد نفوذ الملك زيادة عظيمة فقد كانت إسبانيا تهدد سلامة البلاد بقوتها، وألتف الشعب حول مليكهم لإنقاذه من الخطر، ونمت الروح القومية، ومات عدد عظيم من النبلاء في حروب الوردتين فضعفت المعارضة للملكية وأتسعت أملاك التاج بما أضيف إليها من أملاك الكنائس وأصبح الملك الرئيس السياسي والديني في البلاد، وتأثر الكتاب هذه الأحوال وأيدوا نظرية التفويض الإلهي وطلبوا من الرعية الطاعة العمياء والخضوع التام للملكية المطلقة، وأشتهر في هذه الفترة ريشارد هوكر (Richard Hooker) (١٥٥٣- ١٦٠٠) وكتب رسالة سياسية تناول فيها مبدئيًا الخلاف بين رجال الدين على نظام الحكم في الكنيسة ثم أسترد إلى الحكم المدني وطبق مبادئه الفلسفية عليه، وكان لهذه الرسالة أثر قوي في سير الفلفسة السياسية في إنجلترا بعد ذلك، وحلل

أصل القانون وطبيعته، وفسر القانون الطبيعي تفسيرًا منطقيًا وقال إنه غير متغير مثل القوانين المدنية والروحية التي يجب أن لا تنفذ إلا إذا صادق عليها ممثلوا الشعب ونوابه، وقال إن الناس عاشوا أولًا بحالة طبيعية لا يخضعون لسلطة منظمة أو حكومة قائمة، وكانوا متنازعين يعتدي القوي فيهم على

الضعيف، ويحبون الإجتماع غريزيًا فأجتمعوا وتعاقدوا على الخضوع إلى سلطة سياسية، وقال إن هذا التعاقد ملزم لا يمكن حله إلا بإتفاق الجميع، وكان يرمي بهذه المبادئ إلى تأييد الملكية المطلقة، وأشار على الشعب بالطاعة التامة ثم بحث في قانون الأمم وقال عنه إنه ضروري لملاقاة الفوضى والتنازع الإجتماعي بين الدول، وكتب كتابة واضحة في نظرية العقد الإجتماعي وفي السيادة الشعبية وفي الفصل بين السلطات.

٢ - السير توماس مور، وفرنسيس بيكون:

أشتهر كاتبان في أثناء العصر التيودوري وأوائل حكم الأستيوارت في إنجلترا وهما السير توماس مور (Sir Thomas More) (١٤٧٨- ١٥٣٥) وفرنسيس بيكون Bacon (Francis) (١٥٦١- ١٦٢٦).

وقد تأثرا في كتابتهما بالروح الإنسانية التي سادت في أيام النهضة العلمية وبالمستكشفات في العالم الجديد، ووصفا للعالم دولًا خيالية كاملة مثل ما فعل أفلاطون من قبل، وكان مور لا يعطف على الروح المادية وعلى الروح الإستبدادية التي أنتشرت في عصره، وسخر من مساوئ الحياة

الإقتصادية والإجتماعية في إنجلترا، ووصف في كتابه الذي ألفه في سنة ١٥١٦ مملكة خيالية لا وجود لها تكون خلوًا من تلك المساوئ وأنكر الحرب وشجع التسامح الديني، وكان ينقم على الحالة الإقتصادية التعسة التي وصل إليها الفلاحون الإنجليز والمشتغلون برعي الماشية ورأى أن الضرر ناجم عن الملكية الخصوصية فطلب إلغاءها ووصف نظامًا جديدًا من الشيوعية يسوده الرخاء والأمن ووصف للملكة الخيالية نوعًا من الحكومة الديمقراطية مع منح الهيئات الإقليمية سلطات واسعة.

أما بيكون فقد تخيل مملكة نشرت في رسالة بعد موته في سنة ١٦٢٩ وقد أختلفت عن مملكة مور إختلافًا جوهريًا إذ جعل أساسها الإستكشاف العلمي والرخاء المادي لا على الشيوعية الخلقية كما فعل سلفه ووصف لها نوعا من الحكومة الملكية القوية على رأس جماعة منظمة مختلفة الطبقات وكتب رسائل وكتبًا أخرى تناول فيها المسائل السياسية، وكان من أنصار الحرب والتوسع الإستعماري والسياسة القومية في التجارة الخارجية، ولم يحفل بما كتبه معاصره جروتيوس في القانون الدولي بل كان رجعيًا في آرائه السياسية، وقال إن خضوع الفرد للملك واجب عليه كوجوب خضوع الطفل لوالديه، وعارض المحامين الذين قالوا بحقوق البرلمان وإمتيازاته معارضة شديدة، فلم يكن إذن من نصراء الحرية الفردية بل من المؤيدين للملكية المستبدة.

٣- آراء جيمس الأول السياسية:

ظهرت آثار النهضة الدينية وحركة الإصلاح الديني في سير الفلسفة السياسية في إنجلترا عند إنتهاء القرن السادس عشر وأبتدأ المتناظرون يتجادلون في المبادئ السياسية كما فعل زملاؤهم من قبل في قارة أوربا فوقف فريق منهم يؤيد الملكية المطلقة والكنيسة الإنجليزية وعلى رأسها الملك مستندًا في أقواله على نظرية التفويض الإلهي، ووقف الفريق الثاني وهو فريق المحامين ينصر حقوق المحاكم والبرلمان على دعاوى الملك وخصوصًا الملك الأسكتلندي، وأبتدأ المطهرون ((The Puritans يهاجمون أنصار النظام الإنجليزي الديني، ورجع أتباع كلفن في إنجلترا إلى مبادئ الفلسفة السياسية التي نادى بها بنو وطنهم في إسكتلندا وهولندا وفرنسا وإلى مبادئ الكتاب المضادين للملكية المطلقة أمثال بوكنان والتسيوس وغيرهما من الذين قالوا بالحقوق الطبيعية وبالتعاقد الإجتماعي، وأشتهر القرن السابع عشر بالمباحثات السياسية كما أشتهر القرن الذي قبله بالمجادلات الدينية.

أستطاع ملوك التيودور أن يحكموا حكمًا مطلقًا لأنهم حملوا لواء الوحدة والأماني القومية، ولكن لما تغلب الإنجليز على إسبانيا بعد إنتصارهم في موقعة الأرمادا قلت الحاجة إلى سلطة قوية، ولما ماتت إليزابث أنتهي بموتها الولاء الشخصي للملك، و كان النبلاء لا يعضدون الملكية بسبب إضمحلال ثروتهم الخصوصية وإنتقالها إلى طبقة التجار والمزارعين، وهبت المحاكم تطالب بإستقلالها وتنادي بسيادة القانون العام

على أوامر الملك ورغباته، وكانت المعركة التي قامت بين الملك والهيئة القضائية في البلاد مقدمة للمعركة التي قامت بعد ذلك بين الملك و البرلمان إذ أبتدأ البرلمان يطالب بحقه في الإشتراك في فرض الضرائب وجمعها، وفي الفصل في المسائل السياسية العامة، وأعتقدت أحزاب المطهرين وخصوصًا جماعة المستقلين منهم أن الملكية المطلقة لا تتفق مع الحرية الدينية التي نشدوها لأنفسهم، ولما صعد جيمس الأول عرش إنجلترا وأراد تنفيذ رغباته و آرائه متشبعًا بنظرية التفويض الإلهي هبت المعارضة في وجهه وتناولت مركز الملك وحللته تحليلًا دقيقًا.

نشأت فلسفة جيمس الأول (١٥٦٦– ١٦٢٥) السياسية عن الإختبارات الأولى التي رآها في إسكتلندا فقد قال أستاذه بوكنان إن الملك يستمد سلطته من الشعب وإنه يجب خلعه إذا أساء إستعمال سلطته، وقد قتل والده، و طردت والدته وأسقطت عن عرشها ونفيت إلى خارج بلادها ثم قتلت، وأكد حزب البرسبتريان (The Presbyterian Scct) حق الشعب في مراقبة حكامه، وعلى ذلك كانت معارضة جيمس الأول لمبادئ المطهرين طبيعية فقد أستوي على عرش إنجلترا مستندًا إلى مبدأ الوراثة دون سواه، ووقف في سبيله الكاثوليك لأنهم رغبوا في ملك كاثوليكي فأداه ذلك إلى مناوأة جماعة الجزويت المضادين للملكية المطلقة، وكان من المعتنقين لنظرية التفويض الإلهي التي نادى بها بركلي وبلاكود وجماعة السياسيين في فرنسا، وأيد هذا المبدأ رجال الدين من أتباع الكنيسة الإنجليزية وطلبوا من الشعب إطاعة الملك من غير قيد ولا شرط، وكانوا يعظمون الملكية المطلقة لتساعد الكنيسة وتقويها على نفوذ البابوية وغلو

المطهرين، ولما نادى الجزويت والمطورون بسلطة الشعب والأمة نادي المعارضون بتقوية نفوذ الملك وتعظيم شخصه وتمجيده وأعتمدوا على أقوال الكتاب أمثال دانتي وأوكام ومرسليو وهم يدافعون عن سلطة الإمبراطور ضد البابا، و على أقوال مارتن لوثر وهو يقدس إستقلال أمراء ألمانيا، وأستخرجوا من الكتاب المقدس ومن القوانين الإقطاعية القديمة ما عزز رأيهم، وقالوا إن الخطر الذي ينجم عن الفوضى أعظم من الذي ينجم عن الإستبداد، وقالوا إن كان الملك قد أستمد سلطته من تعاقد بينه وبين الشعب فإن الله هو الذي يحكم في كون الملك مستبدًا أو ظالمًا وإليه ترفع الشكوى من إستبداد الملك، وخطب الملك جيمس في البرلمان سنة ١٦٠٩ وهو متشبع بهذه الآراء وقال إن الملوك آلهة تحكم في الأرض، وسلطة الملك يجب ألا تنازع، وقال في غرفة النجمة في سنة ١٦١٦ من الكفر أن ينازع الإنسان ما قدر الله أن يفعله وكذلك من الكفر أن ينازع الفرد سلطة الملك أو يقف في سبيل رغباته.

أيد الملكية المطلقة مع رجال الدين أنصار الكنيسة الإنجليزية كاتبان شهيران وهما فلمر وهوبز، فقال أولهما إن التاريخ أعدل شاهد على أن سلطة الملك المطلقة طبيعية ونتيجة لازمة للطبيعة البشرية، وأستخرج ثانيهما ما يؤيدها من فلسفة الماديين ومن نظرية العقد الإجتماعي، وفي أثناء قيام الحرب الأهلية التي قامت في إنجلترا بعد موت جيمس الأول قال الملكيون بنظرية التفويض الإلهي، وقالوا إن الأحوال السياسية تحتمها وتبرر وجودها.

٤- آراء أنصار البرلمان السياسية:

عارض أنصار الحكم النيابي في إنجلترا نظرية التفويض الإلهي وإضطرتهم الأحوال أن يثبتوا آراء سياسية تؤيد دعواهم فدونوا المبادئ القضائية والأصول الدستورية في إنجلترا بطريقة منظمة ومفيدة، وأقتبسوا المبادئ التي قال بها الكتاب المضادون للملكية المطلقة في أوربا، وإسكتلندا في أثناء حركتي النهضة العلمية والإصلاح الديني سواء أكانوا من الكتاب السياسيين أو الكتاب الدينيين، وكان هؤلاء الكتاب إما من المحامين أو من رجال الدين المخالفين للكنيسة الإنجليزية ولسلطان الملك فيها، وقد فسروا المبادئ القائلة بسيادة القانون العام وبإستقلال الهيئة القضائية وبأن مصدر القانون هو الشعب ممثلًا في الملك والبرلمان، وبأن البرلمان له حق مراقبة الضرائب وجمعها والمنح المالية وغيرها، وقد أشتهر من هؤلاء السير إدوارد كوك (Sir Edward Coke) فقد كان رئيسًا للقضاة وعزز نظرية سيادة القانون، ولما عزل من وظيفته أختير عضوًا في البرلمان وأشتغل بمعارضة سلطة الملك، وإليه يرجع الفضل في تقديم ملتمس الحقوق في سنة ١٦٢٨ في عصر شارل الأول، وأشتهر أيضًا حنا سلدن (John Selden) وكان أعلم أهل زمانه وأيد الملكية الدستورية قائلًا إنه ليس هناك أنواع من الملك وما الملك إلا شيء أختاره الناس بمحض رغبتهم ليحفظ النظام بينهم ومثله مثل فرد إختارته الأسرة لشراء بعض الغذاء من السوق، وكان يكره رجال الدين كراهية شديدة فقلل من شأنهم وعارض سلطتهم وسلطة الملك وعمل على تقليل إحترامهم بين الناس

وقال على الشعب أن تحكم على النظم والمبادئ على حسب قوانين العقل والفكر السليم.

ظهر فريق من الكتاب والمعارضين لسلطة الملك المطلقة أمثال إليوت وجون همبدن وأيدوا الحريات العامة وأتخذ البرلمان قرارات في هذه الفترة مثل قانون الحقوق تقيدت بها الملكية المستبدة، وبرزت فكرة الملكية المقيدة والحرية المدنية للأفراد بروزًا واضحًا، وحدثت حوادث دينية وسياسية في كل من إنجلترا وإسكتلندا ساعدت على ذلك فإن الشعب الأسكتلندي ثار بتأثير رجال الدين في وجه شارل الأول وقرر في سنة ١٦٣٨ بأن يحافظ على عادات عبادته محافظة شديدة ويرفض تدخل الملك في هذه العادات الدينية وأنه يوالي الملك ما دام يحكم بمقتضى قوانين الكنيسة والبرلمان، ولما قامت الحرب الأهلية بعد ذلك (١٦٤٢–١٦٤٩) تحالف الزعماء في كل من إسكتلندا وإنجلترا بمقتضى إتفاقية بينهم عقدوها في سنة ١٦٤٣ وعلى ذلك نفذت مبادئ العقد الإجتماعي وأن الأمة مصدر السلطات في إنجلترا ونفذ البرلمان مبادئ البرسبتريان في الكنيسة وأبعد تدخل أساقفة الكنيسة الإنجليزية في الوظائف السياسية.

أعتنق البرلمان الإنجليزي مبادئ البرسبتريان فمنع الفوضى التي أنتشرت بتعدد المذاهب الدينية ولطف من حدة الثورة وإتجاهها نحو الديمقراطية المتطرفة، ومال الزعماء الإنجليز إلى المبادئ الأرستقراطية التي أشتهر بها هذا المذهب الديني، وكان فريق المستقلين من إتباع هذا المذهب بؤيد الإستقلال الذاتي لكل هيئة من هيئات الكنيسة المحلية ويقول بأن

لكل فرد الحق في الإشتراك في إدارة الكنيسة، وقال زعيم المستقلين ومؤسس مذهبهم وهو روبرت برون (Robert Brown) بنظرية فصل الكنيسة عن الدولة، وقال إنه ليس للحكام سلطان على ضمائر الأفراد، وقد أستطاع هذا الحزب السيطرة على الحكومة في إنجلترا بقيادة أليفر كرمويل ونشر الحرية الدينية وحرية الخطابة والكتابة وأنتهز المحامون الفرصة و أيدوا دعواه في طلب الحرية وإحترام الملكية الفردية وتأثرت الحياة السياسية بهذه الآراء وقويت النظرية القائلة بأن الحكومة إنما تعتمد على رضا المحكومين، وقد هاجر كثير من هؤلاء المستقلين إلى أمريكا و نشروا مبادئهم.

إن التنافس بين الملك والبرلمان أدى إلى إنتصار نظريات الحقوق الطبيعية والعقد الإجتماعي والأمة مصدر السلطات وهذه هي النظريات التي أستخدمها أتباع كلفن لتقرير التسامح الديني والتي أستخدمها الجزويت وهم يناوئون الملوك البروتستنت، وبينما أيد الكتاب في قارة أوربا هذه النظريات وقالوا إنها حق من حقوق الهيئات السياسية فإن الكتاب في إنجلترا نشروها بين الناس وقالوا إنها حق من حقوقهم، وبذلك برهنوا عمليًا أن الأمة دون غيرها مصدر السلطات، وقد نقلت مبادئ الحقوق الطبيعية والعقد الإجتماعي من إنجلترا إلى أوربا وأستخدمها كتاب الثورة الفرنسية في محاربة الملكية المطلقة في بلادهم.

٥- النظريات السياسية في عهد الجمهورية الإنجليزية

كان حزب البرسبتريان له الكلمة النافذة بين أعضاء البرلمان في أثناء سير الحرب الأهلية، وكان لا يتسامح من الوجهة الدينية مع غيره من الأحزاب الأخرى، وكان معظم جيش البرلمان من المستقلين، ولما أنتهت الحرب وإنهزمت القوات الملكية تنافس الجيش والبرلمان وسيطر الجيش على البرلمان وأدار الشئون في الدولة وطرد البرسبتريان من البرلمان وشنق الملك وأصبح قائده أليفر كرمويل دكتاتورًا في البلاد، وفي وسط هذا النضال الحزبي تغيرت أصول النظريات السياسية من المبادئ الدستورية والقضائية إلى مبادئ الحقوق الطبيعية والمساواة البشرية، وأيد الكتاب السياسيون هذه المبادئ بحجج عقلية أكثر منها دينية.

قال الكتاب الأحرار من الإنجليز بأن الناس متساوون طبيعيًا وإن الحكومة تركن إلى القانون، وهذا القانون يمثل إرادة الشعب، وإن الناس جميعًا يملكون الحق الطبيعي في الحياة والملكية والحرية وحرية الفكر والتعبير والمساواة السياسية، وقد أتهمهم فريق من الكتاب بأنهم يريدون إحياء مبادئ وكلف الشيوعية وأنهم يريدون تعليم الشعب بأن المساواة في الملكية طبيعية أيضًا، وقد نشر هؤلاء الكتاب آراءهم السياسية في رسائل كثيرة إشتهرت منها رسالة نشرها حنا للبرن (John Llbume) أكد فيها سيادة الأمة وأن البرلمان وكيلها بصفة عامة، وقد أعتنق الجيش مبادئه هذه فثار في وجه حكومة البرسبتريان الأرستقراطية، وأشتهر كاتب آخر بمناصرته للشيوعية ويسمى جرارد ونستانلي (Gerard Winistanlly) إذ قال إن

التغيرات السياسية تكون لا أثر لها إلا إذا أصطحبت بتغيرات إقتصادية وإجتماعية ذات أثر فعال في الحياة العامة، أما في مجلس الجيش فقد عارض كرمويل هذه الآراء وعارض المساواة في الملكية والتصويت العام، وأعتمد على القانون لا على الحق الطبيعي، وأراد حكومة دستورية معتدلة ولكن الأحوال إضطرته أن يحكم حكمًا دكتاتوريًا في أثناء عصر الحماية.

لما شنق الملك حاول حزب الجيش أن يسطر مبادئ وقوانين تسير عليها الحكومة متخذًا نظرية العقد الإجتماعي أساسًا له، وأشتهر من هذه القوانين والقواعد رسالة عرفت بإتفاق الناس ونشرت في سنة ١٦٤٧ بوساطة الحزب الحر في الجيش وأعلن فيها أنها وثيقة تعبر عن الإرادة الشعبية وطلبت من كل فرد أن يوقع عليها بإمضائها الشخصي، وطلبت إنتخاب برلمان مؤلف من مجلس واحد وتكون سلطته معينة تعينًا واضحًا، وأشتملت على قانون للحقوق وطلبت من السلطة العليا في البلاد ألا تتدخل في الحريات العامة الأساسية، وقد عارض حزب المحافظين في الجيش تنفيذ هذه الوثيقة وحاربها بكل ما أستطاع من قوة، ولما تغلب كرمويل على البرلمان وعطله أجتمع ضباط الجيش ووضعوا دستورًا جديدًا عام ١٦٥٤ سمي الآلة الحكومية ومضمونه أن يكون على رأس الحكومة اللورد الحامي وبجانبه برلمان منتخب بوساطة ناخبين يملكون مقدارًا عظيمًا من الثروة، وقد عين هذا الدستور سلطة اللورد وسلطة البرلمان تعيينًا دقيقًا، ولكن لم ينفذ هذا الدستور أيضًا لمعارضة كرمويل له وأسس هذا القائد حكمًا عسكريًا دكتاتوريًا في البلاد وبذلك أخفقت المحاولة لوضع دستور مسطور في إنجلترا.

كتب حنا ملتون (John Milton) (١٦٠٨- ١٦٨٤) نظرية معتدلة في أثناء هذه الفترة وأيد الحزب البرلماني وطلب فصل الكنيسة عن الدولة وأشترك إشتراكًا فعليًا في الحياة السياسية في عهدي الجمهورية والحماية ولما أصدر البرلمان قانونًا في سنة ١٦٤٣ لمراقبة الطباعة وبائعي الكتب عارض ملتون هذا القانون ودافع عن حرية الرأي والكتابة وأستمر يدافع عن الحرية الفردية، وعارض القيود الحكومية معارضة شديدة وأيد التسامح الديني وكان بطل الفردية التي أشتهرت في القرن التاسع عشر، وقد تأثر ملتون بآراء بوكنان وقال إن الناس ولدوا أحرارًا ولهم حقوق طبيعية وقد كونوا الجماعات السياسية بمقتضى إتفاقات إختيارية وإختاروا الملوك والحكام ليكونوا وكلاء عنهم، وإن السلطة العليا للأمة التي لها الحق في خلع الملك وفي إقامته ولها أن تطرد المستبدين، وقد طلب مجلس الدولة منه أن يرد على رسالة ظهرت تؤيد الملكية المقدسة فكتب ردًا بليغًا حمل فيه حملة شعواء على نظام الملكية ولكنه عارض الديمقراطية المتطرفة وأيد نوع الحكم الذي ساد في عصر الجمهورية وقال عنه أنه أفضل أنواع الحكومات وكان يكره حكم الفرد بمفرده ومع ذلك كانت ثقته قليلة في الديمقراطية النيابية، ثم وضع نظامًا للحكم لما ضعفت حكومة الحماية بموت كرمويل، ووصف نوعًا من الحكومة الجمهورية ليعارض رجوع شارل الثاني إلى العرش، وكان لا يميل شخصيًا إلى الديمقراطية بل مال بكل جوارحه إلى حكومة كرمويل المستبدة لعلاقته الشخصية به.

٦- جيمس هارنجتون (لمجلمج ترلمج- ير ير ترلمج)

حافظ هارنجتون على حياده في أثناء الحرب الأهلية ولم ينتم إلى حزب من الأحزاب وكان كاتبًا مجيدًا ألف رواية سياسية أقترح فيها نوعًا نظاميًا من الحكومة لتحل محل الملكية التي قضت عليها الثورة الإنجليزية وأشتهرت هذه الرواية شهرة كبيرة في عالم التاريخ والسياسة ونظرت إليها الأحزاب بعين الشك والريبة بسبب خطة كاتبها الحيادية، وقد أستمد الكاتب كثيرًا من أفكاره السياسية من حكومة البندقية لأنه عاش في هذه المدينة مدة من الزمن ودرس نظمها الحكومية دراسة دقيقة، وقال إن الإنسان لا يستطيع أن يكون سياسيًا إلا إذا درس التاريخ وساح في البلدان الأجنبية وأختبر أحوالها وأختلط بنظمها وسكانها، ووصف في مقدمة كتابه النظم والأساليب الحكومية التي أتبعتها سبع جمهوريات من الجمهوريات التي أشتهرت في التاريخ وكان من المعجبين بآراء أرسطو طاليس ومكيافلي، وأنتقد هوبز مر الإنتقاد عندما نشر كتابه الشهير وضمنه آراءه السياسية والدينية وكان يعتقد أن ثبات الحكومة ضروري لرخاء السكان وهناءتهم، وأن الحكومة لاتعد صالحة إلا إذا إستطاعت أن تسيطر على جميع القوى في البلاد، وقال إن الدول إما أن تحكمها القوانين للصالح العام وإما أن يحكمها الأفراد للوصول إلى مآربهم الذاتية، وميز بين الحكومة المستقلة والحكومة التي تخضع لشعب غير شعبها، ثم بحث في المبادئ التي تؤدي إلى حكومة ثابتة من الوجهتين المادية والنفسية، وقال إن السلطة تستمد من الثروة المادية أو من الثروة العقلية وأثبت أن السلطة السياسية تتأثر بتوزيع الثروة وأن الحكومة لا تكون ثابتة إلا إذا

توزعت هذه السلطة بين الملاك وأصحاب المصالح الحقيقية في البلاد، وعلى ذلك أن الحكومة الملكية والحكومة الأرستقراطية لا تكون طبيعية إلا إذا كانت ملكية الأرض في الدول الزراعية في أيدي فرد واحد أو في أيدي أفراد قليلين، وفي إنجلترا حيث قضى ملوك التيودور على أملاك الأديرة وضيقوا الخناق على النبلاء العظام يكون أفضل نوع للحكومة حكومة الجمهورية ويجب أن توزع الأراضي بقدر معين على الأفراد حتى تستمر الحكومة موطدة الأركان ثابتة الدعائم.

أقترح هارنجتون بعد ذلك نظامًا دستوريًا مفصلًا يتفق مع ميول الفرد الطبيعية وذلك النظام إنما هو مجلس للشيوخ (السناتو) ويتألف من الأرستقراطية الطبيعية وتكون وظيفته التشريع والنظر في الشئون السياسية، ثم مجلس آخر يتألف من جمهور الشعب أو من نوابهم وتكون وظيفته الإقتراع على الأمور التي أوصى بقبولها مجلس الشيوخ، وبجانب هذين المجلسين يجب أن توجد هيئة من الحكام لتنفيذ القوانين وتدبير البلاد، ورأى لتقوية هذا النظام بأن يكون الإنتخاب بطريقة الإقتراع السري وأن يتناوب أعضاء السلطة التنفيذية السلطة وأقترح الحرية الدينية والتعليم العام الإلزامي تحت مراقبة الحكومة وإشرافها.

حاول هارنجتون وأصحابه أن يؤثروا في البرلمان حتى يعتنق المبادئ التي قال بها وبذلت المجهودات العظيمة في هذا السبيل، وقد أنتشر كتابه إنتشارًا كبيرًا ولم يصادره كرمويل إعتقادًا منه بأنه خيالي وإن الآراء التي أدلى بها الكاتب فيه غير عملية ولا يمكن تنفيذها، هذا ولقد كان أقل تعشقًا

للحرية من ملتون ولكنه كان أكثر منه خبرة عملية من وجهة أساليب الحكومة والحقائق السياسية، ولم تتأثر إنجلترا بما كتبه هارنجتون لشدة تمسكها بالتقاليد ولمحافظتها على الأساليب التي عرفتها ولذلك أعيدت الملكية فيها ولكن تأثرت أمريكا بهذه الآراء تأثرًا شديدًا وطبقتها في دساتيرها بوساطة رؤساء جمهوريتها، وقد ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية في أثناء الثورة الكبرى وأتخذه الأب سايس أساسًا لكثير من مبادئه.

٧- السير روبرت فلمر (؟- ١٦٥٣)

لم يشترك فلمر إشتراكًا فعليًا في الحرب الأهلية ولم تنشر كتاباته إلا بعد موته بزمن طويل، وقد أشتهر لأن سدني ولوك وهما كاتبان شهيران قد ردا على ما دونه من الآراء ولأن كثيرًا من المحافظين أعتنقوا مبادئه وطبقوها بعد عودة الملكية المستبدة، ولكنه خالف هوبز فيما قاله عن نظرية العقد الإجتماعي وقال إن هذه النظرية تتعارض مع مبدأ الملكية المطلقة وإنه إذا كان الناس قد إمتلكوا السلطة العليا وكان لهم أن يختاروا الملك فإن أفضل أنواع الحكومة تكون الحكومة الديمقراطية وأنكر الإدعاء بأن الناس متساوون طبيعيًا وأن السلطة تستند على الإتفاق العام وأتفق مع بودان في ضرورة وجود فرد في كل دولة يكون صاحب السلطة العليا فيها مطلق التصرف غير مسئول أمام أحد غير الله وقال إن الحكومة نشأت عن أتساع نطاق الأسرة وإن الملك رب الأسرة وإن الشعب أولاده والأب مطلق التصرف مع الأولاد، وإن هذا النوع من الحكم يتفق مع ما جاء بالكتاب المقدس وما هو مدون في بطون التاريخ، وإن الملكية نظام مقدس

وتنطبق على القوانين الطبيعية، وإذا لم توجد الملكية وجدت الفوضى أو الدكتاتورية العسكرية، والملكية هي التي تستطيع أن تحافظ على الدين القويم وأستشهد بالخلافات الدينية التي أنتشرت في هولندا والبندقية لعدم قيام الملكية فيهما، وقال إن الملك منبع القانون وإن البرلمان هيئة إستشارية وعلى الرعية الطاعة التامة للملك وإن الملك نال سلطته وراثيًا، وإذا أحتاج الأمر لإختيار ملك يجلس على العرش لعدم وجود وارث شرعي له فعلى رؤساء الأسر إختيار الملك وهذا الاختيار يعد كأنه إختيار من قبل الله.

بنى فلمر آراءه على التاريخ وعلى القانون الطبيعي، وإن أفضل ما جاء بنظريته هو رأيه القائل بأن الدولة نمو طبيعي وليست نظامًا ميكانيكيًا أوجدها التعاقد البشري وأيد نظرية التفويض الإلهي بأدلة تاريخية وشواهد بشرية مبتعدًا عن الدين وعلى ذلك أستطاع النقاد أن يستدلوا على بطلان أدلته التاريخية ويتناولوها بالنقد والتحليل.

٨- آراء المطهرين ونظرياتهم في أمريكا

نشطت حركة الإستعمار في العالم الجديد في أثناء قيام الثورات الدينية والسياسية في إنجلترا، وهاجر فريق من المستقلين والمطهرين في عصر الأسرة الأستيورتية إلى إنجلترا الجديدة في أمريكا حتى يمتعوا بالحرية الدينية ويقيموا شعائرهم الدينية من غير معارض، ولما شنق شارل الأول وتسلم كرمويل زمام السلطة في البلاد هاجر كثير من الملكيين أنصار

الكنيسة الإنجليزية وأستوطنوا المستعمرات الجنوبية، وأستوطن الكاثوليك ماري لند وأستعمر غيرهم بنسلفانيا، وقد حمل هؤلاء المستعمرون النظم والتقاليد الإنجليزية والقانون العام الإنجليزي إلى المستعمرات، ووجدوا في أمريكا بيئة صالحة لتنمية الديمقراطية والحرية الفردية ولكنهم ظلوا متأثرين بالنظم الإنجليزية حتى قامت الثورة الأمريكية.

كانت آراء المطهرين الذين أستوطنوا إنجلترا الجديدة أعظم الآراء أثرًا في النظريات الأمريكية إذ كان نفوذ الكنيسة شديدًا ونادى هؤلاء بوجوب رعاية الدولة للدين وعليها المحافظة عليه وحمايته من عبث العابثين وعلى كل فرد يتمتع بالمزايا الوطنية أن يكون عضوًا في الكنيسة. وقد عارض هذه الآراء جماعة المستقلين وأشتهر منهم روجر وليمز وقال إن الدولة منفصلة تمامًا عن الكنيسة ولا حق للحكام أن يتدخلوا في الشئون الروحية للكنيسة، وحث على حرية الفكر والرأي معتمدًا على الآيات المقدسة ومبرهنًا على أن مثل هذه الحرية ضرورية لمصلحة الإجتماع والسياسة، وقال إن الحكومة المدنية تستند على أتفاق عام بمقتضى تعاقد أصلي، وقد كان لآرائه قيمتها في إنجلترا في أثناء قيام الجمهورية فيها.

حمل المطهرون إلى أمريكا مبادئ كلفن التي تعارض الديمقراطية ولكن كان السكان قليلين في المستعمرات الأولى وأشتركوا جميعًا في إدارة الشئون فقويت الديمقراطية أثر ذلك، وقد إتخذت نظرية العقد الإجتماعي أساسًا لتكوين الجماعة السياسية في إنجلترا الجديدة، وأن الإتفاقية التي عقدت في سنة ١٦٢١ والتي عقدت في سنة ١٦٣٩ وتلك التي عقدت في سنة

١٦٤٠ كلها أمثلة على تشبع المستعمرين بصحة هذه النظرية، وقد أيدها كاتب يسمى توماس هوكر بعبارات معينة صريحة واضحة وضوحًا تامًا وقد أكدت هذه النظرية الحرية الفردية وقيمة الفرد في الدولة والكنيسة وما لبثت أن حلت الديمقراطية في أمريكا محل الميل إلى الأرستقراطية بين المستعمرين الأوائل.

أما المستعمرات في الجنوب وكان معظمهم من الملكيين فقد أشتغلوا بالزراعة وأستخدموا الرقيق وكانوا أقل ميلًا إلى الديمقراطية من إخوانهم في الشمال، ثم أتجهت الأفكار في أمريكا إلى تسطير القوانين والدستور، وأن الإمتيازات المكتوبة التي منحت للشركات التجارية المستعمرة والتي منحت المستعمرين الأراضي الزراعية كانت أساسًا كتابيًا لقيام الحكومة ولحفظ الحقوق الفردية، وأشتهر عدد من المستعمرات بدساتيرها المكتوبة وأعجب فولتير ومنتسكيو بدستور بنسلفانيا إعجابًا شديدًا ثم ظهرت الديمقراطية، ظهورًا جليًا في المنافسة التي قامت بين الحكام الأرستقراط الذين كانوا يمثلون الملك الإنجليزي وبين الجمعيات العمومية للشعب في المستعمرات وسارت هذه المنافسة على أساس ما دار بين الملك والبرلمان في إنجلترا وتسمت الأحزاب في المستعمرات أحرارًا ومحافظين كما كان الحال في الدولة الرئيسية، وإستطاعت الجمعيات شيئًا فشيئًا مراقبة الأحوال المالية وضيقت دائرة نفوذ الحكام، وكان من نتائج هذه المنافسة أن تعلم المستعمرون السياسة العملية ومالوا إلى الحكومة الديمقراطية فالإستقلال.

الباب العاشر

توماس هوبز، وحنا لوك

١- الحالة الطبيعية والعقد الإجتماعي

كتب هوبز ولوك الكاتبان الإنجليزيان في نظريتي القانون الطبيعي والعقد الإجتماعي كتابة وافية وبلغت مبادئ هاتين النظريتين غايتها في إنجلترا وكانت معروفة منذ القدم، ونظر الكتاب السياسيون في بلاد الإغريق وفي رومية إلى القانون الطبيعي نظرة سلبية بمقارنته لقانون المدنية، ولكن الرواقيين نظروا إليه نظرة إيجابية وأعتبروه مساويًا في الأهمية للقانون الخلقي، وقال المحامون الرومان عنه إنه هو القانون المشترك بين الأمم وميزوه عن القانون المدني، وأما كتاب القرون الوسطى فإنهم قسموا القوانين إلى ثلاثة أقسام وهي القانون الطبيعي وقانون الخالق والقانون الإيجابي، وأعتبروا القانون الطبيعي مرتبطًا وخاضعًا لقانون الخالق ولكنهم عدلوا هذا الرأى شيئًا فشيئًا ونظروا إليه بأنه إملاء العقل وليس إملاء السلطة وفي كتابة هوكر وجروتيوس ما يدل على هذا الرأي دلالة غير واضحة، ولما جاء هوبز قال إن قانون الطبيعة هو قانون العقل وإن مواده مستنبطة من طبيعة العقل البشري.

أشار الكتاب القدماء إلى الفكرة القائلة بوجود حالة طبيعية بين الأفراد قبل أن يكونوا الجماعات السياسية، وكانوا يخضعون لقانون طبيعي

ويتمتعون بحقوق طبيعية، وظلت هذه الفكرة غير ملتفت إليها حتى كتب فيها كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر فإزدادت خطورتها، وبلغت شأوًا عظيمًا من الشهرة.

لم يثبت الكتاب هذه النظرية أساليب تاريخية بل نظروا إليها بأنها ضرورية ليفسروا بها القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية، وأرادوا أن يصلوا بطريق الإستنباط إلى وجود جماعات بشرية قبل أن تتكون الدولة ويتكون معها القانون ليؤيدوا بذلك نظرية السلطة الشعبية، ووصفوا الحالة الطبيعية بصفتين أساسيتين. الأولى إنها تمثل الفطرة والفضيلة وإن السلطة المدنية قضت عليها عندما تأسست، وطلبوا من الناس العمل على إعادة هذه الحالة، أما الصفة الثانية فإنها حالة تنازع بين الأفراد وإعتداء من جانب القوي على الضعيف، وإن الدولة تأسست فقضت على هذه الحالة، و على الأفراد أن يخضعوا للدولة حتى لا تسود الفوضى الأولى، وأنتشر في القرون الوسطى الرأي القائل بوقوع الإنسان في الخطيئة ووصف الكتاب الإجتماع السياسي بأنه ضرر لا بد منه، وكان القرن السادس عشر عصر إنقلاب إقتصادي وتوسع سياسي، ورحب الكتاب بالآراء والأفكار الجديدة وأهملوا الآراء القديمة، وقال الكتاب الذين عظموا الملكية إن حالة الطبيعة حالة توحش وإن الحكومة المنظمة والدولة التي يسودها الأمن والسلام نتيجة من أنبل نتائج الحضارة والمدنية، وكان هذا رأي هوبز، ولما جاء روسو أبرز الفكرة الطبيعية مرة ثانية ووصفها بأنها حالة بديعة وفائقة، ووصف الرجل غير المتمدين بأوصاف النبل والشرف، وطلب من الناس

الرجوع إليها حتى يتخلصوا من مساوئ الحكومة التي أنتشرت في الدولة وخاصة في فرنسا إذ ذاك.

لم تكن نظرية العقد الإجتماعي جديدة فقد أشار إليها وأنتقدها كل من أفلاطون وأرسطو طاليس، وورد ذكرها في كتاب العهد القديم، ونشرها رجال الكنيسة في القرون الوسطى، ومهدت الإلتزامات الإقطاعية بين اللورد ورعيته والإتفاقات التي عقدت بين الطرفين الطريق لظهور الفكرة القائلة بوجود تعاقد بين الحاكم والمحكومين، وقال بها وليم أوكام إذ جعل أساس الحكومة المدنية والملكية الخصوصية أتفاق المحكومين ورضاءهم، وأصبحت النظرية مألوفة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وأستعملها السياسيون لمعارضة دعاوى الملوك والأمراء في السلطة المطلقة والحكم الأوتوقراطي، وأستخدمها الجزويت في معارضة منافسيهم من رجال الدين والأمراء السياسيين، و أشار إليها بوكنان والثسيوس، وكان الكتاب يعتبرونها طورًا تعاقدًا بين الله والناس ليتبعوا الدين القويم، ومرة تعاقدًا بين كل فرد وآخر ليؤلفوا جماعة سياسية، وتارة تعاقدًا بين الحاكم والمحكومين يعين حدود السلطة التي نزل عنها هؤلاء إلى الحاكم.

وكتب فيها ريشارد هوكر في إنجلترا عام ١٥٩٤ وأعتنقها الشعب الإنجليزي بسبب تقدم الطبقات الوسطى وزيادة ثروتهم وبسبب ظهور طائفة من رجال القانون الأقوياء، وأستخدمها الحزب الديمقراطي في أثناء الحرب الأهلية سلاحًا يدفع به أقوال أنصار نظرية التفويض الإلهي والملكية المقدسة، وأتخذت القوانين التي سنت في أيام الجمهورية في إنجلترا شكل

تعاقد بين الحاكم والمحكومين، وعلى ذلك أصبحت النظرية من القواعد الأساسية بين حزب الأحرار، ولما عاد النظام الملكي إلى إنجلترا أحرق أنصار الملكية الرسالة التي تقول بها في سنة ١٦٧٢، ولكن الكتاب أحيوها بعد الإنقلاب عام ١٦٨٨، وأن طرد جيمس الثاني من على عرشه كان مشروعًا في نظرهم بسبب سوء إدارته وعسفه فأعتبروه مخالفًا لنصوص العقد الإجتماعي الذي عقد أصلًا بين الملك والشعب.

أصبحت هذه النظرية من النظريات المقررة بين الكتاب والمفكرين في الجزء الأخير من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر وإستخدمها هؤلاء لمعارضة نظرية الملكية المقدسة، وأعتنقها الناس لأنها تطلق الحرية لهم وتعيد الملكية، ولقد كان أثرها شديدًا في إنجلترا وأمريكا وفرنسا، وأذاعها كل من لوك في إنجلترا وروسو في فرنسا، وأتخذت أساسًا للإنقلابات التي أدت إلى الديمقراطية الحديثة والحرية الفردية ولكن يؤخذ عليها أنها نظرية لا يثبتها التاريخ. وأنتقدها الكتاب بعد ذلك أمثال هيوم وبنتام وبرك وكانت إنتقادًا مرًا وأثبتوا عدم صلاحيتها.

٢- توماس هوبز (1588 – ١٦٩٧)

كان توماس هوبز (Thomas Hobbes) أول كاتب إنجليزي كتب في الفلسفة السياسية كتابة منطقية واضحة، وكان في بدء أمره فيلسوفًا أشتغل بالكتابة والتأليف، ولم يشترك في المنازعات الحزبية التي أنتشرت في البلاد الإنجليزية في عصره، وكان يعتقد أنه يبحث في الحقائق الخالدة

ويكتب لكل الطبقات والأزمان ، ولكنه ما لبث أن تأثر بالحوادث والأحوال التي أحاطت به إذ كان متصلًا بالملكيين أتصالًا وثيقًا، وتألم لحالة الفوضى والإضطراب التي أنتشرت في إنجلترا في أثناء الإنقلاب الذي قام به المطهرون، وكان يميل بطبعه إلى حب النظام وأعتقد أن نظرية القانون الطبيعي كما فسرها الكتاب المضادون للملكية أدت إلى الفوضى، ولما لم يستطع مناصرة نظرية التفويض الإلهي مناصرة قوية قال بمناصرة حكومة ثابتة الدعائم مطلقة التصرف على حسب قواعد العقل والحكمة، وعلى ذلك أستخدم نظريتي القانون الطبيعي والعقد الإجتماعي لمناصرة الملكية المطلقة، وقال إن السلطة العليا للملك يجب أن تقابل بالخضوع التام من جانب الرعية، وفي كتابه الذي سماه الجبار العظيم (The Leviathan) وصف دولة تسودها الوحدة المطلقة وعلى رأسها السلطة العليا نافذة الكلمة مهيبة الجانب، ونظر إلى التقسيمات السياسية في الدولة كأنها ديدان صغيرة في أحشاء ذلك الجبار، ونادى بتأسيس ملكية قومية قوية تشرف على كل الأمور وتقبض على إدارة الشئون بيد من حديد.

لم يلتفت هوبز إلى التاريخ وحوادثه وإلى آراء من سبقه من الكتاب والفلاسفة السياسيين إلا قليلًا، ولم يبحث في الحقائق السياسية التي نشأت عن الإختبارات العملية، ولكنه إبتدأ فلسفته بتعريف الآراء الأساسية تعريفًا شاملًا، وأتبع هذه التعاريف بسلسلة من الحجج والبراهين الإستنباطية وقد تأثر كثيرًا مبادئ العلوم الطبيعية الجديدة التي ظهرت في عصره، فأنكر حرية الإختيار ولم يعتقد بالرأي القائل بسقوط الإنسان الذي أنتشر في القرون الوسطى، وقال إن الناس كلهم متساوون تقريبًا

طبيعة، ولم يوجد بينهم قوي لدرجة أن لا يخشى الخوف أو ضعيف لدرجة أن يكون خطرًا على غيره، وقال إن الحالة الطبيعية كانت حالة فوضى وإعتداء بسبب التنافس بين الأفراد وكانت حياة الإنسان حياة وحشية ومنفردة وحقيرة وقصيرة، وكان الناس لا يعرفون حقًا أو عدالة، وعلى ذلك تكونت الدولة تكوينًا صناعيًا بمقتضى تعاقد إجتماعي لرغبة أفرادها في الأمن والسلام، وكانت الأغراض الذاتية هي أساس كل سلطة وقانون، فالقانون نتيجة الرغبة في الدفاع عن النفس و نشأت عنه الفضيلة الخلقية، ودفعت الرغبة في البقاء الناس للإتحاد والخضوع لقواعد الأخلاق أو القانون. و قد ميز هوبز بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي وعرف الحق الطبيعي بأنه الحرية التي يملكها الإنسان لعمل مايراه صالحًا لبقائه وفي مأمن من شر جيرانه، أما القانون الطبيعي فكان في نظره القاعدة التي أكتشفها العقل البشري لتمنع أي إعتداء على حياة الفرد، وقد سببت المساواة بين الأفراد في الحقوق الطبيعية حالة حرب بينهم، فأتبعوا القانون الطبيعي وأسسوا الدولة والحكومة حتى يتجنبوا هذه الحالة، ولما تأسست الحكومة أصبحت إرادة الحاكم هي القانون الحقيقي الوحيد، وأضطر الأفراد حبًا في البقاء والتمتع بالأمن والسلام أن يتحدوا ويكونوا الدولة، ونزلوا عن حقوقهم الطبيعية إلى سلطة عامة تخيف القوي وترهب الضعيف وتمنع التعدي وترعى الصالح العام وأنحصرت السلطة العليا في الشخص أو الهيئة التي تتولى تنفيذ ذلك، ولم يكن صاحب السلطة هذه طرفًا في العقد الإجتماعي فلا يستطيع أحد أن يبطله أو يخرج على نصوصه، وإذا حاول

إنسان أن يخالف الجماعة فإنه يريد الرجوع إلى الوحشية الأولى وعلى صاحب السلطان أن يأمر بإهلاكه.

لم يقل هوبز بضرورة إنحصار السلطة العليا في شخص واحد، ولكنه قال بأن الملكية أفضل أنواع الحكومات لأنها أقل الأنواع تأثرًا بالأغراض والشهوات، كما إنها أقل تعرضًا للإنحلال والزوال بسبب الحروب الداخلية والثورات الأهلية، ونادى بضرورة الطلاق يد صاحب السلطان وعدم توزيع السلطة بين هيئات متعددة، وكره فكرة الملكية المطلقة، ولم يقل إن التاريخ أثبت تكوين الدولة بمقتضى تعاقد إجتماعي، بل نظر إلى الحالة الطبيعية بأنها حالة عادية ومنطقية لوجود البشر وقال إن مثل هذه الحالة تستمر إذا لم تتكون هيئة سياسية تعمل على إنهائها.

أنكر هوبز حق الفرد في المقاومة حتى ولو كان الحاكم مستبدًا، وقال يجب أن يترك عقاب الظالم إلى الله دون سواه، ويتمتع الفرد بالحرية في حدود القانون وليس له حق طبيعي سوى الدفاع عن نفسه ضد أي إعتداء، كما أن له الحرية في دفع التهم التي توجه إليه، ثم قال عن الحاكم إنه تولي لحماية الأفراد فإذا عجز عن تأدية هذه الوظيفة وقامت الثورة بسبب هذا العجز فإنه يكون قد برهن على عدم القدرة لحفظ السلام والطمأنينة في البلاد، ويكون قد خالف العقد في هذه الحالة وتزول عنه حقوقه القضائية، ويرى من ذلك تخبط هذا الكاتب من الوجهة المنطقية. وقال إن الحاكم له حق سن القوانين وتشريعها، وله أن يختار لمساعدته من أشتهر بحب النظام وعدم تعكير صفو السلام، وقال إن القوانين يجب أن

تكون قليلة بعيدة عن الإبهام، وقال عن الدولة إنها لم توجد للعمل على الصالح العام بل هي ضرر لا بد منه تكونت لتحمي الأفراد ضد غرائزهم الوحشية، ثم عرف القانون بأنه أوامر الملك موجهة إلى الشعب، وميزه عن الفضيلة الخلقية السياسية، وللملك وحده حق التشريع وحق إبطال القوانين وهو فوق القانون ولا يخضع ل ، وأنكر هوبز وجود القانون الطبيعي كما فسره من سبقه من الكتاب، وقال إنه إذا وجد فإن كل فرد يغيره على حسب ما يهوى ويشتهي، وقال إن القانون لا بد أن ينفذ بالقوة وطلب عقوبة من يخالفه إلا إذا نشأت هذه المخالفة عن جهل بأصول القانون.

قال هوبز إن الملك يسيطر سيطرة تامة على الشئون السياسية والدينية في الدولة، ولكنه نادى بالتسامح الديني، وعارض مطالب المطهرين والكاثوليك في إنجلترا معارضة شديدة، وتناول المبادئ التي نشروها بالنقد والتجريح وألصق بالكنيسة الكاثوليكية تهمًا شديدة وأنكر دعاويها الدينية ولذلك كرهه الكاثوليك ورجال الدين ورموه بالزندقة.

لم تتأثر إنجلترا بآراء هوبز إلا قليلًا وذلك بسبب عدائه الشديد لرجال الدين على إختلاف مذاهبهم، ونظر إليه الملكيون بعد عودة الملكية بعين الشك والريبة لأنه عارض نظرية التفويض الإلهي، وقال إن سلطة الملك أصلها إنساني وليس مقدسًا، وكرهه الحزب البرلماني لإنكاره القوانين الأساسية في البلاد، ولكن أوستن وبنتام أحييا مبادئه ونظرياته في النصف

الثاني من القرن الثامن عشر وفي قارة أوربا نشر كاتب أسمه سبنوزا (Spinoza) مبادئ هوبز وعمل على إذاعتها.

كان هوبز متطرفًا في رأيه إن السلطة العليا المطلقة طبيعية، ولم يفصل الدين والأخلاق عن السياسة كما فعل مكيافلي، بل وضع السياسة فوق الدين والأخلاق، وقيد بودان السلطة العليا بالقانون المقدس والقانون الطبيعي والقانون المشترك بين الأمم، ولكنه جعلها قادرة ومطلقة وغير مقيدة. وقال جروتيوس إن قانون الطبيعة وقانون الأمم ملزم للدول، غير إنه قال إن هذه القوانين لا تقيد الأفراد إلا بوساطة مليكهم، وقد حاول أن يتخذ نظرية العقد الإجتماعي سلاحًا يناصر به الملكية المطلقة ولكنه أخفق في ذلك وجاء لوك بعده وسار في طريق الإنقلابات والديمقراطية.

٣ - النظريات السياسية في عهد الملكية المستردة:

لما عاد النظام الملكي إلى إنجلترا عام ١٦٦٠ قويت الروابط بين التاج والكنيسة، وأنتشرت مبادئ نظرية التفويض الإلهي والطاعة العمياء لولي الأمر، وسادت آراء فلمر بين الجماهير الإنجليزية. رجع حزب المحافظين إلى السلطة، وأيد الملك والكنيسة وقاوم كل محاولة من جانب الأحرار لتقييد سلطة الملك أو قلب أي نظام في الدولة والكنيسة، وعارض النظرية القائلة بأن الأمة مصدر السلطات، وأنكر حق الأفراد في مقاومة إرادة الملك ولو أستبد، وفي وسط هذه الموجة الرجعية أرسل هارنجتون إلى سجن البرج في لندره وأحرقت كتابات ملتون ورسائله السياسية.

طالبت الفرق البروتستنتية بالتسامح الديني ولكنها أنقطعت عن الإشتغال بالأمور السياسية، وأختفت المبادئ السياسية والإقتصادية التي نشرت أيام كانت تتولى السلطة في البلاد، وكان الملك يميل إلى الكاثوليك فلم يشجع التسامح الديني، ولما تولي جيمس الثاني الحكم في البلاد ناصر الكاثوليك مناصرة شديدة، فأتحدت الأحزاب المعارضة وخلعوه من على العرش، وأستدعت البلاد وليم وماري للحكم وأصدر الملكان قانون الإعتراف بحقوق الإنسان فأنتصر البرلمان وأنتصرت معه النظرية الشعبية، وكان إنقلاب سنة ١٦٨٨ من تدبير الرجال المتمسكين بالقديم المحبين للنظام والمعارضين الفوضى الديمقراطية، فرغبوا في ملكية مقيدة وإشراف أرستقراطي على شئون الحكم، وقد تأثر حنا لوك هذا الرأي وأثبته في فلسفته السياسية. كتب زعيم من زعماء الأحرار يسمى الجرنون سدني (Algernon Sydney) (١٦٢٢– ١٦٨٣) يؤيد مبادئ فلمز وقال إن السلطة تستند على رضاء المحكومين وقد شنق من أجل مبادئه، وقال إن العقد يبقى نافذًا بين الملك والرعية مادام الملك يعمل على المصلحة العامة، ومدح الحرية وكره المساواة المطلقة بين الناس، وإليه يرجع الفضل في إيقاظ الشعور بالحرية في عهد الملكية المستردة، وكان له إصبع في الإنقلاب الذي حدث عام ١٦٨٨ وقضي على نظرية الملكية المقدسة في إنجلترا. وأشتهر كاتب آخر في هذا العصر يسمى جورج سافيل «اللورد هلفكس» (George Savile) (١٦٣٣–١٦٩٥) وقد نشر رسائل سياسية كثيرة برهنت على فكر صائب وملاحظة دقيقة، وقد كان محافظًا بطبيعته، ولكنه كان يميل إلى الإعتدال والإتفاق بين الأحزاب، وعارض

الإضطهاد والعنف وكره الثورات الداخلية، ونادى بالملكية المطلقة والحرية الفردية في حدود القانون، وأيد الأساليب الدستورية والقضائية وطلب التسامح الديني، وقال بالتحالف بين إنجلترا وهولندا في الأمور الخارجية، ويجب عليها أن تحفظ التوازن بين فرنسا وإسبانيا، وطلب من إنجلترا أن تحتفظ بقوة بحرية عظيمة حتى تأمن شر الغوائل، وعارض نظرية التفويض الإلهي التي نشرها الملكيون كما إنه عارض نظرية الحقوق الطبيعية التي نشرها الجمهوريون.

تأثرت فرنسا بالنظريات السياسية التي نشرها الأحرار في إنجلترا، وترجمت الرسائل التي كتبها سدني وغيره إلى الفرنسية وكتب كاتب فرنسي في سنة ١٧٥٠ يقول إن الأفكار والمبادئ الإنجليزية عبرت البحر وأتت إلى فرنسا لتطبق فيها، وتأثر المستعمرون في أمريكا بهذه الآراء أيضًا وضمنوها القوانين التي أصدرها، ويرى الباحث في وثيقة إعلان الإستقلال كثيرًا من هذه الآراء.

٤- حنا لوك (ترلمج- يرلمج)

كان حنا لوك (John Locke) الكاتب الذي أشتهر في أثناء الثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨ شهرة فائقة وكتب رسائله دفاعًا عن الحزب البرلماني وكان سكرتيرًا لدى اللورد سافستبرى (Lord Shafestbury) مؤسس حزب الأحرار في إنجلترا، وفي هذه الوظيفة أكتسب خبرة سياسية عملية وعارض الأساليب الدينية والسياسية التي أتبعها الملوك الأستوارتيون،

وهاجم نظرية الملكية المقدسة التي نادى بها فلمر وأنصار الكنيسة الإنجليزية ونظرية الملكية المطلقة التي قال بها هوبز مستندًا على نظرية العقد الإجتماعي كما إنه كان قليل العطف على المبادئ المتطرفة التي نادى بها الأحرار.

كتب لوك رسالتين تناول في الأولى النظرية التي نشرها الكتاب عن السلطة التي يتمتع بها الملك على حسب مبدأ الملكية المقدسة، وعارضها معارضة شديدة وبرهن على عدم صحتها وصلاحيتها، وقد نحا فيها نحو سدني، إذ تناول كل نقطة وبحثها وناقشها وأثبت خطأها. أما رسالته الثانية التي سماها «الحكومة المدنية» فقد بحث فيها بحثًا مرتبًا و تفصيليًا عن أصل الحكومة وطبيعتها ووظيفتها، وقد كتبها ردا على ما جاء في كتابات هوبز ولو أنه لم ينقض مبادئه نقضًا كاملًا، ولقد أعترف بأنه مدين لهوكر إذ أستمد من أفكاره السياسية، وأتفق مع هوبز في مبادئه الخاصة بالأفراد وفي إعتماده على نظرية العقد الإجتماعي، ولكنه رفض معظم الأسس الفلسفية التي نشرها هوبز. قال لوك إن حالة الطبيعة الأولى كانت حالة تعقل سادها الأمن والسلام ولم تكن حالة فوضى إذ عاش الأفراد مقيدين بالقانون الطبيعي، وقد عرفه بأنه بمجموعة قواعد وأصول سنها العقل لإرشاد الناس وهم في حالتهم الطبيعية، وبذلك خالف هوبز لأنه أعتبر القانون الطبيعي سابقًا للقانون الحقيقي لا معارضًا له، ثم قال إن الناس عاشوا متساوين في ظل القانون وتمتعوا جميعًا بالحقوق الطبيعية، وهي حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية، أما حق الحياة فكان حقًا أساسيًا للفرد، وعرف الحرية بأنها عدم تقيد الفرد بغير قواعد الطبيعة، أما حق الملكية

الخاصة فقال عنه إن الفرد أكتسبه من نتيجة عمله فلا يجوز لإنسان آخر أن يحرمه منه، ولما أختلف الأفراد في تفسير أحوال القانون الطبيعي ولما لم يوجد بينهم قاض يفصل في منازعاتهم، ولما لم يستطع الفرد أن يحتفظ بحقوقه ضد إعتداء غيره وظلمه، أجتمع هؤلاء الأفراد وتعاقدوا وكونوا جماعة سياسية متعهدين أن ينزلوا عن حقوقهم في تفسير القانون الطبيعي وتطبيقه مقابل تمتعهم بحقوقهم الطبيعية، وعلى ذلك كان العقد معينًا تعيينًا واضحًا وليس مبهمًا كالعقد الذي قال عنه هوبز، ثم قال إن السلطة المتنازل عنها لم تعط لفرد واحد أو لهيئة من الهيئات بل أعطيت للجماعة السياسية بإعتبارها وحدة قائمة بنفسها، ولم تكن سلطة الجماعة السياسية مطلقة بل مقيدة وقاصرة على حماية القانون الطبيعي، وكانت كلمة الأغلبية هي الكلمة العليا لأن الفرد نزل عن حقوقه للجماعة فيما يختص بتنفيذ القانون الطبيعي، وعلى الأقلية أن تخضع لرأي الأكثرية، وقال إن الخلف مرتبط بتعهدات السلف فيا يختص بالتعاقد الإجتماعي. ميز لوك بين الدولة والحكومة وقال إن الحكومة تكونت بمقتضى الحكومات إلى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية وقال إن نوع الحكومة يتوقف على من يملك سلطة التشريع فيها، ونظر إلى السلطتين التنفيذية والقضائية بأنهما خاضعان للسلطة التشريعية، ولكن لم يتوسع في البحث في نظرية الفصل بين السلطات، وكانت الحكومة الديمقراطية التي تتألف من أعضاء ينتخبهم الشعب ويراقبهم أفضل أنواع الحكومات في نظره، وقبل الحكومة الملكية إذا سلب الملك حق التشريع وأعترف أن يستند في حكمه على أتفاق الشعب ورضاه.

أعترف بسيادة السلطة التشريعية في البلاد سيادة غير مطلقة، وقال إنها مرتبطة حقوق الشعب الطبيعية، وإن الشعب له حق تغيير الحكومة إذا حادت عن الطريق السوي وخرجت على تعهداتها، وله أن يقاوم السلطة المدنية إذا عم الظلم وأنتشر في الدولة، وعلى ذلك أقر مبدأ الثورة وأثبت حق الفرد في المقاومة، ثم تناول العلاقة بين الكنيسة والدولة وطلب من الدولة أن تشرف على بقاء النظام الإجتماعي وليس لها أن تتدخل فيما يتعلق بالروحانيات، وتشجع التسامح الديني ولا تتعرض إلى المذاهب الدينية إلا إذا تعارضت مع الأمن العام، ولكنه طلب من الدولة ألا تتسامح مع الزنادقة والكاثوليك والمسلمين. لم يضف لوك إلى النظريات السياسية مبادئ جديدة ولكنه عين الحقوق الطبيعية والسلطة الشعبية وحق المقاومة تعيينًا واضحًا، وأكد قوة الفردية في العقد الإجتماعي، وأراد هو بز سلطة عالية مطلقة ولكنه أراد سلطة مقيدة، وكانت نظرياته سياسية أكثر ممن تقدموه، وفصل الكنيسة عن الدولة ليؤكد أهمية الدولة ونفوذها لا للعمل على إستقلال الكنيسة، وكانت آراؤه ونظرياته معتدلة وعملية ولكنها كانت أقل منطقًا من آراء هوبز، وقد نشرها ليوجه آراء الناس لأفضلية الحكومة النيابية التي يكون الفرد متمتعًا بحقوقه تحت كنفها، وقد أعتنق مبادئه كثير من زعماء الأحرار الإنجليز لأنها برهنت على شرعية نظريتهم الإقتصادية فيما يختص بالحرية الاقتصادية والرأسمالية، ولم ينشر لوك آراء شيوعية أو إشتراكية بل أقر حق الفرد في الملكية وأكده.

كان تأثير لوك في غيره من الكتاب بعيد الأثر، وأستعمل الساسة آراءه أساسًا لمباحثهم، وأعتنق كثير من الهيجونوت في فرنسا وهولندا

نظرياته، وأتخذ منتسكيو نظريته في الفصل بين السلطات قاعدة لبحثه، وأستخدم روسو نظريته في العقد الإجتماعي وأتخذها هاديًا له وفسرها تفسيرًا يتفق مع مبادئ الثورة الفرنسية، وفي أمريكا أستفاد السياسيون الذين ألفوا مواد إعلان الإستقلال من آراء لوك، والخلاصة إن لوك يمثل الروح الحديثة في الإستقلال والنقد والفردية والديمقراطية هذه الروح التي بلغت غايتها في الإنقلابات الفكرية والإقتصادية والسياسية في القرن الثامن عشر، وأنه كان أكثر الفلاسفة أثرًا في عقول الكتاب وفي النظم القائمة.

الباب الحادي عشر

النظريات السياسية
في قارة أوربا في القرن السابع عشر

١ - الأحوال السياسية في الدول الأوربية في أثناء القرن السابع عشر:

أشتغل السياسيون في أوربا في أثناء النصف الأول من القرن السابع عشر بحوادث حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨- ١٦٤٨) التي قامت بسبب المنازعات الدينية في ألمانيا، ولكنها ما لبثت أن أنقلبت إلى حرب سياسية بين عدد كبير من دول أوربا، وفي نهايتها أجتمع المتحاربون في مؤتمر دولي في مدينة وستفاليا وعقدوا صلحًا عام ١٦٤٨ يعد فاتحة عهد جديد في السياسة الأوربية إذ فقدت الخلافات الدينية خطر شأنها الأول ، ولم يعد للبابوية مقامها المختار بين دول أوربا وإماراتها، وضعف مركز الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وظهرت دول قوية على حدودها، وأنقسمت ألمانيا إلى وحدات سياسية ولم يبق للإمبراطور السلطة العليا إلى داخل حدود أملاك أسرة الهبسبرج.

تأثر المؤتمرون في وستفاليا بنظريات جروتيوس ومبادئه أثرًا كبيرًا، وقبلوا المبدأ القائل بوجود عدد من الدول المستقلة على رأس كل منها ملك نافذ الكلمة في شعبه ذو سلطة عالية يخضع لها الجميع خضوعًا تامًا، ويكون هذا العدد من الدول أسرة واحدة ترعى أصول القانون الدولي

وتسير في علاقاتها وفق نصوصه وقواعده، وسادت في أوربا فكرة التوازن الدولي، وأعتنقها السياسيون وعملوا على تنفيذها، ولقد ضعفت إسبانيا التي كانت أقوى دول أوربا في القرن السادس عشر، فطمع الدول في تقسيمها، وأصبحت فرنسا بفضل ذكاء رشليو وتلميذه مزران أقوى الدول الأوربية، وأشتهرت بحكومتها المركزية الثابتة وبملكيتها المطلقة القوية، وفي عصر ملكها لويس الرابع عشر أتسعت دائرة مطامعها وأخذت تعمل على تحقيق هذه المطامع، فقاومها رجال السياسة في أوربا وثبتت السياسة الأوربية حول ذلك في أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر، وقد إمتازت هذه الفترة بالملكيات القوية المستبدة، وبالتنافس العظيم بين الملوك الأقوياء والدول الأوربية، ونظر الملوك إلى دولهم كأنها ضياع خاصة لهم، وأجتهدوا في توسيع رقعتها، وعملوا على ترقية مصالح أسرهم الخاصة دون مصالح شعوبهم، وأشتد التنافس في الإستعمار، وفي ميدان التجارة، وحاولت كل دولة أن تبز غيرها وتستفيد من ضعف جيرانها، وتأثرت النظريات السياسية بالمظاهر الإقتصادية وبالسياسات التجارية، وأشتركت إنجلترا بإرتقاء وليم الثالث إلى عرشها سنة ١٦٨٨ في هذه المعمعة السياسية، ودافعت عن هولندا ضد إعتداء لويس الرابع عشر، وأصبحت المنافس العظيم لفرنسا وأبتدأت المعركة بينهما وظلت قائمة حتى القرن التاسع عشر.

تقدمت مبادئ القانون الدولي في أثناء الحروب التي أثارها لويس الرابع عشر في أوربا لتحقيق مآربه، وأعترف المتحاربون بمناعة البعثات السياسية، وتناولت الجرائد الرسمية في كل دولة مبدأ التدخل لحفظ التوازن

الدولي وبحثته وناقشته، ودرست قواعد الحرب في البحار وأتبعتها الدول، وأصدرت فرنسا في سنة ١٦٨١ قانونًا بحريًا أباحت فيه للمتحاربين التدخل في تجارة المحايدين، وأعترفت الدول بحرية البحار إعترافًا عامًا مخالفة مبدأ سلدن، ووضعت القواعد والأصول فيما يجب أن يتبع في تفتيش السفن، وإقفال الثغور ومصادرة التجارة، وغير ذلك من الأمور البحرية، والخلاصة إن الأحوال السياسية التي عادت أوربا في هذا العصر لم تساعد على تقدم النظريات السياسية تقدمًا يذكر، ووقف تيار الفكر بين الكتاب في كل من إسبانيا وفرنسا بسبب إشتغال الناس بالشئون السياسية العملية، أما في ألمانيا وهولندا حيث سادت الحرية السياسية والدينية فقد أستمر العلماء في دراسة نظريات هوبز وجروتيوس، وتسربت الأفكار الإنجليزية السياسية إلى قارة أوربا، وأشتغل الكتاب بعلاقة الأفراد بالحكام وبعلاقة الدول بعضهم ببعض.

- النظريات السياسية في هولندا:

كانت هولندا في القرن السابع عشر متمتعة بالرخاء المادي، وكانت جمهورية أرستقراطية تشابه في نظمها وأساليبها الحكومية إنجلترا أكثر من مشابهتها أي مملكة أوربية أخرى، ومالت حكومتها إلى النظام الملكي بسبب خوفها من فرنسا ومطامع أسرة أورنج التي ملكت زمام الأمر فيها وأخذ كاتب برتغالي إسرائيلي كان يستوطنها يسمى بندكت سبنوزا (Benedict Spinoza) (١٦٣٢- ١٦٧٧) ينشر مبادئ جروتيوس عن السلطة العليا، ونظريات هوبز الخلقية والسياسية، وأيد

الحرية الدينية بكل ما أوتي من قوة بيان بسبب الإضطهادات الدينية التي وقعت عليه، وأعتنق نظرية السلطة العليا في مباحثته الفلسفية وقال إن الدولة تملكها على أنها وحدة سياسية، وليس الحاكم كما قال غيره من الكتاب، وقبل نظرية العقد الإجتماعي وأتخذها أساسًا للحرية ولتكوين حكومة ديمقراطية معتدلة، وكما تأثر جروتيوس بإعتداء إسبانيا على النذرلند في النصف الأول من القرن السابع عشر، تأثر سبنوزا بإعتداء فرنسا على هولندا في النصف الأخير منه.

أختلف سبنوزا مع هوبز في بعض نقط جوهرية، ولكنه أتفق معه في كثير من المبادئ والآراء الفلسفية، وقال إن المصلحة الذاتية هي المحور الذي تدور عليه جهود الإنسان، وإن الدفاع عن النفس هو أول حق طبيعى يملكه الفرد، وكان معجبًا بمكيافلي إعجابًا شديدًا، وأعتنق كثيرًا من مبادئه إذ كانت الصعوبات التي أعترضت هولندا إذ ذاك تشابه تلك التي أعترضت مدن إيطاليا وجمهورياتها في القرن الخامس عشر، و شابهت نظمها نظم فلورانسه والبندقية، وقال إن المبادئ التي تتفق مع مبادئ الفرد لا تتفق في معظم الحالات مع مبادئ الدولة، وعلى الدولة أن ترعى مصالح أفرادها وألا تتقيد بالمعاهدات إذا تعارضت مع هذه المصالح، وقال إن الحرب ضرورية بين الدول إلا إذا وجدت دولة أقوى من الجميع تستطيع أن تسيطر عليها، ونادى بالمبدأ التعاهدي بين الدول وقال إنه وسيلة لتخفيف وطأة الحروب والعمل على تقليلها، ثم نظر إلى الدولة بأنها ضرر لا بد منه، وقال إنها تكونت لا بسبب الخوف بين الأفراد بل بسبب المنافع الذاتية التي دفعتهم إلى تكوينها، فأجتمعوا وتعاقدوا إختياريًا ونزلوا

عن حقوقهم الفردية الطبيعية إلى سلطة حاكمة أتبعت الحق الطبيعي العام للجماعة السياسية، ولم يدخل في تفصيلات العقد ولا في صفته القانونية، ولا في طبيعة السلطة العليا في الدولة كما فعل هوبز، وميز بين الدولة من حيث أنها مالكة للسلطة العليا وشخص الحاكم. وقال إن السلطة العليا تعتمد على الإرادة العامة أو على الأقل إرادة الأكثرية، وقد أستخدم روسو هذه النظرية عندما كتب في نظرية الإرادة العامة بعد ذلك وفصل بين الحكومة والدولة فصلًا واضحًا، ومال إلى الحكومة الجمهورية الأرستقراطية عندما كان يبحث في أنواع الحكومات، وكان لا يعطف على الحرية الديمقراطية، ونادي بإستحالة وجود الملكية المستبدة من الوجهة العملية، وكان يسعى لتقرير الحرية الفردية على عكس هوبز الذي كان يسعى لتقرير الملكية المطلقة، وقال إن غرض الدولة الأساسي هو العمل على تقرير هذه الحرية الفردية، وقال إن سلطة الدولة مقيدة بالحقوق الطبيعية التي يملكها الأفراد، وإن كفاية الحاكم كانت في نظره القدرة على حفظ النظام وإذا لم يستطع زالت عنه صفة الحكم، وأكد حرية الفكر والتعبير لأنها ضرورية لكرامة الفرد، وضرورية لخير الدولة، ويرى من ذلك أنه كان متقدمًا في آرائه من هذه الوجهة عن هوبز الذي قال إن الأفراد يملكون حقوقًا طبيعية منفصلة عن الدولة، أما هو فقال إن الأفراد يملكون الحقوق التي تمنحهم إياها الدولة.

ظلت مؤلفات سبنوزا مجهولة في أوربا نحو قرن من الزمن بسبب الشكوك والريب التي حامت حول معتقداته الدينية، ولكن لما جاء لوك أحيا مبادئه وتأثر وهو يعالج نظريته في الحرية الفردية بنظرياته، وأعتنق

روسو كثيرًا من مبادئه ونشرها في أثناء الحركات الثورية التي قامت في أوربا بعد ذلك.

٣- النظريات السياسية في ألمانيا:

أشتغلت الأفكار في ألمانيا بعد حركة الإصلاح الديني بالمجادلات الدينية العقيمة وبحوادث حرب الثلاثين عامًا، ولم تتقدم النظريات السياسية بسبب ذلك وأضمحلت الروح القومية لإنقسام هذه البلاد إلى إمارات مستقلة، وأستمد الألمان كثيرًا من عادات فرنسا ونظمها مهملين عاداتهم القومية ولغتهم وأنظمتهم، وظلت الأمور سائرة على هذه المنوال حتى ظهر كاتب بينهم يسمى صمويل بفندورف (Samuel Pufendorf) (١٦٣٢- ١٦٩٤) فأبتدأ به عصر العرفان الحديث في ألمانيا، وقد أراد هذا الكاتب أن يوفق بين آراء هوبز في السلطة العليا المطلقة وبين آراء جروتيوس في السلطة العليا المقيدة، وكانت طريقته منطقية تجنب فيها إشارات جروتيوس إلى النظم اليونانية والرومانية، وإشارات هوبز إلى الكتاب المقدس والآيات الإنجيلية، وهاجم المبادئ والنظريات الدينية التي نشرها رجال الدين في عصره يؤيدون بها نظرية الملكية المقدسة. وأتخذ القانون الطبيعي أساسًا لمذهبه السياسي وفلسفته السياسية، وعرف هذا القانون بأنه إملاء العقل فيما يختص بالخطأ والصواب، ولكنه مال إلى مذهب هوبز المادي وقال إن المصلحة الذاتية هي أساس السلوك الشخصي.

حلل بفندورف الحالة الطبيعية وقال عنها إنها حالة تاريخية ومنطقية لوجود البشر، وإن غرائز الناس الإجتماعية هي التي دفعتهم إلى الإجتماع مقيدين بأوامر القانون الطبيعي لا بالأوامر الإنسانية، وعاش الناس في الحالة الطبيعية عيشة شقاء وتعس مدفوعين بحب الذات، يتغلب القوي على الضعيف بدافع الشهوة الذاتية لا بدافع العقل والحكمة، ولكنه خالف هوبز ولم يقل عنها إنها كانت حالة كفاح مستمر، أتفق معه بأن العدل والحق كانا غائبين بسبب جهل الأكثرية، فأجتمع الناس بمقتضى عقد إختياري وكونوا الجماعة البشرية ليتغلبوا على النقائص الطبيعية التي وجدت بين الأفراد متفرقين وقال إن العقد الإجتماعي الذي وصفه هوبز والعقد الحكومي الذي وصفه الكتاب المضادون للملكية المستبدة ضروريان فكانت الخطوة الأولى أن أتفق الأفراد فيما بينهم على أن يكونوا الدولة، وقرروا بأغلبية نوع الحكومة التي تسيطر عليهم، وكانت الخطوة الثانية أن تعاقد الطرفان وهما الجماعة البشرية على أنها وحدة معتبرة طرفًا أول، وهيئة الحكام التي أنتخبت معتبرة طرفًا ثانيًا، تعهد الطرف الأول على إطاعة الطرف الثاني، وتعهد الثاني بتنفيذ سلطته وتوجيهها إلى الصالح العام وخير الجميع، وعلى ذلك تكونت السلطة العليا مقيدة ولكنها سيدة لا تخضع إلى سلطة بشرية أعلى منها أو إلى قانون بشري، وإنما تعهدت بالقانون الطبيعي بالدين وبالعادات والتقاليد القومية وبالغرض الذي من من أجله تأسست، ويجب على الدول مثل الأفراد أن تخضع لقانون العقل كما يفسره الأذكياء النابهون، ونظر إلى الملك المنتخب أو المقيد بأنه

أفضل الحكام وقال إن إشتراك البرلمان في التشريع لا يعد تقليلًا في السلطة الممنوحة للملك بل هو مساعد لها.

وعرف قانون الأمم بأنه جزء من القانون الطبيعي بحث في علاقة الدول بعضها ببعض، وأشتقت قواعده من ميل البشر إلى ترقية الصالح العام، وأنكر وجود قانون إيجابي أو قانون إختيارى بين الأمم سنت قواعده وأصوله بالإتفاق العام، ومن هذه الوجهة يتفق مع هوبز ويختلف مع جروتيوس وكان بفندورف أول أستاذ في جامعة أسس أستاذية لدرس قانون الطبيعة وقانون الأمم، وقد أنتشرت مبادئه إنتشارًا كثيرًا بسبب إعتدال آرائه وتوفيقه بين الملكية المستبدة التى تعمل للمصلحة العامة، وبين الحرية الفردية التي قبلت مبدأ السلطة العليا بشرط ألا يكون لها الرقابة المطلقة على أرواح أعضاء الدولة وأعمالهم. وقد ظلت نظرياته معدلة تعديلًا خفيًفا بوساطة إتباعه أساس الفلسفة السياسية في ألمانيا حتى جاء كانت.

٤- النظريات السياسية في فرنسا:

أهمل الكتاب السياسيون في أثناء حكم لويس الثالث عشر (١٦١٠- ١٦٤٣) نظرية بودان القائلة بوجود قوانين أساسية في الدولة على الملك إطاعتها، ونشروا المبدأ القائل بأن الملك غير مقيد إلا بالقوانين التي يمليها ضميره عليه، ولما حكم لويس الرابع عشر (١٦٤٣- ١٧١٥) نادي الكتاب بشرعية الملكية المطلقة، وقالوا عنها إنها أفضل أنواع الحكم. وعظموا الملك وقالوا إنه خليفة الله في الأرض، ويحكم مفوضًا من قبله،

وطلبوا من الرعية الطاعة التامة له، وأكدوا إستقلال الكنيسة الفرنسية وإنفصالها عن الرقابة البابوية، وكانت فرنسا في عهده أقوى ممالك أوربا قاطبة، وأتبع ملوكها سياسة التوسع في الخارج والحكم المطلق في الداخل، وقد حاول فريق من النبلاء تقييد سلطة الملك في بدء حكمه، وأنتقده فريق آخر في نهاية حكمه عندما ظهرت العواقب السيئة من الوجهة الإقتصادية وكانت نتيجة السياسة الحربية التي أتبعها، وأقترح المرشال فوبان (Marshall Vauban) تعديل الضرائب لمصلحة الشعب في سنة ١٧٠٧، وأعتبر العمل الزراعي أساس الثروة، وطالب بتوحيد الضرائب، وناقش كاتب آخر السلطة الملكية وهو يبحث في المالية العامة، وطلب المساواة في فرض الضرائب، ولكن ظلت الأفكار السياسية خاضعة بصفة عامة للإدارة الملكية، ونجح الكردينال رشليو وزير لويس الثالث عشر في تثبيت مبدأ الملكية المطلقة في فرنسا، وقال إنها أفضل أنواع الحكومة لخير الدولة وصالحها العام، وفي عصر لويس الرابع عشر نشر الأسقف جاك بوسيه (Bishop Gacques Bossuet) (١٦٢٧- ١٧٠٤) وكان خطيبًا بليغًا ومعلمًا لأبن الملك المبدأ القائل بالملكية المقدسة وبنظرية التفويض الإلهي، وقد كتب رسالة سياسية ليتعلم منها ولي العهد فكرة سامية عن مركزه ومقامه وعن التبعات التي ستلقى على عاتقه بعد إعتلائه العرش، وقد تأثر هذا الكاتب بآراء هوبز وأيد أقواله بالآيات الإنجيلية، و نادى بشرعية الحكومة لتنظم ميول الإنسان وتكبح جماح الشهوات الفاسدة عند الأفراد، وقال إن الملكية الوراثية هي أفضل أنواع الحكومة وأقدمها من الوجهة التاريخية، وقال إنها مقدسة، ومحرم على الفرد أن

يهاجم شخص الملك و يجب إعتبار الملوك بأنهم مقدسون، و طلب من الملك أن يرعى شعبه كما يرعى الوالد أولاده، وقال عنه إنه مطلق في تصرفاته غير مسئول، وطلب من الرعية إطاعته إطاعة تامة، ولكنه قال إنه مقيد بأوامر العقل وممثل لله، فعليه أن يحافظ على مركزه ومقامه ويحافظ على الدين ويتبع العدل، ووصفه بأنه شخصية عامة مقدسة، فأضاف صفة التقديس إلى الصفات التي أتصفت بها السلطة العليا قبل ذلك.

الباب الثاني عشر

النظريات السياسية
في النصف الأول من القرن الثامن عشر

١ - الأحوال العامة في نصف القرن الثامن عشر الأول :

لم تظهر مؤلفات ذات قيمة عظيمة في النظريات السياسية في الفترة التي وقعت بين لوك الإنجليزي ومنتسكيو الفرنسي، وكل الذي حدث في أثناء هذا العصر أن تقدم القانون الدولي تقدمًا قليلًا ، وأبتدأ الكتاب في إنجلترا ينتقدون نظرية العقد الإجتماعي وينقضون أصولها وقواعدها، وكان العصر عصر ركود فكري من وجهة الفلسفة السياسية إذا قارناه بالعصر الذي سبقه في إنجلترا، وبالعصر الذي تلاه في فرنسا وأمريكا، وأشتغل الناس بالحروب الوراثية التي أثارها لويس الرابع عشر في أوربا، وأشتركت فيها دول أوربا الرئيسية، و تنافست إنجلترا وفرنسا في ميدان الإستعمار في أمريكا والهند، وتنازعتا سيادة البحار والسيادة السياسية في أوربا، و تنافست بروسيا والنمسا وحاول كل منهما السيادة على ألمانيا، وكثرت المحالفات والمعاهدات بين الدول العظمى جريًا وراء المنافع، وبين الدول الصغرى لتحافظ على إستقلالها، وتحفظ التوازن الدولي بين ممالك أوربا وإماراتها، وقامت الحروب لتحقيق مطامع الأسر الحاكمة المستبدة، أمثال أسرة هبسرج وأسرة البربون وأسرة هوهنزلون تلك الأسر التي إعتبرت مالكها ضياعاً شخصية، وأهملت مصالح الشعوب، ونظر الملوك إلى

التجارة والصناعة وجعلوها مصدر إيراد للحكام، وتقيدت التجارة الخارجية والتجارة في المستعمرات مختلف القيود التي رأتها الحكومات موصلة إلى المكاسب المادية، وظلت نظرية الملكية المقدسة مقررة بين الكتاب في أوربا، وبقيت مبادئ، لوك وآراؤه قليلة الأثر فيها، وقصر الكتاب همهم في بحث العلاقات بين الدول بعضهم ببعض ومع ذلك وضع الكتاب في فرنسا أسس الآراء الثورية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

تقدمت الروح الحرة في فرنسا بعد موت لويس الرابع عشر في سنة ١٧١٥، وكان الفرنسيون في عصره لا يعرفون من الفلسفة الإنجليزية السياسية إلا فلسفة هويز التي أيدت الملكية المطلقة، ولكن بعد موته كثر إختلاط الفرنسيين بالإنجليز وتعلموا اللغة الإنجليزية وترجموا المؤلفات والرسائل الإنجليزية السياسية، وتأثر فولتير ومنتسكيو ومير أبو وغيرهم من فلاسفة فرنسا بآراء الإنجليز ونظرياتهم ونظمهم السياسية، وإنتشرت آراء لوك وهيوم إنتشاراً كبيراُ بين طبقات المفكرين الفرنسيين، ودرس هؤلاء المفكرون دستور إنجلترا وأسباب الثورة التي قامت فيها ونتائجها، وكونوا أساساً فلسفياً للثورة الكبرى في كتابة روسو، وكان الكتاب الفرنسيون يحملون على الكنيسة ونظامها في النصف الأول من القرن الثامن عشر ولكنهم وجهوا حملاتهم في النصف الثاني منه إلى الدولة ونظمها السياسية.

ثبتت الحكومة البرلمانية الحزبية في إنجلترا بعد إنقلاب سنة ١٦٨٨، وتقرر مبدأ قيام وزارة مسئولة تشرف على أمور التنفيذ في البلاد، وكان الحزبان المحافظون والأحرار قد إتفقا لمنع جيمس الثاني من العودة إلى

الحكم، ولكنهما إختلفا بعد أن تولى وليم وماري الأمر في إنجلترا، وكان مبدأ المحافظين العمل على إرجاع آل إستيوارت إلى الحكم، وأيد الأحرار مبدأ الإنقلاب الذي حدث وناصروا أسرة هانوفر بعد ذلك ونجحوا في إقامتها في الحكم بعد موت الملكة آن عام ١٧١٤، وظلوا حزب الغالبية في البلاد حتى منتصف القرن الثامن عشر، وعدل المحافظون آراءهم في نظرية التفويض الألهي وتركوا المطالبة بعودة آل إستيوارت إلى العرش، و عاضد الأحرار الملكية المقيدة والحكومة المركزية القومية، ودارت المعركة بين الحزبين على كراسي الحكم لا بسبب الإختلاف في المبادئ، إذ أيد الحزبان النظام الدستوري، وقصر الكتاب بحثهم في تحليل طبيعة هذا الحكم وفي طريقة تنفيذه على أفضل وجه، وإستقرت في هذه المدة العلاقة بين الكنيسة والدولة وعرف كل منهما حدود عمله ودائرة إختصاصه.

كان القرن الثامن عشر عصر أحياء القانون الطبيعي، وقلت فيه الروح التاريخية ولم يحفل الكتاب إلا قليلاً بحوادث الماضي وعبره، وأرادوا التخلص من العادات والنظم القديمة ومدحوا قوانين الفطرة، وفضلوها على القوانين الكثيرة المعقدة التي سنتها الدول بعد أن تأسست والتي كان الناس يئنون من جراء تطبيقها، ونشدوا الحرية الفردية وطلبوا تقييد التدخل الحكومي إلى أقصى حد ممكن، وقالوا إن الحكومة التي لا تحترم قواعد القانون الطبيعي مستبدة، ونشروا المبدأ القائل بالمساواة بين الناس وبالحقوق الطبيعية، وقد تأثر الناس بهذه الآراء، ونظروا إلى النظم القائمة بعين السخط والإزدراء، و أبتدءوا يبحثون في الأصول التي يجب على

الحكومة إتباعها حتى تتفق مع القانون الطبيعي، وفي نهاية هذا القرن هب الناس في فرنسا ثائرين ليطبقوا بأنفسهم المبادئ الطبيعية.

٢- النظريات السياسية في ألمانيا:

كانت حكومة إمارات ألمانيا ودولها في إبتداء القرن الثامن عشر حكومة مطلقة مستبدة، وكانت الحياة العلمية فيها متأخرة وغامضة، وكان تأثير رجال الدين فيها لايزال شديداً، وقد أشتهر فيها كاتبان في هذه الفترة وهما كرستيان توماسيوس (Christian Tomasius) (١٦٥٥_١٧٢٨) وكرستيان لُف (Christian Wolff) (١٦٧٩_١٧٥٤) وفصل أولهما بين على القانون والأخلاق، وميز بين القانون الطبيعي والإيجابي وبين الحقوق الطبيعية التي ورثها الإنسان بالغريزة والحقوق التي إكتسبها من القوانين البشرية، وقال إن الحرية والمواهب الطبيعية والحق في الحياة وفي التفكير هي الحقوق الطبيعية، أما الحقوق المكتسبة فهى حق الملكية وحق الإشتراك في السلطة.

أما ولف وكان أستاذاً في جامعة هول فقد أشتهر شهرة عظيمة وكان محبوباً في فرنسا لدرجة كبيرة ،وأكب الناس على دراسة آرائه وقراءة مؤلفاته، وأتخذ نظريات جروتيوس وبفندورف أساساً لبحثه، وكتب في القانون الطبيعي وفي قانون الأمم وفي نظرية الدولة متشبهاً بطريقة لوك، وإستنبط القانون الطبيعي من طبيعة الإنسان الخلقية، والحقوق الطبيعية من واجبات الإنسان الخلقية الغريزية، وقال إن الناس متساوون لأن حقوقهم

وواجباتهم متساوية، وليس لإنسان سلطة على إنسان آخر بالطبيعة، وتكونت الدولة بتنازل الأفراد بمحض رغبتهم عن بعض حقوقهم الطبيعية للمصلحة العامة، وكان غرض الدولة تحقيق الأمن العام وترقية مصالح الفرد.

تناول الكاتبان بعد ذلك القانون الدولي وكتبا فيها كتابة قيمة، وميز توماسيوس بين الواجبات الكاملة للدولة وواجباتها الناقصة، أما ولف فقد كتب فيه كتابة نظرية ورياضية، وأشتهرت لأن مشترعاً سويسرياً يسمى دى فاتل (E. de Vattel) (١٧١٤_١٧٦٧) فسرها وقدمها لرجال الأدب والسياسة في أوربا، وقد كتب هذا العالم القانوني في العلاقات الدولية كتابة تعد في المرتبة الثانية بعد كتابة جروتيوس، وأتبع طريقة بفندروف في وضع قانون الأمم على أساس قانون الطبيعة، ولكنه أضاف إليه قانوناً إيجابياً مبنياً على الرغبة والإتفاق العام، وقد إشتهرت مؤلفاته في أوربا وأمريكا، وكان كثير من رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة يتمثلون بآرائه وينقلون عنها.

كانت كتابة توماسيوس ولف ينقصها الإبتكار، ولكنهما شجعا حركة العرفان الإنسانية في ألمانيا بسبب إستعمالها اللغة الألمانية في كتبهما ورسائلهما، وقالا يجب أن تشتق النظريات والآراء من العقل والخبرة، وظلت كتابات ولف لها الأثر الأكبر في ألمانيا حتى منتصف القرن الثامن عشر عندما ترجمت مؤلفات لوك وغيره من الإنجليز إلى اللغة الألمانية.

أرتقى فردريك الكبير عرش بروسيا في سنة ١٧٤. وأيد الأحرار وناصرهم، وتقدمت حركة العرفان في أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد قبل مبدأ القانون الطبيعي قبل أن يتولى الأمر في بروسيا، وكان معجباً بنظريات لوك ومبادئه وعطف على العلماء في عصره، وأعاد ولف إلى كرسي أستاذيته بعد أن أجبره رجال الدين على الإستقالة من الجامعة، وأرسل دعوة إلى فولتير ليأتي إلى برلين ويقيم بها، وهاجم مبدأ الملكية المقدسة معتقداً بأن الملوك إنما يحكمون بإتفاق شعوبهم، وأكد الواجبات التي على الحاكم أن يؤديها، ودحض النظرية القائلة بأن الملوك يملكون الدولة وشعبها كما يملك الفرد ضيعة خصوصية، وقال إن الملك هو خادم الدولة ولا يكون حكمه شرعياً إلا إذا عمل على ما فيه مصلحة لشعبه، ثم كتب رسالة في سنة ١٧٣٩ أنتقد فيها آراء مكيافلي الخاصة بالمصلحة الذاتية والطمع والإستبداد، ولما إرتقى العرش تأثر بمبادئ العدل والأخلاق، ولم يستعمل سلطته في أغراضه الذاتية، ولكنه وهو يعمل على مصلحة بلاده تناسى المبادئ التي إنتقدها وطبقها في سياسته، وتأثر بالقانون الطبيعي تأثراً كبيراً ظهر في القوانين التي سنها وشرعها، وقد قال إن خير الدولة وخصوصاً شعبها هو غاية كل إجتماع مدني والغرض العام من كل القوانين، ويجب ألا تقيد القوانين واللوائح الحربية والحقوق الطبيعية إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع هذه الغاية وهذا الغرض، ويعتبر يوسف الثاني إمبراطور النمسا من تلاميذ فردريك وأتباعه السياسيين، وقد درس أصول القانون الطبيعي وقواعده وأراد تطبيقها على الأحوال السائدة في

مملكته، وكان يريد الإصلاح ولكنه أخفق في مهمته بسبب إهماله النمو التاريخي وبسبب المعارضة القوية التي قوبل بها من جانب من أراد خيرهم.

٣- النظريات السياسية في إيطاليا:

أسس مشرع إيطاليا يسمى جيامبتستا فيكو (Giambattista Vico) (١٦٦٨_١٧٤٤) الطريقة التاريخية المبنية على علم النفس في الفلسفة السياسية، وقد تأثر كثيرا بنظريات بيكون وجروتيوس وكان يشير كثيراً إلى مكيافلي وبودان، و تعتبر نظريته معارضة لنظرية القانون الطبيعي التي كانت سائدة إذ ذاك، ولم يتفق مع غيره من الفلاسفة في وجود قانون يطابق العقل الكامل صالحاً في كل زمان ومكان، وقال إن النظم والأفكار السياسية تتأثر و تتقلب على حسب الوسط وأخلاق الشعب القومية، وإذن تتغير الحكومات والقوانين على حسب حالة العرفان العام وحاجات الشعوب في وقت من الأوقات، وقد تأثر منتسكيو في كتاباته الأخيرة كثيراً بهذه الآراء.

إستمد فيكو كثيراً من آرائه من دراسة التاريخ الروماني، ثم كتب نظريته في قيام الحكومة وإختفائها، وقال إن الحكومة الأولى كانت الحكومة الربانية التي إستندت فيها السلطة على إرادة الله وأظهرتها للخلق بواسطة المعجزات، وأتت الحكومة الأرستقراطية بعد ذلك وهي التي تكونت من رؤساء الأسر وكانت السلطة العليا في أيديهم، ثم جاءت الحكومة الديمقراطية بعد ذلك وهي التي يشترك فيها جميع أفراد الشعب، وهي إما

أن تكون جمهورية أو ملكية، ويكون الملك في الثانية نائباً عن الشعب في إدارة الأحكام والسيطرة على الشئون، وقال إن النوع المشترك من الحكومة وجد في حالة الإنتقال من نوع إلى آخر من الأنواع التي ذكرها، وقد أعتقد فيكو أن هذا التتابع في أشكال الحكومة مطابق للطبيعة البشرية وللمبادئ العامة للفلسفة، ولم يشتهر هذا الكاتب في عصره شهرة عالمية بل كان معروفاً عند جماعة المشترعين في نابولي وظلت مبادئه غامضة بجانب مبادئ كانت ونظرياته زمناً طويلاً.

٤- النظريات السياسية في إنجلترا:

هدأت الأحوال في إنجلترا بعد إنقلاب سنة ١٦٨٨ وتقرر المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات، ورغب الرجل العادي أن يترك حراً يجري وراء منفعته الخصوصية، ومر قرن على البلاد بعد ذلك إستطاعت في أثنائه أن تزيد في ثروتها العامة، وتنمي تجارتها وزراعتها، وتأسست المدن فهدت الطريق أمام الإنقلاب الصناعي، وإنسحب رجال الدين من الإشتغال بالأمور السياسية وقنعوا بحياتهم الدينية الهادئة، وإشتغل رجال السياسة بالمسائل الحزبية والعمل على تطهيرها من مساوئها، وإتخذت النظريات السياسية صبغة علمية أدبية، وكانت تظهر في شكل مقالات، وتعتبر مقالة بوب عن الإنسان (Essay on Man Pope's) نموذجاً لكتابة هذا العصر السياسية، وقد إشتهر كاتبان من كتاب ذلك العصر وهما الفيكونت بولنجبروك (Viscount Bolingbroke) (١٦٧٨_١٧٥١) ودافيد هيوم (David Hume) (١٧١١_١٧٧٦)

وقد كان أولهما موظفاً كبيراً في عصر الملكة آن وخلفه ولبول عندما إعتلت أسرة هانوفر العرش الإنجليزي، وأراد أن يقلب خلفه وينزع منه السلطة بتدبير مؤامرة مكونة من المحافظين والمنشقين من حزب الأحرار، وهو أول من أسس جريدة تنطق رسمياً بآراء حزب سياسي في إنجلترا، وطلب حرية الصحافة حتى يتمكن من محاربة ولبول متحاشياً العقاب، و كان يؤيد وهو في الوظيفة مبدأ الحزبية، ولكنه أنتقد النظام الحزبي بعد أن خرج من الوظيفة، وقال إن الأحزاب تسعى وراء السلطة وتهمل المصلحة العامة، وكانت آراؤه متناقضة يعوزها الإخلاص، ومدح النوع المختلط من الحكومة التي تتوازن فيه القوات الحكومية، ووضع السلطة العليا في الشعب كما قال غيره، وقال إن العلاقة بين الحاكم والمحكومين تستند على تعاقد، وأيد سياسة خارجية قوية، وطلب إتساع دائرة الحرية التجارية في المستعمرات، وأعتقد أن واجب إنجلترا أن تشجع التنافس بين النمسا وفرنسا حتى تتعارض مصلحتهما فتقوم الحرب بينهما، وأكد أهمية البحرية وقوتها لمصلحة البلاد، وقد تأثر الملك جورج الثالث كما تأثر شاتام و دزرائيلي بنظريته القائلة بوجود حزب قومي على رأسه ملك وطني يقف المنازعات الحزبية ويقضي على النضال الداخلى.

أما هيوم فقد كانت فلسفته إنتقادية وقوية، إذ رفض رأي رجال الدين في الدولة، كما أنه رفض نظرية العقد الإجتماعي، وإستمد كثيراً من آراء لوك ونظريته، ومن آراء الكتاب الإسكتلنديين الذين ربطوا الأخلاق والسياسة والإقتصاد برباط واحد، وعارض إستعمال التاريخ في التدليل على نظريتي العقد الإجتماعي والتفويض الألهَي، وقال إن الفضيلة لا يمكن

فصلها عن القانون الإيجابي، وعارض الكتاب البشريين ونظريتهم في القانون الطبيعي، وأعتقد أن التاريخ وعلم النفس قادران على إمدادنا بالمعلومات اللازمة للفلسفة السياسية، وهاجم نظرية العقد الإجتماعي من مظهرها التاريخي والمنطقى، فقال إن فكرة التعاقد الإختياري فوق إدراك الرجل الفطري، ولم يثبت لنا التاريخ وجود عقد أصلي، وإن الخلف مرتبط بتعاقد السلف وإن السلطة مبينة على الإتفاق العام فكرتان مستحيلتان من الوجهة العملية والتاريخية وقال إن الدول إنما تأسست بالغلبة والقهر، وإن الناس خضعوا لحكامهم بالطبيعة وحكم العادة، فقد ولدوا في الدولة ولم يلتفتوا إلى أصل تكوينها أو سبب تأليفها، وقال إن الثورات يقوم بتدبيرها نفر قليل ولا يبحث الكثير في شرعيتها أو في أسبابها المعقولة، وعلاوة على ذلك فإن المبدأ القائل بإتفاق الناس بمحض رغبتهم على إطاعة الحكام معناه أنهم يستطيعون الإنسحاب من الدولة وهذا يخالف الواقع، وبعد أن أبان أن التاريخ والواقع يكذبان نظرية التعاقد الإختياري تناول الأساس الفلسفي للنظرية، فقال إن الدولة وجدت بسبب منفعتها الظاهرة، وإن الإعتقادات والآراء هي التي تقرر أعمال الإنسان لا العقل، وإن الناس لاتقبل المبادئ، والنظريات إلا إذا صادفت هوى في نفوسهم من وجهة مصالحهم الذاتية، وإتفق مع هوبز في إعتبار الناس محبين لذواتهم، وقال إن القوانين والحكام ضروريان لمنع الإعتداء والظلم من جانب القوي على الضعيف، وعلى ذلك فإن قيام الدولة ضروري وعلى الأفراد إطاعتها لا لأنهم وعدوا بإطاعتها بل لأن الجماعة البشرية لاتوجد بغير ذلك.

عارض هيوم مبدأ الحكومة الشعبية، ولكنه ضمن كتاباته كثيراً من الملاحظات الدقيقة الخاصة بالشئون السياسية التي شغلت بال المفكرين في عصره، فأعترف بأن السلطة الحاكمة تتأثر بتوزيع الثروة، إستشهد على ذلك بتقدم الديمقراطية في إنجلترا وميلها إلى جعل مجلس العموم مركز السلطة الحقيقية في البلاد، ورأى ضرورة وجود الأحزاب وضرورة حرية الصحافة في حكومة شعبية ولقد كانت آراؤه الإقتصادية سابقة لأوانها، وعارض القيود التجارية ومذهب التجاريين القائل بإستيراد الذهب وعدم تصديره، ونشد حرية المواصلات والمبادلة، وأنكر تعارض الزراعة والصناعة، وإعتقد بأن الأجور العالية لها قيمتها الإقتصادية، ونادى بالمبدأ السياسي الذي وصفه بعض الكتاب الإنجليز لدولتهم وهو إنها توقع بين الدول حتى تحتفظ بسلامتها.

تقدمت الآراء الديمقراطية في إنجلترا في الفترة التي وقعت بين موت هيوم وظهور برك، وإبتدأ الناخبون يراقبون ممثليهم في البرلمان، وقد نجح هيوم في القضاء على الأثر الذي أحدثه لوك في إنجلترا بنظريته في العقد الإجتماعي والقانون الطبيعي، ولكن ظلت ممالك قارة أوربا متأثرة بهذه المبادئ وظهر هذا الأثر في نظمها الحكومية، وظهر بطل نظرية العقد الإجتماعي وهو جان جاك روسو وتأثر بالآراء الإنجليزية ودون فلسفته في فرنسا، أما في أمريكا فكانت نظريات لوك و آراؤه محبوبة، وطبقت أقواله في سيادة السلطة التشريعية وفي شرعية الثورات على المسائل السياسية في عصره، وأتخذت فكرة الحقوق الطبيعية في إنجلترا شكل الفردية على الأساس المادي ومهدت الطريق أمام كتابة بنتام وملل وآدم سميث.

الباب الثالث عشر

البارون دى منتسكيو ، وجان جاك روسو

١- الأحوال في فرنسا بعد لويس الرابع عشر :

كانت فرنسا في أثناء القرن الثامن عشر إقطاعية في نظامها الإجتماعي، وأتوقراطية في نظامها الحكومي، فقد بلغ عدد سكانها نحو الخمسة والعشرين مليوناً من الأنفس، فيهم نحو ربع مليون من النبلاء ورجال الدين وكان هؤلاء معافين من الضرائب ويستوعبون معظم أموال الخزينة في المعاشات والمرتبات، ووجدت طبقة وسطى بين النبلاء والفلاحين، وهذه الطبقة كان سكان المدن عمادها، وكانوا أغنياء ولكنهم محرومون من الإمتيازات الإجتماعية والسياسية، وكانت الحكومة مركزية ومستبدة، وكانت الحرية الفردية واقعة تحت رحمة الملك وأعوانه، ولم يوجد مجلس نيابي يكبح جماح السلطة الملكية، وكانت السلطة القضائية تحت مراقبة النبلاء والأشراف وسببت الحروب الطويلة التي عادت على فرنسا بالوبال وتبذير الملك وبلاطه خراب خزينة الدولة، وأثقلت كاهلها بالديون الفادحة، وكانت السلف تعقد بشروط مرهقة، وكانت الضرائب ثقيلة وغير موزعة توزيعاً عادلاً، وعاقت الرسوم الجمركية الداخلية تقدم التجارة، وكانت الضرائب تباع إلى موظفين أرهقوا العباد وظلموا السكان، وأنحطت قيمة الأراضي الزراعية، وإتبعت الحكومة سياسة التجارة المقيدة التي نادى

بها التجاريون، وقد تأثر الكتاب بالأحوال التي أحاطت بهم، ففي منتصف القرن ظهرت كتابات جماعة الطبيعيين في السياسة والإقتصاد، ونادوا بتطبيق الحقوق الطبيعية في عالم الإقتصاد،وإتخذت هذه الحقوق شكل (أتركه حراً في العمل)، (Laissez faire) ثم أكدوا أن الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة، وأقترحوا أساليب إقتصادية لتعديل الضرائب وتخفيف وطأتها، فوسعوا بذلك الهوة بين الشعب والحكومة.

شعر الناس بعد موت لويس الرابع عشر بالسياسة المستبدة التي أتصفت بها الملكية الفرنسية، وهبوا يطلبون حرية الرأي والفكر وأدخل الكتاب الفرنسيون مبادئ، لوك في كتاباتهم، ودرسوا النظم الإنجليزية و تعشقوها ونشروها بين طبقات الشعب، وكان من نتائج ذلك أن أحتقر الناس الملكية والكنيسة، وكرهوا النظم القائمة، و تحركوا يعملون على تغييرها، وأنتقدوا الإمتيازات الإجتماعية، وبرهنوا على عدم صلاحيتها أو مشروعيتها، وقد أشتهر من هؤلاء الكتاب غير منتسكيو وروسو كتاب كثيرون أمثال سنت بيير (Saint Pierre) الذي أبان مساوئ النظام الحكومي في فرنسا وأنتقده إنتقاداً شديداً، وأقترح تكوين مجالس لتشرف على إدارات الحكومة المختلفة ومصالحها المتعددة، وقد كان لرسالته «مشروع السلام الدائم« والتي كتبها في سنة ١٧١٣ أثر كبير في أوربا ودولها التجارية حتى أنهم عقدوا الحلف المقدس، ومثل المركيزدار جنسون (Marquis d’argenson) الذي إقترح تقييد سلطة ملوك البربه ن وتغييرها إلى ملكية معتدلة متنورة تعمل على خير الجميع، ومثل فولتير (Voltaire) (١٦٩٤_١٧٧٨) وكان أقوى ناقد في عصره، وقد قضى

ثلاث سنوات في إنجلترا، وإتصل باللورد بو لنجبروك إتصالاً وثيقاً، ودرس مؤلفات بيكون ونيوتن ولوك، وبذل جهده في نشر الآراء الإنجليزية في فرنسا، ثم هاجم بقلم بليغ وأسلوب رائع سلطة رجال الدين والخرافات التي نشروها بين العامة، وأخذ بعد ذلك يحارب الإستبداد و الظلم ويجاهد في سبيل الحرية الفكرية والدينية والسياسية وطلب حرية الصحافة وحرية الإنتخاب وحرية البرلمانات، ونشد الحقوق الطبيعية للطبقة الوسطى التي كانت تزداد ثروتها التجارية والصناعية، وكان يفضل الملكية المتنورة التي تعمل للخير، إذ كان لا يعتقد في كفاية الطبقات الدنيا على حكم نفسهم بنفسهم، ولما رأى أن الملوك لا يستطيعون أن يحكموا شعوبهم حكماً صالحاً نادى بالحكومة الجمهورية المعتدلة، وقال إن الناس جميعاً لهم الحق الطبيعي في الحرية وفي الملكية وفي حماية القانون، وعارض الضرائب الإقطاعية معارضة شديدة والقوانين الملكية الظالمة، ولكنه لم يعمل على الثورة بل طلب الإصلاح عن طريق الحكام أنفسهم.

هذا وقد ظهر فريق من العلماء (The Encyclopedists) أشتركوا في تأليف دوائر المعارف وشجعوا حركة العرفان في فرنسا، وأشتهر منهم ديدارو (Didero) (١٧١٣_١٧٨٤) والمبرت (D’alembert) (١٧١٧_١٧٨٣) فقد كتبا مؤلفاً بلغت أجزاؤه ثمانية وعشرين جزءاً، وجمعا فيه الحقائق العلمية والتاريخية ليأخذا منها فلسفة الحياة والكون، وفي هذا الكتاب الجامع عرفت الحرية الطبيعية تعريفاً يتفق مع ما قاله لوك بأن الأفراد لهم الحق فيا ملكت أيمانهم، يتصرفون فيه وفي أشخاصهم كما

يرون، لا يخضعون إلا للقانون الطبيعي وحده، وإن الناس جميعاً متساوون طبيعياً، وبعد أن كونوا الجماعة المدنية أصبح لهم الحق في الحرية المدنية.

- البارون دي منتسكيو (٨٩ تر١ - بر بر١٧)

كان منتسكيو (Baron de Mantesquieu) عالماً كبيراً في الأدب والتاريخ، وكان يعطف عطفاً تاماً على الحركة الفكرية في عصره، وفي سنة ١٧٢١ كتب رسالة سماها ((الخطابات الفارسية)) أنتقد فيها النظم السياسية والدينية والإجتماعية التي سادت في فرنسا إذ ذاك، و سافر بعد هذا التاريخ إلى البلاد الأجنبية ليدرس نظمها وأحوالها، ومكث في إنجلترا سنتين بعد سياحات طويلة في ممالك أوربا وإماراتها، وفي إنجلترا أتصل برجال السياسة الممتازين و تأثر بالآراء الإنجليزية في الحرية، وأعجب بالنظام الحكومي فيها، وفي سنة ١٧٣٤ نشر رسالة حلل فيها تحليلاً فلسفياً نهوض رومية وأسباب سقوطها، وأشتق منتسكيو من التاريخ الروماني والنظم الإنجليزية فلسفته السياسية، وفي سنة ١٧٤٨ كتب أعظم رسائله السياسية وهي ((روح القوانين))، ونشرها بين الجمهور، ولقد كانت طريقته وهو يبحث في المسائل السياسية عملية مستمدة من التجارب والخبرة، لا تنقاد بالخيال ولا تتقيد بالآراء النظرية، وكان يعتقد كغيره من الكتاب أن القواعد الأساسية للعدالة والقانون موجودة في الطبيعة، ولكنه قال إن هذه القواعد لا تستخرج من الطبيعة عن طريق الإستنباط العقلي بل من حقائق التاريخ ومن المشاهدات العملية للحياة السياسية، ولم يعترف بالعدالة النظرية، كما أنه لم يحاول أن يؤسس نظاماً قانونياً كاملاً،

ولذلك يعده الكتاب عضواً سابقا من أعضاء الحزب التاريخي الذي ظهر فيما بعد، وليس من فريق القانون الطبيعي، وكانت طريقته طريقة أرسطو طاليس وبودان لا طريقة أفلاطون ولوك.

كان منتسكيو بريد الإصلاح، ولا يريد مناصرة النظم السائدة أو هدمها، ولذلك فإنه بحث في المسائل العملية للعدالة، وفي الكفاية الحكومية ولم يبحث في المبادىء الخاصة بحقوق الوطنيين وإمتيازات الملوك وما لهم من حقوق في السلطة، ولا تشير كتاباته إلى السلطة العليا وطبيعتها أو إلى

م_٢٥

حقوق الإنسان والمساواة الطبيعية إلا قليلاً، وأراد المحافظة على الروح الفرنسية وإبقاء الملكية، وطلب فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى يضمن الحرية للأفراد، وكان غرضه من الكتابة أن يفسر طبيعة النظم السياسية وطريقة تطبيقها بصفة عامة في جميع الدول لا في فرنسا وحدها، ولذلك فأن أثره في سير الثورة الفرنسية كان قليلاً، وقد أشتملت مؤلفاته جميع النظم للوجود الإجتماعي، وبحثت في العلاقات بين البيئة الطبيعية والخواص الجنسية، والعادات الإجتماعية والدينية والإقتصادية، وبين النظم الحكومية من جهة، والحرية المدنية والسياسية من جهة أخرى، وأراد أن يؤسس نظرية المقارنة للقانون والسياسة، مبنية على دراسة النظم الفعلية في الممالك والأزمان المختلفة، ونظرية المقارنة للتشريع تتفق مع حاجات الحكومات على إختلاف أشكالها، وإن أهم جزء في مؤلفه هو الجزء الذي بحث في الحرية وفي فصل السلطات كضمان ضروري لهذه الحرية.

وسع منتسكيو دائرة الفكرة عن القانون، حتى شملت العلاقة العامة بين السبب والمسبب، مخالفاً بذلك الفكرة التي قالت إن القانون موجود في الطبيعة و يمكن إستنباطه من إملاء العقل، والفكرة التي قالت إن القانون هو أوامر صاحب السلطان في البلاد، وأعتقد أن هناك عدة عوامل وأصول تعمل بإستمرار لتقرير طبيعة النظم والتشريع. وقال إن قانون الأمم نشأ عن العلاقات بينها، ونبع القانون السياسي في أية دولة من العلاقات بين الحكومة والمحكومين، وكان مصدر القانون المدني من

العلاقات بين الوطنيين بعضهم مع بعض، وقال إن قانون الأمم مشترك بين الجميع، أما القوانين المدنية والسياسية فإنها تختلف بإختلاف الدول ومتوقفة على أحوال كل، وأن النوع الطبيعي للحكومة والنظام الطبيعي للقانون هما اللذان يتفقان مع المؤثرات المتعددة التي تقرر طبيعة الأفراد والأحوال التي يعيشون في كنفها، وهذه المؤثرات المعقدة هي التي تكون روح القوانين، وقد تناول منتسكيو وهو حلل هذه المؤثرات علوم الجغرافيا والإجتماع والإقتصاد والتشريع والسياسية.

حاول منتسكيو أن يكتشف الأصول والقواعد التي بنيت عليها أنواع الحكومات والدول، وقسم الحكومات إلى إستبدادية وهي التي يحكم فيها الفرد من غير قانون، وإلى ملكية وهي التي يحكم فيها الفرد طبق القانون، وإلى جمهورية وهي التي فيها يمتلك الشعب السلطة السياسية، ويكون هذا النوع الأخير ديمقراطياً أو أرستقراطياً، وقال إن كل نوع بني على قاعدة خاصة به، فقامت الإستبدادية على الرهبة، وقامت الملكية على الشرف، والأرستقراطية على الإعتدال، وقامت الديمقراطية على الفضائل السياسية أو الوطنية، ثم بحث في الأخطار التي وجدت في كل نظام، وفي النظم والقوانين التي تتفق مع كل نوع من الأنواع التي ذكرها، وقد فسر وهو يكتب في ذلك كثيراً من الأصول والقواعد السياسية في ضوء علاقاتها مع نظام خاص أو ظروف خاصة، ولم يفضل نوعاً من الحكومة على نوع آخر بل قال إن قيمته نسبية، فإذا تغيرت الروح التي إمتاز بها نوع على غيره فأن الثورة تكون نتيجة طبيعية، وتصبح الديمقراطية مستحيلة إذا أختفت الفضائل السياسية وذهبت معها روح المساواة، ولا

تعيش روح الأرستقراطية إذا حادت عن الإعتدال بين الطبقات، و تموت الملكية إذا ضعفت روح الشرف بين الحكام، وأن الحكومة الإستبدادية غير ثابتة بطبيعتها، ولاتتبع الثورات نظاماً معيناً، بل يتوقف نوع الحكومة الجديد في كل دفعة على الأحوال السائدة، ثم قال إن نوع الحكومة يتوقف بصفة خاصة على إتساع رقعة الدولة فأن كانت رقعتها واسعة كانت الحكومة الإستبدادية طبيعية، أما إذا كانت معتدلة في الإتساع فأن حكومتها تكون ملكية، وتصلح الحكومة الجمهورية في الدولة المحدودة المساحة، وقال إن مساحة فرنسا واسعة فلا تصلح لها الحكومة الجمهورية ، وإن كل تغيير في حجم الدولة يصحبه تغيير في شكل حكومتها؛ وقال إن إتسع الرقعة يؤدي إلى قيام نوع من الحكومة غير مرغوب فيه، وعارض فكرة التوسع مخالفاً مكيافلي في ذلك، وأيد مبدأ الحكومة التعاهدية في الدولة لتتجنب الصعوبات التي تعترض الجمهوريات الصغيرة وقد تأثرت أمريكا بأفكاره عندما كانت تطبق في بلادها النظام التعاهدي.

عنى منتسكيو عناية شديدة بمسألة الحرية، وإستمد معظم آرائه في هذا الموضوع من نظريات لوك ومبادئه، ولكنه لم يعن كثيراً بالحقوق الطبيعية أو الفردية، وميز بين الحرية السياسية والمدنية وقال إن الأولى ناشئة عن علاقة الفرد بالدولة، وهي حرية الفرد في العمل طبق القانون وفي ظل حمايته وهي تتعارض مع الإستبداد، أما الحرية المدنية فقد نشأت عن علاقة الفرد بأخيه الفرد، و تتعارض مع الرق، وهي مرتبطة بالقانون الطبيعي، وقد إنتقد النظريات التي ناصرت نظام الرق، وإقترح إتفاقية دولية تحرم الإتجار بالرقيق، ثم بذل جهده في وضع نظام حكومى يكفل

الحرية السياسية، ويضمن الخضوع للقانون وعدم إعتداء الأفراد كل على أخيه، وكانت الحرية ممكنة في دولة على رأسها حكومة مقيدة، ومضمونة إذا إنفصلت السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعضها عن بعض، كما كانت الحال في إنجلترا، وكان فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية في نظره مهماً، وطلب من السلطة العناية بأمر القانون الجنائي والإجراءات الخاصة به، حتى يمتنع الظلم، وقد أثرت نظرية الفصل بين السلطات تأثيراً كبيراً في فرنسا، وطبقت في دستور الدولة وولاياتها وقد روعيت أيضاً في قانون الإعتراف بحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية الوطنية الثورية في فرنسا.

أتفق منتسكيو مع بودان في إعتباره تأثير البيئة الطبيعية على النظم السياسية والإجتماعية، وأعتقد أن الحرية السياسية طبيعية في الدولة ذات الجو البارد، والرق طبيعي في الدول ذوات الجو الحار، وتشجع الأصقاع الجبلية الحرية، والسهول الخصبة الإستبداد، وإن الوحدات السياسية الصغيرة تساعد على نمو الحرية، ويميل سكان الجزر إلى الديمقراطية أكثر من أخوانهم في القارة، ثم قال إن القانون يتأثر بالأحوال الإجتماعية والإقتصادية والدينية، ويجب أن يطابق العادات والتقاليد، ثم أخذ يبحث في مسائل السكان وإعانة الفقراء، وفي مسائل النقود والتجارة بحثاً علمياً متمثلاً بحوادث التاريخ وبالحوادث التي رآها في عصره وقال كما قال هارنجتون أن توزيع السلطة يتوقف على توزيع الثروة، وإن التجارة لاتتفق مع كرامة الملكية ومقامها، وطلب من الحكومة ألا تتسامح مع شركات

الإحتكار والجماعات التجارية، وأتفق مع الطبيعين في فائدة المنافسة والمجهود الفردي.

كان منتسكيو يعتقد في المسيحية، ولكنه ناقش العلاقة بين الكنيسة والدولة، وبين الدين والسياسة، بروح تشبه روح مكيافلى، وقال إن الإسلام يشجع الحكومة المطلقة (كيف يتفق هذا مع قوله تعالى وأمرهم شورى بينهم)، والمسيحية تشجع المقيدة، وإن الكاثوليكية تصلح للملكية والبروتستنتية تصلح للجمهورية، وأيد التسامح الديني، وقال إن تنظيم المسائل الخلقية والدينية خارج عن دائرة إختصاص الحكومة، وقد إتبع الطريقة الأستقرائية التي إتبعها كل من أرسطوطاليس ومكيافلي وبودان وعنى مثلهم بالمسائل السياسية العملية، ووسع ميدان التاريخ، و بحث في التاريخ القديم للأمم غير المتمدينة، وكانت إستنتاجاته غير دقيقة وغير صحيحة في بعض الأحوال.

٣- جان جاك روسو (لمج يرلمج ؟سم ير يرلمج)

كان جان جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) والكاتب الذي وصف الأحوال في فرنسا في عصره وصف خبير، وكان غرضه أن يرفع الظلم السياسي والإجتماعي الذي أنّ الفرنسيون من جوره إذ ذاك، وقد طبق نظرية العقد الإجتماعي في فرنسا في الوقت الذي كان هيوم يعمل على هدمها في إنجلترا من طريق المنطق، ولقد كان قوياً في آرائه ومحبوباً وبليغاً، أثر بكتاباته على الرغم من تناقضها وعدم دقتها تأثيراً كبيراً

في العصر الذي جاء بعد ظهورها، وكان عالماً بالتاريخ وحوادثه، متفقهاً في الفلسفة السياسية القديمة، وكان معجباً بالجمهوريات الأغريقية والرومانية، وبالدول الديمقراطية الصغيرة، ولعله تأثر في ذلك بنظم جنيف حيث قضى أيام طفولته، وقد إستمد كثيراً من آرائه ونظرياته من كتابات بفندورف ولوك ومنتسكيو، وقد إتفقت نظريته في السيادة الشعبية مع نظرية الثسيوس فيها في كثير من النقط والوجوه، وكان يكره المبادئ التي قال بها كل من هوبز وجروتيوس، وكانت آراؤه تنم على حقيقة شخصيته، فقد كان مغروراً حساس العواطف. الشعور محباً للحرية المطلقة، ولذلك فإنه ثار على القيود الوضعية، وقلل من شأن السلطة والمدنية، و عظم قيمة الحرية العامة، وكان لا يعطف على الإصلاح المعتدل كما أوصى به فولتير والطبيعيون، أو كما طلبه منتسكيو، بل طلب الحرية للفلاحين وأفراد الطبقة الوسطى، وأراد مساواتهم في الحقوق مع غيرهم من الطبقات الأخرى الممتازة، وإنتقد الرأي القائل بأن التقدم متوقف على درجة العرفان، ولم يعتقد في مدنية صناعية مبنية على الفنون والعلوم الإنسانية، وكانت آراؤه ترمي إلى تحقيق الديمقراطية المباشرة والمساواة، وطلب تعديلاً أساسياً في كل النظم الإجتماعية والسياسية، ولذلك كانت الثورة الكبرى نتيجة منطقية لتلك الآراء.

وضع روسو نظريته السياسية على أساس دولة لم تتكون سياسياً، وكانت على حالة فطرتها الأولى، وكان الناس فيها متساوين و قانعين بما عندهم من الأرزاق، مدفوعين في سلوكهم بعامل المصلحة الذاتية، و بشعور الرحمة والشفقة، وقال إن الشرور نشأت عن تقدم المدنية، وسبب

توزيع العمل بين الأفراد مميزات بينهم، وإمتاز الغني عن الفقير بالتملك، وقضت هذه الحالة على السعادة الطبيعية التي تمتع بها بنو الإنسان، وأصبح تأسيس الجماعة المدنية ضرورياً، وكان روسو يميل أكثر من هوبز ولوكالي تصوير الحالة الطبيعية بأنها تاريخية وحقيقية، وقد خالف جروتيوس وهوبز وبفندروف وقلل من شأن العقل البشري، وقال إنه نتيجة للحياة الصناعية التي عاش في وسطها الإنسان بعد تكوين الجماعة السياسية، وكانت هذه النتيجة سيئة على بني الإنسان، وطلب الرجوع إلى الحالة الطبيعية، إذ كان الفرد غير متمدين ولكنه كان شريفاً ونبيلاً، وقال إن الدولة ضرر نشأت عن عدم المساواة بين الأفراد.

تناول بعد ذلك كيفية تأسيس الدولة ونشر رأيه في هذا الموضوع في مقال سياسى خطير أسماه ((العقد الاجتماعي)) ، وأودعه من الأفكار والآراء ما أثار الحمية في قلوب القارئين، و مهد السبيل لأعظم ثورة في تاريخ الفرنسيين، وقرر فيه أن الحكومة تكونت بمقتضى عقد إجتماعى، لأن السلطة لا تكون شرعية ولا تتوفر الحرية للأفراد إلا بالتعاقد والإتفاق، وقد تأثر وهو يثبت ذلك بأراء هوبز ولوك في هذا الموضوع، وإعتقد أن كل فرد نزل عن حقوقه الطبيعية للجماعة السياسية بصفتها وحدة قائمة بنفسها، فتأسست وحدة سياسية لها حياتها وإرادتها متميزة عن أفرادها وأمتلك كل فرد جزءاً متساوياً مع غيره في السلطة العامة وإسترجع الحقوق التي نزل عنها تحت كنف الدولة وحمايتها، ولذلك كان التعاقد الذي وصفه روسو إجتماعياً لا حكومياً، وكان إتفاقاً متبادلاً بين الفرد والدولة، ربط الفرد بغيره من الأفراد بصفته شريكاً في السيادة العامة، وربطه بصاحب

السلطان بصفته عضواً في الدولة، وكان يعتقد أنه لا يوجد تعارض بين السلطة الممنوحة للأفراد بصفتهم وحدة سياسية وبين حريتهم بصفتهم أفراداً، وقد برهن حكم الإرهاب في فرنسا على أن السلطة الشعبية إن لم تتقيد تصبح مستبدة مثل سلطة أي ملك مستبد آخر، وعلى ذلك كانت نظرية روسو غير عملية، ثم بحث في الإدارة العامة، وقال إنها تتكون من إرادة الأفراد الذين نزلوا بمحض رغبتهم عن حقوقهم وسلطتهم للدولة، وقال أن الإرادة العامة هي إرادة الأكثرية في الدولة، وتخطئ الأقلية إذا إعتقدت إن إرادتها هي الإرادة العامة، وقال إن وجود حزبين قويين خطر على الدولة، وطلب تعدد الأحزاب أن كان ولابد من التحزب، وفي رأيه كانت الإرادة العامة هي المظهر الوحيد للسلطة، وإتخذ آراء هوبز وبودان التي عضدت الملكية المطلقة معواناً له لمناصرة الرقابة الشعبية، وتعبر الإرادة العامة عن مصالح جميع أعضاء الدولة، وهي القانون دون سواها، وعلى ذلك يجب أن يكون القانون مطابقاً للمصلحة العامة وصادراً من الشعب، وتتكون الهيئة الحكومية لتنفذ الأوامر العالية للهيئة المشرعة الحقيقية، ويتضح من هذا أن فكرة روسو في القانون تقرب الفكرة الحديثة عن القانون الأساسي أو الدستور الذي تتمشى السلطات الحكومية على مقتضاه.

أشار روسو من آونة إلى أخرى إلى الفرق بين الدولة والحكومة، وقال إن الدولة هي جمهور الأفراد مجتمعين في وحدة سياسية، تظهر نفسها في الإرادة العامة التي لها السلطة والسيادة العليا، أما الحكومة فهي الأفراد الذين أنتخبتهم الجماعة ليطبقوا الإرادة العامة، ولم تتكون الحكومة بمقتضى

تعاقد كما قال هوبز بل برغبة الأفراد، ولهم أن يغيروها متى شاؤا، وماهى إلا وكيلة عنهم وللوكيل أن يكون دكتاتوراً إذا رأى في دكتاتوريته تنفيذاً اللإرادة العامة.

قسم روسو الحكومات إلى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية و مختلطة، وطبق كثيرا من آراء منتسكيو الخاصة بتوزيع السلطة على حسب الأحوال الإقتصادية والإجتماعية، وقال إن إزدياد عدد السكان دليل على صلاحية نوع الحكومة، وأيد الديمقراطية المباشرة حتى تشرع القوانين، وقال إن المجالس النيابية علامة من علامات الإضمحلال السياسي، ولما رأى ميل الحكومات إلى توسيع نفوذها على حساب الشعب قال أن الإرادة العامة لاتستطيع أن تبقى صاحبة السيادة إلا في الدول الصغرى التي لم تتعقد أحوالها الإجتماعية، وطلب إنعقاد جمعيات شعبية دورية، لتقرر عما إذا كانت الحكومة القائمة صالحة فتستمر في عملها، أو غير صالحة فتستبدل بها غيرها ويجب أن يقف كل تشريع من جانب الحكومة عندما تكون هذه الجمعيات منعقدة، وقد طبق كثير من ولايات أمريكا إنعقاد الجمعيات الشعبية بصفة دورية. م_٢٦

أثرت مبادئ، روسو في الحكومات وتقلباتها بعد موته، وكانت مبادئه الخاصة بالحرية الإنسانية وبالسيادة الشعبية وبالرغبة إلى الرجوع إلى الحالة الطبيعية محبوبة، وطبق زعماء الثورة الكبرى كثيراً من آرائه في التشريعات التي سنوها زمن الثورة، وتأثر الأمريكان بهذه الآراء ونفذوها

عملياً في دساتيرهم ونظمهم الحكومية، وكان لنظرياته أثر كبير في ألمانيا، وأعتنقها الفلاسفة الألمان مثل كانت وفشت وهيجل.

أختلف هوبز ولوك وروسو في الكتابة عن نظرية العقد الإجتماعي فقال هوبز إن الإنسان في حالته الطبيعية كان محباً لنفسه، وإن حالة الطبيعة كانت حالة كفاح ونزاع بين الأفراد، أما روسو فقد قال إن الإنسان الفطري كان طيباً، وكانت الحالة الطبيعية حالة رخاء وسعادة، ووقف لوك وسطاً بين الرأيين، و قال هوبز وروسو إن السلطة العليا مطلقة، أما لوك فقال عنها إنها مقيدة، وقال هوبز إن هذه السلطة يملكها فرداً أو أفراد قليلون أو أفراد كثيرون، ومتى أمتلكت لا يستطيع إنسان إبطالها أو سحبها، أما روسو فقد قال إن السلطة دائماً في أيدي الشعب، و إن القانون هو المعبر المباشر عن الإرادة العامة، ولم يميز هوبز بين الدولة والحكومة، أما لوك وروسو فقد ميزا بينهما و عرفا كلاً منهما، وقال هوبز إن تغيير الحكومة معناه إنحلال الدولة و الرجوع إلى الفوضى، وقال لوك إن الناس يستطيعون تغييرها إذا أساءت التصرف، أما روسو فقد أعتبرها مجرد وكيل يعبر عن الإدارة العامة، و أتحد روسو ولوك في الأعتراف بسيادة الشعب وتقييد سلطة الحكومة، ولكن لوك قال بأن سلطة الشعب محتفظ بها ولا تظهر إلا في الحالات الضرورية مثل حالات الثورة، وقال إن كل أعمال الحكومة تعتبر شرعية و قانونية إلا إذا أعتدت على حقوق الشعب، أما روسو فقد أعتبر السلطة الشعبية موجودة دائماً وعاملة، وقال إن إشتراك الشعب ضروري لتشريع القانون.

بقيت نظرية العقد الإجتماعي حية في ألمانيا وأمريكا بعد موت روسو، وأعترف بها كانت وفشت ولكنهما أنكرا وجودها تاريخياً، وإتخذاها أساساً لأختبار صلاحية القوانين و عدلها، أما في أمريكا فقد كان أثرها شديداُ، وفي إعلان الإستقلال أعترف بها المستعمرون الأمريكان، وطبقوها في معظم الدساتير التي سنوها في بلادهم، ولكن الكتاب الحديثين يعدونها من المناقضات التاريخية في عالم الفلسفة السياسية فأنه على الرغم من مخالفتها للتاريخ والمنطق، قد إتخذها الكتاب أساساً ليبرروا به الثورة الإنجليزية و الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، وأساساً فلسفياً للديمقراطية الحديثة والحرية المدنية.

الباب الرابع عشر

التقدم الإقتصادي وأثره في النظريات السياسية

١- العلاقة بين الإقتصاد والفلسفة السياسية:

إعترف المفكرون منذ القدم بالعلاقة الوثيقة بين الآراء الإقتصادية والنظم السياسية فقال أرسطو طاليس إن السياسة لا يمكن فصلها عن الإقتصاد، وإن نوع الحكومة يتوقف على حالة توزيع الثروة بين الأفراد وإن الثورات تقوم في الغالب بسبب التنازع بين الطبقات الإقتصادية. وقال بضرورة وجود طبقة وسطى في دولة منتظمة الحكومة ووصف الشعب الزراعي بالثبات والمحافظة والجد والنشاط، والشعب التجاري بالشغب وبسرعة الإنقياد للزعماء الديماجوجين. وأعترف مكيافلى بخطر شأن الجماعات الإقتصادية، ونصح للأمير أن يوقع بينهما حتى يحتفظ بسلطته. وقال هار نجتون. ((إن السلطة السياسية تتبع توزيع الثروة)) وطلب من السياسي أن يراقب التوزيع وقال إن وجود طبقة من الملاك ضرورى لثبات الدولة وقال لوك إن وظيفة الدولة هي أصلاً المحافظة على الملكية الخاصة وإن الحكومة إذا إعتدت عليها تتعرض لخطر السقوط والثورة. وإنتشرت الآراء الشيوعية طالبة المساواة الإقتصادية في عصر المسيحية الأولى وفي زمن الثورات التي قام بها الفلاحون في القرون الوسطى. وقد أعترفت الحكومات في الدول الكبرى بالأساس الإقتصادي وأنقسمت طبقات

السكان إلى نبلاء ورجال دين وطبقة سكان المدن وفلاحين وكانت لكل طبقة مصالحها الإقتصادية الخاصة بها وأستمرت الحال على هذا المنوال حتى جاء روسو وكتب مبادئه النظرية عن المساواة والحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية، وطبقت عملياً فأهملت الفلسفة السياسية الحقائق الإقتصادية، وحاولت أن تضع نظاماً ديمقراطياً سياسياً من غير أن تلتفت إلى الفوارق الإقتصادية وإلى كيفية توزيع الثروة، و تناست أن هذه الفوارق لابد وأن تؤثر في نوع الحكومة الذي كانت تنشده.

- المذهب التجاري:

إزدادت خطورة العلاقة بين الإقتصاد والنظريات السياسية بحلول القرن السادس عشر إذ نهضت فيه الأمم الحديثة، وأشتغل الناس بالأمور الإقتصادية مثل توفير الأموال والضرائب والتجارة الخارجية، وإتجهت الأنظار إلى العلاقة بين الدولة والثروة، وتقدمت التجارة بعد كشف الدنيا الجديدة، وإزداد شأن الذهب والفضة، وأهمل الناس الزراعة التي كانت عماد الثروة في أثناء القرون الوسطى، وأكبوا على جمع المال من طريق التجارة الخارجية، وأشتد التنافس بين الممالك القوية في ميدان الإستعمار، وراقبت الحكومات الحركة التجارية وأشرفت عليها بعد أن كانت في أيدي الأفراد والنقابات، و بذلت جهدها للحصول على المال من هذا السبيل إذ كانت حاجتها إليه عظيمة بسبب زيادة النفقات اللازمة للجيوش النظامية والمصالح الحكومية، وأصبح لفريق التجار الذي أثرى ثراء كبيراً وشأن كبير في المسائل السياسية، وتأسست المستعمرات وبحث الكتاب

والساسة في علاقتها الإقتصادية بالدولة الرئيسية، وكان المبدأ المقرر أن تقصر التجارة في المستعمرات على الدولة المستعمرة وحدها، وتقصر الصناعة في المستعمرات على إنتاج المادة الأولى التي تستطيع الدولة الرئيسية صنعها وبيعها في مستعمراتها، وأدارت المصالح التجارية السياسية الخارجية للدولة، وساد الإعتقاد بأن واجب الحكومة أن تتدخل تدخلاً فعلياً في أمر التجارة والصناعة في الدولة لأن مصلحتها المادية لايمكن الحصول عليها إلا على حساب غيرها من المالك، وطبقت هذه المبادئ في المنازعات التي قامت بين إنجلترا وهولندا في منتصف القرن السابع عشر، وبين فرنسا وإنجلترا في أثناء المنافسة التي حدثت بعد ذلك بينهما.

وقد نشأ عن هذه المظاهر ما سميت بالحركة التجارية أو المذهب التجاري فعظم الناس شأن الصناعة وأعتبروها أفضل من الزراعة كمصدر للثروة الأهلية، وفضلوا التجارة الخارجية على التجارة الداخلية وعملوا على زيادة الصادرات على الواردات حتى يزداد الذهب في البلاد وشجعوا زيادة السكان لأنهم مصدر قوة للدولة، وعليها أن تتبع الخطوات التي تراها مؤدية إلى زيادة ثروتها وقوتها، ووضعت كل حكومة القيود والرسوم التجارية التي رأتها في مصلحتها، وشجعت الصناعة المحلية بإعطاء الإعلانات المالية وفرض الضرائب المانعة على الصناعات الأجنبية، وأعطت الإحتكارات ومنحت الإمتيازات للشركات وإنتشر التجار في المستعمرات بجنون من المكاسب ما إستطاعوا إليها سبيلاً، وظلت هذه السياسة التجارية قائمة من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن

عشر، وإتخذ الساسة المذهب التجاري وسيلة لتقوية دولهم وتكوين ممالك قوية تكون غنية بسكانها مستقلة بذاتها.

نفذ شارل الخامس المبدأ التجاري في أسبانيا بعد أن أستوى على عرشها عام ١٥١٦ وأصدر قرارات في مصلحة بلاده تتعارض مع السياسة الإحتكارية التي إتبعتها جمهورية البندقية إذ ذاك وكان الكاتب الإيطالي سرا (Serra) هو أول من وضع رسالة سنة ١٦١٣ ذكر فيها المبادئ والأساليب التي يجب على الدولة التي خلت أرضها من المناجم أن تتبعها حتى تكثر الذهب والفضة فيها، وفي إنجلترا أكد السير وليم بيتى (Sir Willian Petty) في رسائل كتبها في سنتي ١٦٥٥ و١٦٦٢ خطورة كنز الذهب والفضة والجواهر، وحض الحكومة على تحسين طرق فرض الضرائب وجبايتها وعلى إتباع الأساليب العلمية لترقية الموارد الطبيعية في الدولة، وفي سنة ١٦٦٤ نشر توماس مون (Thomas Mun) أحد المديرين في شركة الهند الشرقية رسالة أكد فيها خطر شأن التجارة الخارجية وخطر شأن الميزان التجاري ولكنه هاجم المبدأ القائل إن النقود وحدها مصدر الثروة، وإتخذ نهوض هولندا وإضمحلال أسبانيا مثلاً يؤيد به حججه، وقد ظلت آراؤه الإقتصادية مرجع الإقتصاديين في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأعيد نشر رسائله مرات كثيرة و بقيت لها المكان الأول حتى نشر آدم سميث كتابه «ثروة الأمم».

كانت حكومة الأحرار في إنجلترا تكره فرنسا في أواخر القرن السابع عشر، وإعتنقت نظريات التجاريين ووضعت القيود التجارية على

سير تجارتها مع فرنسا، ولكن المحافظين الذين أيدوا سياسة شارل الثاني في صداقته لفرنسا عارضوا سياسة حماية التجارة التي إتبعها البرلمان، وكتب كاتبان في سنتي ١٦٩٠ و١٦٩١ رسائل تعاضد سياسة حرية التجارة قائلين إن العالم وحدة تجارية، وإن الأثمان وربح رؤوس الأموال يجب أن تحددها العرض والطلب وليست القيود الحكومية، وتعتبر كتاباتهما مقدمة لمبدأ ((أتركه يعمل)) ((Laissez faire)) ولسياسة التجارة الحرة التي ظهرت في القرن الثامن عشر.

إتبع جان كولبرت (Jean Colbert) (١٦١٩_١٦٨٣) وزير لويس الرابع عشر سياسة الحماية التجارية في بلاده، ونفذ القيود التجارية بكل دقة في عالم الصناعة والتجارة، وعمل على تنشيط الصناعة الفرنسية بفرض الضرائب المانعة على المصنوعات الأجنبية، وحسن طرق فرض الضرائب وجبايتها، وأسس بحرية قوية وحاول توسيع نفوذ بلاده في المستعمرات في أمريكا وآسيا، وتأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية في سنة ١٦٦٤ بمعاضدته. وفي إنجلترا إتبع الساسة نفس السياسة التجارية وأصدرت الحكومة سلسلة من القوانين مثل قوانين الغلال وقوانين الملاحة تقيد بها سير التجارة الداخلية والخارجية، وفي بروسيا في عهد المنتخب العظيم وفردريك الكبير أصدرت الحكومة قرارات التشجيع الزراعة والصناعة ولمراقبة التجارة الخارجية. وفي باقي ولايات ألمانيا وإماراتها ظهر فريق من العلماء وكتب في النظريات السياسية والإقتصادية و بحث في الأساليب التي تنمي دخل الحكومة و تزيد في ثروة الأمراء والحكام، وقد عنى هذا الفريق من الكتاب بأمر التجارة المحلية وترقية الموارد الأهلية، و

الكفاية في الحكم أكثر من عنايتهم بمسائل التجارة الخارجية. وإتفقوا مع التجاريين في القيود الحكومية في الشئون الإقتصادية، وفي الإعتراف بخطورة المعادن النفيسة، والعمل على زيادة السكان والعظمة القومية، وقد إشتهر هؤلاء الكتاب الألمان بمؤلفاتهم القيمة و برسائلهم في المسائل المالية و عرفوا بإسم ((الكمرلست)) (Kamaralists The) أخذا من المكان الذي كان يخزن الأمراء فيه أموالهم.

٣- الطبيعيون:

إن نظرية الحقوق الفردية التي قال بها كل من لوك وهيوم في السياسة والأخلاق أثرت في النظريات الإقتصادية أيضاً في منتصف القرن الثامن عشر، إذ أن القيود والموانع التي فرضتها الحكومات على الأفراد والشركات أصبحت ثقيلة غير محتملة، وإتخذ الكتاب نظرية الحقوق الطبيعية أداة يدفعون بها التدخل الحكومي في الحرية الإقتصادية، وطلبوا منح هذه الحرية للفرد وإطلاق العنان للمنافسة المشروعة حتى يستفيد الفرد والمجموع، و نهض فريق من الكتاب يعرفون بالطبيعين في فرنسا يعارضون مذهب التجاريين وينشدون الحرية الإقتصادية، وظهر معهم في إنجلترا فريق آخر وعلى رأسهم آدم سميث يؤيد هذه النظرية وينشط حركة الإنقلاب الصناعي التي ظهرت فيها إذ ذاك.

ضج الناس والكتاب من جراء المساوئ التي نشأت عن القيود **التجارية والسياسة المالية التي إتبعها كولبرت في فرنسا، وتعس الفلاحون فيها**

بسبب تنشيط الصناعة والتجارة على حساب الزراعة، و برهنت إنجلترا عملياً على أن الزراعة الواسعة إذا تحسنت أساليها وأنفق عليها تكون أكثر ربحاً من التجارة والصناعة، فتأثر الفرنسيون وأداروا ظهورهم إلى مذاهب التجاريين وألتفتوا إلى خطر شأن الزراعة، وەب فريق من الكتاب أمثال فوبان وفنلون ينتقد سياسة الحكومة المالية، ويقترح إصلاح الضرائب وحرية التجارة م_٢٧.. والعناية بأمر الزراعة، وكتب ريشارد كانتيلون (Richard Cantillon) رسالة في سنة ١٧٥٥ يقول فيها إن الأرض هي المصدر التي يؤخذ منه كل الثروة، وإن التجارة المحلية أفضل من الخارجية، وإنتشرت هذه الرسالة إنتشاراً واسعاً في فرنسا ومهدت السبيل أمام ظهور فريق الطبيعين.

تأثر الطبيعيون بالمبادىء السائدة عن القانون الطبيعي، وطبقوا مبادئه على العلاقة بين الدولة والتجارة والصناعة كما أنهم تأثروا بالمبادئ التي نادى بها لوك وروسو وبالتقدم الذي ظهر في العلوم الطبيعية في عصرهم، وقالوا إن إنتاج السلع وتوزيعها يجب أن يتبع قوانين طبيعية ثابتة، و يجب ألا تتدخل الحكومة في أمره بفرض القيود والموانع، ثم أكدوا خطر شأن الفرد وحقوقه، وخصوصاً حقه في الملكية الخاصة، وقالوا بوجوب منح الفرد حرية واسعة في توزيع مايملكه، وكانوا يعتقدون في ((النظام الطبيعي)) الذي هو من عمل الله و تعبر قوانينه عن إرادة الله على عكس ((النظام الإيجابي)) الذي هو من صنع الحكومات القائمة التي تعتبر قوانينها ونظمها ناقصة وغير كاملة، وقالوا إن وظيفة الدولة هي حماية حياة الفرد وحريته وملكيته، وإن الفرد يعرف مصلحته الخصوصية أكثر من معرفة الحكومة

إياها ونادوا بمبدأهم المشهور ((أتركه يعمل أتركه يمر)) (Laissez Faire, laissez passer) إعتقد الطبيعيون أن الأرض مصدر الثروة، وإن الجهد الذي يصرف في الإنتاج الزراعي وفي إستخراج المادة الأولى من الأرض هو الجهد المثمر ذو الربح الوافر، أما التجارة والصناعة فغير مثمرة وليست مهناً رابحة ونادوا بزيادة إستغلال رؤوس الأموال في الزراعة، و بإلغاء الرسوم التي تحصل على تجارة الحبوب في داخلية البلاد في فرنسا، و بفرض ضريبة واحدة على الأرض، ثم إنتقدوا نظام الضرائب المتبع إنتقاداً مراً فحركوا العواطف وأثاروا الخواطر على الملكية الفرنسية المستبدة.

أيد الطبيعيون من الوجهة السياسية الملكية الوراثية، وقالوا إن الملك يجب أن يكون مستنيراً وحراً، ولم يعنوا بأمر الحقوق السياسية، و كرهوا النظام البرلماني الإنجليزي، وإع

تقدوا في الملكية الفردية المطلقة على شريطة ألا يكون الملك مصدر القانون ولكنه المنفذ لقواعد العدالة والفضيلة الطبيعية، وقالوا يجب أن تعترف قوانين الدولة بالأصول الضرورية للنظام الإجتماعي الطبيعي، وإن وظيفة الدولة المحافظة على حقوق الفرد الطبيعية وهذه تشمل أولاً حرية الفرد في أن يتصرف في شخصه، فله الحق أن يعمل ومتى عمل له الحق في أن يتصرف في نتيجة عمله، وعلى الحكومة ألا تتدخل إلا وقت الضرورة في حرية الفرد وحرية عمله، وطلبوا إلغاء القوانين غير الضرورية، وقالوا إن إبطالها إفضل عمل تقوم به الهيئة التشريعية، ولكنهم قالوا إن واجب الحكومة أن تقوم بأمر التعليم حتى يعرف الفرد المبادئ الأساسية للقانون

الطبيعي، ثم تناولوا العلاقات الدولية وشجعوا التجارة الحرة والسلام والإختلاط الدولي، وإعتقدوا أن الوطنية المعتدية والمنافسة الحادة بين الدول التي سادت في عصرهم من الأضرار التي يمكن تجنبها.

أشتهر من الطبيعيين فرنسوا كسناى (Francois Quesnay) (١٦٩٤_١٧٧٤) وجاك ترجوت (Jacques Turgot) (١٧٢٧_١٧٨١) وغيرهما وهؤلاء الكتاب هم أول من فهم أن الحقائق الإجتماعية متصلة بعضها ببعض بواسطة قوانين ضرورية، وأول من أسس علم الإقتصاد، وعلى الرغم من إعتباره أن الزراعة أفضل من التجارة والصناعة فإنهم هم الذين مهدوا السبيل أمام المباحث الإقتصادية التي قام بها آدم سميث ومن جاء بعده من الكتاب في القرن التاسع عشر. هذا وقد عاقت حوادث الثورة الفرنسية تقدم العلوم الإقتصادية وأخضعتها للسياسة في فرنسا، ونقلت النشاط العلمي إلى إنجلترا، ومع ذلك فقد أثرت مبادئ الطبيعيين بعض الأثر في دول أوربا وأمريكا وأعجب بنيامين فرنكلين أحد رؤساء جمهورية الولايات المتحدة بمبادئهم وطبق بعضها في بلاده، كما طبق بعض هذه المبادئ والآراء كل من كترين الثانية في الروسيا ويوسف الثاني في النمسا وغستاف الثالث في السويد، وحاول ترجوت وهو وزير مالية لويس السادس عشر أن يخفف عبء الضرائب و يقوم بإصلاحات مالية ولكنه أخفق بسبب معارضة النبلاء ورجال الدين لهذه المبادئ.

٤- آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

كان القرن الثامن عشر فترة خطيرة الشأن في الإنقلاب الإقتصادي في إنجلترا، إذ ازدادت الثروة الأهلية زيادة كبيرة، وتعس فريق من السكان في الوقت عينه تعاسة لا حد لها، وذلك بسبب إختراع الآلات لغزل القطن والصوف ونسجها، وإستخدام البخار في توليد القوى والإستعاضة بالفحم عن الخشب، وتقدم صناعة الحديد، إذ أن كل هذا قلب الصناعة المنزلية التي إنتشرت في إنجلترا في أثناء القرن السابع عشر إلى نظام المعامل التي إنتشرت فيها في القرن التاسع عشر، وأتبعت أساليب حديثة في الزراعة، وتحسن نظام الصرف وإزدادت خصوبة الأرض، وتحسن إنتاج الماشية، وأدخلت نباتات جديدة في البلاد، وإتسع نطاق الزراعة الواسعة ورخص النقل بفضل تحسين طرق المواصلات المائية والبرية، وكان من نتائج ذلك أن هجر الفلاح الصغير مزارعه وقريته وسكن المدن التي أصبحت بمعاملها مراكز صناعية مكتظة بالسكان، يسيطر على الصناعة فيها فريق من أصحاب رؤوس الأموال كما سيطر فريق الملاك الكبار على الزراعة في الأقاليم، وتقدمت التجارة الخارجية وتقدم معها فن بناء السفن وأتسع نطاقه، وقضى إستخدام الآلات على فريق كبير من العمال، وأصبحت الحياة في المعامل لا تطاق، فإزداد فقر الطبقات العاملة ومالوا إلى الإجرام.

حدث الإنقلاب الصناعي في إنجلترا في الوقت الذي أهملت فيه مبادئ التجاريين وطبقت مبادئ الطبيعيين، ولذلك لم تتدخل الحكومة وتركت أصحاب المعامل والعمال يسوون مشاكلهم فيما بينهم، وقد

ساعدت الأحوال الإقتصادية الجديدة على القضاء على أفكار التجاريين ومذهبهم، فإن إنجلترا إحتاجت إلى إستيراد المادة الأولى لمعاملها كما أنها إحتاجت إلى الأغذية من الخارج، وأضطرت بسبب المنافسة أن تبيع سلعها المصنوعة بأثمان رخيصة حتى تتغلب على غيرها، وكان من صالحها أن تسير التجارة حرة من غير قيد ولا شرط، وهب فريق من الكتاب فيها في أواخر القرن السابع عشر يهاجم النظام التجاري، وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر خفض وزيرها الأكبر ولبول الرسوم المقررة على مائة سلعة من السلع التجارية في التصدير والتوريد، وأهمل تنفيذ قانون الملاحة و عارض نظام الإحتكار التي إتبعته إنجلترا في المستعمرات، ولما حاول جورج الثالث أن يتبع سياسة التجارة في المستعمرات قابله المستعمرون بالرفض وساعدهم في ذلك فريق كبير من الإنجليز الذي إعتقد في المنافسة والتجارة الحرة، وعلاوة على ذلك قد أكد الكتاب السياسيون في إنجلترا الحقوق الطبيعية والحرية الفردية والإقتصادية، وكتب الكتاب الرسائل الإقتصادية والسياسية وأشتهر منهم آدم سميث بكتابه ((ثروة الأمم)) الذي نشره عام ١٧٧٦.

درس سميث مؤلفات التجاريين وكتابات فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقرأ مذهب الطبيعيين وتأثر بالمحاضرات التي سمعها في جلاسجو من أستاذه فرنسيس هاتشنسون على التشريع الطبيعي، وعرف منها آراء بفندورف وجروتيوس ولوك، وتقابل وهو يطوف في فرنسا مع ديدار ووكسناى وترجوت، وكثيراً ما تباحث مع الأخير منهم في مسائل الضرائب والتجارة الخارجية، وأستمد من معاصريه ج. تكار (.J

Tuckar) وآدم فرجسون (Adam Ferguson) أفكاراً وآراء في السياسة والأخلاق والإقتصاد، كما أنه تأثر إلى حد كبير في آرائه الفلسفية بنظريات هيوم الخاصة بالطبيعة الإنسانية والروح التاريخية والحرية التجارية، وبمعارضته لآراء التجاريين وقيودهم التجارية. حاضر سميث بعد ذلك في جامعة جلاسجو وتناول النظم السياسية الخاصة بالتجارة والمالية والمؤسسات الدينية والحربية، وقال إن المصلحة الذاتية هي العامل الأول بين عوامل الجماعة البشرية وإن الأفراد يملكون حقوقاً طبيعية، وإن العالم يحكم بوساطة الله الذي يحب الخير للجميع، وإن التدخل الحكومي يجب أن يصل إلى حد قليل لا يتعداه، وقال مخالفاً رأي الطبيعيين إن العمل وليست الأرض هو مصدر الثروة، وإتفق معهم في رفع القيود التي وضعها المشرعون على كاهل الإنسان، وكان عمليا ومادياً في آرائه أكثر منهم وأوجد مبررات للشيء النافع حتى ولو كان مخالفاً للقانون الطبيعي، فربط بذلك الطبيعة والفلسفة والمادة، وأعتقد أن وظيفة الدولة يجب أن تقصر على حماية نفسها من شر الإعتداء الأجنبي، وأن تقوم بتنفيذ القانون و نشر العدل، وتشرف على بعض الأعمال والمعاهد العامة مثل الطرق والموانئ والمدارس والكنائس، وفي بعض الأحوال الضرورية أباح للحكومة التدخل في حرية التجارة والصناعة ومخالفة المبدأ ((أتركه يعمل اتركه يمر)) كأن تتدخل مثلاً في تنظيم شئون المصارف والأشراف على الفائدة وفرض الرسوم على السلع الواردة التي لها نظائر في المصنوعات الأهلية، ومقابلة ضرائب الدول الأجنبية على السلع الإنجليزية بضرائب تماثلها، وتنظيم العلاقة بين المستخدم وصاحب العمل وما شاكل ذلك.

كان الجو مشبعاً بالآراء الثورية في عالم الصناعة والفلسفة والسياسة عندما نشر سميث كتابه، وكان الناس يترقبون تفسيراً لهذا النظام الإجتماعي الجديد، كما أنهم كانوا يطلبون تسامحاً دينياً وسياسياً وحرية إقتصادية، وأيد الطبيعيون في فرنسا والتجار الأحرار في إنجلترا طلب هذه الحرية وذلك التسامح، فلما نشر سميث كتابه وصادفت مبادئه هوى في النفوس أقبل الناس على قراءته إقبالاً عظيماً، وأعيد طبعه في حياة مؤلفه خمس مرات، وترجم إلى عدة لغات وتأثر به المشترعون في دول أوربا المختلفة، وأعتنق الإقتصاديون في إنجلترا وفرنسا آراءه وطبقوها، وكان وليم بت الصغير تلميذاً لسميث وعدل آراءه السياسية حتى تتفق مع ماجاء بكتاب ثروة الأمم، وإستطاع أن يقوم بعدة إصلاحات على الرغم من شدة تمسك التجار ومحافظتهم على مبدأ التجاريين، وشجع السياسة الحرة مع المستعمرات، ووحد إنجلترا وإيرلندا حتى يقضي على الرسوم التجارية بينهما. وإنتشرت مبادئ سميث بسبب الحوادث التي وقعت بعد موته، وإعتنق زعماء الإنقلاب الصناعي في إنجلترا آراء الخاصة بتقسيم العمل وتوسيع نطاق الأسواق، ورحب أصحاب المعامل برأيه القائل بعدم تدخل الحكومة بين العامل وأجوره وبينهم، وبرأيه المعارض لقوانين الغلال التي رفعت الأثمان وأدت إلى إرتفاع الأجور، ولما قامت الثورة الأمريكية بسبب سياسة التجارة المحمية التي أرادت إنجلترا تنفيذها برهنت على صدق آراء سميث و بعد نظره، وقد أنكر كما أنكر تكر ضرورة المستعمرات لنجاح التجارة، ونادى الماديون أمثال بنتام ومل بأن المستعمرات مصدر للثورات السياسية والحروب ومؤذية من الوجهة المالية.

نفذت جماعة منشستر (Manchester School) وهي جماعة مؤلفة من رجال الصناعة والتجارة وكان على رأسها ريشارد كبدن وجون بريت مبادئ آدم سميث، فأنهم أيدوا قوانين المعامل الخاصة بحماية الأطفال، وناصروا الحرية الفردية، وأعتقدوا أن التدخل الحكومي مضر للتجارة والصناعة، وعملوا على نقض قوانين الغلال. هذا ويرجع الفضل في تقدم إنجلترا التجاري والصناعي إلى المذهب الفردي الذي نادى به سميث ومع ذلك فأن تطبيقه أدى إلى أضرار جسيمة بطبقة العمال بسبب أنانية أصحاب المعامل وإيثارهم مصلحتهم الذاتية على مصالح العمال البائسين، وإن تقدم المذاهب الإشتراكية في عصرنا الحالي ومبدأ التدخل الحكومي لمصلحة العمال دليل ساطع على النتائج العملية التي نشأت عن تطبيق مبادئه.

٥- نظرية السكان:

بحث كتاب كثيرون في القرنين السابع عشر والثامن عشر مسألة السكان، وقال التجاريون إن إزدياد السكان أمر مرغوب فيه إذ أن هذه الزيادة تؤدي إلى الرخاء المادي العظيم، وكانت الحكومات وأصحاب الأعمال يؤيدون هذه الزيادة ويعملون على تحقيقها، لأن الحكومة كانت في حاجة إلى الجيوش الجرارة ولا تصل إلى ذلك إلا بزيادة السكان، ورغب أصحاب الأعمال في هذه الزيادة حتى تكثر الأيدي العاملة فتنخفض الأجور ويزداد ربحهم، وشجعت الحكومات في ألمانيا الأسر العامرة وعاونتهم مادياً، وكانت لا توظف إلا الأزواج، وقد تناول منتسكيو مسألة

السكان بسبب الأحوال التي سادت بين الفلاحين في فرنسا وبحثها وعضد زيادتها، وفي إنجلترا بحثت الحكومة المسألة بحذافيرها بسبب الإنقلاب الصناعى. وفي نهاية القرن الثامن عشر ظن المفكرون أن الأرض ضاقت بمن عليها لإرتفاع أثمان الحاجات وكثرة الأيدي العاملة وإنتشار الفقر وزيادة السخط العام.

وزاد عدد السكان في إيرلندا زيادة جعلت توماس روبرت ملتس (Thomas Robert Malthus) (١٧٦٦_١٨٣٤) يقول إن الزيادة في السكان تسبب التعاسة وتؤدي إلى الشقاء، وقال إن هذه الزيادة لا تزول إلا بالأمراض والطواعين والمصائب التي تقلل من عدد السكان، ثم قرر في الرسالة التي كتبها ونشرها في سنة ١٧٩٨ أن زيادة عدد السكان أسرع من زيادة الطعام، وإن سكان أي دولة يتضاعف عددهم كل خمس وعشرين سنة وإستشهد على صحة قوله بما حدث في الولايات المتحدة إذ تضاعف عدد سكانها في ربع قرن، ثم برهن بوساطة عمليات حسابية وهندسية على أن عدد السكان يتجه دائماً نحو الزيادة بأسرع من زيادة مواد الغذاء التي يمكن الحصول عليها وذلك بسبب قانون تناقص الغلة، ووصف العلاج الذي يحول دون هذه الزيادة وشجع الوسائل الذميمة التي تمنع الحمل، وحض على عدم الزواج إذا لم تتوافر الموارد المالية الكافية للإنفاق على الأسرة، إلى غير ذلك من الأوصاف التي أثارت إنتقاد الكتاب على نظريته ومعارضتها معارضة شديدة، ونشر وليم جودوين (William Godwin) رسالة قال فيها إن الحكومة التي هي ضرر لا بد منه مسئولة عن الشقاء والتعاسة التي يرزح تحتها الإنسان، وأن الطبيعة

جادت بالخيرات التي– م –٢٨ – تكفي جميع السكان إذا وزعت هذه الأرزاق والخيرات بطريقة عادلة ومتساوية، وقد تناول ملتس ما كتبه معاصروه في هذه النظرية ورد على ما جاء من الآراء مخالفاً له ولنظريته ووجد له من يناصره في رأيه، وقد تأثرت الحكومات بما كتبه فيما يختص بإعانة الفقراء وبالمهاجرة، وتأثر دارون بهذه المبادئ وهو يكتب في نظريته الأختيار الطبيعي، كما تأثر بها جون إستيوارت مل الذي أمتنع عن طلب تدخل الحكومة لمصلحة العمال بسبب هذه النظرية.

هذا وقد برهن التاريخ على عدم صدق هذه النظرية في وقتنا الحاضر لأن بعض الدول تشكو من قلة السكان لا من زيادتها وتتخذ الخطوات للأكثار وليس للتقليل كما قال ملتس.

الباب الخامس عشر

الخلقيون والمشترعون في نهاية القرن الثامن عشر

١- الأحوال السياسية في نهاية القرن الثامن عشر:

إنتهت حرب السنين السبع بعد موت روسو بسنة واحدة وخرجت منها إنجلترا وحليفتها بروسيا فائزة بعد أن دحرت عدوتها فرنسا وحليفتها النمسا في ميادين القتال في أوربا وفي المستعمرات، وأستولت إنجلترا على مستعمرات فرنسا في حوض نهري السنت لورنس والمسسي وقضت على آمالها الإستعمارية في الهند، وقد خسرت الملكية الفرنسية علاوة على ما تقدم عطف شعبها لتحالفها مع أسرة هبسبرج المكروهة منها ولأنها حملته ديوناً فادحة أثقلت كاهله، وعجلت بوقوع الكارثة المالية والإضطرابات الإجتماعية مما أدى إلى الثورة الكبرى، وكانت المحاكم العليا في فرنسا قد أرادت أن تدافع عن الحريات الفردية ضد إستبداد الملكية متأثرة بنظرية الفصل بين السلطات التي قال بها منتسكيو ولكن الملكية تغلبت عليها وأقفلتها في سنة ١٧٧١ وظل الملك مستبداً حتى قامت الثورة بعد ذلك بنحو عشرين عاماً.

أما إنجلترا فقد خرجت من الحرب وقد أتسعت دائرة مستعمراتها وأصبحت سيدة البحار والإستعمار في العالم، وحاول جورج الثالث الذي أرتقى عرشها عام ١٧٦٠ أن يزيد في نفوذه ويوسع في دائرة إختصاصه

على حساب البرلمان ورئيس الوزراء ولكنه قوبل بمعارضة شديدة، وهبت الأحزاب في وجهه وأخذ الكتاب يبحثون نظريات منتسكيو الخاصة بفصل السلطات ويظهرون فضل النظام الحكومي الإنجليزي ويقررون خطر شأن البرلمان، ولما أرادت الحكومة الإنجليزية أن تستبد بالمستعمرين وتنفذ قوانين الملاحة، وتطلب من الأمريكان أن يتحملوا نصيباً من النفقات التي صرفت في الحرب بينها وبين فرنسا في كندا غضب المستعمرون وعارضوا مطالب الحكومة وأيدهم فريق من الكتاب والسياسين في إنجلترا وإزدادت المشادة بين الفريقين مما أدى في النهاية إلى الثورة الأمريكية فحرب الإستقلال.

أما بروسيا فقد إزداد شأنها بين دول أوربا وأصبحت قوية بفضل مكاسبها الأقليمية والحربية، وكان ملكها فردريك الكبير مثالاً عظيماً لملوك هذا العصر المستنيرين الذين بذلوا جهدهم لخير شعوبهم مثل كترين الثانية في روسيا ويوسف الثاني في النمسا وشارل الثالث في أسبانيا، فأنهم جميعاً تأثروا بالإقتراحات التي قدمها منتسكيو وجماعة الطبيعين، وقاموا بإصلاحات في دولهم عادت عليها بالسعادة والرخاء وحسنوا حالة الرقيق، وعدلوا أساليب فرض الضرائب وجمعها، وأصلحوا الأساليب القضائية والإدارية، ورفعوا قيوداً كثيرة عن كاهل التجار والصناع، وعملوا على تقليل الأمتيازات التي تمتع بها النبلاء ورجال الدين، وهاجموا تدخل الكنيسة وإحتكارها مراقبة الحركة العلمية وقللوا من نفوذ البابا والجزويت.

كان الملوك في هذا العهد يعضدون الفلاسفة ويرحبون بآرائهم ونظرياتهم السياسية، وتأثرت الحكومات المختلفة بذلك وإستخدمت نفراً منهم في مناصب مسئولة، فعين ترجوت وزيراً للمالية في عهد لويس الخامس عشر وأعطى الفرصة لينفذ آراء الطبيعيين، وأستدعى فردريك الكبير فولتير إلى برلين ليسترشد بآرائه، ولجأت بولندا وكرشيقا إلى روسو حتى يقدم لهما المشورة والمعونة في المسائل الخطيرة التي إعترضتهما، وإستدعت كترينة الثانية مشرعاً فرنسياً يسمى مرسير دي لافير (Mercier de la Rivier) ليساعدها في سن القوانين في أملاكها، وكان يوسف الثاني معجباً بآراء ترجوت وروسو ودرسها دراسة وافية، أما أثر منتسكيو فقد كان عظيماً في الإصلاحات الإجتماعية ولكن الملوك المستنيرين لم يعنوا إلا قليلاً بنظريته القائلة بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وأستمروا يحكمون مهملين المجالس النيابية حتى قامت الثورة الفرنسية.

كانت السياسة الخارجية في هذا العهد غير مقيدة بقواعد العدالة الطبيعية، وكانت قواعد القوانين الدولي غير ملتفت إليها وأتبع الملوك الأساليب التي توصلهم إلى المكاسب القومية وإلى أضعاف منافسيهم معتنقين الفكرة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة، وكانت الحروب الطاحنة تقوم بين الدول لأتفه الأسباب، وكانت المعاهدات لا تحترم شروطها إذا رأت الحكومات أن في مخالفتها مكاسب فردية تعود عليها، وتدل الأساليب التي إتبعها فردريك الكبير في مهاجمة النمسا وتلك التي إتبعتها

الروسيا والنمسا وبروسيا في أقتسام بولندا على إتجاه دول أوربا نحو السياسة المكيافلية.

إمتازت الفلسفة السياسية في أواخر القرن الثامن عشر بروح التفاؤل وإعتقد الفلاسفة أنهم يستطيعون إصلاح النقائص الإجتماعية والسياسية إذا طبقوا العقل البشري، ودونوا آرائهم في التشريع وكتبوا القوانين المطولة محاولين تأسيس حكومات دائمة وكاملة، وقد نجحوا في إقتلاع بعض المساوئ الحكومية وأثاروا السخط العام على النظم القائمة، ولما أراد الكتاب بعد الثورة الكبرى أن يعيدوا النظام إلى نصابه واجهتهم المصاعب من كل جانب، وعرفوا أن قلب النظام المستتب و إستبدال غيره به ليس من الأمور الهينة.

□-الفلسفة الإجتماعية والخلقية في فرنسا :

أشتغل الكتاب السياسيون في الفترة التي وقعت بين موت روسو وقيام الثورة الكبرى في فرنسا بشئون الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية والدينية، وقد إقترحوا للوصول إلى ذلك بعض التحسينات السياسية، وقبلوا المبادئ التي قال بها منتسكيو وروسو، وقد أجمع هؤلاء الكتاب على أن الحالة في فرنسا أصبحت غير محتملة، ورأوا أن لا علاج لها إلا بتطبيق العقل البشري والرجوع إلى النظم الطبيعية، فقال الطبيعيون بالإلتفات إلى الزراعة والعمل على تقدمها، وطلبوا توحيد الضرائب وفرضها على الأرض الزراعية، وإلغاء القيود التجارية في داخل المملكة

وإتباع سياسة ((أتركه يعمل)) حتى تظهر القوانين الطبيعية وتعمل عملها، ونادى فريق آخر من الكتاب بأن الملكية أصل الداء وأس الفساد وطلبوا إلغاءها وبخاصة ملكية الأراضي، ونشروا الشيوعية والإشتراكية وقد أشتهر من هذا الفريق الكاتبان الشهيران مورلي (Morelly) والاب مايلى (Abbe Mably) وكان مورلي من الذين تنبؤا بسقوط ملوك البربون و قيام دولة في فرنسا تكون حرة من الإمتيازات الإقطاعية، وهاجم عدم المساواة في الملكية وناصر مبدأ التوزيع العام للأراضي الزراعية، وقد كانت آراؤه ذات أثر كبير في النظريات الإشتراكية التي ظهرت في أثناء الثورة الفرنسية. أما جبريل دى مايلى (Gabreil de Mably) (١٧٠٩_١٧٨٥) فقد إعتنق مبادئ روسو وقال إن توزيع الثروة غير العادل وإغتصاب الملاك للسلطة هما مصدر الظلم الإجتماعي والسياسي، وقال إن الناس متساوون بالطبيعة ((فإذا كانت حاجاتهم واحدة وقواهم العقلية واحدة يجب أن يعطوا قسطاً متساوياً من المادة ومن الفرص العلمية)). وقد نشأ عدم المساواة عن القوانين السيئة خصوصاً القوانين التي أقرت الملكية الخصوصية و قال لا يمكن علاج هذه الحالة إلا بتشريع عادل يقوم به مشرع عاقل يسترشد بمبادئ العقل الطاهر والعدل المجرد. وكان مايلى معجباً بنظم أسبرطة ورومية وكثيراً ما أشار إلى قوانين صولون وليكرغوس وكاتو. وتأثر بآرائهم فيما يختص بالملكية الزراعية، وكتب في القانون الدولى وعارض السياسة المكيافلية التي سادت في عصره، وحض على إحترام المعاهدات وعلى عدم الإعتداء على بضائع الأفراد في أثناء الحروب البحرية.

إنتقد كتاب آخرون أمثال هلفتيوس (Helvetius) وهولباش (Holbach) الآراء الخلقية والدينية التي سادت في عصرهما وطالباً بالتسامح الديني و بحرية الصحافة، وقال هلفتيوس إن الناس جميعاً متساوون طبيعة من الوجهة العقلية، وقرر خطر شأن التعليم والثقافة العامة في التقدم القومي، وقال إن جميع الحكومات تحب السلطة وهي إستبدادية بطبعها وأن أفضلها هي الحكومة المستنيرة وأستحسن المجهودات والسياسة التي يتبعها الملوك المستنيرون في بروسيا وروسيا والنمسا، وطلب من الحكومة الفرنسية إصلاح القوانين إصلاحاً عاماً وتعديل النظام الإجتماعي والسياسي في فرنسا، وقد تأثر كل من بنتام وبكاريا (Beccaria) بنظرياته المادية. أما هولباش وكان فيلسوفاً فرنسياً من أصل ألماني فقد هاجم الدين مهاجمة عنيفة وقال إنه مصدر كل المساوئ البشرية، وطلب إستبدال نظام عام به من الثقافة والتعليم مبنياً على المصلحة الذاتية المستنيرة، وكان يعتقدان دراسة العلوم تقرب الناس من الطبيعة، وقد إنتقد روسو فيما يختص بالمتوحش النبيل ولكنه إعتنق مبادئه في العقد الإجتماعي والإدارة العامة، وأتفق مع لوك بان أساس السلطة تعاقد بين الحكام و الوطنيين، وإن الوطنيين في حل من الطاعة للحكام إذا عجز هؤلاء عن العمل على ترقية المصلحة العامة، وإتبع رأي منتسكيو القائل بتوزيع السلطة بين جهات متعددة حتى تكفل الحرية الفردية، وقد إنتقد النظم الحكومية القائمة إنتقاداً مراً وطلب إصلاحاً عاماً فمهد السبيل أمام الثورة. وكتب كاتب آخر يسمى شاستلكس (Chavalier de Chastellux) (١٧٣٤_١٧٨٨) يؤيد تقدم الزراعة وزيادة السكان، وقال كل ما يعمل

على زيادة عدة السكان والخيرات في الأرض مثمر ومفيد ومفضل على كل الأشياء الأخرى، وطلب العمل على السعادة المادية، وقال إنها غاية الحكومة، وقال عن الدين بأنه نظام عتيق و إن الأخلاق فرع من الطب، وكان مثله الأعلى أنه توجد عصبة من الأمم تتألف منها وحدة عالمية تتمتع بالرزق الوافر والراحة التامة.

إنقسم الكتاب الذين نشدوا الإصلاح في فرنسا في أثناء القرن الثامن عشر إلى أربع طبقات: الطبقة الأولى وتسمى ((المدرسة الحرة)) وكان يمثلها منتسكيو وارجنسون وفولتير وكانت تاريخية في أسلوبها معتدلة في آرائها مستحسنة نظام الحكومة الإنجليزية وطلبت تطبيقه في فرنسا. والطبقة الثانية وهي ((المدرسة الديمقراطية)) وكان يمثلها روسو وديدارو وهلفتيوس وهولباش وطلبت إصلاح النظم القائمة وإعتمدت على العقل البشري حتى تتكون دولة كاملة. أما الطبقة الثالثة فكانت طبقة الطبيعين الذين ناصروا الملكية ولكنهم طلبوا إصلاحاً إقتصادياً عاماً. والطبقة الرابعة وتسمى ((المدرسة الثورية)) وكان يمثلها مابلى قالت بأن الثورة ضرورية حتى تقوم السيادة الشعبية. وقد إتفقت الطبقات الأربع على أن الناس يملكون حقوقاً طبيعية، وأصبح هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للثورة الفرنسية.

٣- المشترعون الإيطاليون:

إشتهر كاتبان إيطاليان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكانا مشترعين عظيمين وهما قيصر بكاريا (Cesare Beccaria) (١٧٣٥_١٧٩٤) وجيتانو فلنجيري (Gaetano Filangieri) (١٧٥٢_١٧٨٨) وقد درسا منتسكيو وآراءه دراسة وافية، ووجه بكاريا إهتمامه إلى المسائل الإقتصادية والإجتماعية، ونشر رسالته الأولى مقترحاً فيها ما رآه من سبل إصلاح العملة ونظامها في ولاية ميلان وإماراتها، ثم كتب رسالة مجيدة تناول فيها المسائل الجنائية وعقابها، ونشرها في سنة ١٧٦٤ وترجمت إلى اللغة الإنجليزية بعد ذلك بثلاث سنوات، وطلب فيها من السلطات أن تحاكم المجرمين محاكمة علنية، و تمتنع عن وسائل التعذيب والإتهام السري وتحقق العقاب ولكنها تنفذه بحزم، وأيد منع عقوبة الإعدام وطلب أن تحاكم الأفراد من كل الطبقات على قدم المساواة، وأن تمتنع السلطات عن مصادرة الأملاك كعقاب للمجرم إذ أنها تؤدي إلى حرمان الأبرياء من أفراد الأسرة، وقال إن العمل على منع الجرائم أفضل من العقاب عليها بعد إرتكابها، وقال إن هذا لا يتأتى إلا بنشر العرفان و تقرير العقوبات المؤكدة الحاسمة. وقد إتخذ الإعتقاد الشائع بأن المصلحة الذاتية هي الدافع للأفراد في معترك الحياة أساساً لنظرياته، وقال إن الناس مستقلون طبيعة وإنتظموا في الجماعة البشرية بمحض رغبتهم، و أن الغرض من التشريع هو توفير الخير لأكبر عدد ممكن من أعضاء الدولة، وقال إن المصلحة العامة هي مجموعة المصالح الفردية أي أنها مصلحة الأغلبية

والأكثرية بين السكان، وعلى ذلك فأن القوانين والعقوبات تكون عادلة إذا كانت ضرورية لبقاء الدولة.

م –٢٩

وكانت مستمدة من الذكاء البشري، وقد ترجم مؤلفه هذا إلى لغات كثيرة وإستفادت منه دول أوربا في تعديل قانون عقوباتها، وتأثر بآرائه جون هوارد وبنتام في إنجلترا.

أما جيتانو فلنجيري فقد كان مصلحاً قوياً، وإنتقد المساوئ، التي إنتشرت في عصره إنتقاداً مراً، وأشتق معظم آرائه من منتسكيو وطبقها في المسائل العملية للإصلاح، وقد بحث منتسكيو في روح القوانين أما هو فإنه بحث في محتويات القوانين ومشتملاتها مؤسسة على الخبرة والعقل الراجح، وكانت أوربا في رأيه قد وصلت إلى درجة من السلام تمكن الفرد من التمتع بحريته، وتمكن الأمم من الأثراء والرخاء بوساطة التجارة والصناعة، ولذلك ظن أن الوقت مناسب للدراسة القانونية العلمية، و بحث في الكتاب الأول من رسالته التي نشرها في سنة ١٧٨٠ في القواعد التي يجب أن يسير عليها، و خصص كتابه الثاني بالمسائل الإقتصادية مناصراً التجارة الحرة طالباً إلغاء القيود الصناعية والتجارية، وبحث في كتابه الثالث في أصول التشريع الجنائي وفي الكتاب الرابع تناول مسائل الأخلاق وشئون التربية والتعليم، وقد أخذ نظرياته في القانون الجنائي وإجراءاته من بكاريا، وإتبع منتسكيو في آرائه الحكومية، ولكنه إنتقد النظام الحكومي الإنجليزي بسبب

تنافس الأحزاب فيها في عصر جورج الثالث وكان يعتقد أن النظام التي تتبعه ولايات أمريكا ودولها يقرب من الحالة الطبيعية التي وصفها الفلاسفة، وقد تكون بإستقلال أمريكا وولاياتها عن أوربا.

٤-الفلسفة القضائية والخلقية في إنجلترا:

ظهر شيء من التغيير في النظريات السياسية الإنجليزية بعد أن إنتصف القرن الثامن عشر بسبب الأحوال السياسية التي سادت إنجلترا إذ ذاك.

وقد ظهر أثر منتسكيو في الكتابة التي نشرها أحد رجال الدين المسمى جون براون (John Brown) (١٧١٥_١٧٦٦) فإنه كتب رسالة في سنة ١٧٥٧ إنتقد فيها الشئون السياسية والدينية، وحمل على العادات والحالة الخلقية في عصره، ووصفها بأنها حالة ترف وأنوثة ووازن الحالة في إنجلترا بالحالة التي كانت عليها قرطاجة وورومية قبل سقوطها، وقال إن العظمة التجارية مؤذنة بالإضمحلال، وإن فرنسا ستقضي على إنجلترا إلا إذا أعيدت إليها البساطة الطبيعية، وكان لا يعتقد في الحكومة الشعبية بل يعتقد في قيام حاكم مستنير على رأس الدولة يقودها بحكمته وثاقب رأيه على النحو الذي وصفه بولنجبروك. هذا وقد تلقى الفلاسفة الإسكتلنديون عن هيوم مبادئ منتسكيو ونظرياته، وأشتهر منهم كاتب يسمي آدم فرجسون – (Adam Ferguson) (١٧٢٣_١٨١٦) كان أستاذاً في جامعة أدنبرغ ونشر رسالتين أحدهما في سنة ١٧٦٧

والثانية في سنة ١٧٩٢، وقد إمتازت كتابته بأسلوب أدبي متين، حلل فيها ما دونه الكتاب والفلاسفة تحليلاً منطقياً بديعاً، وعلى ذلك كانت كتابته محبوبة بين طبقات الشعب على الرغم من خلوها من الإبتكار والأفكار الجديدة، وقد أشتق آراءه من منتسكيو ومن هيوم وآدم سميث، وقال إن الغريزة والعادة هما اللذان كونا الجماعة البشرية لا العقل، وقال إن التشريع لا يؤثر إلا قليلاً فيما لا بد من وقوعه من الحوادث، وإن الدولة لم تؤسس بالتعاقد، وإنتقد رأي روسو القائل بأن الحالة الطبعية كانت حالة ثبات وسلام، وأعتقد أن المنافسة والمعارضة بين الأفراد طبعية ومفيدة، وقال بضرورة المنافسة في السياسة والتجارة والصناعة وفي الحرب بين الدول، وقال لا يمكن الإحتفاظ بالحرية إلا بالتنافس والتنابذ المستمر بين أعضاء الدولة، وأن المصلحة الذاتية هي الدافع القوي للأفراد والأمم في معترك الحياة، وإعتقد أن سلطان الدولة مقيد بحقوق الإنسان الطبيعية، ونادي بتقييد الحرية وقال إن الحرية ليست معناها المساواة وعارض الإستبداد والديمقراطية الشعبية، وإنتقد التطرف وكان لا يعطف على الحركات الثورية ولا على الفلسفة الإصلاحية.

أشتهر كاتب آخر يسمى السير وليم بلاكستون Sir William (Blackstone) (١٧٢٣-١٧٨٣) إذ نشر رسالة في سنة ١٧٦٥ حلل فيها دستور إنجلترا وقوانينها، وإتبع ذلك ببحث الفلسفة العامة للدولة، وقد إستمد كثيراً من آرائه من بفندروف ولوك ومنتسكيو، وقد كان أثر رسالته عظيماً في إنجلترا وفرنسا وأمريكا، وكان المحامون والقضاة الفرنسيون متهمين بإتباع طريقة بلاكستون أكثر من إتباع قوانين بلادهم، وقد بيع نحو

الأربعة عشر ألف نسخة من رسالته في أمريكا قبل ظهورها ويقال إن الأفكار الخاصة بالحقوق الطبعية والحرية الفردية التي إنتشرت في أمريكا عند قيام الثورة فيها كانت كلها مستمدة من بلاكستون، وقد قال عن أصل الدولة إنه نتيجة المجهودات الفردية التي قام بها الأفراد للوصول إلى مآربهم الذاتية ورفض فكرة الحالة الطبعية والعقد الإجتماعي، وقال إنها لا توجد في التاريخ ولا يؤيدها حوادثه، ومع ذلك كان كتابه محشواً بالمناقضات إذ لم يميز بين الحكومة والدولة، معتقداً أن الحكومة تملك السلطة المطلقة العليا ونزلت عنها إلى الهيئة التشريعية وهي الملك في البرلمان، وفي الوقت نفسه قال بالحقوق الطبعية، وقال إن غرض الدولة الأول هو العمل على حماية الأفراد وحماية أشخاصهم وممتلكاتهم، وطلب للفرد حرية حمل السلاح وحرية التكلم وحرية التقدم إلى المحاكم بالشكوى، ثم عظم النظام الحكومي في إنجلترا وفخم دستورها، وقال إنه خليط كامل من المبادئ الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، وإعتقد أن الحرية السياسية والمدنية قد قاربت الكمال في إنجلترا، ولم يتعرض في كتابته إلى الوزارة وتكوينها أو إلى الأحزاب ونظامها ولا إلى المسئولية الوزارية، وكان رأيه في إمتيازات الملك وحقوقه عتيق كما أن نظريته بأن مجلس النواب مثل كل الأفراد الملاك كانت خطأ إذ أن المدن الصناعية كانت غير ممثلة فيه، والخلاصة أن كتابة بلاكستون كان لها شأنها في تاريخ النظريات السياسية بسبب الإنتقاد الذي وجهه إليها كل من بنتام وأوستن إذ برهنا على فساد فلسفته التشريعية.

كتب مشترع سويسري يسمى جان دى لولم Jean De Lolme
( ) (١٨٠٦-١٧٤٠) في الدستور الإنجليزي وقد كان متوطناً في إنجلترا بسبب جريمة سياسية إرتكبها في بلاده وهي رسائله السياسية، ودرس وهو في منفاه الحكومة الإنجليزية ونظامها، وكتب مظهراً فوق هذا النظام وقد إستعمل جورج الثالث آراءه التي ضمنها كتابه ضد المعارضين له ولسياسته وقد وجد لولم سر الحرية في التوازن الدستوري بين السلطة الملكية والسلطة الشعبية، وأكد خطر شأن إستقلال السلطة القضائية، وحرية الصحافة، والنظام الحزبي، وفوق السلطة المدنية على السلطة العسكرية، ومدح نظام المحلفين وعدم القبض على الأشخاص الإ بمسوغ قانوني، ولكنه لم يذكر شيئاً عن الوزارة ورئيسها، وعارض حكم الجماهير، وخالف روسو في مبدئه القائل بأن الحرية تتوقف على إشتراك الأفراد المباشر في أمور التشريع كانت سياسة جورج الثالث سياسة أوتوقراطية فغضب الإنجليز ونقموا عليه وعارضوه معارضة شديدة، ومالوا إلى دراسة آراء الكتاب الذين أيدوا الحرية الشعبية والإرادة العامة، وأقبل العلماء على قراءة روسو إقبالاً عظيما وتأثروا بنظرياته، وبدأ هذا الأثر واضحاً في مقالات جون ولكس (John Wilkes) وغيره من الكتاب فإنهم هبوا جميعا وطالبوا بالحرية ورحب الأحرار بآراء روسو فيما يختص بالحقوق الطبعية والسيادة الشعبية، ونشر يوسف برستلى (Joseph Priestly) (١٧٣٣-١٨٠٤) رسالة في أصول الحكومة سنة ١٧٦٨ قال فيها إن الناس متساوون ويملكون جميعاً حقوقاً طبعية متساوية، وإنه لا يمكن حكمهم إلا بإتفاقهم وإن الحكومة قائمة على مقتضى تعاقد نزل فيه الطرف الأول عن حريته

المدنية إلى الطرف الثاني في مقابل إشتراكه في التشريع معه، وعلى ذلك يستطيع الشعب صاحب السلطان أن يقاوم الحكومة إذا أعتدت على حقوقة الطبعية، ويجب على الحكومة أن لا تتدخل إلا في الأحوال الضرورية في أعمال الفرد وخصوصاً في تجارته، وقال إن سعادة أغلبية السكان ورخاءهم هما الميزان الذي يوزن به كفاية الحكومة على إدارة الشئون ومن هذا الرأي أشتق بنتام عبارته المشهورة «أعظم سعادة الأعظم عدد» وتأثر كاتب آخر يسمى الدكتور ريشارد بريس Richard Price) (١٧٩١-١٧٢٣) بقيام الثورة الأمريكية، وكتب متبعالوك ومنتسكيو في الحقوق النظرية قائلاً إن الحرية تعتمد على الحكومة الشعبية المباشرة وإن الناس أحرار طبيعة ومتساوون، وأنهم يملكون حق الثورة على من حاول حرمانهم من حق الحرية أو الملكية، وأتفق مع براون في أن الترف علامة من علامات الإضمحلال في إنجلترا، ويعتبر برستلي وزميله بريس يمثلان آراء الأحرار في أثناء الثورة الأمريكية، أما حزب المحافظين فقد مثل آرابه كاتب يسمى جوزيا تكر (Josiah Tucker) (١٧٩٩-١٧١٢) فإنه كتب رسالة في الحكومة المدنية عام ١٧٨١ خالف فيها آراء روسو عن ((المتوحش النبيل)) وعن الحالة الطبيعية، وقال إن السيادة الشعبية معناها حكم الغوغاء، و إن حق الناس في تغيير الحكومة يؤدئ إلى العنف والفوضى وأنكر على المستعرات الأمريكية حقها في الثورة، ولكنه إعترف بإن بقاء المستعمرات في يد إنجلترا غير مثمر وغير مفيد، ونصح للحكومة أن تتركها حتى تقر المال الذي يصرف على إدارتها، وأيد التجارة الحرة.

تقدمت الآراء الحرة في إنجلترا تقدماً كبيراً في أثناء الثورة الأمريكية ولكن تطرف الديمقراطية في فرنسا في أثناء ثورتها وعداء نابليون لإنجلترا بعد ذلك أثرت في هذا التقدم وجعلت الإنجليز يميلون إلى آراء الكتاب المحافظين، ومن ثم بقيت آراء برك وهو من المحافظين لها المكانة الأولى في البلاد نحو ربع قرن من الزمن.

الباب السادس عشر

النظريات السياسية للثورتين الأمريكية والفرنسية

١- طبيعة الثورتين الأمريكية والفرنسية:

كان النزاع قائماً بين المستعمرين الأمريكان وحكامهم الإنجليز قبل قيام الثورة الأمريكية بنحو خمسين عامً، ولكنه كان نزاعاً داخلياً تناول الشئون المحلية الصرفة مثل نفي المجرمين وإصدار النقود وفرض الضرائب، ولم تقع حوادث تستحق الذكر لإعتقاد المستعمرين في عدل الحكومة البريطانية، ولأن ولبول وخلفاءه سلكوا سبيل الحكمة والرشاد في إدارة البلاد داخلياً وخارجياً، ولكن لما جاء جورج الثالث ومال إلى الحكم الأوتقراطي في إنجلترا والمستعمرات قامت المعارضة في وجهه وأيدوا المستعمرين، وإبتدأ النزاع عندما حاولت الحكومة الإنجليزية تنفيذ قانون الملاحة وكان مهملاً إذ عارض التجار في إنجلترا الجديدة الذين كانوا يتاجرون مع أفريقيا وجزائر الهند الغربية التنفيذ، وأخذوا يحاربونه بكل قواهم، وإشتد هذا النزاع وأخذ دوراً خطيراً لما أرادت الحكومة الإنجليزية أن تفرض على المستعمرين جزءاً من النفقات التي تتحملها في سبيل بقاء الجيوش والقوات العسكرية في كندا، وفي سنة ١٧٦٥ قرر البرلمان الإنجليزي قانون الطوابع وإحتج المستعمرون على إصداره، وقالوا إن فرض الضرائب عليهم عمل إستبدادى لأنهم غير ممثلين في البرلمان، وأن جمعياتهم

الوطنية هي التي لها هذا الحق دون سواها، وكتب الكتاب في طبيعة الإمبراطورية البريطانية وفي سلطات البرلمان على أجزائها، ونحا كل فريق نحواً يؤيد وجهة نظره الخاصة، وتراجعت الحكومة الإنجليزية وإستبدلت الرسوم الجمركية على البضائع المرسلة إلى المستعمرات بقانون الطوابع، ولكن المستعمرين عارضوها أيضاً، وإتفقوا على مقاطعة البضائع الإنجليزية، فأرسلت جيوشاً إلى أمريكا لتراقب تنفيذ ما أصدرته من القوانين، وأدت هذه السياسة إلى إتساع الخرق بين المستعمرات والدولة الرئيسة، وكونت المستعمرات حكومة مستقلة لها، ثم عقدت مؤتمراً وطلب المؤتمر رفع المظالم وإلغاء القوانين الأخيرة، ولما رفضت الحكومة الإنجليزية قامت الحرب وإنتصر المستعمرون وأعلنوا إستقلاله وإتحدوا.

إنتهزت فرنسا الفرصة وثأرت لنفسها من إنجلترا وساعدت الأمريكان مادياً في حروبهم ضد إنجلترا، ورأى الفلاسفة الفرنسيون أن الثورة الأمريكية ماهي إلا تطبيق للمبادئ التي ينادون بها إذ إستطاع الثائرون وهم أقرب إلى الفطرة من غيرهم أن يتخلصوا من حكومة أرادت الإستبداد فيهم، ويقيموا بالإتفاق غيرها مقررين حقوقهم الطبيعية، وتأثروا بآراء الكتاب الأمريكان وإزداد نشاطهم ونشروا الآراء الثورية في فرنسا، وقد سارت الحوادث سراعاً بإشتراك فرنسا في حرب إستقلال أمريكا، إذ كانت الملكية فيها في دور الإنحلال يكتنفها الفساد من جميع جهاتها، ولم يستطع ترجوت ونيكر أن يقوما بتنفيذ إصلاحاتها المالية بسبب معارضة الأشراف ورجال الدين، وأقترح رجال السياسة عدة إصلاحات ولكنها لم تأت بالفائدة المطلوبة وإضطرت الحكومة أن تعقد في سنة ١٧٨٩ مجلس

النواب التي لم يعقد منذ قرنين ونصف تقريبا، وما لبث هذا المجلس أن إنقلب إلى جمعية وطنية تعبر عن الإرادة العامة للشعب الفرنسي، وأخذت على عاتقها إدارة

م-٣٠

الدولة، وألغت الإمتيازات وأصدرت قانوناً بحقوق الإنسان، وشرعت دستوراً جديداً للبلاد، وعارض الملك وحزبه رغائب الشعب ولعبت الدسائس دورها، فخرجت الثورة عن طور إعتدالها وإعتنقت الجماهير مبادئها وإشتد لهيبها، وظهر زعماء الشعب الذين أرادوا قلب الأمور رأساً على عقب، وألغيت الملكية وشنق الملك، و أعلن الحكم الجمهورى، ثم جاء حكم الإدارة ولما فشل ظهر نابليون وسيطر على البلاد وحكمها حكماً إمبراطورياً وفي أثناء هذه الحوادث سن المشترعون دساتير متعددة ونفذوها، وأصبح سن الدستور وتسطيره من المبادىء المقررة في عالم النظريات السياسية.

أعلنت الجمعية الوطنية في فرنسا عام ١٧٩٠ بأن الأمة الفرنسية تعارض الحروب التي تكون غرضها الفتح وتقبحها، وأنها تعد الشعوب بأنها لا تلجأ إلى القوة أبد الأبدين في محاربة حرياتهم، وقدم الأب جريجوار في سنة ١٧٩٣ مشروعاً للإعتراف بقانون الأمم يكون ملحقاً لقانون الإعتراف بحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية في سنة ١٧٨٩، وقد إشتمل هذا المشروع على آراء متقدمة في العدل الدولي، ويعبر عن الروح

الكاملة التي كانت تريد تحقيقها الثورة الفرنسية عند بدء قيامها، ولكن تدخل الممالك المجاورة في شئون فرنسا الداخلية قلب الثورة الإصلاحية إلى ثورة هجومية، وترك الثائرون وزعماؤهم المبادئ الكاملة التي كانوا ينشدونها وحركوا شعوب أوربا ضد ملوكهم، وقامت حرب أوربية عامة وقفت فيها إنجلترا موقف المحايد أولاً ولكنها ما لبثت أن زعمت المعارضة في أوروباضد نابليون وإمبراطوريته، ونجحت هي وحلفاؤها في إرجاع فرنسا إلى حدودها الأصلية قبل الثورة، وقد أهملت القوانين الدولية في أثناء هذه الحرب إهمالاً تاماً، مما أدى إلى قيام حرب في سنة ١٨١٢ بين الولايات المتحدة والدول المتحاربة، ولما إنتهت الحرب في أوربا عقد مؤتمر فينا وإتخذ مبدأ شرعية العروش أساساً لعمله، وأهمل عوامل الديمقراطية والقومية، وتغلبت عليه الروح الرجعية فكانت قراراته مثيرة للثورات والحروب في أثناء القرن التاسع عشر.

□- النظرية السياسية للثورة الأمريكية:

لم يكتب أحد من الكتاب الأمريكان رسالة سياسية بحث فيها النظرية السياسية التي بررت أسباب قيام ثورتهم وأدت إلى حرب إستقلالهم، ولكنهم بحثوا في مبررات الثورة في الخطب التي ألقوها من على المنابر في الكنائس والمجتمعات العامة، وفي المقالات التي نشروها على صفحات الجرائد، وفي القرارات التي إتخذوها للإتفاق فيما بينهم وللقيام في وجه الحكومة الإنجليزية، وظهرت روح نظريتهم واضحة جلية في الدساتير الكثيرة التي سنوها لأنفسهم، ولقد كانت مباحث الكتاب في بدء الثورة

قاصرة على بحث العلاقة القانونية بين المستعمرات والدولة الرئيسية، وكان بحثهم في دائرة القانون وحيز الدستور، إذ رفعوا شكواهم إلى الملك ضد قرارات البرلمان، وإستندوا على الوثائق والعهود الكتابية التي تأسست على مقتضاها مستعمراتهم، وعلى إعتراف الحكومات الإنجليزية المختلفة بحقهم في فرض الضرائب، وعلى الحقوق التقليدية التي يتمتع بها الإنجليز ولما تقدمت الثورة وإستعر لهيبها بنى الكتاب نظريتهم على نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية العقد الإجتماعي، وقال فريق منهم إن الملك خالف العقد ووجبت مقاومته، وقال آخر إن العقد أصبح باطلاً وعاد الأفراد إلى حالتهم الطبيعية ولهم أن يكونوا دولة أخرى جديدة.

أخذ المستعمرون آراءهم من تقاليد القرن السابع عشر وسوابقه التاريخية في إنجلترا، وكانوا يتمثلون بأقوال ونظريات ملتون وسدني وهارنجتون ولوك في الحقوق الطبيعية، و العقد الإجتماعي والسيادة الشعبية وحق المقاومة والثورة، كما أنهم كانوا يستندون على أقوال بفندروف وفتل وجروتيوس في القانون الطبيعي، ولكنهم عند ماطبقوا هذه المبادئ من الوجهة العملية في بلادهم بعد إستقلالهم فاقوا إنجلترا في دمقراطيتها. هذا ولم يتأثروا إلا قليلاً بآراء الكتاب الفرنسيين وقبلوا مبادئ منتسكيو التي أخذها من النظام الإنجليزي، وطبقوها وهم يسنون دستورهم.

أما مبادىء روسو فقد أهملوها، وكان محور جدلهم وهم يناقشون الحكومة الإنجليزية يدور حول البرلمان والملك وقالوا إنه ليس للبرلمان الحق في فرض الضرائب عليهم، وهم لا يدينون بالطاعة إلا للملك الذي على

مقتضى وثائقه أسست مستعمراتهم، وأن جمعياتهم العمومية تقوم مقام البرلمان الإنجليزي في بلادهم، ولكن ميز فريق منهم بين الضرائب الداخلية والخارجية، وأباح للبرلمان حق التصرف في الخارجية دون الداخلية، ثم قالوا إن البرلمان لا يحق له أن يفرض عليهم الضرائب لأنهم وهم إنجليز لايمثلون فيه مندوب من قبلهم، وعلى ذلك سقط عن البرلمان حقه هذا وأصبح من حق الجمعيات الوطنية العمومية، ويلاحظ أن هذه الحجج ضعيفة لأنهم إستندوا على ما كان للملك من السلطة قديماً ونسوا أن البرلمان قد زادت سلطته وأصبح مصدر التشريع لا للملك في إنجلترا، كما أنهم نسوا أن البرلمان كان يمثل الطبقات في إنجلترا إذ ذاك ولم يكن يمثل السكان والشعب عامة مثل ما كانت عليه الحال في المستعمرات.

ظهرت بجانب هذه الآراء الدستورية آراء أخرى بنيت على نظرية الحقوق الطبيعية، وقال أصحابها إن الناس كانوا أحراراً ومتساويين طبيعة وهم على فطرتهم، وإنهم كونوا الجماعات البشرية بمحض رغبتهم وأقاموا عليهم حراساً من أنفسهم يعملون على مصلحة الجميع وخيره، وليس لهؤلاء الحراس أن يعتدوا على حقوق الأفراد أو يتدخلوا في شئونهم الذاتية، وللشعب صاحب السلطة العليا أن يقيلهم من وظائفهم إذا أساؤا إليه، وله الحق في المقاومة والثورة، وكانت الحقوق في نظرهم هي حق الملكية وحق الحرية وحق الإرتزاق، وحرية العبادة والخطابة والحصانة القانونية والمحاكمة السريعة في حالة الإجرام، ثم قالوا إن الحكومة التي أقامها الأفراد برغبتهم وإختيارهم تستند على إرادة المحكومين وتستمد سلطتها من رضائهم، ويجب أن يكون التشريع وخصوصاً فرض الضرائب مستمداً من رغبة

الذين يطيعون القوانين، إذ أن فرض الضرائب إن لم يكن بوساطة ممثل الشعب يكون إستبدادا، وقالوا إن الشعب مصدر السلطة العليا، وإن الذين يتولون السلطة هم وكلاء الشعب وهم مسئولون أمامه، وله أن يستبعدهم إذا إعتدوا على حقوقه الطبيعية، وإن الثورة واجبة على كل فرد يعشق الحرية وهي حق من حقوقه، وفي وثيقة إعلان الإستقلال تظهر نظرية الأمريكان واضحة في القرارات والقوانين التي أصدرتها الجمعيات العمومية للمستعمرات.

كانت الحكومة الملكية مقبولة في أمريكا عند بدء قيام المشادة، وكان المعارضون لها قليلين، ومدح جيمس أوتس (James Otis) وجون ادمز (John Adams) وهما من أشهر كتاب أمريكا في ذلك العصر النظام الحكومي والأساليب الدستورية في إنجلترا، ولكن لما قامت الثورة وتبعتها الحرب ودبت في النفوس فكرة الجمهورية، وحرك كاتب شهير يسمى توماس بين (Paine Thomas) (١٧٣٧_١٨٠٩) العواطف بكتاباته ورسائله الثورية، وكان يكره النظام الملكي وما يحيط به من نبلاء بالوراثة كراهية شديدة، وقال إن الملوك يكلفون الدولة الأموال الطائلة ولا يعملون عملاً مفيداً أو منتجاً، وسخر بنظرية التفويض الألهي والملكية المقدسة وقال أن رجلاً أميناً واحداً يساوي ألف ملك متوج، وقال إن فكرة إرتقاء الملك على العرش بسبب الوراثة فكرة خاطئة ومضرة، و حض المستعمرين على طلب الإستقلال وإعلانه قائلاً إن الدول الأجنبية لا تتدخل لمساعدة الأمريكان ما داموا متمسكين بولائهم للعرش الإنجليزي، ثم أخذ يكتب في طريقة التمثيل والإنتخاب والحكم، وتأثر الأمريكان بآرائه

إلى حد كبير، وإنتقد الأساليب الحكومية في إنجلترا مخالفاً منتسكيو إنتقاداً مراً، وقال إن وظيفة الحكومة هي سن القوانين وتنفيذها، و في هذه الفكرة إختلف عن الزعماء الأمريكان، وكان من رأيه أن عدم تسيطر الدستور في إنجلترا نقص معيب في نظامها وإعتبر النظام الأمريكي في سن الدستور وتسطيره من الخطوات التي أفادت العلوم السياسية، وقال إن الحكومة ضرر لابد منه ولذلك يجب تقييد سلطتها تقييداً إذ أن حقوق الإنسان أغلى ما تصبوا إليه النفوس.

شذ فريق من الأمريكان عن أخوانهم وخرجوا على إجماعهم مؤيدين فكرة الولاء للعرش ومعارضين الثورة، وكان هذا الفريق محافظاً في آرائه نطق بلسانه أحد رجال الدين في ولاية فرجينيا يسمى جونثان بوشر (Jonathan Boucher) (١٧٣٨_١٨٠٤) وإتبع منطق فلمر وأسلوبه، وقال إن الحكومة من الله و إن الملوك يحكمون بإرادته، وأنكر أن الحكومة ضرر، وقال إنها نعمة من نعم الله على بني الإنسان، وعارض فكرة الحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية، وإعتقد أن الديمقراطية هي الفوضى وأن الثورة مبدأ مكروه مشتق من أبليس رب الثورات والعصيان.

٣- الوثائق والدساتير الأمريكية:

ظهرت في فترة الثورتين الأمريكية والفرنسية عدة وثائق حكومية هامة إشتملت على الفلسفية السياسية في ذلك العصر، مثل وثيقة إعلان الإستقلال ووثيقة الدستور العام والدساتير الفرعية في الولايات، ووثيقة

إتحاد الولايات وتكوينها دولة مستقلة، وقد إتبعت هذه الوثائق في تقرير الحرية الفردية التقاليد التي ورثها الإنجليز عن قانون العهد الأكبر وملتمس الحقوق وإعلان الحقوق و قانون الحصانة الشخصية وماشاكلها، كما اتبعت آراء لوك في تقرير الحقوق الطبيعية للفرد. هذا وتعتبر وثيقة إعلان الإستقلال من أخطر الوثائق شأناً فيما يختص بالحرية المدنية وحق الثورة، أما الدساتير الأمريكية فإنها تعتبر المحاولة الأولى التي نجحت في تكوين نظام حكومى مبني على أصول الفلسفة السياسية، إذ كانت وثائق أساسية شرعها ممثلون عن الأمة منتخبون لهذا الغرض، ثم عرضت على الأمة فأقرتها ولا تستطيع أي حكومة تغييرها أو الإعتداء عليها، لأنها قوانين البلاد الأساسية التي ضمنت الحرية الفردية وصانتها من عبث العابثين.

تأثرت الدساتير الأمريكية المسطورة بالآراء السياسية التي إستمدتها من الفلسفة السياسية الإنجليزية والفرنسية، كما أنها تأثرت بالأحوال والنظم الحكومية الأمريكية التي سادت البلاد إذ ذاك، ولذلك لم تقر النظام الملكي، ولم تعترف بطائفة من النبلاء ذوات الإمتيازات، ولم تسمح بمبدأ الوراثة في الوظائف الحكومية، وفصلت بين السلطات وحفظت لكل منها سلطتها وإستقلالها، ونظرت إلى الحكومة كأنها خادم للشعب يجب محاسبها والإشراف عليها، وقيدتها بمختلف القيود، وأعطت شيئاً من السلطة للمجالس النيابية، وأقرت مبدأ التصويت العام، وقصرت أجل المجالس النيابية حتى تأمن شر إستبدادها، ونظرت إلى الجيوش الجرارة نظرة شك وريبة، وإعتبرتها مصدر خطر على البلاد وحرياتها، وأوصت بإشراف السلطة المدنية على السلطة العسكرية، وعارضت مبدأ الحكومة المركزية

وشجعت الحكومة اللامركزية، ومع ذلك فإن الكتاب يأخذون عليها نقصها فيما يختص بالنساء وحرمانهن من التصويت، وبإقرارها مبدأ الرق في البلاد مما يخالف المساواة الطبيعية، وبحرمانها الكاثوليك من أشغال الوظائف الهامة في الدولة إلى غير ذلك من المسائل التي أبعدتها عن الديمقراطية المطلقة التي كانت الثورة تنشدها.

درس فلاسفة السياسة في أوروبا دساتير أمريكا دراسة دقيقة وتأثروا بمبادئها ونشروها بين بني أوطانه، ووصف رشارد بريس في إنجلترا الثورة الأمريكية بإنها فتح جديد في تاريخ العالم، أما في فرنسا فقد كان أثر هذه الثورة ووثائقها ودساتيرها عظيمًا، إذ رجع الفرنسيون الذين ساعدوا الأمريكان في حروبهم مع إنجلترا وهم يحملون إلى بلادهم لواء الحرية والمساواة، وبالجملة كانت هذه الثورة مشكاة ونبراسًا إنبثق نوره فأضاء أوربا وعلمها كيف تنال الحرية الفردية وكيف تعمل على تحقيقها، وكيف تسن الدساتير وتسطرها وتحيطها بسياج من حديد يرد عنها كيد الكائدين وشر المستبدين.

٤ - النظريات السياسية للثورة الفرنسية:

ظهرت الفلسفة السياسية في فرنسا في أثناء ثورتها الكبرى كما ظهرت في أمريكا على شكل رسائل سياسية كتبها الكتاب بأسماء مستعارة يطلبون الأصلاح وينشدون قلب النظم وتغييرها، وهب النبلاء ورجال الدين والحكام يعارضون هذه الآراء ويعملون على إحباط الأصلاح،

ويدافعون عن النظم القائمة، وإشتد الجدل بين الفريقين ونشطت الأقلام وإزدحمت دور الكتب بالقراء، وتأسست النوادي السياسية، وفي ربيع سنة ١٧٨٩ نشر رجال السياسة «نشرات إنتخابية» «Cahiers» بين جمهور الناخبين، وكانت معتدلة اللهجة بينت مواطن الشكوى التي يتألم منها الشعب الفرنسي، وإقترحت الإصلاح لإزالتها، وكان غرض كتابها إرشاد أعضاء مجلس النواب إلى المساوئ الحكومية السائدة حتى يعملوا على إصلاحها متى إجتمع مجلسهم، وكانت كل طائفة تسرد فيها النقائص والمظالم التي تقع عليها، وتطلب نوع الإصلاح الذي تنشده، فكان الفلاحون يطلبون الإصلاحات الإقتصادية وتعديل الضرائب، وكان رجال الدين الأصاغر يطلبون تقييد سلطة رؤسائهم الدينية والإشتراك معهم في بعض مواردهم المادية، أما النبلاء فكانوا يطلبون تقرير خطة سياسية رشيدة تنشل البلاد من وهدتها، وعلى ذلك إتفقت كل الهيئات والطوائف في فرنسا على وجوب إصلاح الحالة الحكومية، وطلب بعض الناخبين من نواهم ألا ينظروا في الإصلاح أولًا بل في إنشاء دستور للبلاد تتمشى على أصوله وتراعي قواعده، كما إنهم إتفقوا على وجوب بقاء النظام الملكي في البلاد مع إشتراك نواب الأمة معه في أمور التشريع، أما السلطة التنفيذية فيقوم بها الملك بوساطة وزراء مسئولين أمام المحاكم المدنية أو مجلس النواب، وعلى مجلس النواب الإجتماع من آن إلى آخر ليقرر الضرائب المطلوبة لمدة معينة، وتقوم في الأقاليم مجالس محلية يكون لها الإشراف على أمور الإدارة فيها، وتعدل إجراءات المحاكم وتحسن معاملة المتهمين.

كتب الأب سايس (Abbé Siéyès) (١٧٤٨-١٨٣٦) رسالة سياسية في سنة ١٧٨٨ مثلت آراء المصلحين السياسيين ومطالبهم، إذ هاجم فيها إمتيازات الأشراف ورجال الدين، وطلب إشتراك الطبقات الشعبية الأخرى في إدارة شئون البلاد السياسية، لأنها هي التي تقوم بأنفع الأعمال وأفيدها، وكان يعتقد كما إعتقد روسوبان الدولة تكونت من أفراد تنازلوا برغبتهم عن إرادتهم حتى يكونوا الإرادة العامة، ولكنه إختلف عن روسو وقال إن نواب الشعب يستطيعون في دولة كبيرة التعبير عن الإرادة العامة، وطلب إنعقاد مؤتمر وطني ليقرر دستورًا مسطورًا تتمشى عليه البلاد، ولا يكون هذا الدستور مقيدًا لسلطة الأمة العليا، بل تستطيع الأمة ممثلة في مؤتمر وطنى آخر تغييره أو تعديله، ولكنه يكون مقيدًا لسلطة الحكومة التي تتكون على حسب نصوصه وأصوله، وقد نصح لنواب الطبقة الثالثة أن يجتمعوا منفصلين عن نواب الطبقتين الأخيرتين (الأشراف ورجال الدين) ويكونوا جمعية تشريعية أهلية، وقد تأثر الفرنسيون بآرائه إلى حد كبير حتى أن الجمعية التشريعية التي قامت في فرنسا في سنة ١٧٩١ إتبعت تعاليمه ونفذت آراءه.

إشتهر كاتب آخر في ذلك العصر وهو المركيز كوندرسيه Marquis De Condorcet) (١٧٤٣-١٧٩٤) فأنه نشر رسالة سياسية في سنة ١٧٨٨ أبان فيها التفصيلات التي يجب أن تتبع في إنشاء الدستور وتسطيره ولقد كان عالمًا في الدساتير الأمريكية عارفًا بدقائقها، وكان من المؤيدين لفكرة قيام مؤتمر دستوري ليعبر عن الإرادة العامة في شكل وثيقة مسطورة، وقال إن الحرية الكاملة والحكومة الكاملة يمكن تحقيقها بوساطة

تطبيق قواعد الفلسفة العقلية، وطلب تدوين القوانين التي تكفل الحقوق الفردية في جسم الدستور، وكان من رأيه أن الجيل الحاضر لا يقيد الجيل المستقبل بل كل حر في إختيار النظم التي تتفق مع ميوله ومصالحه وقد إنتقد طريقة فصل السلطات في أمريكا ووصفها بأنها معطلة للإرادة العامة، وإختلف عن روسو في تقديره للمدنية، وقال عنها أنها أفادت النوع البشرى وعملت على إسعاده، وتنبأ بالحوادث التي قامت في أوربا بعد ذلك فقال إن الحرية الديمقراطية ستقتصر على المبادئ الرجعية، وأن القيود التجارية ستلغى بين الأمم وإن نفوذ أوربا سيتسع ويمتد في آسيا وأفريقيا، وأن أمريكا ستتقدم ويزداد خطرها.

٥- الوثائق والدساتير الفرنسية:

ظهرت عدة وثائق سياسية ودساتير مسطورة في أثناء الثورة الفرنسية إذ نشر الكتاب أمثال لافيت وسايس وكوندرسه وميرابو قبل إجتماع الجمعية الأهلية نماذج للدساتير الكافلة للحقوق الفردية، وكانت النشرات الإنتخابية كما قدمنا تطلب من النواب تقرير القوانين التي تكفل الحقوق المدنية ما حدث في أمريكا، وحث لافيت الجمعية الأهلية في فرنسا على إتباع مثل أمريكا في تقرير هذه الحقوق، ولكن رجال الدين في الجمعية عارضوا هذه الفكرة، وقالوا إن الأحوال في فرنسا غيرها في أمريكا، وطلبوا إصلاح النظم والقوانين القائمة بدلًا من قلبها رأسًا على عقب، وبعد جدال عنيف بين الطرفين تقرر قانون الإعتراف بحقوق الإنسان في سنة ١٧٨٩ وإندمج في الدستور الذي ظهر بعد ذلك بسنة، ولقد كان هذا

القانون أكثر إنطباقًا على المنطق وأدق ترتيبًا عن نظيره الأمريكاني، كما أنه أكد المساواة أكثر من تأكيده الحرية، وخلط الحرية مع الديمقراطية، وكان من جرائه عند التطبيق أن أساءت الديمقراطية إلى الحرية، ولكن مع ذلك كان تأثير هذا القانون كبيرًا في أوربا.

صدر أول دستور مسطور في فرنسا عام ١٧٩١، وفيه وضعت السلطة العليا في الشعب كما طلب روسو، وفصلت السلطات وأعطي كل منها إمتيازات وحقوقًا كما طلب منتسكيو، وطبقت مبادئ سايس فيما يختص بمجلس نواب يعبر عن إرادة الأمة، وظلت الملكية قائمة ولكنها تقيدت بوساطة جمعية ذات مجلس واحد لها كل السلطة التشريعية والتنفيذية، وأعيد تقسيم فرنسا من الوجهة الإدارية، وأعطي كل قسم قسطًا وافرًا من السلطة المحلية، وجعل الإنتخاب غير مباشر ولم يكن عامًا بل مقصورًا على الملاك. إنقسمت الأمة الفرنسية بعد ذلك إلى أحزاب وشيع إشتد الجدل بينها، وتنافرت وتنازعت، ثم قامت الحرب بين فرنسا وغيرها من دول أوربا، وحاول أمراء ألمانيا أن يتدخلوا في شئونها الداخلية، وإزداد نفوذ الغوغاء في باريس، وضعف نفوذ المعتدلين وتقوى الزعماء الذين طالبوا بالحكم الجمهوري، وأهمل الدستور في سنة ١٧٩٢ وحلت محله وثيقة سياسية من عمل الغرنديين، كان أثر كوندرسيه مبين ظاهرًا فيها، ولكنها ما لبثت أن أهملت هي أيضًا وتغلب اليعقوبيون وأعدم الملك، وأقيم النظام الجمهوري في البلاد وسن دستور جديد في سنة ١٧٩٣ أعطى حق الإنتخاب لجميع الذكور البالغين، ونص على وجود برلمان مكون من مجلس واحد يتجدد إنتخابه كل سنة، ويكون له الإشراف

العملي على الحكومة، وتكون قراراته خاضعة للإقرار أو الإلغاء الشعبي، وأهملت في هذا الدستور نظرية الفصل بين السلطات، ويتولى السلطة التنفيذية مجلس يكون مسئولًا أمام السلطة التشريعية وقد أقر الشعب الفرنسي هذا الدستور، ولكنه أبطل بسبب الحرب القائمة بين فرنسا وغيرها من الدول الأوربية وقرر المؤتمر الوطني إقامة حكومة ثورية ما دامت فرنسا في خطر من الغزو الأجنبي، وظلت الأمور ساعة حتى إنتصرت البلاد على أعدائها، ورجع المؤتمر إلى تشريعاته سنة ١٧٩٥ وسن وثيقة دستورية أخرى وصفت بأنها أكثر إعتدالًا من غيرها، إذ حذفت فيها كثير من نصوص قانون الحقوق، وأعيد قصر الناخبين على الملاك، وروعي فصل السلطات وأقيمت حكومة الإدارة، وأعطى لها سلطة مركزية واسعة، ولما قامت الحكومة القنصلية وتعين نابليون بعد سقوطها إمبراطورًا أبطلت الدساتير المبنية على النظريات السياسية، وحلت محلها وثائق مبنية على المبدأ القائل بأن الإمبراطور نائب الأمة ويحكم البلاد وكيلًا عنها، وظهرت هذه الفكرة واضحة في دستور سنة ١٨٠٠ إذ نص على وجوب وجود سلطة مركزية قوية، ثم إنتشرت المذاهب الرجعية بعد أن سقط نابليون وأعيد النظام الملكي الوراثي إلى فرنسا.

٦- آراء الكتاب الإنجليز في نظريات الثورتين الأمريكية والفرنسية:

إختلف كتاب السياسة في إنجلترا فيما بينهم وهم يحللون أسباب قيام الثورة الأمريكية وشرعيتها، فإعتبرها الكتاب الأحرار أنها دفاع عن الحقوق الفردية التي كان فريق من أحرار الإنجليز ينشدها، ونظر إليها المحافظون

كأنها ثورة ضد العرش، وشعر كثير من الإنجليز بأن السياسة التي إتبعتها إنجلترا مع المستعمرين كانت سياسية إستبدادية، وعارضوا إستعمال القوة مع الأمريكان، وكان اللورد شثام (وليم بت الكبير) يؤيد هذا الرأي وناصره إدموندبرك (Edmund Burke) (١٧٢٦-١٧٩٧) بقلمه ولسانه.

درس برك كما درس منتسكيو الدولة وأصلها بوساطة التاريخ وليس عن طريق الفلسفة كما فعل غيره من الكتاب، وقد إنتقد نظرية العقد الإجتماعي ووصفها بأنها جعلت من الدولة نظامًا صناعيًا وليس طبيعيًا كما يجب أن تكون، وقال إن الدولة نمت نموًا طبيعيًا، ورفض فكرة الحقوق الطبيعية وقال إنها مؤدية للفوضى وكان يعتقد في الحقائق العملية مهملًا النظريات الخيالية التي تنشد المثل الأعلى وتطلب الكمال، ومع إنه كان محافظًا في آرائه السياسية إلا أنه كان يميل إلى المبادئ الحرة، ولقد كان أقدر خطيب بين الأحرار في نضالهم مع جورج الثالث، وإنتقد سياسة البرلمان مع الأمريكان وقال إنها غير عادلة ووصفها بالجور والعدوان، وتمنى للأمريكان النجاح في ثورتهم إذ رأى أن في نجاحهم ضمانًا للحرية الإنجليزية، ويعتبر الكتاب آراءه فيما يتعلق بالإدارة الإستعمارية وحكم الشعوب الخاضعة سابقة لأوانها بنحو نصف قرن من الزمن، وكان ينشد النظام ويعمل على إستقرار الحالة بإدخال الإصلاح تدريجيًا على ما رآه ناقصًا من شئون الدولة وأمورها، وكان لا يثق بالجماهير بل وثق في حكومة أرستقراطية، وكان من المعجبين بالدستور الإنجليزي وطريقة تكوينه وقال عنه بأنه أفضل من أي وثيقة إنسانية أخرى، وكان من أشد أعداء الثورة

الفرنسية، وإنتقد ميلها إلى النظريات الخيالية، وهجومها على النظام الديني ومحاولتها محو الماضي وخلق جديد عوضًا عنه، ووقف بجانب النبلاء الفرنسيين، وحث الإنجليز على كراهية المبادئ الفرنسية الحرة، ثم تناول مبادئ المساواة والسيادة الشعبية وحق الفرد في الثورة وإنتقدها إنتقادًا مرًا، وقال إن الناس غير متساويين طبيعة، ويجب أن تخضعوا لحكم من تؤهلهم مواهبهم لتولي زمام الأمور، وعليهم واجبات يجب عليهم تأديتها أرادوا أم لم يريدوا، وقال إن الأفراد خلقوا في الدولة وعليهم إحترام نظمها والخضوع لسلطانها، وقد وجدت لتوفير حاجاتهم وليس لضمان حقوقهم، وكل ما تعمله لنيل هذه الحاجات عادل وشرعي، ثم قال إن لكل دولة نظمًا خاصة مبنية على تاريخها وتقاليدها، وإن كل محاولة من جانبها لتقليد غيرها في نظمها مقضي عليها بالإخفاق، وتنبأ بقيام الدكتاتورية في فرنسا على أنقاض الديمقراطية.

عرف برك تعقد الحياة السياسية أكثر ماعرف غيره من الكتاب وطلب دراسة النظم الفعلية وطبيعة الإصلاح المتدرج الناجح، وقد مثل في إنجلترا الفلسفة الرجعية التي إنتشرت في أوربا بعد إنقضاء حكم الإرهاب في فرنسا وسقوط نابليون بعد حروبه، ويتضح لك ميوله السياسية من قوله «إنا نخاف الله ونخشى الملك ونحب البرلمان ونحترم القساوسة والنبلاء ونؤدي الواجب نحو الرؤساء والحكام».

ظهر فريق من الكتاب في إنجلترا أيد مذاهب الثورة الفرنسية وناصر مبادئها، إشتهر منهم توماس بين ووليم جودوين وجيمس مكنتوش فقد

كتب بين رسالة رد فيها على مزاعم برك ودافع عن الثورة الفرنسية، وقال إن الجيل الحاضر غير مرتبط بما سلفه، وأنه حر في أن يعمل ما يرى فيه مصلحته غير متقيد بالتاريخ أو التقاليد، وميز بين الحكومة والدولة، وقال إن الدولة نتيجة ضرورية لطبيعة الإنسان وحاجاته، والحكومة نظام صناعي ضروري يكبح الرزائل البشرية وهي عرضة للخطأ والإستبداد ووجب تقييدها وحصر سلطتها في ميدان ضيق، وقال إن العقد الذي تكونت الدولة على مقتضاه هو تعاقد بين أفراد متساويين وليس بين حاكم و محكومين كما قال برك، وإن الحكومة الجمهورية والدستور المسطور ضروريان لقيام حكومة منتظمة، وإن الملوك والقساوسة ورجال السياسة الذين يدبرون الحروب ويشرفون عليها من أخطر الكائنات على بقاء الدولة ورخائها، وإن الناس أحرار ومتساوون وملكون الحقوق الطبيعية في الأمن والحرية والملكية، وإن السلطة مستمدة من الشعب، ثم قال إن الدولة خلقت للإنسان وإن الحكومة خادمة له، وقد أثبت في الجزء الثاني من كتابه «حقوق الإنسان» الذي نشره في سنة ١٧٩١ وجوب إلزامية التعليم وإصلاح قانون الفقراء والمعوزين إلى غير ذلك من مواضيع السياسة العملية الإنشائية.

أما وليم جودوين (William Godwin) (١٧٥٦–١٨٣٦) فقد كان فيلسوفًا فوضويًا طلب إلغاء الحكومات حتى ولو كانت مستبدة غير، وقال إن مصدر الرذائل الإنسانية هو النظم الإجتماعية التي جعلت الإنسان جاهلًا ومستعبدًا، وقال إن الإنسان يكمل بوساطة التعليم المنتظم والحكومة العادلة، ونادى بضرورة قيام نوع من السلطة في الدولة بسبب

الجهل المنتشر بين الأفراد، وتكون متقيدة تعمل على حفظ النظام في الدولة ونشر السلام بين ربوعها، ثم أخذ يهاجم بعد ذلك الملكية الخصوصية، وقال إن التفاوت في الملكية مخالف للمساواة الطبيعية بين الأفراد، ورأى أن تقدم العلم ونشر التعليم بين طبقات الأمة يؤدي إلى إزالة المساوئ التي نجمت عن الثروة والملكية، كما أنه يؤدي إلى إزالة تلك المساوئ التي نشأت عن الظلم وقيام الحكومة الجائرة، والخلاصة أن مبادئه كانت خليطًا من مبادئ أفلاطون ومور الخيالية، ومن فلسفة القانون الطبيعي في أثناء القرن الثامن عشر، ومن المبادئ المادية والفردية التي ظهرت في أثناء الإنقلاب الصناعي، ولم تكن محبوبة يومًا من الأيام في إنجلترا.

كره الإنجليز مبادئ الثورة الفرنسية وفلسفتها السياسية بسبب عداء نابليون وقيام الحروب بين الدولتين، وإنصرفوا عن فلسفة بين وجودوين الحرة إلى فلسفة برك التي مثلت رأي المحافظين، ولما قرر المؤتمر الوطني في فرنسا عام ١٧٩٢ إلغاء الملكيات القائمة ووعد بمساعدة الشعوب التي تناهض ملوكها، فقد الإنجليز عطفهم على الأحرار الفرنسيين، وقابلوا إعدام لويس السادس عشر بالإزدراء والسخط، ولم يستطع حتى الأحرار منهم أن يقولوا كلمة واحدة تؤيد الثوار، وساد البلاد نوع من المبادئ الرجعية ظهر أثرها فيما سنه البرلمان من القوانين ضد الأجانب وضد حرية الكلام والكتابة وغير ذلك من القوانين الإستثنائية، ومع ذلك فأن التغييرات الاقتصادية التي سببت قيام المدن الصناعية وظهور طائفة من التجار الأغنياء جعلت الأحرارا الإنجليز يعارضون المحافظين ويطلبون حرية

التجارة أولًا ثم الحرية السياسية ثانيًا وإشتد ساعدهم بفضل ما كتبه بنتام و بمؤازرة جماعة منشستر، وهب الأفراد في منتصف القرن التاسع عشر ينشدون الإصلاح السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

الباب السابع عشر

النظريات السياسية الخلقية الكاملة

١- طبيعة الفلسفة السياسية للكتاب الكماليين:

إستمد هؤلاء الكتاب وهم الذين كانوا ينشدون الكمال الخلقي والمثل الأعلى في السياسة آراءهم وأفكارهم من كتابات أفلاطون وأرسطو طاليس، وقالوا إن الفلسفة السياسية ما هي إلا دراسة خلقية إذا نظرت إلى الدولة بأنها طبيعية، وبحثت في الأساليب التي توصلها إلى الأغراض الخلقية، وقالوا إن الإنسان بطبعه عضو في مجتمع بشري، وإن غاية الدولة هو توفير حياة الفضيلة للأفراد، وإن القانون هو لسان العقل الراجح، وإن الحياة الطيبة هي قيام الفرد بالواجبات التي تحتمها عليه الجماعة البشرية. وقد ظهرت هذه الآراء السياسية والفلسفية في ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن التاسع عشر، وإنتشرت بعد تعديلها وتهذيبها في إنجلترا في أواخر القرن الماضي، وقد إعتنقها ونادى بها في كل من المملكتين فريق من العلماء إشتغل بالبحوث العلمية بعيدًا عن الشئون السياسية العملية، وبحث في علاقة الدولة بالحرية الخلقية التي يتميز بها الإنسان عن الحيوان، وفسر هذه الحرية بأنها حق الفرد في الإرادة، وكانت الدولة خاضعة كما قال كانت للحرية الفردية، أما هجل فقد نظر إلى الدولة بأنها

أسمى نتيجة للفضيلة الإجتماعية، وأيد كل من الكاتبين نظريته بالرجوع إلى فلسفة الإغريق فيما يتعلق بالحرية.

كانت فلسفة الكماليين في ألمانيا ثورة على المبادئ المادية التي قررها الحكام المستنيرون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذين تأثروا بآراء لوك وهيوم وفرجسون، وكتب هولباش يمجد العرفان ويعجب بما وصل إليه الإنسان من التقدم والمدنية، ولما جاء روسو عارض هذه الآراء وطلب الرجوع إلى الحالة الطبيعية الأولى، وقال إن قيمة الإنسان لا تتوقف على ذكائه ومقدار تقدمه في العرفان بل على ما يتحلى به من الفضيلة الخلقية، وتأثر فريق الخلقين بهذا الرأي وإشتهر منهم في ألمانيا كانت وفشت وفون همبوليد وهجل.

٢ - الكماليون الألمان:

لم يشترك أمانيويل كانت(Immanuel Kant) (١٧٢٤-١٨٠٤) إشتراكًا فعليًا في الحياة السياسية العملية، ولكنه كان مهتمًا بحوادث الثورتين الأمريكية والفرنسية إهتمامًا شديدًا كما أنه كان متتبعًا الأحوال السياسية في إنجلترا، ولا تعتبر كتاباته أنها أضافت شيئًا جديدًا إلى النظريات السياسية إذ أخذ مبادئه السياسية من روسو ومنتسكيو، وحلل النظريات السياسية الأساسية مبتعدة عن المسائل العملية في السياسة والإدارة، وإعتنق الألمان مبادئه فتقدمت الآراء الحرة، وتضاعفت المجهودات لنيل الحكومة النيابية والوحدة القومية.

قال كانت إن الناس أحرار ومتساوون طبيعة، وإن الدولة تعاقد بين الأفراد ووضعوا على مقتضاه حريتهم الفردية تحت كنف وفي رعاية الجماعة البشرية، ورفض فكرة وجود التعاقد تاريخيًا، وقال إن الأمة مصدر السلطة العليا، وإن إرادتها العامة هي مصدر القانون، ولا يكون القانون عادلًا إلا إذا إعترف به الجميع ووافقوا عليه، وإن قيام الدستور في الدولة علامة على إستتبابها ومظهر من مظاهر الإرادة العامة، وإن وظيفة الدولة هي التشريع والتنفيذ والقضاء، وقال إن الفصل بين السلطات ضروري للحرية، ثم تناول أنواع الدول وقال عنها إما أن تكون أو تقراطية وإما أن تكون أرستقراطية وإما أن تكون ديمقراطية، أما الحكومات فقد تكون إستبدادية أو جمهورية على حسب تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات، وقد يمثل سلطات الشعب نواب منتخبون أو ملك وطائفة من الأشراف، وتأثر كانت بالأحوال في بروسيا وقال قد تنوب الحكومة الملكية عن الشعب، و تستطيع أن تكون صاحبة السلطة العليا في البلاد.

ميز كانت فلسفيًا بين المثل الأعلى من الدول وبين الدول الموجودة فعلًا وخلط النوعين فقال عن النوع الأول أنه تكون بمقتضى إتفاق إختياري وإستندت السلطة العليا فيه على الإرادة العامة، أما النوع الثاني وهو الدولة العملية فقد تكونت تاريخيًا وتستند على القوة والعقل، و يتولى حكامها تنفيذ السلطة العليا فيها وهم أصحابها، وأنكر حق الفرد في الثورة متأثرًا بتطرف حوادث الثورة الفرنسية، وقال يجب أن تقوم الإنقلابات الدستورية بالطريقة القانونية بوساطة الحاكم نفسه، وكان من المؤيدين للنظام والقانون وقال عن القانون إنه مظهر الإرادة العامة للأفراد، إذ

للفرد حق الإرادة وله حق الحرية في تقييد هذه الإرادة بالخضوع والرضوخ إلى القانون، بحث كانت بعد ذلك في العلاقات الدولية وقال إن نظام التوازن الدولي الذي تتبعه أوربا لا ينتج سلامًا دائمًا بينها، إذ لا تستطيع أية دولة منها أن تكون مستقلة تمام الإستقلال من الوجهة الخارجية عن غيرها من الدول، وتنبأ بخضوع الدولة إلى إرادة عصبة من الأمم الأوربية لأن الإرادة الإلهية ترغب في جعل البشر أمة واحدة، ووصف علاجًا للفوضى التي تسود أوربا بإيجاد نظام دولي مبني على الحق والقانون العام يجب على كل دولة أن تخضع لأحكامه وتطيعها، وكان من القائلين بأن الأحوال الإقتصادية ستدفع الناس إلى تجنب الحروب بسبب ما رآه من الصعوبات المالية التي حلت بألمانيا من جراء حرب السنين السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) وحروب نابليون بعد ذلك.

إتفق جوهان فشت(Johann Fichte) (١٧٦٢-١٨٢٤) مع كانت في فلسفته الكمالية، وفي إعتقاده بأن عالم الفكر يمثل الحقيقة أكثر مما يمثلها عالم الحس، ولكنه كان أكثر إهتمامًا منه بمسائل السياسة العملي، وأكثر تأثرًا بما وقع لبروسيا من المحن بسبب حروب نابليون وغزوه لها، وتبع في الرسائل الأولى التي كتبها آراء روسو في الحرية والفردية، وأكد الحق الطبيعي وحقوق الأفراد وسيادة الشعب، أما في الرسائل التي كتبها بعد ذلك فقد أكد خطر شأن الدولة القومية، وأيد إشراف الحكومة على المرافق الحيوية في البلاد.

قال فشت في رسائله الأولى متفقًا مع كانت إن حرية الأفراد مقيدة بحرية الآخرين، وأن إرادتهم كونت الإرادة العامة بوساطة عقد إجتماعي، ولكنه رفض فكرة وجود حالة طبيعة سياسية قبل تكوين الدولة، وقال إن الدولة نظام طبيعي لوجود البشر، وقسم العقد الإجتماعي ثلاثة أقسام: التعاقد العقاري وهو الذي إتفق الناس بمقتضاه على أن يقيدوا حريتهم في العمل في عالم الحس الخارجي، والتعاقد الواقي وهو الذي إتفقوا بمقتضاه أن ينفذوا بالقوة التعاقد الأول، والتعاقد الإتحادي وهو الذي إتفقوا على حسبه أن يكونوا دولة صاحبة سيادة، وله سلطة عليا كي تستطيع تنفيذ شروط العقود السابقة، ولا تتدخل في حرية الأفراد إلا بالقدر الذي يمنع إعتداء القوي على الضعيف.

أعطى فشت في رسائله الأخيرة سلطة أكثر إتساعًا للدولة قائلًا إن الملكية الفردية لا تستطيع أن تقوم إلا بقيام الدولة، وإن وظيفة الدولة هي حماية هذه الملكية والمحافظة عليها وإعطاء كل فرد ما يستحق من هذه الملكية، ثم قال متأثرًا بأحوال ألمانيا الإقتصادية والسياسية إن كل دولة يجب أن تكون مستقلة عما عداها من الوجهة الإقتصادية، وعلى الدولة أن توزع سكانها بين ثلاث طبقات وهي طبقة المزارعين والصناع والتجار وهي الطبقات المنتجة، وعليها أن تحدد الأثمان، وأن يعطي كل فرد ما يستحقه من الثروة الأهلية، وطلب من الدولة أن تتجنب بقدر الإستطاعة التجارة الخارجية، وأن تقوم بها الحكومة إذا دعت إليها الضرورة، وعارض نظام التجارة الحرة التي كانت تتبعه إنجلترا إذ ذاك، وأنتقده إنتقادًا مرًا، وقال إن التنافس التجاري والإقتصادي بين الدول هو سبب البلاء وأس

الحروب ويجب الإبتعاد عنه، وقال إن لكل دولة نصيبًا في تقدم المدنية العالمية، كما أن لكل فرد نصيبًا خاصًا في تقدم الدولة التي ينتسب إليها.

غلبت بروسيا على أمرها في حروبها مع نابليون ورأى فشت أن سبب ذلك يرجع إلى نقص في الإحساس السياسي بين الألمان، ولذلك دعا بني وطنه أن يعملوا على توحيد ألمانيا إذ في توحيدها نجاة ورفعة لشأنها بين دول العالم، وطلب من الحكومة للوصول إلى هذه الغاية أن تتولى تدريب الشعب من الوجهتين الخلقية والعلمية، وقد أقر مخالفًا كانت حق الشعب في الثورة، إذا رأى إستبدادًا من جانب الحكام ومخالفة لقواعد الدستور، وإقترح إقامة هيئة من شيوخ الأمة (Abody of Ephors) يكون وظيفتها الوحيدة الإشراف على تنفيذ الدستور، وإيجاد وسيلة لتنفيذ رغبة الشعب في حالة المخالفة.

بلغت النظرية الكمالية السياسية غايتها في ألمانيا بالرسائل التي كتبها ونشرها جورج ولهلم هجل(Georg Wilhelm Hegel) (١٧٧٠-١٨٣١) فإنه كتب رسائله السياسية بعد سقوط نابليون وإعادة الملكيات الساقطة إلى عروشها، وإنتشار الروح الرجعية في أوربا، وقال عن الدولة إنها نمو طبيعي مخالفًا نظرية العقد الإجتماعي، وأنكر وجود الإيرادات الفردية، وقال أنه لا وجود للفرد إلا بالدولة، وأن حياته الكاملة لا يبلغها إلا إذا خضع للإرادة العامة، وأن الفرد وجد للدولة، وأن الدولة تملك السلطة العليا بصفتها شخصية قضائية، ولا توجد السلطة العليا في الأشخاص مجتمعين من غير الحاكم عليهم. وقال إن الحاكم يمثل الشخصية

القضائية للدول، وعلى ذلك فإنه يملك السلطة العليا، وفضل الملكية الدستورية على الديمقراطية، ثم تناول الدساتير وقال يجب أن تكون نموًا تاريخيًا في كل دولة، ولم يقر المحاولات التي تقوم بها الدول التشريع وسن الدساتير، وعارض نظرية فصل السلطات، وقال إن الملك والسلطة التنفيذية يجب أن يشتركا في الشئون التشريعية حتى يحتفظ بالوحدة الحية لإرادة الدولة.

كتب هجل في العلاقات الخارجية للدولة وقال إن كل دولة مستقلة، ولا تخضع لأي قانون غير قانون إرادتها، وأكد الفردية الكاملة لكل دولة بين باقي الدول، وقال إن القواعد الخلقية العادية التي يتبعها الأفراد في معاملة بعضهم بعضًا لا يمكن إتباعها في علاقات الدول، وإن الإتفاقات التي تعقدها الدول والحكومات مؤقتة إذ كان الغرض من المعاهدة الوصول إلى مصلحة الدولة الذاتية، فإذا لم تتحقق هذه المصلحة بسبب تغيير الأحوال يجب إهمال شروط المعاهدة، وقال عن الحرب بأنها ضرورية لحفظ كيان الدولة، وفي نظره كان السلام الدائم من أسباب الفساد الداخلي، وأن الحرب الناجحة تمنع القلاقل في الداخل، وتقوي الدولة داخليًا وخارجيًا، وطلب وجود فئة من الأشخاص الممتازين بشجاعتهم ليتفرغوا للحروب ويكونوا على إستعداد لتضحية أنفسهم في سبيل نصرة الدولة، والعمل على رفعتها. هذا وقد إتفق مع فشت في الإعتقاد بأن لكل دولة روحًا خاصة بها وأنها أضافت بأعمالها وتاريخها شيئًا إلى الحضارة العالمية إذ يوجد في كل عصر شعب مثل هذه الحضارة العالمية، وقال إن الحرية الكاملة هي الهدف الذي تعمل كل دولة للوصول إليه، وهي تمر بأربعة

أدوار وهي تتطور سياسيًا: الدور الشرقي وكان حاكم الدولة ملكًا مستبدًا مطلق التصرف، ودور الإغريق والرومان وكان حاكم الدولة مقيدًا بعض التقييد وتمتع البعض بالحرية، والدور الألماني وكانت الدولة فيه دستورية تمتع الجميع فيها بالحرية، وكان معجبًا بنظم بلاده في عصره، ووصفها بأنه أسمى ما وصل إليه الإنسان من الحضارة والمدنية.

أما فون ولهلم همبولد (Wilhelm von Humboldt) (١٧٦٧–١٨٣٥) فإنه خالف كانت وهجل في آرائهما عن الدولة، وقال إن الدولة تكونت بمقتضى تعاقد بين الأفراد للوصول إلى مصلحتهم العامة، وإنها ليست الغاية الوحيدة التي يتطلبها الإنسان بل إحدى الوسائل التي يعمل النوع الإنساني لتحقيقها حتى يصل إلى درجة الكمال التي ينشدها، وطلب من الدولة أن تعطي الفرد نصيبًا وافرًا من الحرية والإستقلال في العمل، وتكون وظيفتها مقصورة على منع العوائق التي تعرقل تقدم الأفراد، ومنع الإعتداء من جانب بعضهم على البعض الآخر، وتشرف إشرافًا معنويًا لا فعليًا على الأعمال إذ تدخلها يؤدي إلى عدم التقدم ووقوف حركة الإبتكار عند الأفراد، وعليها أن تدافع عن صوالح أعضائها ضد الإعتداء الأجنبي وأن تنشر لواء العدل بين ربوعها. هذا وقد أخذ هذا الكاتب آراءه ومبادئه من الكتاب الذين سبقوه أو عاصروه، فأخذ من ملتون ولوك وفولتير ومن الطبيعيين والإقتصاديين، وكان يكره الديمقراطية على الرغم من مناصرته للفردية، كما أنه عارض حق الفرد في الثورة، وفي أواخر أيامه تعين وزيرًا المعارف في بروسيا وإنتهج سياسة وهو في الحكومة تخالف المبادئ الفلسفية والسياسية التي نادى بها وهو غير موظف.

إتخذ هؤلاء الكتاب الألمان الفكر البحت أساسًا لنظرياتهم ومبادئهم، وأهملوا الواقع والمشاهد أمامهم، وخالفوا مبادئ الثورة الفرنسية، ومجدوا القومية الأهلية، وعظموا الشعب الألماني، وبثوا بكتابتهم بين بني أوطانهم روح العظمة، وعلموه كيف يعملون على توحيد ألمانيا، وكيف يطلبون تنفيذ الإشتراكية الحكومية، ومهدوا السبيل أمام الكتاب السياسيين الذين جاءوا بعدهم ولقنوا الشعب الألماني أن يطلب مكانًا لائقًا به تحت الشمس وأن يعمل على أن يكون سيد الجميع وفوق الجميع.

٣- الكماليون الإنجليز:

ظهرت الفلسفة السياسية التي تنشد الكمال وتطلب المثل الأعلى في إنجلترا في القرن التاسع عشر، وإستقى كتابها آراءهم من المصادر الإغريقية، ومن كتابات روسو ومن آراء الكماليين الألمان، وقد إشتهر من هؤلاء الكتاب ت.هـ.جرين (T.H. Green) (١٨٣٦-١٨٨٢)، ف.هـ.برادلي (F.H. Bradley) (١٨٤٦-٢)، ب.بوزنكيه (B.Bozanquet) وكانت جامعة أكسفورد مهدًا لهذه الفلسفة، حيث كانت تدرس فيها جمهورية أفلاطون، وكتاب الأخلاق لأرسطا طاليس، ومنها عرف طلاب هذه الجامعة أن الإنسان بطبعه عضو في مجتمع سياسي، وأن الدولة كائن حي لها إرادتها، ووجدت لترقية الصالح العام، ووظيفتها هي توفير الحياة السعيدة، وإعتنق هؤلاء الفلاسفة مبادئ روسو التي بحثت في الإرادة والحرية كما فسرها الكماليون الألمان، ولكنهم عدلوها في مواضع كثيرة، إذ خالفوا الألمان في مبادئهم عن الملكية المطلقة، وفي ميلهم لإهمال الوجهة الخلقية في معاملاتهم الدولية، وكان كانت وهجل يكرهان الحكومة النيابية والنظم الحكومية

الإنجليزية، كما أن تعظيم هجل للحكومة وسلطانها خالف حب الإنجليز للحرية، ولذلك قبل الكماليون الإنجليز مبادئ زملائهم الألمان بنوع من الحذر، وكان ميلهم لمبادئ كانت أشد من ميلهم إلى آراء هجل ونظرياته. هذا وتعتبر الفلسفة الكمالية الإنجليزية مضادة لمبادئ النفعيين وتعظيمهم للفردية المادية، وعملت على تجديد الثقة في الدولة بسبب ما أصاب الأفراد من الضنك المالي والعسر الإقتصادي الذي نشأ عن سياسة «أتركه يعمل»، وطلبت التدخل الحكومي لمصلحة الفقراء الذين أرهقهم أرباب رؤوس الأموال، ونظرت إلى الدولة بأنها مسئولة عن حقوق الأفراد، ومطالبة بالعمل على حفظها وحمايتها، كما أنها إتخذت الأخلاق والسياسة مرتبطين أساسًا لنظرياتها.

إبتدأ جرين، وقد ألقى محاضرات في مبادئ الواجبات السياسية بين عامى ١٨٧٩ و١٨٨٠ ومحاضرات في التشريع الحر وحرية التعاقد في سنة ١٨٨١، رسائله السياسية بالمبدأ القائل بأن الدولة رقي طبيعي، وأن غرضها خلقي في مبناه ومعناه، وأن الحقوق الفردية لم تكن نتيجة مساومة وتعاقد بل هي مظهر ضروري للإرادة الخلقية الحرة تمثلها القانون، وأن السلطة العليا هي القوة التي تضمن الحقوق، وتحافظ على الحرية وتحيطها بسياج متين، وميز بين الحقوق القضائية والحقوق المعنوية، وإعترف بأن القانون لا يمثل المباديء الخلقية الكاملة على الوجه الأكمل، وفضل تقييد الدولة وجعل عملها مقصوراً على إزالة العوائق التي تعرقل سير الحرية، وشجع التعاون الإشتراكي بين الأفراد، ورحب بفكرة تكوين دولة عالمية تعاهدية تحفظ فيها حقوق كل دولة بطريقة محدودة ومعينة، وإعتبر الحرب أمراً غير مرغوب فيه، وإن قيامها

علامة على نقص في نظام الدولة، وطلب من الدولة أن تعمم التعليم بصفة إلزامية، وإن تنظم بيع المشروبات الروحية وتجارتها، وأن تراقب نظام الملكية، وأن تحافظ على أملاك الفرد و متاعه، والخلاصة أن فلسفته السياسية كانت مزيجاً من مبادي، النفعيين ومبادئ الكمالين الألمان.

مال الكاليون من جماعة أكسفورد إلى رأي هجل في الدولة وإعتبارها غاية في ذاتها مطلقة في سلطاتها العليا، وقال برادلي إن الدولة كائن معنوي وتمثل إرادتها الإستقامة الإجتماعية، وإن أفرادها وقد خلقوا فيها مدينون لها بشخصياتهم التي هي نتيجة لنظمها وروح وجودها، وإن واجب الفرد الخلقي هو قيامه بما يجب عليه نحوها على وجه كامل، وإن إرادات الأفراد مجتمعة كونت روح الدولة، وإن النظم والقوانين هي مظهر هذه الإرادات وتمثلها. أما بوزنكيه فقد قال إن الدولة لها شخصية وذاتية وإرادة خاصة بها دون سواها، إنها سيطرت على الإرادات الفردية وكونت منها إرادة عامة، وإعتنق مبادئ هجل القائلة بأن الدولة لاتتقيد بالقواعد الخلقية الفردية، ولا بالحقوق والواجبات التي تفرضها على أعضائها، وأكد قيمة الدولة القومية بروحها الأهلية الممتازة، ورفع كما فعل الكماليون الألمان الدولة على الفرد، وقال عنها إنها أسمى ما وصل إليه النظام البشري، وبالجملة فان فلسفة هؤلاء الكتاب شجعت الحكومة الأرستقراطية، وأيدت الحكومة المركزية القوية، وناصرت توسيع إختصاصها، وعاضدت الروح العسكرية والميل إلى السيطرة والإستعمار، مما أدى إلى قيام طائفة أخرى من الكتاب تشد أزر المؤسسات الإشتراكية، وتحث على توزيع السلطة وتعمل على تقليل شأن السيطرة الحكومية.

الباب الثامن عشر

النظريات السياسية الرجعية بعد الثورات

١-الطبيعة العامة للحركات الرجعية:

أيدت فرنسا بوجه عام سلطة نابليون المركزية، وأحبه الفرنسيون الذين أرادوا إمتداد نفوذ فرنسا وإتساع سلطانها، وإلتف الكل حوله حتى يعيد إلى البلاد سلامها الداخلى ورخاءها المادي، فإستطاع أن يرتقي عرشها إمبراطوراً، ويصلح نظمها المالية والإدارية، ثم سخر قواتها في بسط نفوذه على مالك أوربا وإمارتها، وأثار الحروب على المالك التي إعترضت تنفيذ مطامعه وغزاها بالجيوش وإنتصر عليها في معارك فاصلة، وأصبحت حكومته بفضل إنتصاراته العسكرية مطلقة مستبدة، وأحييت المبادئ الملكية التي كانت الثورة قضت عليها، ولكن لما شعرت القوميات المختلفة أن نابليون يعمل على إذلالها سياسياً وإقتصادياً إجتمعت بزعامة إنجلترا وكونت الحلف تلو الحلف ونازلته في ميدان القتال حتى صرعته في ميدان وترلو في سنة ١٨١٥، وإجتمع مندوبوها في مدينة فينا عقب خذلانه الأول في موقعة ليبزج ليقرروا تعديل خريطة أوربا بعد غزواته، ولينظروا في أمر الملوك المخلوعين والأمراء المطرودين من على عروشهم، وكانت إنجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا هي المالك الرئيسية في المؤتمر، وتأثر مندوبوها بالروح الرجعية، وكان جل إهتمامهم موجهاً إلى تقسيم الغنائم والإسلاب

بين المنتصرين غير مراعين مبادئ القومية الأهلية أو السيادة الشعبية، وكان المؤتمر يرغب جهد الطاقة إعادة النظام الملكي إلى دول أوربا التي حرمته، وإلى إعادة النظم الحكومية التي كانت هذه الدول تتمشى على مقتضاها قبل قيام الثورة الكبرى، وتكون الحلف المقدس من الروسيا وبروسيا والنمسا ليمنع قيام الحركات الثورية في دول أوربا، ويعرقل سير الأفكار الثورية وتقدمها، وكانت إنجلترا لا تعطف على سياسة هذا الحلف الرجعية لأن مبادئه التجارية المقيدة، ونظرياته السياسية في الملكية المقدسة خالفت سياستها الحرة وحكومتها الدستورية وملكيتها المقيدة، وإلتفتت إلى مصالحها الذاتية وسياستها الإستعمارية بعد أن زال عنها الخطر من جراء سياسة نابليون الإمبراطورية.

لم يستطع السياسيون المشتركون في المؤتمر على الرغم من مبادئهم الرجعية إغفال بعض التغييرات التي نشأت عن الثورة الفرنسية وحروب نابليون، فإنهم لم يقدروا على إعادة الدولة الرومانية المقدسة التي قضى عليها نابليون عام ١٨٠٦، كما إنهم لم يستطيعوا إعادة أملاك الكنيسة في ألمانيا إلى سابق عهدها، ولا إعادة إمارات ألمانيا ومدنها المستقلة إلى ما كانت عليه قبل غزو نابليون لها، ولقد كان أثر قانون نابليون بمبادئه الحرة شديداً في دول قارة أوربا، وأصبحت عادة تسطير الدساتير من العادات المقبولة والمحبوبة بين الشعوب والقوميات المختلفة، وترقبت الأحزاب الحرة الفرصة لتقوم في وجه الرجعيين، وتنفذ الدساتير الممنوحة بعد تعديلها وتوسع دوائر إختصاصها، وقد وجه الحلف المقدس نداء إلى ملوك أوربا وأمرائها يعتبر وثيقة سياسية خطيرة الشأن، يتعهد فيه أعضاؤه بأن يسيروا

في أحكامهم على مقتضى التعاليم المسيحية العادلة، وأن يكونوا في معاملتهم لرعاياهم والدول الأجنبية على وفق أوامر الدين المقدس، ولكنهم إتخذوا هذا الحلف سلاحاً يحاربون به المبادئ الحرة، ويعملون على إخماد أنفاس الحركات الشعبية التي قامت لتحقيق التوحيد القومي، ونيل الحرية والإستقلال.

إنقسم فريق الرجعيين الذين عارضوا المبادئ الفلسفية للثورة إلى جماعات عديدة منها، المدرسة التاريخية وقد هاجمت الفكرة القائلة بأن الدولة تكوين صناعي منظم، إن النظم السياسية من صنع الإرادة، وقالت إن الدولة نتيجة لنمو تاريخى وليست نتيجة تعاقد بين الأفراد، وقد إشتهر من أعضاء هذا المذهب برك في إنجلترا وسَفِينِى (Savigny) في ألمانيا، ومنها جماعة الكماليين الذين قالوا بأن الدولة أساسها الضرورة الخلقية وليس الإختيار المنظم، وأكدوا فوق الإرادة العامة للدولة على إرادة الأفراد المستقلة، ومثل هذا الرأي كانت وفشت وهجل وإتباعهم وتلاميذهم، ومنها جماعة الفقهاء الدينيين الذين عملوا على إحياء النظرية الدينية، وقالوا إن الله مصدر السلطة العليا في الدولة إذ أن القوة الإنسانية غير كافية للحكم فيها، وإن الدولة تكونت بأمر من الله وليس بتعاقد بين الأفراد، ومثل هذا الرأي دى ميستر (De maistre) والمركيز دي بونلد (Marquis de Bonald) في فرنسا وأستاهل في ألمانيا، وكانت هناك جماعة أخرى تقول بنظرية الأرثوانكرت نظرية العقد الإجتماعي، وقالت إن منشأ الدول وأصلها ناجم عن الملكية العقارية للأفراد والجماعات، وإشتهر من القائلين بهذا الرأي الكاتب السويسري المسمى لدويج فون هولر.

مالت كل هذه الجماعات إلى المبادئ الرجعية والنظريات المحافظة، وأيدت السلطة وعارضت الإصلاح، وأكدت قيمة النظام وإستقرار الحالة، وفي إنجلترا ظهر فريق رجعي قوي يسمى فريق النفعيين إشتهر من أعضائه هيوم و بنتام ومل، وقد رفض فكرة العقد الإجتماعي، وإتبع الفكرة الإيجابية في الشئون التشريعية، والمبادىء المادية في الأخلاق، وقال إن الناس تخضعون للسلطة لا عن إتفاق بينهم بمحض رغبتهم بل لإنهم يرون أن سعادتهم لاتتحقق إلا بهذه الوسيلة.

٢-الأفكار الرجعية في أمريكا:

قام فريق من الساسة الأمريكان بعد إنقضاء زمن الثورة يطلب تقييد السلطة الشعبية، وينشد حكومة قوية حتى تستطيع حماية الأفراد وممتلكاتهم وحقوقهم، وكانت الأفكار الثورية لاتزال تتملك النفوس وتلبس الرءوس. وإن وثيقة إعلان الإستقلال وما إشتملت عليه من مبادئ ماهي إلا مظهر لتلك الأفكار إذ أقرت حق الفرد في المقاومة والثورة، ومبدأ تقييد الحكومة لإنها ضرر يخشى، وأيدت السلطة الشعبية تأييداً تاماً، وإعترفت بنظرية الفصل بين السلطات، وقبلت الإنتخابات السنوية لهيئات المجالس النيابية، ولكن الحوادث التي وقعت في أمريكا بين سنتي ١٧٧٦و ١٧٨٧ جعلت الأمريكان يعدلون آراءهم الثورية، ويخضعون لمبادئ زعماء سياسيين يخالفون من سبقوهم في طريقة التفكير ووجهات النظر السياسية كي ينشلوا أمريكا من الفوضى المالية التي وقعت فيها بعد الإستقلال، ويعملوا على تقوية الحكومة، ويديروا شئون الولايات من الوجهة الخارجية،

وينقذوا البلاد من خطر الثورة الإجتماعية، ويعيدوا إليها الأمن والطمأنينة ويحافظوا على حقوق الدائنين، ويشجعوا الصناعة والتجارة، وقد إشتهر من الكتاب الذين نادوا بهذه الآراء كاتبان وهما جون آدمز (John Adams) وإسكندر هملتون (Hamilton . Alex) .

كان جون آدمز من المتحمسين لمبادئ الثورة عند بدء قيامها، ولكنه تأثر بالحوادث التي وقعت في البلاد بعد الإستقلال، وعدل آراءه الأولى وطلب حكومة قوية، وأيد المبادئ الإرستقراطية، وأنكر المساواة بين الناس، وقال إن النسب والثروة والتعليم سببت الفوارق بين الأفراد وخلقت أرستقراطية طبيعية، ونظر إلى الحكومات الشعبية نظرة شك وريبة، وطلب تقييد سلطة الجماهير بمختلف القيود، و نادى بوجوب قيام نظام ثنائي للمجالس النيابية، مجلس تمثل الشعب، وآخر يمثل الأرستقراطية في البلاد، وتكون وظيفة المجلسين التشريع، وطلب قيام سلطة تنفيذية قوية تدير شئون البلاد، وتفصل في المشاكل التي تنشأ بين المجلسين.

أما هملتون فقد إتفق مع آدمز في المطالبة بوضع السلطة في أيدي أبناء الأسر العريقة في النسب، ولكنه فاق زميله في المطالبة بحكومة قوية، وكان من المعارضين للمبادي، الديمقراطية، ومن المعجبين بنظام الحكومة الإنجليزية، وطلب تطبيقه في أمريكا، وإقترح سلطة تنفيذية يستمر أفرادها متولين السلطة طول حياتهم، ويكون لهذه السلطة حق إقرار القوانين أو رفضها، وطلب قصر حقوق الإنتخاب على الملاك، وشجع فكرة قيام جيش قوى، وعمل على ترقية الصناعة والتجارة.

تأثرت الولايات الأمريكية في تقدمها الدستوري وفي سياستها الخارجية بما وقع من الحوادث في أوربا، ولما إبتاعت مقاطعة لوزيانا من نابليون إشتد ساعد الحكومة المركزية، ولما رأت التقدم الإستعماري لروسيا على شواطئ المحيط الهادئ بعد سقوط نابليون، ورأت محاولة الحلف المقدس العمل على إعادة الجمهوريات اللاتينية الأمريكية إلى سابق خضوعها لأسبانيا والبرتغال نشرت بين العالم مبدأ منرو القائل بمنع التدخل الأوروبي في شئون الأمريكان، وتحريم الإستعمار الجديد في أمريكا، وقد أيدت إنجلترا أمريكا في هذا الموقف لإنها كانت تكره السياسة الرجعية التي إتبعها الحلف المقدس، كما إنها كانت تستفيد بإتباع سياسة التجارة الحرة مع الجمهوريات الأمريكية الجديدة، ثم إختطت هذه الدولة الفتية لنفسها سياسة الإبتعاد عن مشاكل م – ٣٤ أوربا، والعزلة عن حوادثها السياسية بسبب موقعها الجغرافي، ومخالفة مبادئها السياسية لمبادئ أوربا، كما إنها رأت أن تتبع سياسة التجارة المحمية حتى تشجع الصناعات القومية في بلادها، وقد إستطاعت أن تحافظ على إتباع سياستها و تبتعد عن المشاكل الأوربية حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريباً عندما إشتبكت في حرب مع أسبانيا في سنة ١٨٩٨ وطردتها من مستعمراتها في المحيط الهادي، ووجهت جل إهتمامها إلى ترقية مواردها الطبيعية، وعملت على تقدم صناعتها وتجارتها ومدنها.

٣- الأفكار الرجعية في أوربا:

كره الغربيون مبادئ الثورة الفرنسية بعد سقوط نابليون، وإتهموها بالبعد عن قواعد الدين، وإنتهز رجال الدين الكاثوليك هذه الفرصة وكتبوا الرسائل الرجعية ونشروها بين الناس، وقد إشتهر من هؤلاء كتاب فرنسا الكاثوليك وهم يوسف دى ميستر (١٨٢١_١٧٥٣) والمركز دى يونالد (١٧٥٤_١٨٤٠) وروبرت دى لامينيه (Robert de Lamennais) (١٧٨٢_١٨٤٥) فإنهم دافعوا عن حقوق الإشراف المنفيين بسبب الثورة، وعارضوا المبادئ الثورية، وأنكروا معاملتها للكنيسة، ورفضوا سياسة نابليون نحوها، وإعتبروا حوادث الثورة ومبادئها مؤدية للفوضى، وطلبوا الرجوع إلى النظام الملكي القوى، وعملوا على تخليص الكنيسة من رقابة الحكومة المدنية وإعادتها إلى رقابة البابا وسلطته، وأيدوا مذهب بوزيه القائل بأن السلطة كلها مستمدة من الله، وناصروا الملكية المقدسة ونظرية التفويض الألهي، وقالوا إن رجوع أسرة البربون إلى العرش معناه رجوع البلاد إلى حظيرة الله بعد خروجها منها في أيام الثورة.

قال دى ميستر إن تطبيق العقل البشري على سن الدساتير وتشريع القوانين عمل غير صائب، ويجب أن تكون القوانين و النظم رقياً طبيعياً تنطبق على العادات والتقاليد، أما هذه الدساتير المسنونة والقوانين المشترعة فهي أعمال صناعية مصيرها الفشل إذ لاتتكون الأمة بوساطة دستور ديمقراطي، كما إنها لا تنال الحرية بوساطة قانون كقانون حقوق الإنسان، وقد إستهزأ بجميع الدساتير والوثائق المكتوبة في كل من أمريكا

وفرنسا، وقال كا رأى منتسكيو إن القوانين يجب أن تتمشي مع الزمن، وتنبع من حاجات الناس ورغباتهم في كل زمن يعيشون فيه، وأيد رأيه هذا بأمثلة تاريخية كثيرة، ولكن يؤخذ عليه أن سياسته الفلسفية كانت شديدة في رجعيتها، إذ أراد أن يرجع بالعالم إلى السياسة الدينية التي إنقضت بإنقضاء القرون الوسطى.

بحث المركيز دي بونالد الدولة من وجهة السبب والوسيلة والمسبب وقال إن الأسرة والكنيسة والحكومة تمثل مظاهر السلطة العليا الثلاث، وتحتاج إلى وزارة تنفذ إرادتها، وإلى شعب يطيع هذه الإرادة، وإن السلطة العليا آتية من الله، وإن الملك هو الذي تمثلها في الدولة، أما النبلاء فهم وكلاؤها وعليهم خدمة الدولة والعمل على مصلحتها، وعلى الشعب الطاعة التامة، وإعتبر الحقوق الطبيعية أحلاما وهمية، وقال إن الفوارق بين الناس وعدم المساواة بين طبقاتهم أمر طبيعى، وإن المجهودات التي يبذلونها في إقامة نظم جديدة وسن دساتير ضائعة وغير مثمرة، وعليهم أن يتبعوا تعاليم الكتاب المقدس، ويقتدوا بالتقاليد القديمة، وقال إن التغيير والتجديد مضران بالدولة، وإن الوحدة الدينية والسياسية أمر لا بد منه لوجودها و إرتقائها، ويعتبر هذا الكاتب متأخراً في آرائه رجعياً في مبادئه ممثلاً لنظريات القرن السابع عشر ومذاهبه السياسية.

أما لامنيه فقد عارض أيضاً نظرية الفردية التي سادت في عصره، وقال يجب أن تستمد السلطة من الدين، وكره المجهودات التي بذلها نابليون لإستخدام الكنيسة للوصول إلى أغراضه السياسية، وإنتقد الفكرة

التعاهدية بين الكنيسة والدولة بعد عودة الملكية إلى فرنسا، وطلب أن تكون الكنيسة مستقلة لا تخضع إلا لسلطة البابوية في رومية، وإشتغل جهد طاقته حتى يحرر الكنيسة من رقابة الدولة، ولما لم ينجح بسبب ضعف البابا والأحوال التي أحاطت بالملكية في فرنسا رجع إلى الشعب وطلب حرية الفكر والتعليم، ومال إلى الشيوعية في أواخر أيام حياته.

كتب مشرع ألماني من أهل سويسرا يسمى لدويچ فون هولر (Ludwig von Haller) (١٧٦٨-١٧٥٤) يعارض نظرية العقد الإجتماعي، وقال إن مبادئه سببت الثورات التي قامت في أوربا، وإن الفوارق بين الطبقات والأفراد طبيعية إذ خلقت طائفة تحكم وأخرى تكون محكومة، ولا تأتي السلطة بذلك عن طريق رضا المحكومين بل عن طريق الطبيعة منحة من الله، وإنتقد الفكرة التي تعظم الدولة وتمجدها، وقال إن الناس إجتمعت بدافع تبادل المنفعة، وإن هناك نوعين من الدول وهما الملكية والجمهورية، نشأ النوع الأول عن إجتماع فريق من الأفراد وإلتفافهم حول فرد إشتهر بالكفاية والقوة، ونشأ النوع الثاني عن إجتماع فريق من الأفراد متساوين في الكفاية و القوة، وقال إن الملك يتقيد بالقانون الخلقي، وهو قانون الله، وإن العوامل التي تؤدي إلى النظام الملكي هي الملكية العقارية والإنتصارات العسكرية والرياسة الدينية، وإن وظيفة الحاكم في العمل على حماية الدولة من شر أعدائها الخارجين، وعلى زيادة الثروة الأهلية، وعلى ترقية الدين والعلم والفن.

ظهر فريق آخر من الكتاب أمثال هـ. ا. تين (H. A. Taine) وكان فيلسوفاً ومؤرخاً فرنسياً و ف. ج. ستاهل (F. G. Stahl) المشرع الألماني عارض فلسفة الحقوق الطبيعية، وإنتقد أولهما قانون الإعتراف بحقوق الإنسان، وقال إن الثورة تؤدي إلى الفوضى وحكم الغوغاء، وهاجم الثاني النظريات الفرنسية الثورية، وإعتبر الدولة شخصية قائمة بذاتها، وقال إن الغرض من سلطانها هو ربط الأفراد في وحدة روحية تماثل المملكة الربانية.

٤-الكنيسة والدولة في إنجلترا:

كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة في إنجلترا وإسكتلندا من أخطر المسائل التي شغلت بال المفكرين الإنجليز في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت مرتبطة إلى حد ما بالحركة الرجعية في النظريات السياسية وبإحياء سلطة الكنيسة وقامت ثورة في إسكتلندا في سنة **١٨٤٣** بسبب إستياء رجال الدين من التدخل الحكومي في وظائف الكنيسة، و إنفصل حزب قوي عن الكنيسة الإنجليزية وأسس كنيسة جديدة في تلك البلاد أطلق عليها كنيسة حزب البرسبتريان الجديدة ، وقد نادى هذا الحزب بالمبدأ القائل بوجود هيئتين الكنيسة والدولة، لكل منهما سلطانها ونفوذها في دائرتها الخاصة، وأنكر تدخل الدولة في أحوال الكنيسة وشئونها، ورفض الإعتراف بسلطة الملك أو البرلمان على إمتيازات الكنيسة وحقوقها وقد هب فريق من كتاب البلاط يقاوم آراء هذا الحزب ويعارض مطالبه ويقول إن الكنيسة ليس لها حقوق إلا ما منحته إياها الدولة، وأنكر وجود

شخصية قضائية لها أو سلطة مستقلة ومنفصلة عن شخصية الدولة وسلطانها، وأكد سلطة البرلمان عليها. هذا وظهر بين الفريقين فريق معتدل من رجال السياسة إعترف للكنيسة بإستقلالها، ولكنها تخضع لنظم الدولة ورقابتها من حيث أن الدولة هي التي منحتها أملاكها، وهي التي جعلت مذاهبها دينها الرسمي، إذ أرادت الكنيسة أن تتحرر من هذه الرقابة عليها أن تخرج من محالفتها للدولة وتعلن إنفصالها، وللدولة في هذه الحالة أن تستولى على ما منحته إياها من الأملاك وإلا تعترف بدينها رسمياً.

قامت حركة في إنجلترا تماثل شقيقتها في إسكتلندا، وكتب فريق من العلماء في جامعة أكسفورد ينتقد خمول الكنيسة، و تحث رجال الدين على النهوض بها وإعادة المبادئ المسيحية الأولى إليها، ويرفض إعتداء الدولة وتدخلها المتكرر في شئونها الإدارية، قائلاً إن الكنيسة مستقلة، وهي نظام قدسي، وكان هذا الفريق رجعياً في آرائه أراد إحياء النظريات والحجج التي نادى بها الآباء الروحانيون الأوائل عندما كانت سلطة الكنيسة في أوج مجدها، وإنتهز الكاثوليك في إنجلترا قيام هذه الحركة وظهور هذا الميل بين الكتاب، وعملوا على إحياء مذهبهم والإشتراك في المظاهر السياسية، وفي سنة ١٨٢٩ أعيدت إليهم صفة الوطنية وكانوا قد حرموها قبل ذلك، وكانوا منقسمين إلى فريقين فيما يتعلق بعلاقاتهم مع الدولة إذ إعترف فريق منهم بسيادة الدولة وسلطانها في كل الشئون الزمنية، وخضعوا لهذه السلطة عن طيب خاطر، أما الفريق الآخر فقد رفض الإعتراف بهذه السيادة، وكان ينظر إلى البابا بأنه سيده ومولاه دون غيره من الحكام، وقامت في البلاد حركة قوية من جانب الكاثوليك تعمل

على إحياء هذا المذهب في أثناء القرن التاسع عشر، وإعتنق الكاثوليك مذاهب دى ميستر الفلسفية ونشروها بين أعوانهم وتلاميذهم، و بذلوا جهدهم لإحياء سلطة البابا، ودللوا على أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين التي إستعملها أنصار البابوية قديماً، وأصبح الإحياء الكاثوليكي في ذلك الوقت مظهراً من مظاهر النظريات الفلسفية والسياسية.

الباب التاسع عشر

النفعيون الإنجليز

١-الطبيعة العامة لفلسفة النفعيين :

ظهرت فلسفة التفعيين في الرسائل السياسية التي كتبها ريشارد كمبرلند (Cumberland Richard) (١٦٣٢_١٧١٩) في أثناء القرن السابع عشر، إذ قال إن المصلحة العامة هي أفضل خير تعمل له الدولة، وقال بعده فرنسيس هتشسون (Fransis Hutcheson) (١٦٩٤_١٧٤٧) يجب أن يكون غرض الدولة توفير أعظم قسط من السعادة لأكبر عدد من أعضائها، وكانت الطريقة التي إتبعتها هذه الفلسفة هي الطريقة الإستنباطية أخذت مبادئها من التجربة والإختبار، وكان غرضها عملياً، وقالت إن الناس إجتماعيون بطبعهم، وإستهزأت بالفكرة القائلة بأن الفرد وحدة مستقلة، وأكدت أنه مسوق في عمله وميوله بالوراثة و الوسط الذي يعيش فيه، وقالت إن الناس مدفوعون في الحياة بعامل الرغبة للوصول إلى السعادة وتجنب الألم، و إن سعادة الفرد لا يصل إليها إلا عن طريق علاقته بغيره من الأفراد، وعلى ذلك وجب تقييد حرية الجميع بوساطة التشريع، ويرى من ذلك إن الفلسفة النفعية مرتبطة تمام الإرتباط بالأخلاق والسياسة من الوجهة العملية، وبعيدة عن المثل الأعلى الخلقي لأنه خيالي، ولم تبحث إلا في المبادئ المستمدة من

المشاهدة والخبرة، والتي يمكن تحقيقها، وكانت تحكم على الأعمال بنتائجها، وثارت ضد القديم الذي إحترمه برك، وضد نظرية الحقوق الطبيعية و العقد الإجتماعي، وقالت إن الدولة وجدت لأنها ضرورية، وإن وظيفتها هي العمل على ترقية المصلحة العامة، وإذا أخفقت قوانينها في تحقيق هذه الوظيفة وجب تغييرها، ولم يبحث القائمون بها في المبادئ النظرية بل بحثوا في صعوبات الحياة وعقدها من الوجهة البشرية.

سادت مبادئ هذه الفلسفة في النظريات السياسية الإنجليزية بسبب الأحوال التي إنتشرت في إنجلترا إذ ذاك، إذ أن تطرف حكم الإرهاب في فرنسا والسياسة الإمبراطورية التي إتبعها نابليون جعلت الإنجليز يكرهون مبادئ الثورة، كما أن فريقاً منهم عارض المبادئ الملتزمة التي نادى بها برك والتي أيد فيها حكم النبلاء الأغنياء، وأوجد الإنقلاب الصناعي فريقاً من الصناع، وطبقة من التجار كرهت المبادئ الحرة المتطرفة التي ناصرها توماس بين، والمبادئ الفوضوية التي نادى بها جودوين، كما أنها كرهت النظام القديم وقيوده التجارية، و أرادت سياسة حرة في العمل والتجارة، وشجعت الفردية وأحبت الحرية، وعارضت الجمود والخمول الذي ساد إنجلترا في القرن الثامن عشر، وإتجهت نحو الجديد من المبادئ، وعملت على التقدم في مضمار السياسة والصناعة والتجارة، وظهر بجانب هذه الطبقة فريق العمل الناقمين على ما وصلت إليه حالهم الإجتماعية والمعيشية، وتأسست نقابات العمال وطلبت الإصلاح والإشتراك في الشئون السياسية، وإختفت نتيجة لذلك مبادئ الحقوق الطبيعية و العقد الإجتماعي وتحولت النظريات السياسية في إنجلترا من المبادئ الخيالية إلى

المسائل العملية والإصلاحات الصناعية والإجتماعية، وصادفت الفلسفة النفعية هوى في النفوس فأقبل الناس على مبادئها وإعتنقوها وعملوا على تحقيقها، وعرفوا منها أنهم يستطيعون الوصول إلى ما ينشدون من الإصلاح عن طريق التشريع البرلماني.

كان دعة هذه الفلسفة متصلين بالمسائل العملية وبالحياة العامة، وبفضل مجهوداتهم وكتاباتهم أصلحت الحكومة النظام القضائي وعدلت القانون الجنائي، وأدخلت الإصلاح على المعامل والمناجم، وعدلت التصويت البرلماني والنظام النيابي، وسنت القوانين لمصلحة الفقراء والمعوزين، وألغت قوانين الغلال، والخلاصة أن النفعيين نجحوا في جذب الشعب الإنجليزي وحكومته إلى مبادئهم، إذ كام جل غرضهم توفير أعظم قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد، وعارضوا الإستبداد والظلم، وشجعوا الحرية الفردية، وإشتهر من هؤلاء الفلاسفة جريمي بنتام وجيمس مل فإنهما كتبا في النظرية النفعية من الوجهة السياسية، وكتب فيها جون إستوارت مل وإنتقل بها من مظهر آخر، وكتب في قواعدها وأصولها المؤرخ جروت وإسكندر بين من فحول علم النفس، أما جون أوستن فقد تناول أصولها ومبادئها من الوجهة التشريعية، وكتب فيها ريكاردو من الوجهة الإقتصادية، وبحثها كبدن وجون بريت وهما يتكلمان في التجارة الحرة ويطلبان إتباع سياستها.

٢-جريمي بنتام (١٨٣٢-١٧٤٨)

كان جريمي بنتام (Jeremy Bentham) زعيم المفكرين بين فريق النفعيين الإنجليز، وقد إشتغل بالشئون العامة والمسائل العملية في الفترة التي وقعت بين الثورة الأمريكية وقانون الإصلاح الذي أصدرته الحكومة الإنجليزية في سنة ١٨٣٢، وأظهر منذ نعومة أظافره ميلاً إلى دراسة المسائل الإجتماعية العامة، وقرأ وهو في الثالثة والعشرين من عمره رسالة برستلى في الحكومة، وتأثر بالعبارة التي وردت فيها بأن سعادة أغلبية م_٣٥ السكان يجب أن تكون الميزان الذي يوزن به كفاية الدولة على الحكم، وقال متأثراً بنظرية هلفتيوس بكاريا إن السعادة هي تمتع الإنسان بالسرور وإبتعاده عن مواطن الحزن والألم، وطلب أن تكون النظم الحكومية موصلة إلى هذه السعادة وعاملة على توفيرها للأفراد، وكتب رسالة سياسية في سنة ١٧٨٩ قال فيها إن الإنسان محكوم بعاملين، عامل الألم وعامل السرور والهناءة، وإن الغرائز الإنسانية كلها متساوية بالطبيعة، وإن هذه الغرائز أما أن تكون حسنة أو رديئة بحسب نتائجها، وإن ((مبدأ المنعة)) هو الذي يحكم على الأعمال على حسب مناصرتها للسعادة أو معارضتها لها، وقال إن الإنسان غير مرتبط بواجبات ال أشياء نظرية مثل الدولة والكنيسة والأحزاب، بل هو مرتبط بواجبات نحو غيره من الأفراد البشرية إذ أنهم هم الذين يشعرون بالسرور أو الألم.

تربي بنتام تربية قانونية، وتفقه في نظرية التشريع، وبحث في الغاية منه والأغراض التي يرمى إليها، وقد ثأر وهو طالب في جامعة أكسفورد

على المحاضرات التي القاها بلاكستون، وإنتقدها إنتقاداً مراً في سنة ١٧٧٦ عند مانشرت، وهدم نظريات هذا الأستاذ التي مجدت النظم الإنجليزية وبرهن على فساد رأيه فيما يتعلق بأصل القانون وإنه نبع من تعاقد إجتماعى، وكان الإنجليز المحافظون يمجدون القانون الإنجليزي، ويقولون عنه إنه نمو طبيعي يتفق مع الإرادة الألهية، أما هو فقد هاجمه ووصفه بأنه إستبدادى وإنه وسيلة صناعية إستعملها الأقوياء لظلم الجهلاء وأرهاقهم، وأنكر كل النظريات التي قالت بأن أصل الدولة تعاقد بين الأفراد، وقال أن الدولة تأسست لا على مقتضى هذا التعاقد بل على عادة الطاعة الغريزية في الأفراد ووجدت لمنفعتها الظاهرة، وأنكر وجود القانون الطبيعي، وقال إن القانون هو لسان الإرادة العليا للجماعة السياسية، وأمر من أوامرها، ولا يملك الأفراد أي نوع من الحقوق قبل هذا القانون، ولا يملكون أي حق قانوني لمقاومته، وقال إن الحق معناه الواجب والقيام به، وطلب وجود سلطة تستطيع تنفيذ هذه الحقوق بالقوة وتعاقب من خالفها، وإن حق مقاومة السلطة العليا هو حق معنوي، وقد يكون واجباً معنوياً في حالة زيادة المنفعة من إستعماله على المضار التي تنشأ عن الثورة، ثم تناول الدستور الإنجليزي ووصفه بالنقص، وطلب تعميم حق التصويت بين الرجال الراشدين وأيد فكرة البرلمانات السنوية وطلب أن يكون التصويت سرياً، وعارض نظام الملكية في إنجلترا ونظام مجلس اللوردات وقال إن أفضل أنواع الحكومات هو الحكومة الجمهورية ذات المجلس التشريعي الواحد، وكان يعطف عطفاً شديداً على الثورتين الأمريكية والفرنسية، ولكنه خالف سياسة القانون الطبيعي التي إتبعته كل

من الثورتين، وقال إن الأفراد يملكون الحقوق التي يعطهم إياها القانون، وطلب من الحكمة أن تقوم بإصلاحات كثيرة منها تعميم التعليم العام، والعناية بالصحة العامة، وإصلاح قانون الفقراء والمعوزين، وإصلاح نظم الخدمة العامة إلى غير ذلك من المسائل التي كانت تتطلب إصلاحاً في عصره.

كان بنتام تلميذاً لآدم سميث في نظرياته الإقتصادية، ولكنه خالفه في بعض الشئون والمبادئ، فإتفق معه في مسألة التدخل الحكومي في قانون الطلب والعرض، وقال يجب أن يكون هذا التدخل قليلاً على قدر الإستطاعة وكان من المؤيدين لمذهب التجارة الحرة ومذهب المنافسة التجارية، وعارض نظام الإحتكارات والمنح المالية، وكان لا يعطف على سياسة التوسع الإستعمارى، وقال إن إمتلاك المستعمرات ليس ضرورياً للمتاجرة معها، و يمكن إستغلال رؤوس الأموال بنجاح في أقطار غير مستعمرة،

وفي سنة ١٨٢٨ وضع عريضة لأهالى كندا يطلب فيها إنفصالهم عن الأمة الرئيسية، ولكنه عدل آراءه هذه في أواخر أيامه، وطلب إبقاء المستعمرات مع منحها إستقلالاً ذاتياً، ثم تناول مسائل الهند ووصف لها نظاماً قضائياً وتشريعياً، كما إنه وصف نوعاً من الحكومة الذاتية للمستعمرات الأوسترالية، وبين أفضل الأساليب الإستعمارية العلمية التي يجب أن تتبع فيها.

حول بنتام بعد تلك إهتمامه نحو الإصلاح الإجتماعي العملى، وتناول مسائل التشريع والعقاب وإنتقد القوانين القائمة وطريقة تنفيذها، وإقترح نظاماً قانونياً تفصيلياً ليحل محلها، وقد تأثرت الحكومة الإنجليزية بإقتراحاته وعدلت القوانين وهذبتها متفقة معه في كثير مما أشار به، ثم إنتقد شدة العقوبات التي نص عليها القانون الجنائي، وإنتقد نظام السجون وكيفية إدارتها، وقال إن الغاية من العقاب هو منع الجريمة، ويجب أن تكون العقوبة متناسبة مع الجريمة، وطلب إصلاح حال المجرمين داخل السجون بإدخال نوع من التعليم والتهذيب الديني فيها، و بذل جهداً عظيماً لإقناع البرلمان حتى يأخذ بآرائه ويسن تشريعاً للسجون وإصلاحها، وإليه يرجع الفضل في إصلاح السجون والإصلاحيات في إنجلترا وفي غيرها من ممالك أوربا ودول العالم المتمدين، ولقد كان أثر نظرياته ومبادئه عظماً في دول أوربا، إذ ترجمت رسائله في التشريع إلى الفرنسية في سنة ١٨٠٢، وكان ميرابو يستعين بأقواله وإقتراحاته السياسية والقضائية، وكان الفرنسيون يحبونه حباً جماً حتى إنهم منحوه هو وتوماس بين لقب ((مواطن فرنسا))، في سنة ١٧٩٢، وإنتشرت مبادئه في الروسيا والبرتغال وأسبانيا وفي بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية، وإستعملها زعماء النهضات القومية وهم يحاربون الحلف المقدس ومبادئه الرجعية، وكثيراً ما طلب من رؤساء الحكومات والقياصرة والملوك في أوربا وغيرها أن يعدلوا القوانين التي تسير عليها

حكوماتهم، ووضع إقتراحاته وخدماته تحت تصرفهم، وكانت ثقته في نفسه وقدرته على سن القوانين والتشريعات لاحد لها، وإليه يرجع الفضل في إدخال كلمات وتعبيرات إصطلاحية جديدة على اللغة الإنجليزية.

٣-جيمس مل (١٧٧٣ – ١٨٣٦)

كان جيمس مل (James mill) من تلاميذ بنتام ومن المعجبين بآرائه وقد إتفق مع أستاذه في أن التمييز بين الأعمال الخلقية وغير الخلقية يتوقف على منفعتها، وفي أن وظيفة القانون هو توجيه الدولة نحو العمل لإسعاد الأفراد ومنع الضر عنهم، وشاركه في الإعتقاد في خطر شأن التعليم، وإعتنق مذهب هلفتيوس القائل بأن الأفراد جميعاً مستعدون طبيعة للإصلاح، وهم متساوون في هذا الإستعداد، وينشأ عدم المساواة بينهم بسبب الوسط ونقص التعليم، وكان من أنصار الحكم النيابي والمؤيدين لحرية البحث والجدل حتى تنتظم الحياة السياسية، وقال إن الحكومة ضرورية لمنع إعتداء الأفراد بعضهم على بعض وهم يجرون وراء سعادتهم الفردية ولكنه طلب تقييد سلطة الحكومة ولا يتحقق ذلك إلا بوضع السلطان في أيدى نواب الشعب، وكان من أنصار الطبقة الوسطى، وخالف الذين قالوا بكمال النظام الإنجليزي لإنه مثل العناصر الثلاثة الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، وقال إن المصلحة المشتركة بين الملك واللوردات تجعلهما يقفان في سبيل مصلحة الشعب ممثلاً في مجلس العموم، ونادى بزيادة قوة نواب الشعب حتى يستطيعوا مقاومة الملك واللوردات، وإقترح قانوناً يماثل القانون الذي أقره مجلس النواب في سنة ١٩١١ وهو

ينص على فوق هذا المجلس على مجلس اللوردات في الأمور التشريعية والمالية، وإقترح أن يكون عمر البرلمان قصيراً حتى يستمر إتصال النائب بناخبيه وثيقاً، وطلب منح حق الإنتخاب والتصويت لجميع الرجال الذين يبلغون الأربعين، وقد أقبل الجمهور الإنجليزي على قراءة آرائه إقبالاً شديداً، وإليه يرجع الفضل في قيام الحوادث التي أدت إلى إصدار قانون الإصلاح في سنة ١٨٣٢.

شارك بنتام في طلب الإصلاح القضائي، وبحث في أمور التشريع وتناول الحقوق الفردية وعرفها، ومسائل العقوبات ودستور المحاكم وكيفية الإجراءات التي تتبعها، وبحث في القانون الدولي وبين نقص وجود هيئة دولية تكون قراراتها نافذة ومحترمة من جميع الدول، وقال إن الدول لا تستطيع إهمال قواعده وإقتراح نظاماً للقانون الدولي، وإقامة محكمة عدل دولية وقال إذا وجدت هذه المحكمة ومثلت فيها الدول تمثيلاً جيداً وكانت قراراتها عادلة وبعيدة عن التحزب أمكن إحترام أحكامها وتنفيذها، وحث الدول على أن تضع في مناهج مدارسها وجامعاتها دراسة المسائل الدولية وما نشأ عنها من المنازعات والخلافات التي تجر إلى الحروب في معظم الأوقات.

٤-جون آستن (١٧٩٠ - ١٨٥٩)

جمع جون آستن (John Austin) في رسائله السياسية بين مبادئ التفعيين العامة وبين التشريع الإيجابي، إذ أراد أن يفسر القانون

الإنجليزي ويحدد معناه ويشرح قواعده وأصوله، وللوصول إلى ذلك رأي ضرورة وضع نظرية معينة في التشريع والسلطة العليا، وكانت المبادئ النفعية قد وضعت أساساً خلقيا للتشريع، وكانت الأحوال في إنجلترا صالحة لوضع أساس قانوني لنظرية السلطة العليا بسبب نفوذ البرلمان وسيادته وإعتراف الملك والدستور بهذه السيادة تلقى أوستن دراسته في ألمانيا، ولكنه كان يكره نظريات الكماليين الألمان وتأثر بآراء المشترعين فيها وخصوصاً بآراء غستاف هوجو، وعنه أخذ التعبير و ((فلسفة القانون الإيجابي)) وكانت طريقته في الكتابة تماثل طريقة هويز مبنية على قواعد المنطق السليم، وإشتهرت بالتعاريف الواضحة والتعبيرات الدقيقة والحجج الإستقرائية، وهو الذي فصل نظرية السلطة العليا عن أساسها الخلقي و التاريخي، ووضع علم القانون الإيجابي، وقال إن السلطة العليا في الدولة هي أساس القانون ومصدره، وتناول القانون وحلله ورتبه غير ملتفت إلى المؤثرات التي جعلت صاحب السلطان يشرعه أو يقره، ورفض نظرية العقد الإجتماعي، وقال إن الدولة نمو طبيعي بطئ، إذا إجتمع الأفراد بعضهم مع بعض بعد أن تحققوا أن الخضوع للسلطة خير لهم من حالة الفوضى التي كانوا عليها، وكونوا جماعة سياسية لابواسطة تعاقد رسمي بل مدفوعون بعادة الطاعة الغريزية لفرد أو هيئة من الأفراد، ويكون هذا الفرد أو تلك الهيئة التي تتلقى الطاعة من جمهور الشعب والتي لا تدين بالطاعة لأحد غيرها هي صاحبة السلطان الأعلى في البلاد، وكانت الدولة والسلطة العليا في نظره شيئاً واحداً، ولم يكن الملك أو الشعب صاحب هذه السلطة بل الفئة التي تحكم البلاد فعلاً، وكانت سلطة صاحب

السلطان مطلقة وقانونية، إذ يجب أن تكون الهيئة المشرعة غير مقيدة بسلطة أعلى، وكان صاحب السلطان مصدر جميع الحقوق القانونية، والمانح للحرية المدنية والحافظ لها، ولم يعترف بمبدأ الحقوق الطبيعية، وقال إن القانون هو مصدر الحقوق جميعها، وإعتبر الخضوع له مساوياً للحرية المدنية في الأهمية ولقد كان محافظاً في آرائه على الرغم من مطالبته بالإصلاح الحر في القانون، فإنه كره الديمقراطية المتطرفة، وعارض الإصلاح البرلماني في سنة ١٨٥٩، وأنكر المبدأ القائل بأن الحكومة تستند على رضا المحكومين وموافقتهم، قائلاً بأن معظم أفراد الشعب يؤيد الحكومة ويطيع القانون بقوة العادة والشعور، وإن الذين يبحثون في مسائل السلطان الأعلى ومصدره هم فئة قليلة ومستنيرة.

عرف القانون بأنه أمر صادر من رئيس إلى مرءوس، وللرئيس السلطة في توقيع العقوبة إذا خولف أمره، وإن الأوامر التي يصدرها الرئيس السياسي وهو صاحب السلطان الأعلى هي القانون الإيجابي، أما ما عداها من الأوامر الإنسانية التي تصدرها هيئات ليس لها السلطان الأعلى فإنها تعتبر قواعد خلقية إيجابية، ويدخل ضمنها قانون العادة والتقاليد، ومجموعة القواعد الدولية التي تفاهمت الدول بمقتضاها على المسائل الخلافية بينها، والمبادئ والسوابق الدستورية، وإعتبر القانون الدولي غير إيجابي إذ لا توجد قوة تنفذه وتستطيع توقيع العقوبة على من خالفه، وكذلك القانون الأساسي أو الدستور لا يعتبر إيجابياً إذ لا توجد سلطة قانونية تستطيع وضع القواعد التي تتكون على حسبها السلطة العليا، ثم تناول السلطة العليا في الدولة وكتب في هذه النظرية كتابة ممتعة

تعتبر إنها أضافت مكاسب جديدة على تاريخ النظريات السياسية، إذ عرف هذه السلطة بقولة ((إذا وجد إنسان معين له سلطة عليا لايدن عادة بالطاعة لإنسان يماثله، بل تدين له أغلبية الشعب عادة بالطاعة، فإن هذا الشخص المعين يكون صاحب السلطان والسلطة العليا في تلك الجماعة السياسية، وتعتبر هذه الجماعة بما فيها صاحب السلطان مستقلة ووحدة سياسية)) ويعتبر صاحب السلطان بأنه مصدر جميع القواعد والأصول القانونية التي يطبعها عادة عامة الشعب، فإذا كانت صدرت هذه القواعد على شكل مرسومات تكون معبرة عن إرادة صاحب السلطان، وإذا صدرت على شكل أحكام قضائية تكون معبرة عن إرادته بوساطة المحاكم كوكيلة عنه، وإذا كان منشؤها العادة تكون أيضاً وفق إرادته لأنه هو الذي أقر العادة وعن أمره إنتشرت في البلاد وتقيد بها الشعب، ويرى من ذلك أن صاحب السلطان الذي وصفه أوستن مستبد فوق القانون، ولا يتقيد بحقوق قضائية أو واجبات فردية، وقد تناول كثير من الكتاب هذا التعريف وإنتقدوه إنتقاداً مراً وبرهنوا على أنه نظري فيه مواطن ضعف كثيرة.

ميز أوستن بين القانون والعادة، وقرر أن العادة لا تعتبر قانوناً إلا إذا أقرها صاحب السلطان، وميز بين التشريع والأخلاق، وقصر في التشريع على القانون الإيجابي، وإعترف بوجود عوامل أخرى غير هذا القانون تعمل في الحياة الإجتماعية، و تقيد الأفراد في سيرهم وأعمالهم، ولكنه أصر على قوله بأن صاحب السلطان غير مقيد مخالفاً بنتام الذي قال بأنه مقيد في الولايات التعاهدية بمقتضى إتفاقات معترف بها، أما هو

فقد قرر أن الجماعات السياسية ترتبط مع بعضها بمقتضى إتفاقات حكومية، تظل فيها كل جماعة صاحبة السلطان، وهذه هي الجماعات التعاهدية، أما إذا كانت الدولة وحدة سياسية إتحادية فاإن صاحب السلطان فيها يكون فرداً أو هيئة معينة، وخالف النظرية الأمريكية عن السيادة الموزعة، وإعتبر الولايات المتحدة وحدة سياسية إتحادية، يملك الناخبون الذين ينتخبون أعضاء الهيئة التشريعية السلطة العليا وهم أصحاب السلطان في البلاد.

عارض المشترعون الذين عاصروا أوستن هذه الآراء، ولم تكن مبادئه ونظرياته مقبولة في قارة أوربا على إطلاقها، بل إنتقده الكتاب كما قدمنا.

م-٣٦

٥-جون استيوارت مل (□ يرسملج- تر □سملج)

قبلت إنجلترا مبادئ النفعيين الحرة في منتصف القرن التاسع عشر، ومنحت عدداً عظيماً من السكان الإمتيازات السياسية، وعدلت طرائق إنتخاباتها العامة، وأعادت توزيع الدوائر الإنتخابية، وأزالت كثيراً من الفوارق الإجتماعية، ونشرت الديمقراطية بين طبقات شعبها، فظهرت بعض المساوئ من جراء تطبيق هذه الإصلاحات، ومال السياسيون نحو الحكومة المركزية مرة ثانية، إشتد ساعد حزب المحافظين، ونشأت في البلاد حالة جديدة جعلت علماء النظريات السياسية يعنون ببحث مدى التدخل

الحكومي، وما يجب أن تكون عليه الحرية الفردية، وكان زعيم هؤلاء المفكرين هو جون استورت مل (John Stuart Mill) بن جيمس مل المتقدم ذكره، فقد نشر كتباً قيمة في هذه الفترة كان لها المقام الأول عند جمهور السياسيين والمتعلمين، وإن رسالته ((في الحكومة النيابية وفي الحرية)) التي نشرها في سنتي ١٨٥٩و١٨٦٠ لا تزال مرجعاً سياسياً حتى يومنا الحالي، ولقد ظلت آراؤه وأفكاره عمدة الآراء في النظريات السياسية حتى جاء سبنسر وداروين وحولا هذه النظريات إلى مجرى آخر سنقرأ عنه بعد ذلك.

كان مل في بدء صباه من أشد أنصار بنتام ومبادئه، ولكنه مالبث أن عدل نظرياته النفعية، وكان المعروف عن بنتام وجيمس مل إنهما لم يفضلا أي نوع من السعادة على غيره من الأنواع، ولكن استوارت مل ميز بين أنواعها المختلفة معتبراً أفضلية الأنواع العالية على غيرها، ونظر إلى السعادة العامة بأنها أفضل من السعادة الفردية، وطلب من الأفراد أن يعملوا على تحقيق النوع الأول، وقرر أن منفعة الجميع وسعادتهم هي غاية الحكومة وأن علامة نجاحها هي نشر الفضيلة والعرفان بين أعضاء الدولة، وكان من المعتقدين بأن دراسة التاريخ إذا إرتبطت بمعرفة الطبيعة الإنسانية وإستعانت بتحليل المظاهر السياسية تكون معواناً كبيرا للمشترعين والسياسيين، وقرر أن التقدم الإنساني يستفيد في سيره ونموه بالمجهودات الإنسانية المستنيرة، واوصى بالإستعانة بعلم الإحصاء متأثراً بمباحث وآراء هـ. ت. بكل التي كانت قد ظهرت حديثاً في كتابه عن تاريخ الحضارة والمدنية في إنجلترا بين سنتى ١٨٥٩و١٨٦١، ولقد كان بكل (.H. T

Buckle) يرجو أن يضع علم الإجتماع الإنساني على أصول معينة وقواعد محدودة مماثلة لقواعد العلوم الطبيعية، كما إنه كان يعتقد بأن الحكومة عدو للتقدم، وهذا شجع مل في نظريته الفردية. هذا وقد نظر إلى المسائل السياسية بنظرة عملية إذ كان مهتماً بالإصلاح الإجتماعي كما كان مهتماً بالبحث السياسي، وتناول مسألة النساء وناصرهن فقد كن محرومات في أوائل حكم الملكة فكتوريا من التعليم العالي، ومنوعات من الإشتغال بالوظائف الرئيسية وأشغال المناصب ذات القيمة في الدولة، وطلب تحرير المرأة و دافع عن حقوقها في البرلمان قائلاً بإعطائها فرصة مساوية للرجل حتى تسعد إان السعادة لا تأتي إلا عن طريق الحرية وإذا سعدت المرأة أضافت بمجهودها وقوة ذكائها خيراً للدولة والجماعة البشرية، وبفضل مساعدته ومتانة دفاعه إنفسح المجال أمام النساء في التعليم العالي وفي الحياة العامة والإشتراك في الشئون السياسية.

تناول مل بعد ذلك طائفة العمال وطلب نشر التعليم بينها، وحض على إعطائها قسطاً أوسع من الإستقلال، وأقر مبدأ إتحاد العمال والتعاون الإختياري بين رأس المال والعمل، وكان من المشجعين للملكية الفردية، ولكنه أراد تخفيف الويلات الناشئة عن ملكية الأراضي الواسعة، وعارض التدخل الحكومي في المسائل الإقتصادية وكان من رأيه أن يكون هذا التدخل في الأحوال التي تضر بالدولة دون غيرها من الأحوال، ومال في شيخوخته إلى المبادئ الإشتراكية، إذ تمني في مذكراته التي نشرها سنة ١٨٧٣ أن تكون المادة الأولى في جميع العالم ملكاً للجميع، ويشترك الجميع في إنتاجها وصنعها، و يتمتعون بالفوائد التي تنشأ عنها، وشجع

بكل قواه مبدأ ((اتركه يعمل)) ولكنه خالف آدم سميث وقيد هذا المبدأ بعض التقييد حتى تتحقق المصلحة العامة الإجتماعية كاملة.

قرر مل أفضلية الحكومة الديمقراطية على غيرها من أنواع الحكومات، وإتفق مع أوستن في وجوب وجود سلطة عليا واحدة وكانت هذه السلطة السياسية العليا في إنجلترا مستقرة في البرلمان الإنجليزي بمجلسيه، وطلب أن يكون عمل هذه الهيئة الإشراف على السياسة العامة للدولة ونقدها و تصحيحها، وليس التشريع العملي والتدخل في الإدارة، ولكنه خشى تقدم الديمقراطية وإتساع نفوذها في مسائل التشريع حتى تضعف الفردية، وحفظاً لهذه الفردية قال إن التقدم الإجتماعي لا يتم إلا اذا أعطى الفرد أعظم قسط من الحرية، حتى ينمي مواهبه العلمية والجثمانية، وأيد بناءً على ذلك حرية الفكر والقول والعمل، وطلب من الحكومة ألا تتدخل في حرية الآراء والمباحثات دينية كانت أو سياسية، وإعتقد أن الحقيقة تعيش وتظهر بالجدل والمناقشة وتضارب الآراء، وإستعان بنظريات ملتون وسدني وهمولد في التدليل على صحة أقواله، وقال يجب أن تترك الحكومة الأفراد والجماعات أحراراً فيما يقولون ويفعلون مالم تكن أعمالهم مضرة بمصلحة الغير وحقوقه، وأكد قيمة هذه الحرية من وجهة الإبتكار والإختراع، وما تستفيده الدولة والجماعات الإنسانية من جراء ذلك، وعارض تدخل الحكومة في مسألة التعليم مقرراً بأن هذا التدخل معناه صقل عقول الأفراد وجعلها تفكر تفكيراً واحداً، وهذا يعرقل تقدم الإنسانية ويعطل سير الحضارة والمدنية.

خشى مل طغيان الأكثرية وإستبدادها بالأقلية، وكان يعتقد أن الأقليات غير ممثلة تمثيلاً جيداً في البرلمان الإنجليزي، وطلب لذلك إتباع طريقة التمثيل النسبي التي إقترحها توماس هير في سنة١٨٥٩ حتى تكون المقاعد البرلمانية موزعة على حسب الأصوات التي نالتها الأحزاب في الإنتخابات العامة، وأيد فكرة موجود زعماء سياسيين مدربين، ومنح حق الإنتخاب لكل من دفع ضريبة من الرجال الراشدين، ولكنه نادى بفكرة تعدد الأصوات لمن إمتاز بالعقل الراجح والخلق السامي، ورتب السكان طبقات، وإقترح عقد إمتحان مسابقة يدخله كل الأفراد حتى يبرهنوا على ذكائهم وعقلهم الراجح، وعارض مبدأ دفع مرتبات لأعضاء البرلمان حتى تطهر الآلة الحكومية، وعارض الإقتراع السري لإنه يشجع الأنانية ويخفف المسؤلية التي يجب أن يشعر بها الناخب، وعمل على إزدياد نفوذ مجلس العموم حتى يصبح صاحب السلطان في البلاد، وإقترح أن يكون مجلس اللوردات وهو الذي يحتوي على الكفايات القضائية هو المقترح لجميع مشروعات القوانين التي تقدم لمجلس العموم.

كانت النظرية النفعية على الرغم من النقائص التي إتصفت بها والإنتقادات التي وجهت لمبادئها مفيدة في ميدان السياسة العملية والنظريات الفلسفية السياسية، وإلى أثرها يرجع الفضل في كثير من الإصلاحات التي تمت في أثناء القرن التاسع عشر، وكانت مبادئها ونظرياتها عملية إختلفت إختلافاً بيناً عن مبادئ فلسفة الكماليين النظرية، إذ أكدت الفردية والحرية حتى تعارض تقدم المبادئ الإشتراكية، وتضعف فكرة تمجيد الدولة ووضعها فوق الفضيلة والقانون، والخلاصة أن النفعيين وجهوا نظرياتهم السياسية إلى الحكومة وتحليل ماهيتها ولم يعنوا إلا قليلاً بنظرية الدولة.

الباب العشرون

النظريات السياسية للحكومة الدستورية

١-الديمقراطية والحاجة إلى الدساتير المسطورة:

بقي الكثير من مبادئ الثورة الفرنسية حياً في أوربا بالرغم من الروح الرجعية والجهود التي بذلها السياسيون لنشرها فيها بواسطة قرارات مؤتمر فينا وتشريعاته، إذ ظل المفكرون وأصحاب الرأي السليم يثقون في الدساتير المسطورة والأنظمة النيابية، وأثارت حروب نابليون الشعور نحو التوحيد القومي والإستقلال الشعبي، وقد سقط نابليون بفضل يقظة الشعوب وشعورها بقوة قوميتها، ولجأ الملوك والأمراء إلى الشعوب في محاربتهم لنابليون، يستفزون غضبها عليه ويحرضونها للقيام في وجه وأعديها الحرية الدستورية والحكومة النيابة متى تم سقوطه وتحررت البلاد من نير إستبداده، ولما إنعقد مؤتمر فينا وقرر ما قرر من المبادئ الرجعية غضب الأحرار في أوربا، و تظاهروا ضد الملوك والأمراء الذين لم يفوا بوعودهم، وسرعان ما تكونت الجمعيات السرية ضدهم، وقامت الثورات وتبعتها الحروب في مالك أوربا في أثناء القرن التاسع عشر لتنفذ حق تقرير المصير بحد السيف وتعمل على التوحيد السياسي القومي، وتنشر الحكومة الدستورية وتقرر المبدأ النيابي حتى تشترك الشعوب في إدارة الشئون السياسية والإقتصادية إشتراكاً فعلياً، وفي سنة ١٨٢٠ إستطاعت إيطاليا

وأسبانيا والبرتغال أن تقرر إبتدائياً مبدأ الحكومة الدستورية، وهبت اليونان تطالب بإستقلالها وإنفصالها عن تركيا، ونجحت بعد حروب دموية في تقرير مصيرها، وفي سنة ١٨٢٠ ثار الفرنسيون في وجه مليكهم شارل العاشر وطردوه من البلاد لأنه وقف في سبيل دستورهم، وثار البولنديون ضد الروسيا طالبين الإنفصال ولكنهم لم ينجحوا، وثار البلجيكيون في وجه هولندا و نجحوا في الإنفصال عنها والإستقلال وقرروا مصيرهم، وفي سنة ١٨٤٨ إشتعلت نار الثورة في أنحاء أوربا، وإنقلبت حكومة فرنسا من ملكية مقيدة إلى جمهورية ثم إلى إمبراطورية، وثار الألمان طالبين التوحيد والدستور ولكنهم لم ينجحوا وثابروا بعد ذلك حتى تم لهم ما أرادوا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وكان الإيطاليون قد نجحوا قبلهم في تحقيق الإستقلال والتوحيد، وثار البلقانيون ضد تركيا بين سنتى ١٨٥٦و١٨٧٨ وبمقتضى مؤتمر برلين إستقلت إمارات البلقان ودوله، وبالجملة كانت المطالبة بالديمقراطية الدستورية والإستقلال القومى سبباً في الثورات والحروب التي قامت في القرن التاسع عشر.

رغب الحزب الحر في كل دولة وثيقة مكتوبة تحدد سلطة الحكومة، وتضمن الحقوق الفردية وتطلب مجلساً نيابياً يمثل جمهور الشعب ليشترك مع الحكومة في إدارة الشئون، وإنتشرت نظرية الفصل بين السلطات في دول أوربا وحكوماتها، ومنعت فوضى الحكومة الجمهورية في فرنسا المطالبة بهذا النوع من الحكم، واإرادت الشعوب تحديد السلطة بين الملكية المقيدة بالدستور والمجالس التي تمثل الشعوب، وفي كثير من الحالات منح الملوك بعد سقوط نابليون شعوبهم الدستور خوفاً من الثورات وتجنباً لخطر

الإنقلابات الإجتماعية، وفي بعض الأحوال منحت الدساتير على شكل إتفاقية معقودة بين الملك والجمعيات الوطنية التي مثلت الشعب، ووقفت النمسا والروسيا وبروسيا في سبيل الأحزاب الحرة وكثيراً ما تغلبت عليها بقوة الجيش، ولكنها ما لبثت أن منحت الدساتير وماجاء عام ١٨٨٠حتى كانت كل دول أوربا ماعدا الروسيا وتركيا دولاً دستورية تتمتع شعوبها بنعمة الدستور والحكومة النيابية.

إختلفت هذه الدساتير في مبناها ومعناها، ولكنها إرتكزت جميعها على فكرة تحديد مركز الملك بالنسبة للمجالس النيابية وإشتراكه في أمور التشريع، وعلى حقه في تغيير الدستور، وقال المحافظون والمحامون الذين دافعوا عن سلطان الملوك وإن الملوك لهم الحق في وقف أو تعديل الدساتير التي منحوها، وعارضهم في نظريتهم هذه الكتاب الأحرار، ووقعت الثورات في البلاد، وأخيراً تقرر المبدأ القائل بأن تعديل الدستور وتحويره من حق الملك والمجالس النيابية مجتمعين، وطلب الملوك حق سن القوانين قائلين إن الجمعيات الشعبية لها أن تناقش محتوياتها وليس لها أي حق آخر، كما أنهم طالبوا بحق إصدار المرسومات التي يكون لها قوة القانون، وبعد جدال بين أنصار الطرفين تقرر المبدأ القائل بأن هذه المرسومات تكون نافذة إذ لم تتعارض مع تنفيذ القوانين التي أقرتها المجالس النيابية. هذا وقد نجح الملوك في معظم أوربا في أثناء القرن التاسع عشر أن يظلوا أصحاب السلطان الحقيقي في دولهم وساد في ألمانيا وإماراتها الإعتقاد بأن الملكية نمت طبيعاً مع نمو الأمة، وأن الشعب والملك يكونان الدولة، وكان الأحرار يطلبون الفصل بين السلطات حتى يقللوا من شأن نفوذ الملك، وعارضهم

المحافظون وإنتقدوا نظرية الفصل، و حاولوا أن يبرهنوا على عدم صحتها من الوجهة التاريخية، وإنها غير عملية ومعطلة لوظيفة الحكومة، وإشتغل الكتاب الدستوريون في الولايات المتحدة وألمانيا ببحث طبيعة الدولة التعاهدية وموضع السلطة العليا فيها، وتوزيع السلطات بين الحكومة الرئيسية وأعضائها، وإتفق هؤلاء الكتاب جميعاً على معارضة نظرية السلطة العليا التي قال بها أوستن ووضعها في شخص أو هيئة معينة.

-نظرية الحكومة الدستورية في أوربا :

ظهر فريق من الكتاب الفرنسيين أطلق عليهم ((أصحاب المبادئ النظرية المنطقية)) ((Doctrinaires)) في الفترة بين سنتي ١٨١٥و١٨٣٠، عمل هذا الفريق على التوفيق بين الملكية ومبادئها، وبين مبادئ النظم الدستورية، وكان المفكرون في فرنسا منذ بودان يضعون السلطة العليا في شخص أو هيئة معينة، فوضعها أنصار البربون في إرادة الملك المفوض تفويضاً مقدساً، ووضعها الثوريون في الإرادة العامة للشعب، ووضعها الكتاب بعد سنة ١٨١٤ في العقل و العدالة النظرية، وقالوا إنها فوق متناول الإنسان ومستمدة من الذكاء وليست من الإرادة، و تجنبوا البحث في نظرية السلطة العليا المطلقة، وإعترفوا بحقوق الملك والشعب في السلطة العليا المستمدة من العقل، ولكنهم أنكروا إنفرادايهما بها، وكان زعيم هذا الفريق كاتب يسمى ريور كولارد (Royer Collard) (١٧٦٣-١٨٤٧) فإنه أكد ضرورة التوفيق بين المصالح المختلفة في الدولة، وعارض نظرية السلطة العليا المطلقة، وأراد تقييد السلطة

السياسية، وأكد الحرية الفردية، وإعترف بالأساس الخلقي للدولة، ويرى من ذلك أن هؤلاء الكتاب تأثروا بعض التأثير بآراء الكماليين الألمان.

دافع فكتور كوزان (Victor Cousin) (١٧٩٢–١٨٦٧) عن نظرية السلطة العليا المستمدة من العقل دفاعاً مجيداً، وقرر أن هذه السلطة معناها الحق المطلق، ولايمكن أن يستند هذا الحق على القوة أو على الإرادة – م – ٣٧ – العامة بل على العقل المطلق، ولأن الناس عرضة للخطأ فإن الوصول إلى العقل المطلق غير مستطاع، وعلى ذلك لايمكن أن يطالب الملك ولا الشعب بالسلطة العليا المطلقة، ومن حيث إنه يمكن الوصول إلى بعض مبادئ العقل فإن الحكومة النيابية هي أفضل أنواع الحكومات التي تستطيع أن تصل إليها.

قرر فرنسوا جيزو (Franois P. Guizot) (١٧٨٧–١٨٧٤) نظريات ومبادئ تماثل ما قرره كوزان، وعارض نظرية السلطة العليا للملكية المقدسه وللإرادة العامة، وقال إن العقل والعدل هما وحدهما أساس السلطة المطلقة، وأنكر وجود هذه السلطة في شخص واحد أو في جملة أشخاص، وقال إن السلطة العليا كما قررها هوبز وروسو وأستن تؤدئ إلى الإستبداد، وقال إنها مستمدة من الحقيقة المجردة وليس من قوة الإرادة، وإن الحكومات التي وضعت هذه السلطة في أيدي البشر مستبدة جميعها، أما التي فصلت بين السلطات ووزعت السلطة بيها فهي التي إقتربت من العدل وبعدت عن الإستبداد، وإن الحكومة النيابية هي أفضل الحكومات لحفظ الحرية الحقيقية، وإذا وضعت السلطة في أيدي الملك

منفرداً أو في أيدي الشعب منفرداً تكون خطرة، وحاول جيزو أن يخلق إحتراماً في نفوس الفرنسيين لدستورهم يماثل إحترام الإنجليز لدستورهم غير المسطور، ولكنه إعترف بأفضلية الدستور الإنجليزي الذي هو نتيجة لنمو وتطور طبيعى على دستور فرنسا الصناعي.

كان هؤلاء الكتاب يرجون التوفيق الدستورى بين الملك والشعب، ويعملون على دوامه إذ رأوا فيه خير وسيلة حكومية لحالة الإنتقال من الملكية إلى الجمهورية.

قضت الثورة التي قامت في فرنسا سنة ١٨٣٠ على مبدأ التوفيق، وأعلن مجلس النواب أن الشعب الفرنسي هو الذي قرر دعوة لويس فيلب إلى العرش فهو صاحب السلطة العليا، ولكن عليه أن يعمل في حدود الدستور، إذ سلطته العليا مستمدة من العقل وليس من الإرادة العامة.

نشطت الآراء الديمقراطية في أوربا بفضل ما كتبه الكسس دى تو كفيل (Alxis de Tocquveille) (١٨٠٥-١٨٥٩) إذ نشر كتاباً عنوانه الديمقراطية في أمريكا سنة ١٨٣٥، أثبت فيه ملاحظاته الدقيقة عن الأحوال في أمريكا، وصحح الإعتقاد السائد في أوربا بأن الحكومة الشعبية تسبب الفوضى أو الدكتاتورية العسكرية، ومدح أساليب الحكم في أمريكا وكيفية توزيع السلطة بين الحكومة الرئيسية والولايات التي تعاهدت معها وبين فضل الإدارة اللامركزية ونظام الإستقلال المحلي الذي تتمتع به المقاطعات والمدن فيها، وأيد السلطة الممنوحة للهيئة القضائية فيا يختص

بتفسير الدستور ودستورية القرارات التي تصدرها الهيئات التشريعية، وإتفق مع منتسكيو في الرأي القائل بأن البيئة والأحوال الإجتماعية لها أثرها في تحديد النظم السياسية وتعيينها، وقرر أن الديمقراطية لابد أن تسود العالم المتمدين نتيجة لنموه وتقدمه الطبيعي.

تقرر مبدأ السلطة الشعبية في فرنسا بعد ثورتها في سنة ١٨٤٨، وأعلن الدستور الجديد بأن السلطة العليا يملكها جمهور الوطنيين، ولما ظهرت المبادئ الإشتراكية أيدت مبدأ إستقرار السلطة في الأمة مجتمعة، و مالت النظريات السياسية فيها في القرن التاسع عشر إلى كبح جماح السلطة المطلقة، وحاولت مبادئ سلطة العقل العليا و نظرية الحقوق الفردية التي لا تستطيع هذه السلطة الإعتداء عليها ونظرية السلطة المقيدة أن تمنع عودة الملكية المطلقة وطغيان السلطة الشعبية وتطرفها. هذا وإن أفضل ما كتب عن النظرية السياسية الحديثة في فرنسا هو ما كتبه ج. ب إسمن (J. B. Esmien) (١٨٤٨-١٩١٣) إذ عرف الدولة بأنها الشخصية القضائية للأمة، وأكد سلطانها الداخلي والخارجي، وفي الوقت نفسه أكد حقوق الفرد وطلب من الدولة إحترامها، ولم يعط للفرد حق المقاومة أو الثورة، وقال إن السلطة العليا هي إرادة الأمة منظمة تنظم سياسياً، وهي عليا قانوناً ولكنها مقيدة معنوياً بأن تحافظ على الحرية الفردية وتعمل على حمايتها.

٣-تقدم الأفكار الديمقراطية في أمريكا:

إمتازت الأيام الأولى من القرن التاسع عشر بتقدم الآراء الديمقراطية في أمريكا، وتأسست الجمهوريات اللاتينية في أمريكا الجنوبية وسنت لها دساتير تماثل دستور الولايات المتحدة، وتقدمت الآراء الحرة في هذه الدولة تقدماً سريعاً.

سيطر فريق المحافظين على إدارة الشئون الحكومية في الولايات المتحدة عقب إستقلالها، وكان هؤلاء المحافظون يريدون إخضاع الشعب وإعطاء السلطة السياسية إلى ذوي الحيثية والصفة في الدولة، والعمل على منح الرئيس صفات الملكية وصبغ الحكومة بصبغة أرستقراطية، وكانوا لايعطفون على مبادئ الثورة الفرنسية، وسنوا قوانين الأغراب والمحرضين، وفوضوا للرئيس بمقتضاها الأمر ليعاقب من إنتقد الحكومة، وينفي من البلاد الأجانب غير المرغوب فيهم من غير محاكمة أو تحقيق، وكانوا من أنصار الحكومة القومية المركزية، وأصحاب الكلمة النافذة في المحاكم العليا، فإستطاعوا أن يحددوا القواعد الأساسية للدستور، ويكيفوا تقدمه ونموه لمدة جيل من الزمن، وبفضل مجهودات زعيمهم جون مرشال قرروا المبدأ القائل بحق المحاكم في تقرير دستورية القوانين التي تصدرها الولايات أو الدولة أو عدم دستوريتها، ولكن إنتخب جفرسون لرئاسة الولايات المتحدة في سنة ١٨٠٠ فإبتدأ برئاسته عهد جديد للديمقراطية، ورحب به أنصاره وإعتبروا إنتخابه رجوعاً إلى المبادئ التي قامت من أجلها حرب الإستقلال، أما المحافظون فإعتبروا إنتصاره رجوعاً إلى الفوضى وحكم

الغوغاء، ومن حظ الديمقراطية أن وقعت حوادث سببت سقوط حزب المحافظين إذ شعر الناس بعد إعلان الدستور وإستتبابه بالميل إلى تقرير حقوق الفرد والدولة وشجعت مبادئ الثورة الفرنسية الأولى روح الديمقراطية في أمريكا، وكره الأمريكان حكومة المحافظين في بلادهم لإنها رفضت مساعدة فرنسا الجمهورية ضد إنجلترا الملكية، وساعد إختراع آلات حلج القطن على إزدياد خطر شأن الزراع، ونقل الحركة الإقتصادية من أيدي التجار والصيرفيين في إنجلترا الجديدة إلى أيدي الأرستقراطية الزراعية في الجنوب، وإزداد عدد السكان في غرب الولايات فإزداد بهم العطف على مبادئ الفردية التي أيدها و ناصرها الرئيس جفرسون، وإنتقلت السلطة السياسية من أيدي الأرستقراطية التجارية التي كانت تسير في الحكم على حسب الأساليب الإنجليزية إلى أيدي الأرستقراطية الزراعية التي كانت أمريكية في مشاربها وروحها وطريقة حكمها، وقد إختلفت الفلسفة السياسية لهذه الأرستقراطية الجديدة عن الفلسفة القديمة، إذ أهملت المبادئ التي سار عليها المحافظون الذين كانوا يحتقرون عامة الشعب، وإعتبرت نفسها بأنها الحامية للجماهير، وإنها تحكم بإسمهم ولمصلحتهم، وكانت تخشى الحكومة المركزية القوية و تعارض وجود جيش نظامي قوي وتأسيس مصرف قومي، وأيد فريق من الكتاب هذه المبادئ الحرة إشهر منهم جورج تكر وجون تيلور وتوماس جفرسون

لم يضف جفرسون شيئاً جديداً على النظريات السياسية، إذ أخذ معظم آرائه من سدني ولوك، وتأثر في مبادئه الحرة بنظريات بين وأقواله، وكل الذي فعله أن عدل هذه النظريات وتلك الآراء حتى توافق الأحوال

في أمريكا وتنطبق عليها، وكان من المعتقدين في المساواة بين الأفراد وفي الحقوق الطبيعية، وفي نظرية قيام الحكومة على مقتضى تعاقد إجتماعي للدفاع عن الحرية الفردية، ومن المؤيدين لمبدأ قيام الثورة في وجه الحكومة إذا حادت عن الطريق المستقيم، وكان يكره النشاط الحكومي معتقداً إنه يؤدي إلى الإستبداد والظلم، ونادى بوجوب جعل رضا المحكومين أساساً لإستمرار الحكومة في مراكزها، وقال إن الثورة من آونة إلى أخرى علاج طبي الصحة الدولة. وإقترح مراجعة القانون الأساسي في الدولة بطريقة نظامية بعد إنقضاء تسعة عشر عاماً على كل مراجعة. وكان من المعارضين لمبدأ الملكية ولكنه كان يميل إلى وجود طبقة أرستقراطية مبنية على الكفاية والذكاء. وقال إن التعليم والحكم الذاتي هما الركنان اللذان تتوقف عليهما النظم الجمهورية.

وقال إن الجماهير الذكية هي التي تختار من يصلح للحكم وإدارة الشئون، وقرر أن الديمقراطية لاتصلح للجماهير الجاهلة، وعارض وجود جيش كبير تحت السلاح، وقال إنه علامة من علامات الحكومة المستبدة، وطلب خضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية، وأيد الزراعة ضد التجارة والصناعة مقرراً أن تقدم المدن أدى إلى الفساد ووقف في سبيل تقدم الديمقراطية.

تغيرت الأحوال بعد ذلك في الولايات المتحدة من الوجهتين الإجتماعية والإقتصادية، إذ زاد عدد السكان في غرب الدولة وإنضمت إليها ولايات أخرى عند حدودها الغربية، وتقدمت الصناعة وزاد عدد

المشتغلين فيها في المدن الشرقية، ونتج عن ذلك أن قام الأهالي في هذه الأصقاع وطالبوا الحكومة بتطبيق المبادئ الديمقراطية العملية لأن ظروف الأحوال فيها كانت تشجع الإستقلال والفردية والحرية والمساواة، وإستهزءوا بالإمتيازات الممنوحة لبعض الطبقات دون غيرها، وسخروا من فكرة الأرستقراطية الطبيعية، وطالبوا بتعميم حق التصويت للجميع، وإلغاء شرط الملكية اللازمة للناخب، وإشراف الشعب على الأعمال الحكومية داخلياً ومحلياً، وعارض أنصار الحزب الجديد سياسة التجارة المحمية التي شجعت مصالح الصناع من أهل الشمال، وفكرة إنشاء مصرف أهلي لإنه سلاح في أيدي الماليين يستعملونه أداة إستبداد في الأفراد، وطلب هذا الحزب إلغاء الفوارق الدينية وفصل الكنيسة عن الدولة، ولما إنتخب جاكسون في سنة ١٨٢٨ رئيساً للولايات المتحدة إنتعشت آمال الحزب وتحقق أنصاره من النجاح، إذ إنتقلت السلطة من أيدي الذراع الملاك إلى أيدي الشعب، وقال الزعماء المحافظون أن النظم الجمهورية مهددة بالفوضى، ولكن الرئيس الجديد أعتبر نفسه مثلاً للشعب ونائباً عنه وخطى خطوة جريئة نحو تقوية السلطة التنفيذية ووصل إلى ما أراد بالرغم من المعارضة الشديدة التي قامت في وجهه من جانب زعماء المؤتمر الذين كانوا يرون تقوية السلطة التشريعية وتقييد التنفيذية، وقد قلدته الحكومات المحلية الأخرى ووسعت حدود نفوذها وقوت سلطتها، وطلب الديمقراطيون تعميم مبدأ الإنتخاب الشعبي وتطبيقه على الموظفين وخصوصاً القضاة، فينتخب القاضي لمدة قصيرة ويتناوب مع غيره شئون الوظيفة، وسادت الفكرة بأن كل فرد متوسط الذكاء يستطيع إشغال وظيفة سامية ويقوم بها

على وجه مرضي، إذ بقاء الموظف في وظيفته مدة طويلة يؤدي إلى فقد الصلة والعطف بينه وبين طبقات الشعب.

أضافت ديمقراطية جاكسون إلى النظريات السياسية قليلاً، لإنها شغلت نفسها بتنفيذ النظريات والآراء التي قيلت قبل ذلك، وفقدت نظرية القانون الطبيعي والعقد الإجتماعي أهميتها الأولى بسبب ظهور فريق من الكتاب يعارضون نظرية الحقوق الطبيعية والمساواة بين الأفراد مقررين أن الحكومة نمو طبيعي من الغرائز الإنسانية دعت إليها الضرورة، وإن عدم المساواة بين الأفراد ضروري لتقدم المدنية والحضارة، وقد إشتهر مهاجر ألماني يسمي فرنسيس ليبر (Francis Lieber)(١٨٠٠ – ١٨٧٢) بنشر هذه الآراء والعمل على تأييدها، وهو أول من كتب رسالة فلسفية سياسية نظامية ظهرت في الولايات المتحدة، وقرر بأن واجب الدولة يحتم عليها أن تتبع الخطوات والسياسة التي تراها في مصلحة المجموع، وأنكر وجود حالة طبيعية قبل تكوين الدولة، وإنتقد فكرة العقد الإجتماعي قائلاً إنها صناعية غير مؤدية إلى الغرض المطلوب، وقرر أن الناس إجتماعيون بغرائزهم، فإجتمعوا إجتماعاً طبيعياً لا صناعياً وكونوا الجماعة السياسية التي تقدمت ونمت بالتدرج والتطور، ووازن بين الأفكار الفرنسية والإنجليزية فيما يتعلق بالحرية، وقال إن الإنجليز أكدوا الحرية المدنية وهي الحرية التي تحمي الفرد من التدخل الحكومي، أما الفرنسيون فقد أكدوا الحرية السياسية، وقد تأثر الأمريكان بآراء هذا الكاتب أيضاً فيما يتعلق بالقانون الدولى، إذ طالب الرئيس لنكلن منه أن يقدم له قانوناً عن الحرب البرية وما يجب أن يتبع فيها حتى تهتدى به جيوش الولايات

وهي تقوم بمهمتها في ميدان القتال، وقد أيد آراء هذا الكاتب فريق من الكتاب الأمريكان تعلموا في ألمانيا وتأثروا بنظريتها القائلة بتعظم الدولة القومية وتمجيدها، ونشروا هذه المبادىء بين بني أوطانهم.

إنتشرت فلسفة أوستن في الولايات المتحدة بوساطة فريق آخر من الكتاب إشتهر منهم و. ولى (W. Willougby) إذ نشر كتاباً في طبيعة الدولة سنة ١٨٩١ إنتقد فيه نظرية العقد الإجتماعي، وقرر أن الحقوق لا توجد إلا في كنف قانون البلاد وفي رعايته وأيد نظرية السلطة العليا المطلقة ووضعها في جميع الهيئات التي تعبر عن إرادة الدولة.

٤-النظريات المضادة للديمقراطية في القرن التاسع عشر:

إنتقد الكتاب أمثال برك وهملتون وجون ادمز المبادئ الديمقراطية، ووصفوها بأنها تؤدي إلى العنف وإستعمال القوة المادية والفوضى، وإنها قصيرة الأمد، ودللوا على أقوالهم بالحوادث التي وقعت في الثورة الفرنسية والتي حدثت في أمريكا من جراء الرقابة الشعبية، وقد ميز مؤسسو الدستور الأمريكاني بين الديمقراطية و الجمهورية، إذ قالوا إن الشعب يتولى شئون الحكومة بنفسه في الدولة الديمقراطية، أما في الجمهورية فيتولى هذه الإدارة نواب عن الشعب ووكلاء من قبله، وإعتبر الكتاب حكومة الولايات المتحدة مثالاً حياً للحكومة الديمقراطية، وفي القرن التاسع عشر إتجهت الأنظار إلى توسيع حدود الديمقراطية في دول أوربا وغيرها من دول العالم المتمدين وتحقق هذا التوسع بإلغاء الرق ونظام العبودية، وبرفع القيود

الإنتخابية، وبإتباع نظام الدساتير المسطورة وتقرير الحكومة النيابية، وإلغاء الملكيات الوراثية، وبمنح النساء حق الإنتخاب، وبإحياء التشريع الشعبي المباشر بواسطة الإستفتاء العام، وظهرت بعض النقائص الديمقراطية من جراء ذلك فهب فريق من الكتاب ينتقد الديمقراطية ويقرر عدم كفاية الحكومات الديمقراطية وينتقد تبذيرها، ويأخذ علها ضعفها وترددها – م-٣٨ – وإعتمادها على شعب أصبح آلة صماء في يدها تحركه كيفما شاءت يعوزه التفوق والكفاية، وخشى إنتشار الديماجوجية والرشوة والفساد في دوائر الحكومة بسبب إيثار المصلحة الذاتية على غيرها من المصالح، وظهر ضعف الآلة الحكومية الشعبية في كثير من المدن الكبيرة بصفة خاصة، مما أدى إلى قيام فريق من الكتاب ينادون بأن الديمقراطية لا تضمن الحرية وإنها تبعد الزعماء القادرين عن تولي مناصب الدولة، وإنها عدوة التقدم في العلوم والفنون، وإنتقدوا تطرفها في التشريع، وتدخل الأحزاب السياسية في الإدارة الحكومية والأساليب التي تستعملها لإستمالة الجماهير إليها، وإنتقدوا أيضاً الأسس النيابية، وطلبوا تعديل توزيع المقاعد البرلمانية حتى تتناسب بين الأحزاب التي تمثل مصالح الدولة المختلفة، وقامت حركة في البلاد العريقة في الدستور تطلب منع إنتشار الرشوة في الإنتخابات وبين النواب، وتطالب بقيام فريق الإكفاء بأعباء المناصب الهامة في الدولة، وأيد زعماء هذه الحركة مبدأ التعيين في الوظائف والتثبيت فيها قائلين أن الموظف المثبت الدائم خير للدولة من زميله المنتخب لمدة قصيرة، وطلبوا إلقاء المسئولية على كاهل الموظفين حتى يشعروا بها وشجعوا البعثات العلمية حتى يتكون فريق من الخبراء والفنيين يقوم بمركز الدولة ويسير بها

في سبيل التقدم السياسي والإقتصادي، وإنتقدوا نظرية الفصل بين السلطات المتبعة في الولايات المتحدة إنتقادا مراً.

تأثرت النظريات السياسية الديمقراطية بالتقدم الإقتصادي الذي ظهر في العالم في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإستطاع أصحاب رؤس الأموال أن يجمعوا الثروة، وإنتشرت الصناعات الكبيرة، وإزدادت حركة النقل، وإتسعت الدائرة التجارية إتساعاً لا مثيل له، ونشأت هذه الحركة عن إتباع سياسة ((إتركه يعمل)) وعن قلة التدخل الحكومي في شئون الأفراد، وكان من جراء هذا أن إتسعت الهوة بين العمل ورأس المال، وكون كل من العمال وأصحاب الأموال النقابات والإتحادات حتى تدافع عن المصالح الخاصة بهما، وكل حاول أن يؤثر في الحكومة ويحولها إلى رعاية مصلحته دون مصلحة الآخر، وظهرت الأحزاب من الطرفين، وأصبح النظام الحزبي العامل الأكبر في قيام الحكومات وسقوطها في الديمقراطيات الحديثة، وإنقسمت الناس إلى محافظين وأحرار في علاقاتهم مع الحكومة وعلى حسب الخطة التي أختطوها لأنفسهم فيما يختص بالعمل ورأس المال، وأيد المحافظون المبدأ القائل بمساعدة الحكومة إلى العمل، ولكنهم عارضوا المجهودات التي قامت من جانب منافسيهم طالبين التدخل الحكومي في دائرة العمل، وأيد الأحرار مذهب التدخل الحكومي وطالبوا بالملكية العامة في بعض الحالات، ويرى من هذا أن المحافظين يناصرون الفردية في الوقت الحاضر، خصوصاً في المسائل الإقتصادية، ويعارضون التدخل الحكومي في المصالح الذاتية والملكية الخصوصية، ويتمسكون بالنظريات المضادة للديمقراطية حتى يمنعوا تطرف الرقابة

الشعبية وتحولها من الميدان السياسي إلى الإقتصادي، وقد شجعت نتائج الحرب العظمى الأخيرة المبادى، الرجعية في السياسة، كما إنها شجعت الإنقلابات الحرة، وقامت في إيطالية الحركة الفاشستية، والثورة العسكرية في أسبانيا، ونشطت الأحزاب الملكية في أوربا الوسطى وفي فرنسا، وذلك بسبب خوف السياسيين من إنتشار المذهب الشيوعي في بلادهم وقلب الأمور رأساً على عقب ممايؤدى إلى الفوضى والإضمحلال السياسي، وعلى ذلك قامت الحكومات الدكتاتورية في بعض ممالك أوربا، ورجع الفاشستي إلى نظرية رومية القديمة وإعتنقوا مذاهب مكيافلى، ومجدوا الدولة وعظموها، وقالوا أن الغاية تبرر الوسيلة وتبعوا سياسة قوية نحو التوسع والإستعمار، وأهملوا المصالح الفردية بجانب مصلحة الدولة العامة.

قل نشاط الشيوعيين في الفترة الأخيرة، وإعتدلت الدعوة البلشفية وزال الخطر من إنتشارها، وبرهنت الحكومات المحافظة التي تأسست في أوربا عقب الحرب العظمى على عجز في إدارة الشئون الداخلية والخارجية وإزدادت مشاكل العمال وأصحاب رءوس الأموال، فإنتعشت آمال الديمقراطيين وهبوا يناوؤن المحافظين ويناز لونهم في ميدان الإنتخابات العامة، ومالت الشعوب إلى الأفكار الحرة مرة أخرى، وما نجاح حزب العمال في إنجلترا وإستلام زمام الحكم في أعظم دولة في العالم المتمدين إلا دليل قاطع على فوز هذه المبادئ على غيرها من النظريات والآراء الرجعية.

الباب الحادي والعشرون

قيام النظريات السياسية الإشتراكية

١-نظرية الفردية:

بحثت النظريات السياسية في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر في مسألة الدولة ونظمها، وكانت علاقة الملك بالشعب في مقدمة المسائل التي عنيت بها، وإشتغل الكتاب بمناصرة أو معارضة الملكية المطلقة، وأثبتوا أو نقضوا نظريات الملكية المقدسة والعقد الإجتماعي، ولما إنتصف القرن التاسع عشر كان الكتاب قد وفوا هذه المسائل حقها من البحث والتحليل، وخرجت الديمقراطية من معمعة هذا البحث منتصرة، إذسطرت معظم الدول الدساتير، وأقامت المجالس النيابية، ووسعت حقوق الناخبين وأصبحت الحكومات خاضعة للرقابة الشعبية إلى حد كبير، ولذلك ترك الكتاب البحث في تلك المسائل، وطرقوا باباً جديداً وجعلوا مدار بحثهم وظيفة الحكومة وما يجب عليها نحو الأمة ومالايجب، وفي عصر الملكية المطلقة أيد أنصارها المبادئ التي تعظم الدولة وتمجد الحكومة، وعارضهم فريق من الكتاب رغب في تقييد سلطة الحكومة وعمل على تقليل شأنها وجاهد في سبيل الديمقراطية وطلب الحريات المدنية والحقوق السياسية للأفراد، ولما إنتشرت مبادئ ((إتركه يعمل)) في أثناء الإنقلاب الصناعي تقوت الفردية السياسية التي نشأت عن الثورات الديمقراطية،

وساد الإعتقاد بين الكتاب في الفترة بين ستى ١٧٥٠و١٨٥٠ بأن الدولة يجب عليها أن تقصر عملها على الأعمال الحكومية البحتة، وألا تتدخل في الحريات الفردية إقتصاديا وسياسياً إلا بقدر قليل، وكان من نتائج ذلك أن أرخى العنان للأفراد في مضمار المنافسة الحرة، وأثرى فريق على حساب الآخرين، وبدا عيب هذا النظام وتلك المنافسة واضحاً، ومال الكتاب إلى مطالبة الحكومة أن تنظم العلاقات بين الأفراد وتشرف على أعمالهم إشرافاً فعلياً، وأحييت المبادىء الشيوعية وشجع الكتاب الجماعات التعاونية، وأخيراً ظهرت نظرية الإشتراكية في الدولة.

إن نظرية الفردية حديثة في عهدها، ونمت في عهد الإنقلاب الصناعي الذي قضى على مابقى من الفوارق التي سادت في القرون الوسطى بين الأفراد من الوجهة الإقتصادية، وأصبح الفرد عضواً مهاً ومحترماً بين الجماعة الإنسانية، وكان من جراء هذا الإنقلاب أن إتسعت الأسواق وظهر نظام المعامل، وكانت الحكومات المستبدة لاتتفق مع الأحوال والحاجات الجديدة، وقام فريق قوي من الكتاب يقرر أن الحرية التامة للفرد ضرورية لتقدم المدنية والنوع الإنساني، وشجعت نظريات علم الحياة الجديدة التي قالت بتطور الإنسان وهو يجاهد في سبيل الحياة وببقاء الأصلح الحجج الإقتصادية القائلة بالحرية الإقتصادية والمنافسة المطلقة والتجارة الحرة وتضافرت كل العوامل التي شجعت الفردية في النصف الأول من القرن التاسع عشر تضافراً وثيقاً، فنادى أنصار الفردية الخيالية بأن الناس يملكون حقوقاً طبيعية يجب ألا تتدخل الحكومة فيها، وقال الإقتصاديون إن مصلحة الدولة في ترك أفرادها أحراراً يسعون وراء

مكاسبهم المادية بالطريقة التي يرونها صالحتهم، ونشر العلماء المذهب القائل بأن التقدم ينتج من المنافسة الحرة والجهاد غير المقيد، وأجمع الكتاب بأن المسائل الإجتماعية والمتاعب الإقتصادية تحل نفسها بنفسها إذ تركتها الحكومة حرة ولم تتدخل فيها.

كتب علماء كثيرون في نظرية الفردية في كل من بروسيا وفرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ولكن الكتاب الإنجليز هم أفضل من كتب فيها، فقال هربرت سبنسر إن المبدأ القائل إن الفرد يعيش لمصلحة الآخرين (Altuism) يقلل صفة الأنانية عند الأفراد، ولا يكون التدخل الحكومي في هذه الحالة ضرورياً، و قرر أن التاريخ يثبت أن السلطة الحكومية تقل تدريجياً بإنتقال الدولة من النظام العسكري إلى النظام الصناعى، وطلب أن يكون تدخل الدولة محدوداً ومعينا في أمور محدودة ومعينة وهي حفظ الأمن ونشر لواء السلام، ويرى من ذلك أن سبنسر إستعان بالتاريخ و بآراء داروين في إثبات نظرية الفردية، ومدح جون استوارت مل الفردية ووصفها بأنها أفضل وسيلة لتنمية مواهب الأفراد وذكائهم، وقرر أن تدخل الحكومة يضعف صفة الإبتكار عندهم، وكان من أنصار الحكومة اللامركزية والرقابة الشعبية، ومال في شيخوخته إلى الإشتراكية كما تقدم وأيد مبدأ التضحية الذاتية وترك مبدأ المصلحة الذاتية، وشجع النقابات التجارية، وإعترف بأفضلية التنظيم الإجتماعي لتوزيع الثروة العامة.

كتب هـ. سد جويك (H. Sidgwick) في نظرية الفردية في رسالة نشرها سنة ١٨٨٩ وقرر أن عمل الحكومة هو المحافظة على حياة الأفراد وممتلكاتهم وتنفيذ العقود بينهم، وقال إن المصلحة العامة تقضي بترك كل فرد يسعى وراء مصلحته الخصوصية بالطريقة التي يراها. هذا وقد شجعت أمريكا وأحوالها السياسية نظرية الفردية تشجيعاً قوياً، وإستمرت النظريات السياسية فيها تؤيدها حتى أواخر القرن التاسع عشر، وإشتهر عدد من الكتاب بمناصرتهم لهذه النظرية وتعضيدهم للحرية الفردية وخصوصاً فيما يتعلق بالشئون الإقتصادية.

الإشتراكيون الخياليون:

ليست المبادىء الشيوعية والمذاهب الإشتراكية وليدة العصر الحديث بل وجدت بين الجماعات البشرية منذ أقدم عصور تاريخها، فكان الإسبرطيون يعرفونها وطبقوها في نظمهم الإجتماعية والسياسية، وإستمروا يطبقونها حتى إنتهى مجدهم بإستيلاء رومية على بلادهم، وكان نظام المؤسسات الزراعية والنقابات في المدن و نظام الرهبان في الأديرة في أثناء القرون الوسطى يشمل كثيراً من المبادىء الشيوعية والعناصر الإشتراكية، وفي وقتنا الحاضر لايزال يرى المدقق الباحث آثارة لهذه المبادى، في النظم الزراعية.

أثبت الكتاب السياسيون في الدول الخيالية التي تمنوا تحقيقها كثيراً من المبادىء الشيوعية، فوصف إفلاطون في جمهوريته مدينة تكون فيها

النساء والأطفال مشتركة بين الجميع، وطلب سيدنا عيسى عليه السلام تنظم جماعة يعيش فيها كل المؤمنين بعضهم مع بعض، ويملكون كل شيء بالإشتراك يأخذ كل ما يحتاج إليه، وهاجم مورفي دولته الخيالية التي نشرها سنة ١٥١٦ الملكية الذاتية، وقال إنها اس الجرائم، ووصف فيها جماعة يشتغل فيها الأفراد مجتمعين، ولا يستعملون النقود ويملكون بالإشتراك وقرر كمبانلا في كتابه ((مدينة الشمس)) سنة ١٩٢٣ إشتراكية العمل والملكية والنساء، وحددها رنجتون مقدار الملكية التي يجب على كل فرد أن يتملكها وفي سنة ١٧٥٣ إنتقد مورلى نظام الملكية الذاتية، وحث على المساواة فيها، ولما جاء الإنقلاب الصناعي وظهرت معه بعض المساوئ الإقتصادية وإتسعت الهوة بين العمل ورأس المال، وتمتع فريق بالثروة الطائلة وتألم فريق آخر من جراء الفقر المدقع، وتكررت الأزمات، قام الكتاب وعملوا على الخروج من هذه المأزق ووصفوا علاجاً، فقال بعضهم بالرجوع إلى نظم القرون الوسطى، وإنتقد البعض الآخر النظام الإقتصادي السائد وطلب نقضه من أساسه، وإشتهر من هؤلاء جاندى سيسموندي (Jean de Sismondi) (١٧٧٣-١٨٤٢) إذ عارض الإقتصاديين الذين أيدوا نمو الثروة الأهلية وطلب العمل علي نمو السعادة الأهلية، وحض الحكومة على التدخل في تنظم جمع الثروة وتوزيعها، وأيد القيود الموضوعة على إستعمال الآلات، وناصر مبدأ تقييد المنافسة وتنظيم العمل، وقد تأثر كل من رودبرتس وماركس بآرائه تأثراً كبيراً، ولكنه مع ذلك لم يهاجم نظام الملكية الخصوصية، ولم يطلب إلغاء النظام الإجتماعي السائد بل تناول مسألة الإصلاح الإجتماعي من الوجهة الخلقية.

ظهر فريق من الكتاب في أوائل القرن التاسع عشر أقر مبدأ الإنتاج الكبير وتقسيم العمل والنظام الصناعي الجديد، ولكنه إنتقد النظريات والمبادئ السائدة الخاصة بالملكية الخصوصية والمنافسة، وبحث هذا المسائل من الوجهة الإقتصادية لا من الوجهة الخلقية، وكان هؤلاء الكتاب لا يؤيدون أرباب رؤوس الأموال، وعارضوا كثيراً من النظم الإجتماعية القائمة، وطالبوا بإصلاحات هامة، وكانوا يطمعون في تنظيم النوع الإنسانى وأعماله بوساطة التربية والتعليم، وكانوا يأملون الوصول بالمجتمع الإنساني إلى أعلى درجات الكمال، وعارضوا الثورات ونزاع الطبقات، وطلبوا من الأغنياء مساعدة الفقراء والمعوزين.

شعرت إنجلترا قبل غيرها من دول أوربا نتائج الإنقلاب الصناعي، وحاول روبرت أوين (Robert owen) (١٨٥٨-١٧٧١) في عام ١٨٠٠ وكان من رجال الأعمال العقلاء أن يضع العلاقة بين الخادم والمخدوم على أساس من التعاون مبتعداً عن المنافسة، وإقترح إصلاحاً "م-٣٩" إجتماعياً يقضي على الفقر والتعس بين طبقات العمال، وكان يعتقد أن الناس خيرون بطبيعتهم، وأن الشقاء نشأ عن نظام الرأسمالية، وقال إن نظام الملكية الخصوصية والدين ونظام الزواج كلها معطلة للنظام الطبيعي، وإقترح إصلاحاً لكل ذلك نظاماً شيوعياً يستطيع الفرد فيه أن ينفذميوله الطبيعية الحسنة، ونظم دولاً خيالية في إسكتلندا والهند يقوم بالتجارب الصناعية والتعليمية فيها، وإقترح لها مجالس عمومية تدير شئونها الداخلية، ومجالس أخرى تشرف على أمورها الخارجية، وعلاقاتها مع غيرها من الدول

مثيلاتها، وحث على توحيد هذه الدول تحت إشراف مجالس أيضاً تشبه المجالس المحلية.

وكان من أثر نظرياته هو وتلاميذه من بعده إنه تأسست الجماعات التعاونية في إنجلترا، وإن عنى البرلمان بالتشريع لمصلحة العمال ورفع القيود عن كاهل إتحادات العمال. وقد إشتهر من تلاميذه وليم طمسون وهو إشتراكى إيرلندى نشر كتابا في سنة 1824 تناول فيه كيفية توزيع الثروة، وقال إن العامل هو الذي ينتج كل الثروة التبادلية. وله الحق في أن يتمتع بثمرة جهوده. وحث الحكومات على إعادة تنظيم النظم الإجتماعية على الطريقة التي إقترحها أوين، ولكنه لم يطلب إلغاء الملكية الخصوصية، ولا مصادرة ما ورثه أرباب رؤوس الأموال وكبار الملاك، وإقترح نظام التعاون حلاً للمشاكل القائمة بين العمل ورأس المال. وقد إتخذ كارل ماركس الإشتراكى نظريات هذا الكاتب أساساً لمبادئه الإشتراكية التي سنقرأ عنها بعد ذلك.

قام فريق من الإشتراكيين الخياليين في فرنسا نتيجة للأحوال الإقتصادية التي سادت فيها أثناء الثورة والعصر الرجعي الذي تلاها. وتناول المبادئ الإشتراكية بالبحث من الوجهة الفلسفية لا من الوجهة العملية كما فعل اوين وأتباعه، وإشتهر من هؤلاء الكتاب الكونت هنري دى سنت سيمون (Count Henri le Saint Simon) (١٧٦٠-١٨٢٥) وقرر أن الهدف الذي يرمي إليه النشاط الإجتماعي هو إستغلال الكرة الأرضية بواسطة الجماعات والشركات الإنسانية. ونظر إلى الثورة

الفرنسية بأنها حرب بين الطبقات وكان غرضها مصلحة الطبقة العاملة، وقال إن السياسة هي على الإنتاج، وإقترح نظاماً إجتماعياً جديداً تكون الطبقة المنتجة فيه هي سيدة الطبقات. ويكون غرضه الأساسي هو العمل على ترقية الصناعة، ويجب أن تكون السلطة العليا مستقرة في برلمان يتكون من ثلاثة مجالس وهى مجلس المخترعين ويتألف من المهندسين المدنيين والشعراء وأرباب الفن، ومجلس الفحص ويتألف من الرياضيين وعلماء الطبيعة، ومجلس التنفيذ ويتألف من زعماء الصناعة، وعلى المجلس الأول أن يقترح القوانين، وعلى الثاني أن يقرها، وعلى الثالث أن ينفذها، وكانت الدولة الكاملة التي ينشدها هي الدولة التي تماثل المعمل يشتغل أفرادها في الإنتاج بالإشتراك، وكان من المؤمنين بأن الإصلاح الإجتماعي والسياسي لايكون ناجحاً إلا إذا إستند على أساس روحاني. وإقترح إلغاء المذاهب الدينية القائمة وتقرير مذهب جديد يكون مبنياً على تعاليم المسيح عليه السلام، ويكون غرضه العمل على تحسين حالة الفقراء والمعوزين، وطلب من الطبقة المستنيرة أن تساعده على تحقيق مبادئه ونظرياته، وقد إعتنق تعاليمه بعد موته جماعة من تلاميذه الأوفياء، وأسسوا جمعية تعمل على نشر مبادئه الدينية، وكانوا مركزاً للحركات الإصلاحية الحرة التي قامت بعد ذلك وبنوا فلسفهم على التاريخ معتقدين أن دراسة الماضي الدقيقة تساعد على معرفة المستقبل وأحواله، وأن التاريخ هو الذي علم الإنسان كيف تدرجت الشركات التعاونية بين الأفراد، وكيف إستغلت الأرض إستغلالاً مادياً سلمياً، وأن الدين والعلم والصناعة إذا تضافرت تضافراً تعاونياً تستطيع أن تحل المشاكل القائمة.

إشتهر كاتب آخر يسمى شارل فورير (Charles Fourier) (١٧٧٢-١٨٣٧) و كان من الإشتراكيين الخياليين إذ قال إن الله نظم الكون تنظيماً متناسقاً، وحث الناس على أن ينظموا حالتهم الإجتماعية على مثال تنظيم الكون، وقرر أن المشاركة والتعاون هما مركز الجاذبية بين الأفراد كما أن الجاذية هي مركز الأرض، وقد تأثرت نظرياته الإجتماعية مثل سنت سيمون بآرائه الدينية، وإقترح لإيجاد التناسق في عالم الإقتصاد والسياسية تكوين عدد من الجماعات تتألف كل جماعة من خمسمائة أسرة متحد بعضها مع بعض، وتشمل كل جماعة أصحاب رؤوس الأموال والعمال والمخترعين، ويجب أن يخفف الألم في العمل ((يحبب إلى العمال)) وأن تمنع الأعمال المملة، وأن تكافأ الأعمال الكريهة مكافأة عالية، وأن يضمن حد أدنى لدخل كل فرد، وأن يقسم الزائد بنسب ثابتة بين الجميع، ويجب أن تسكن كل جماعة قصر مشتركاً، وأن يكون تحت تصرفها فرسخ مربع من الأرض، وأن تتحد كل الجماعات وتكون وحدة لها رأس مال واحد في مدينة القسطنطينية، وقال إذا تقرر هذا النظام إختفى الفقر بين الناس وتحققت الحرية الطبيعية لجميع الأفراد، ولا توجد ضرورة القيام الحكومة، وقد أدت نظرياته من الوجهة المنطقية إلى الفوضى الفلسفية.

كان اتيان كابت (Etienne Cabet) (١٧٨٨-١٨٥٦) آخر من كتب في الإشتراكية الخيالية إذ نشر روايته الشهيرة في سنة ١٨٣٩ وفيها وصف مستعمرات زراعية ومعامل أهلية، وإقترح إلغاء نظام الأرث ومجانية التعليم، وكان تأثيره في فرنسا شديداً، وأقام مستعمرة شيوعية تحت إشرافه، وكان من المؤمنين مثل فورير بإمكان إصلاح الطبيعة

البشرية بواسطة التهذيب والتعليم ،هذا وقد أهملت هذه المبادئ الخيالية والرسائل التى بشرت بها وأيدتها عند ماظهرت الحركة الإشتراكية التي نظمها وناصرها كارل ماركس الألماني.

٣-قيام إشتراكية الطبقات الفقيرة:

نشطت الطبقات العاملة الفقيرة نشاطاً سياسياً بين سنتى ١٨٣٠و١٨٤٨ إذ أوجد نظام المعامل طبقة كبيرة من العمال الذين لايملكون شيئاً، ولما إجتمعوا في صعيد واحد أتيحت لهم الفرصة للتفكير والعمل المشترك، ولما إتسعت دائرة التجارة والعلاقات الناشئة عنها وجد عديد كبير من الناس مشتركون في المصالح، وهب العيال يطلبون نصيباً في أرباح التحسينات العظيمة، وإتفقوا على أن تسيطر الجماعة على الأرض ورأس المال، وأن تنظم الصناعة، وأن توجد الفرصة أمام الأفراد للتعليم، وقد دل إرتقاء لويس فيلب عرش فرنسا في سنة ١٨٣٠ وصدور قانون الإصلاح عام ١٨٣٢ في إنجلترا على إضمحلال نفوذ الطبقة الحاكمة القديمة، وحل النزاع بين رأس المال والعمل محل النزاع بين كبار المزارعين والصناع، وفي إنجلترا طلب العمال الديمقراطية السياسية، وأسسوا ((إتحاد العمال)) وساعدهم الأحرار في مجلس النواب، وقدموا ((وثيقة الشعب)) (People's Charter) يطلبون توسيع حقوق الإنتخاب وتعديل توزيع الدوائر الإنتخابية حتى يكون مجلس النواب ممثلاً للأمة تمثيلاً صحيحاً، وكان من جراء هذه الحركة التي قام بها العمال والأحرار

المتطرفون أن قرر البرلمان قانون الإصلاح في سنة ١٨٦٧ وقانون الإصلاح في سنة ١٨٨٤.

أما في فرنسا فقد أيد العمال لويز بلانك (Lowis Blanc) (١٨١٣-١٨٨٢) الذي نشر في سنة ١٨٤١ رسالة سياسية خطيرة عنوانها ((تنظيم العمل)) (Organization du Travail) وطلب من الحكومة أن تؤسس مصانع إشتراكية يديرها العمال تحت إشرافها، وقال إن الرجال جميعهم لهم الحق في أن يعيشوا، وأن يشتغلوا وأن ينتج كل بحسب كفايته ومقدرته الشخصية، وأن يستولى من الأرزاق مايحتاج إليه، وطلب من الحكومة أن تنفذ النظام الإشتراكي الذي وصفه، وتطلع إلى ديمقراطية تحل محل الرأسمالية التي إنتشرت في عصر لويس فيلب، وثارت الطبقات الفقيرة في سنة ١٨٤٨ متأثرة بآرائه ونظرياته. هذا وقد إنتشرت الإشتراكية التي نادى بها العمال الفقراء في كل من إيطاليا وإعتنقها حزب إيطاليا الفتاة، وفي ألمانيا نادى بها حزب ألمانيا الفتاة الذي تأسس من المهاجرين الألمان في باريس.

أخفقت الثورة التي قامت في فرنسا سنة ١٨٤٨ من الوجهة الإقتصادية وأخفقت معها النظريات الإشتراكية الخيالية، وقامت على أنقاضها المبادئ الفوضوية التي نادى بها بيير.ج. برو دهون Piere G (Proudhon) (١٨٠٩-١٨٦٥) إذ ناصر الفقراء وأيدهم تأييداً قوياً، وهاجم الملكية الذاتية في رسالة عنوانها ((ماهي الملكية)) نشرها في سنة ١٨٤٠ ووصفها بأنها نوع من اللصوصية ونتيجة من نتائجها، وإعترض

حتى على الملكية الشائعة في دولة إشتراكية، وقرر أن العمل هو وحده المنتج، وأن الأرض ورأس المال من غير العمل لا فائدة فيهما، وقال إن وجود الملكية الذاتية يمنع العدالة ويسبب الفوارق الإجتماعية وعدم المساواة بين الأفراد، وهذا ما دعا إلى قيام الحكومات، وقال إن الملكية والحكومة غير شرعيتين ويجب إلغاؤهما، وإن الإشتراكية الحرة هي أفضل نظام للدولة، وإن كل حكومة تستعمل القوة ظالمة مستبدة، ورجع إلى التاريخ يستعين بحوادثه ليؤيد نظرياته ومبادئه، وقد إعتنق هذه المبادئ، كثير من الكتاب الذين جاءوا بعده.

قامت حركة خطيرة في منتصف القرن التاسع عشر تطلب تطبيق المبادئ المسيحية في حل المشاكل الإجتماعية في دول أوربا الكاثوليكية والبروتستنتية، وإستعان القائمون بها بالتعاليم التي وردت في الإنجيل فيما يتعلق بواجبات الأغنياء نحو الفقراء، وإعتقد الإشتراكيون المسيحيون في مزايا التعاون، وعارضوا المنافسة وهاجموا المبدأ الفردي القائل يمنح الفرد حرية العمل، وعارضوا في الوقت عينه مذاهب الإشتراكية العلمية التي شجعت المادة وخالفت المسيحية، وإنتقدوا النظام الإجتماعي القائم، وقالوا إن إصلاح الفرد من الوجهة الخلقية خير علاج للحالة السائدة، وكانت جل أمانيهم أن تقوم دولة يكون كل أفرادها إخوة متساوين، وفي إنجلترا تأسست جماعة في سنة ١٨٥٠ لترقية إتحادات العمال، وإتخذت جريدة سميت ((الإشتراكي المسيحي)) لسان حالها، وكان شارل كنجسلي وف. هـ. موريس زعيمي هاته الجماعة وروح هذه الحركة، وبفضل مجهودهما إكتسب العمال قوانين كثيرة شرعها البرلمان في مصلحتهم، وإعترفت

الحكومة بالشخصية القانونية لشركات التعاون. هذا ولا تزال الإشتراكية المسيحية من الحركات السياسية الخطيرة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة.

سمعت الإشتراكية الكاثوليكية في بادئ الأمر إلى التوحيد بين مبادئ الكنيسة ومبادئ الثورة والتوفيق بينهما، وزعم هذه الحركة كاتبان شهيران و هما ب. بوشيه (P . Buchez) والأب لامنية(Abbe de Lamennais) أسس الأول ((الإتحاد التعاوني بين المنتجين)) ، وإقترح الثاني ((المصارف التعاونية لمصلحة المقترضين)) ، ويرجو الإشتراكيون الكاثوليك في الوقت الحاضر أن يوفقوا بين مبادئ الكنيسة وتعاليمها وبين مبادئ الديمقراطية ونظرياتها، ويحضون الناس على القيام بالإصلاح الإجتماعي، ولكنهم يعتقدون أن الإشتراكية الحكومية منافية للدين والأخلاق والتقدم الإجتماعي، ويناصرون تكوين إتحادات العمال، وينشرون بينها المبادئ الكاثوليكية ويهاجمون مذاهب كارل ماركس الإشتراكية، ولا يقرون النزاع بين الطبقات، وإلى هذا النوع من الإشتراكيين يرجع الفضل في نشر المبادئ الإشتراكية في ألمانيا والنمسا. هذا ولقد تأسست بجوار الإشتراكية الكاثوليكية إشتراكية بروتستنتية أخرى إنتشرت في البلاد السكسونية، وإهتمت بالعلوم الإجتماعية وأيدت شركات التعاون في الإنتاج، وطالبت بتغيير نظام الملكية العقارية التي لازالت حتى الآن إحتكاراً لكبار الملاك، وناصر هذا المذهب رجلان من رجال الدين في إنجلترا وهما كنجسلى (Kingsly) وموريس (Maurice) وكان الأب هيرون (Heron) زعيم الإشتراكية البروتستنتية في الولايات المتحدة، ولكن

ما لبث أن تطرف أنصار هذا المذهب في أمريكا إلى حد الشيوعية بل والفوضوية أيضاً.

إشتهر كاتب آخر من الإشتراكيين المسيحيين وهو فردريك لابليه(Frederick Le Play) وكان مهندساً كبيراً ومصلحاً إجتماعياً عظيماً، وضع عام ١٨٥٥ كتاب ((العمال في أوربا)) وصف فيه كيفية معيشة هؤلاء العيال، وأسس جمعية الإقتصاد الإجتماعي بعد ذلك بسنة، ثم وضع بعد ذلك كتاباً في تنظيم العمل، وكتاباً في الإصلاح الإجتماعي في فرنسا نشره عام ١٨٨٧، وقد شرح في هذا الكتاب مبادئه الإصلاحية وكان شديد التمسك بإصلاح نظام الأسر والمعامل، ويعتقد في ميل الإنسان الطبيعي إلى الشر، وعارض نظرية القانون الطبيعي ونظرية الفردية، وقال يجب أن تصلح الجماعة البشرية نفسها، ولابد من قيام نوع من الحكومة لتنفيذ الإصلاح، وحض الناس على إحترام الحكومة نظير ما تؤديه إلى الهيئة الإجتماعية من الخدمات، ولكنه كان شديد الحذر منها فلم يطلب تدخلها إلا محافظة على الآداب متى تحجز الآباء والرؤساء عن القيام بها، وهو الذي قسم الأسر ثلاثة أقسام: الأسرة الأبوية والأسرة غير الثابتة والأسرة الثابتة، وشرح كل قسم، وفضل الأسرة الثابتة على غيرها لإنها هي التي تختار أحد أولادها ليكون رئيساً لها بعد وفاة الأب، وهذا النظام يضمن سعادة الأفراد ويساعد على تقوية الحكومة.

على الكتاب العظام في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر عناية كبيرة بالمسائل الإجتماعية، وإتفقوا جميعاً على محاربة الفوضى التي

نشأت عن الفردية وسياسة ((إتركه يعمل)) ، وبينوا الحاجة إلى إرشاد العقلاء وضرورة قيام جماعة منتظمة يسودها النظام والأمن والسلام، ونشروا المبادئ والنظريات التي مهدت السبيل أمام الإشتراكيين، قطب شاعر الملك سوزى (Southy) في عام ١٨٢٩ يحض الناس على فعل الخير، وتمنى قيام الجماعية الخيرية، وقد أيد آراءه كل من كنجسلى ودكنز في الروايات التي نشروها بعد ذلك، وإنتقد توماس كر ليل (ThomasCarlyle) نظريات الفردية والديمقراطية، وقال إن الطبقات العاملة تحتاج إلى إرشاد وحكم فريق من العقلاء، وناصر مثل إفلاطون الجماعة المنتظمة التي يكون على رأسها ملك فيلسوف، أما جون رسكن (JohnRuskin) فقد إنتقد الميل المادي عند الرجل الإقتصادي، وشجع الروحانيات وفضلها على الماديات وطلب إحلال التعاون محل المنافسة، و بفضل كتاباته وثق الناس بالحكومة وزالت الريب و الشكوك من عقولهم، ورحبوا بإتساع دائرة نفوذها في الإصلاح الإجتماعي، وكتب ماتيوارنولد (Mathew Arnold) كتاباً في سنة ١٨٥٩ أسماه ((التهذيب والفوضى)) أيد فيه الحكومة حتى تدافع " م-٤ " عن التهذيب ضد الفوضى التي نشأت عن عصر الفردية والمادة، والخلاصة أن الكتاب أجمعوا في إنجلترا على نقد الحياة السياسية والإقتصادية، وإقترحوا أن يعاد تنظيم الحياة الإجتماعية بإرشاد وإشراف الحكومة.

٤-الإشتراكية الحكومية:

إنتشرت الأحوال الصناعية التي سببت قيام المذاهب الشيوعية والفوضوية في إنجلترا وفرنسا في دول وسط أوربا، وترك الناس الإشتراكية الخيالية، و أخفقت التجارب الشيوعية، ونشطت الطبقات العاملة من الوجهة السياسية، وكان الجو مهيئاً لظهور حركة ومذهب جديد من مذاهب الإشتراكية، ولقد ظهرت هذه الحركة في ألمانيا وكانت في روحها تناصر الفقراء والطبقات العاملة التي لاتملك شروى نقير، وإختلفت عن الحركات التي سبقتها والتي كانت تعاضد الطبقات الوسطى، وكانت مبنية على الحقائق العلمية لا على المبادئ الخيالية والنظرية التي إشتهرت بها الإشتراكية الأولى، وقبلت الحكومات القائمة لتنفذها برنامج إصلاحاتها، وطلبت إزدياد نفوذ الحكومة، خالفت المبادئ التي أيدت الجماعات الإختبارية وناصرت الشيوعية والفردية والفوضوية.

بنيت الإشتراكية الحكومية على إندماج فكرتين أساسيتين من الأفكار السياسية، وكان أصحاب الفكرة الأولى عدداً من الإقتصاديين والكتاب أرادوا تقييد تطبيق مبدأ ((إتركه يعمل)) وإنتقدوا نظرية آدم سميث فيما يتعلق بالمصالح الخاصة والعامة وإعتباره إياهما شيئاً واحداً، وطلبوا التدخل الحكومي المشروع في كثير من دوائر الأعمال ، وإشتهر منهم ف. لست (F. List) في ألمانيا، وجون استوارت مل في إنجلترا، وسسموندى وم شيفلير (M. Chevalier)

في فرنسا، وكان أصحاب الفكرة الثانية عدداً من الإشتراكيين الذين وجهوا نداءهم إلى الحكومات القائمة بإسم العيال، وكان غرضهم أن يستعملوا سلطان الحكومة ونفوذها في القضاء على المساوئ والمظالم الإجتماعية السائدة، ويستبدلوا بها نظاماً إجتماعياً كاملاً، وكان لويز بلانك هو أول من إعتنق مبادئ هذه الفكرة في فرنسا ولكنها وجدت عضداً قوياً في كتابة كل من جـ. ك. رودبرتس (J. K. Rodbertus) (١٨٠٥–١٨٧٥) وف. لاسال (F. Lassalle) (١٨٢٥–١٨٦٤) وهما كاتبان ألمانيان.

إستمد رودبرتس معظم آرائه من مصادر فرنسية وخصوصاً من سيسموندى وبرودهون وسنت سيمون، ونظر إلى الجماعة بإنها كائن خلقه تقسيم العمل، وأنكر الفوائد التي تترتب على حرية القوانين الطبيعية، وقرر أن الدولة تكوين تاريخى بنظام معين متوقف على جهود أفرادهاء وقال يجب على كل دولة أن تقرر قوانينها وتنمي نظامها الخاص بها، وأيد نظرية إشراف الدولة مفضلاً إياها على نظرية الحرية الطبيعية، وكان يطلب وجود حزب إشتراكي يقصر كل عمله على المسائل الإجتماعية، وناصر الوحدة القومية في ألمانيا، وكان من أنصار الحكومة الدستورية في سنة ١٨٤٨ ولكنه تأثر بآراء بسمارك ومال في شيخوخته إلى الحكومة الملكية وعمل على التوفيق بين السياسة الملكية والمبادىء الإشتراكية العملية، وكان من القائلين بأن واجب الحكومة هو تنظيم الإنتاج حتى يفى بالطلب، وعليها توزيع الإنتاج بين المنتجين توزيعاً عادلاً.

كان لاسال تلميذاً لفشت وهجل إستطاع ببلاغته أن يوفق بين آراء الكماليين الألمان وآراء الإقتصاديين، ولقد كان ثوريا ومن أكبر الدعاة الثوريين، وأسس الحزب الديمقراطي الإشتراكي، وطلب من العمال الألمان أن يكونوا إتحاداً عاماً، وإنتقد المبادئ الفردية الحرة إنتقاداً مرة، وطلب أن يشرف العمال على أمور الدولة وشئونها الحكومية، وأن تتدخل الحكومة في الحياة الإقتصادية وتديرها، وكان من رأيه أن الدولة نمو تاريخي

إضطر الأفراد فيها على أن يجتمعوا ليتغلبوا على الطبيعة وتحاربوا الظلم، وقال إن النوع الإنساني لايصل إلى درجة عالية من الرقي والتهذيب إلا بوساطة الدولة، وعليها ءذن أن تعمل على خدمة الإنسانية و ترقية شئونها.

بلغت النظريات الإشتراكية العلمية مبلغاً عظيماً من الرقي والشهرة بفضل ما كتبه فها كارل ماركس) (Karl Marx) (١٨١٨-١٨٨٣) الألماني، وهو الذي أسس النظام المعروف بالدولية (L'Intrnationale) سنة ١٨٤٨ ووضع مشاركة صديقه إنجل (Engels) نداء الحزب الشيوعي (The Communist Manifesto) في السنة عينها، وقد دعا فيه العام للإتحاد والإلتحاق بالدولية العاملة أو دولية العمال، وألف كتباً كثيرة إشتهر منها كتابة المعروفه رأس المال، وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء ظهر أولها في حياة مؤلفه عام ١٨٦٧ ونشر صديقه الجزئين الآخرين بعد وفاته في سنتي ١٨٨٥و١٨٩٤، وقد تأثر في آرائه إلى حد ما بالحركة العلمية التي إنتشرت في بلاده وقتئذ، وإستنبط كثيراً من نظرياته من كتابة

هجل ومن مؤلفات الإشتراكيين الفرنسيين وخصوصاً من نظريات بردهون الفوضوية ولكنه إستمد معظم هذه الآراء من الإقتصاديين والإشتراكيين الإنجليز أمثال سميث وركاردو ووليم تومسون، ونظر إلى الإشتراكية الخيالية الأولى بعين الأزدراء، ووضع نصب عينه أن يجعل الإشتراكية دولية لا قومية كما كانت، وإتخذ الماديات أساساً لنظرياته وإبتعد عن الوهم والخيال، وثار ضد النظم والدول القائمة، وأنكر وجود الخير بين طبقات البشر، وإعتبر الإنقلاب الإجتماعي نتيجة للعوامل المادية والإقتصادية، وأكد مصالح الطبقات. وإعترف بالنزاع القائم فيها متفقاً مع داروين في نظريته النشوء والإرتقاء للنوع الإنساني، وكان يعتقد أن سبب التطورات الإجتماعية حتى في العصور القديمة واحد، وهو نضال الطبقات الفقيرة مع أصحاب الأموال لتحسين أحوالهم الإقتصادية والتمتع بقليل من العيشة السعيدة، وقد إستشهد بالتاريخ وحوادثه على صحة إستنتاجاته، وقرر أن هذه الطبقات كثيراً مافازت بسبب وفرة عددها وقوة حقها وتخاذل الطبقات الأخرى لقلة عددها وضعف إدعاءاتها، وقال إن هذه كانت حال الهيئة الإجتماعية في الماضي وسيكون هذا شأنها في الحاضر والمستقبل إذا ظل هذا التفاوت والتباين قائماً بينها، إذ توجد اليوم الطبقة الوسطى تسيطر على المشروعات الإقتصادية وهي صاحبة رؤوس الأموال، وتقوم في وجهها طبقة أخرى وهي طبقة العمال وهي أوفر منها عدداً ولكنها لاتملك شيئاً من رأس المال، فلا بد من النضال بينهما لتناقض مصالحهما، ثم قال إن نظام الإنتاج في عصره لايتمشى مع نظام الملكيه، إذ لم يعد الإنتاج فردياً كما كان في الأزمنة الماضية بل أصبح إشتراكياً بفضل إشتراك عدد كبير من

الأفراد فيه، بينما ظلت الملكية ونظامها في مكانهما لم يتغيرا تبعاً لتغير الإنتاج وإستمرت الملكية فردية كما كانت، فكان من نتيجة ذلك أن طبقة العمال وهي تشترك في الإنتاج، لا تشترك في ملكية رأس المال، وأن تكون تحت رحمة أصحاب رأس المال الذين لا يشتركون في الإنتاج، ((وستظل الحرب قائمة بين هاتين الطبقتين حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الإنتاج أي حتى تكون الملكية إشتراكية، وسينتهي هذا النضال بإنتصار طبقة العمال تبعاً لقانون التطور الإجتماعي، لإنها هي الطبقة الأسوأ حالاً والأوفر عدداً)).

كانت إشتراكية كارل ماركس لاتعرف للعواطف مكاناً، ولم تعتمد في تقرير مبادئها على ماجبل عليه الإنسان من حبه العدل وإنتصار للمظلوم كما قال غيرها من المذاهب الإشتراكية، بل قالت إن النظام الإجتماعي الجديد سيتم بمجرد عمل القوابين الإقتصادية ومقتضى قانون التطور الإجتماعي من غير تدخل إرادة مشرع أو مصلح، ودلل على رجحان نظريتهما وقع من الحوادث التاريخية والإجتماعية، إذ قال إنه قد جاء وقت إنتصرت فيه الطبقة المتوسطه على طبقة الأشراف وإنتزعت منها إمتيازاتها، وأصبحت هي مالكة رؤوس الأموال، وأتمت اليوم مهمتها ووجب عليها أن تخلي مكانها لطبقة العمال، وتحتم عليها ذلك تركز الإنتاج وهو إستخدام مقدار كبير من رؤوس الأموال وعدد عظيم من المال في المشروعات، وسادت المنافسة الحره فزادت الحال سوءاً. ((فمنذ أن إنتشر الإنتاج الكبير أخذ يقل عدد أصحاب رؤوس الأموال بينما إزداد عدد العمال المأجورين، وبفعل المنافسة الحرة إزدادت كمية المنتجات وزادت عما

يستطيع المستهلكون وهم على الأخص طبقة العمال شراءه منها، فأدى ذلك إلى وقوع الأزمات التي كان من نتائجها أن فقد أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أموالهم، ودخلوا في طبقة العمال فزاد عددها. وستظل هذه الحالة مستمرة حتى تتحمر رؤوس الأموال في أيدي معدودات، وعندئذ يسهل على العمال عزل رؤساء الصناعات الكبيرة أصحاب الأموال ليحلوا محلهم، وتكون الملكية كلها من صناعات وعقارات ملكا للعمال)). ويرى ماركس في قيام الإشتراكية آخر دور للتطور الإجتماعي والتاريخي لإنها تهدم الملكية الفردية، وإذا نجحت لا يكون هناك ثمت ما يدعو إلى تطاحن الطبقات الإجتماعية وذلك لإختفاء مابينهما من الفروق.

قرر ماركس أن نظريته لن تحقق إلا إذا حدث إنقلاب إجتماعى وسياسى خطير يخرج منه العمال وهم يسيطرون على وسائل الإنتاج ويديرون الشئون السياسية والإقتصادية، وتتملك الدولة رأس المال وتشرف على الأمور الزراعية والصناعية، وتكره الجميع على الشغل وتعلم الجميع مجاناً، وحث العمال على أن يقوموا لينفذوا آراءه ولايتركوها للعوامل الإقتصادية الطبيعية، وأقر إتحاد العمال الدولي الذي تأسس سنة ١٨٦٤ ووصفه بأنه أفضل أداة للقيام بالإنقلاب المنشود، وناصر مظاهرات العمال العلنية ودعاهم لتكوين حزب سياسي قوي.

صادفت نظريات ماركس نجاحاً كبيراً عند الإشتراكيين، وإستمرت تعاليمه موثوقاً بها في المجتمعات الإشتراكية زمناً طويلاً حتى خرج عليها

بعض أنصارها مثل كوتسكي (Kautsky) وبرنستين (Bernstien) ووضع كل منهما مبادئ أخرى مخالفة لمبادئ ماركس ونظرياته، خالف كوتسكي نظريته المادية التاريخية التي قال عنها ماركس، وقرر أن الأخلاق ذات تأثير كبير في التطور الإجتماعي، وخالقه أيضاً في وصف حالة العمال وقال عنها إنها آخذة في التحسن، ولم يقر مبدأ الثورة والإنقلاب بل أيد الهدوء والسكينة، وأما برنستين فلم يوافقه على أن العمل وحده أساس تحديد القيمة، وقال إن هذه النظرية أهملت وحلت محلها نظرية المنفعة الأخيرة أو نظرية التوازن الإقتصادي، وطلب لتحسين حالة العامل أن يكون التحسين خلقياً لا مادياً فقط كما قال ماركس، وإنتقد نظرية تركيز العمل التي نادى بها، ووصفها بأنها نظرية مؤسسة على الأوهام والخيالات ولم تتحقق قديما ولن تتحق في المستقبل.

ظهر مفكر ألماني عظيم آخر في منتصف القرن التاسع عشر وهو لورنز فون ستين (Lorenz Von Stein (١٨١٥-١٨٩٠) وتأثر كثيرًا بمبادئ هجل وكومت وجمع بين النظرية التاريخية والكمالية للدولة وبين ضرورة القيام بالإصلاحات الاقتصادية، وأعتنق مذهب نضال الطبقات الذي قرره ماركس ولكنه خالفه في قوله بأن الإصلاح لا يتم إلا بالثورة، وقال إنه يتم بوساطة نجاح الديمقراطية الإجتماعية، وذلك لا يتأتى إلا إذا سيطرت طبقة العمال على شئون الحكم في الدولة بعد أن تتعلم، وتنال الحقوق الإنتخابية وتقهر الأحزاب الأخرى في ميدان الإنتخاب وتفوز بمقاعد البرلمان فتستطيع التشريع لمصلحة العمال وتحررهم من إستعباد رأس المال، وقرر أفضلية النظام الملكي في الحكومة، ولكنه طلب

من السلطات الحاكمة أن تعطف على الحركات الديمقراطية وتؤيدها وتناصرها لأنها مبنية على الحق والعدل، وإلى مبادئه يرجع الفضل في إنتشار الإشتراكية الحكومية في ألمانيا.

ميز ستين تمييزًا أساسيًا بين الدولة والهيئة الإجتماعية، وقال إن نظام الهيئة الإجتماعية مبني على مبدأ المصلحة الذاتية، إذ يسعى كل فرد لتحقيق مآربه على حساب غيره من الأفراد، أما الدولة فهي نظام تأسس ليضمن الحرية الفردية والمصلحة العامة للجميع، وقال إن النضال قائم أبدًا بين العوامل السياسية والإجتماعية، ولا يمكن تنظيم الهيئة الإجتماعية إلا إذا أزدادت وظائف الدولة وأتسع نفوذها، وعلى ذلك وضع ستين أساسًا للمبدأ الإجتماعي في النظريات السياسية، وفسح المجال أمام كل من كومت في فرنسا وهربرت سبنسر في إنجلترا ليقررا نظرياتهما في الإجتماع والإشتراكية كما ستقرأ بعد.

الباب الثاني والعشرون

أصحاب المذهب التاريخي في النظريات السياسية

١- النظريات السياسية التاريخية:

تناول كثير من الكتاب في أزمان وعصور مختلفة النظريات السياسية من الوجهة التاريخية، فبحثها بولبيوس من هذه الوجهة وأستمد كثيرًا من مبادئه السياسية من تاريخ روميه بعد أن درسه دراسة دقيقة، وقال بودان يجب أن تستند الفلسفة السياسية على المشاهدة التاريخية، ويجب أن تدرس النظم والآراء في الأزمنة المختلفة وتقارن في نموها بعضها مع البعض الآخر وأستخدم هوتمان الطريقة التاريخية وهو يهاجم الملكية الفرنسية المطلقة وينتقد سلطتها الإستبدادية، وأعترف فيكو بتدرج النظم والأفكار السياسية متأثرة بالبيئة والخلق الطبيعي للشعب، و نحا منتسكيو هذا النحو مقررًا أن القوانين والنظم تنمو على حسب ظروف الأحوال السائدة متفقة مع حاجات الشعب، وأعتنق في القرن التاسع عشر فريق من الكتاب العظام الطريقة التاريخية وأتبعوها في بحوثهم، وقد ساعدت عوامل كثيرة على تقدم هذه الطريقة ونموها، إذا كانت جزءًا من الحركة الرجعية العامة التي قامت ضد نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الإجتماعي، وأكدت قيمة العادات والتقاليد المقررة والنمو التدريجي، وخالفت النظرية الثورية التي نشدت الدولة الكاملة والنظام الكامل، ولقد ظهرت هذه الروح في

مؤلفات بلاكستون وبرك، وفي الغيرة الكاثوليكية التي أظهرها كل من دي ميستر ولامنيه في فرنسا، وفي محاولتهما الرجعية وميلهما إلى نظم القرون الوسطى، وظهرت أيضا في الإشتراكية الخيالية التي نادى بها سنت سيمون، وفي الآراء الإيجابية التي قررها أوغست كومت.

أقترنت هذه الروح التاريخية في ألمانيا بالوطنية القومية، وكان من أغراضها الأساسية العمل على تحسين التعليم القانوني، وشجعت الرأي القائل بأن القانون تكون تدريجيًا من العادة والشعور الشعبي، وهو يصف الحياة اليومية للشعب وينطق بها ويعبر عنها لا عن إرادة المشترع، وكان سفيني روح هذه الحركة وعمادها وفي منتصف القرن ظهر مبدأ التطور فنشطت به الحركة نشاطًا كبيرًا، وساعد تطبيق التاريخ على علم الحياة السياسيين على تطبيقه على الحكومات والقوانين، وقد ظهر هذا الأثر واضحًا فيما كتبه السير هنري مين (Sir Henry Maine) إذ كثيرًا ما رجع إلى نظريات داروين ومبادئه في تقرير نظرياته السياسية التي بحث فيها أصل الدولة، وأستعمل مبدأ بقاء الأصلح وهو يهاجم الديمقراطية، وبني ثقته في الأرستقراطية على الإعتقاد في إنتقال الكفايات العقلية بوساطة الوراثة.

أهتم أصحاب المذهب التاريخي وكان أكبر أنصاره من ألمانيا وإنجلترا إهتمامًا شديدًا بطبيعة القانون، وكانت ألمانيا إذ ذاك مهدًا للفلسفة ومذاهبها المختلفة، كان هجل ينشر آراءه ونظرياته بين بني وطنه، ولذلك تأثر التاريخيون الألمان بما أحاط بهم، ومالت نظرياتهم إلى التاريخ والفلسفة،

أما الكتاب الإنجليز من أنصار هذا المذهب فقد كتبوا يناقضون طريقة أوستن التحليلية وينتقدون آراء أتباعه وتلاميذه، وكان أنصار المذهبين من الإنجليز يكرهون نظريات زملائهم الألمان التشريعية الفلسفية، ولكنهما أتحدا – الإنجليز والألمان – في القول بأن العادات القومية هي أصل القانون العام وأسس الحقوق المشتركة، ولكن الألمان قالوا إن العادة نفسها هي اللسان التشريعي للإرادة الشعبية وسيادتها العليا، وهي القانون لأنها لسان الشعور بالحق والصواب، وهي تمثل العقل والحجة الطبيعية، أما الانجليز فقد تأثروا بالقانون الإيجابي، ورفضوا الإعتراف بالعادات القومية إعترافًا قانونيًا إلا إذا أقرتها الهيئات التشريعية أو القضائية في البلاد، ويرى من ذلك أن الألمان أعتبروا القانون والفضيلة شيئًا واحدًا، أما الإنجليز فقد ميزوا بينهما.

أتفقت المذاهب الفلسفية والتاريخية على أن القانون موجود وليس مصنوعًا، ولكنهما أختلفا في تفسير الموجود، فقال الفلاسفة المشترعون إن الفعل الإنساني أكتشف المبدأ الأساسي للعدالة وأتخذه قاعدة، أما أصحاب المذهب التاريخي فقد قالوا إن التجارب والخبرة الإنسانية هي التي أكتشفت المبدأ التي يسير عليه العمل في الحياة الإجتماعية، وقد نما هذا المبدأ وتتدرج حتى أصبح قاعدة قانونية، ولذلك أنكر هؤلاء الكتاب النظرية القائلة بأن القانون صنع منظم من عمل الإرادة الإنسانية، ولم يعترفوا بقيمة التشريع الذي يرمي إلى الإصلاح المستحيل، وأكدوا أن القانون نشأ عن العادة والمعتقدات العامة على شكل قرارات قضائية وهو يعبر عن العوامل الصامتة في الحياة القومية، وحاولوا أن يستنبطوا من

المصادر الرومانية ومن النظم القضائية الألمانية الأولى ومن كيفية تقدمهما ونموهما طبيعة الحق والصواب.

كان أنصار هذا المذهب في بادئ أمرهم محافظين ورجعيين في آرائهم، وأستعملوا التقاليد والتجارب في محاربة المبادئ الثورية والقضاء على روحها، وعارضوا نصراء التغيير والإصلاح، وأنتقد مين مبدأ الإرادة العامة الذي قال به روسو، ومبدأ سعادة الأكثرية الذي قال به بنتام، ولكنهم مالوا في النهاية إلى تأييد الديمقراطية وأضافوا بنظرياتهم إلى نظرية السيادة الشعبية، وأضطرتهم ظروف الأحوال التي أحاطت بهم أن يعترفوا بأن الدولة نشأت عن المجهود المشترك لأفراد الهيئة الإجتماعية، وأن القانون والسيادة العليا نشأتا عن المجهود المشترك للدولة ، وأن يقروا مذهب الرقابة الشعبية.

٢ - أصحاب المذهب التاريخي الألمان:

كانت النظم القضائية في ألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر متضاربة، كثيرة المناحي ومتشعبة، فكانت هنالك قوانين رومانية تتمشى عليها البلاد، ووجدت بجانبها قوانين أخرى ألمانية، ووجد كثير من التضارب والإختلاف بين القانونين، وعلاوة على ذلك لم يكن القانون الألماني موحدًا، بل كان متشعبًا أيضًا إلى شعب وفروع أختلفت بإختلاف الولايات الألمانية الكثيرة وكانت دراسة فن التشريع في الجامعات دراسة جافة تحتاج إلى تنظيم وتوحيد، وكان الوقت مناسبًا والأحوال السائدة

موافقة لإيجاد علم جديد للتشريع والقانون، إذ شجعت نظريات كانت الفلسفية الحركة العلمية، وأيقظت الروح القومية في ألمانيا الشعور، وجعلت الألمان يهتمون بكل شيء ألماني، ووضعت فلسفة هجل أساسًا منطقيًا للروح التاريخية التي أنتشرت في البلاد إذ ذاك، وظهر فريق من الكتاب ينصرون المذهب التاريخي في العلوم السياسية، ويؤيدون أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين، أشتهر منهم غستاف فون هوجو Gustav Von (Hugo) (١٧٦٤– ١٨٤٤) ويعتبر المؤسس للمذهب التاريخي الألماني، وفردريك كارل سفيني (Fr. Karl Savigny) (١٧٧٩– ١٧٦١) وهو أكثر هؤلاء الكتاب أثرًا، إذ عارض كثير من الألمان قبل ظهوره مبادئ القانون الروماني وأنتقدوها وأعتبروها أجنبية عنهم في مشاربها وغاياتها، وطلبوا تحليلها وتعديلها قبل إدماجها في جسم القانون والتشريع الألماني، وكان هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا درست القوانين والنظم الرومانية دراسة كاملة وفحصت طريقة نموها وتطورها، وإلى هذه الدراسة تفرغ سفيني في جامعة برلين التي كانت قد أنشئت حديثًا وقتئذ.

وضع في سنة ١٨١٤ المبادئ التي بحثت في أصل القانون وطبيعته، وأعتنقها أنصار المذهب التاريخي، وقال إن القانون من صنع العقل القومي المجتمع، وهو متصل أتصالًا وثيقًا بالحياة والخلق القومي، ومن عمل الأجيال العديدة التي مرت بالبلاد لا من عمل سلطة إستبدادية وإرادتها في وقت معين من الأوقات، وهو تطور من الحالات الإجتماعية والإقتصادية والخلقية المتقلبة التي مرت بالبلاد والعباد، وأكد خطورة التقاليد، وخطر التغيير، وضرورة دراسة وفهم الأحوال التاريخية مخالفًا بذلك الفلاسفة

الذين أرادوا الإصلاح عن طريق المبادئ والمثل العليا التي تمنوا تحقيقها، وكان من المؤمنين بتأجيل الإصلاح حتى يفرغ المشترعون من الدراسة العلمية، وأنكر روح الفلسفة التي سادت في القرن الثامن عشر، وكانت آراؤه في التشريع تخالف تمامًا ما ذهب إليه روسو في هذا الموضوع، وأكد فوق الدولة وحياتها على حياة أفرادها، وشجع الميل إلى الحكم المطلق في ألمانيا، وقال إن الأفراد لا يملكون حقوقًا سياسية إلا إذا كانوا خاضعين لدولة قوية ومنتظمة ومنها يستمدون شخصيتهم وسيادتهم.

كونت آراء سفيني في القانون جزءًا هامًا من الحركة العلمية التي أنتشرت في القرن التاسع عشر، إذ فسرت فلسفة الحقوق الطبيعية تفسيرًا قانونيًا، وأعترفت بوجود هاته الحقوق طبيعيًا، وأعتبرت الطبيعة والتاريخ شيئًا واحدًا، وقالت إن نظم الدولة هي نتيجة تقاليدها وتجاربها، وفتحت الباب أمام النمو التدريجي، ورفضت الإعتراف بالأساليب الثورية. وأمسك الكتاب عن البحث في حقوق طبيعية مشتركة بين الجميع، أو في إنشاء نظم كاملة خيالية تتفق مع رغبات كل الشعوب، وبحثوا في الصفات التي تميز كل دولة عن الدول الأخرى، وقرروا أن النظام السياسي والقضائي لكل دولة هو نتيجة ضرورية لتطور الحالة الإجتماعية وتقدمها لتلك الدولة.

٣- أصحاب المذهب التاريخي الإنجليز:

كان أشهر أنصار هذا المذهب في إنجلترا هو السير هنري مين (Sir Henry Maine) (١٨٢٢– ١٨٨٨) فقد كتب كتابًا في «القانون القديم» سنة ١٨٦١، وكتب بعد ذلك بعشر سنوات في «الجماعات القروية» وفي «تاريخ النظم الأولى» في سنة ١٨٧٤، وبعد ذلك بعشر سنوات في «الحكومة الشعبية»، وطلب مثل زملائه من المشترعين الألمان إصلاح وتحسين دراسة القانون، وعارض نظرية القانون الطبيعي وأعتبرها مبهمة وغامضة، وأنها أدت إلى الفوضى في فرنسا عندما طبقت فيها القوانين الألمانية والرومانية والدينية، مخالفًا سفيني وأتباعه، وكان يرغب في دراسة جميع النظم والقوانين في العالم وموازنة بعضها مع البعض الآخر، وقد تأثر بآراء برك وستيفن، وعارض مبدأ الإصلاح بوساطة التشريع الشعبي الذي نادى به الماديون، وكان على رأس الحركة التي طلبت تقييد حقوق الناخبين في سنة ١٨٨٤ ووقف التغييرات الدستورية، ولقد كان محافظًا في آرائه مهتمًا بدراسة التاريخ والإسترشاد بحوادثه متأثرًا بتجاربه وخبرته الطويلة وهو في خدمة الحكومة في الهند، وكان لا يثق ولا يؤمن بنظرية الحقوق الطبيعية، وقرر أن يحلل الجماعات البشرية من الوجهة القانونية، وأن يتبع الطريقة التاريخية والمقارنة وهو يجمع المعلومات عن نمو القانون بين الشعوب والجماعات المختلفة، وكثيرا ما أكد أن جذور الحاضر مغروسة غرسًا متينًا في الماضي. وقد أستنتج من دراسة النظم والقوانين الأولى أن الدولة نشأت من الأسرة التي أبتدأت أصلًا بسيطة التركيب من أب وأم وأطفال، ولما كثر عدد أفراد الأسرة من طريقة زواج الأولاد

وتناسلهم تكونت أسرات جديدة، ولكن ظل أب الأسرة الأولى محافظًا على سلطته على جميع الأفراد، ولما كبرت الأسرة أصبحت قبيلة وكثر أفرادها فأنتقل بعضهم إلى مكان آخر وكونوا قبائل أخرى تربطها بالقبيلة الأولى رابطة النسب، ووحدت مجهوداتها خصوصًا في الحرب الخارجية وأدى ذلك إلى إيجاد سلطة واحدة يأتمرون بأمرها، وبذلك أصبحت دولة، وبهذه الكيفية تكونت دولة اليهود المقامة على أتحاد أثني عشر سبطًا تنسب كلها إلى يعقوب وقرر أن مكانة الفرد في الدولة تعينت بعضويته فيها وبتعاقده بإختياره مع باقي الأعضاء، وعلى ذلك أصبح التعاقد الإجتماعي غاية الدولة والجماعات وليس أصل تكوينها كما قال غيره من الكتاب.

أنتقد مين نظرية أوستن فيما يتعلق بالسلطة العليا وبأصل القانون، وأيد إنتقاده بأمثلة من النظم السياسية التي أنتشرت في الشرق والتي درسها دراسة جيدة، وقرر أن السلطة التشريعية نمو حديث، وكان من المؤمنين بضرورة وجود طبقة أرستقراطية حتى يتم التقدم السياسي الحقيقي، وقال إن الديمقراطية نظام مزعزع الأركان غير ثابت، وإنها مؤدية إلى الإنحلال والفوضى، وأستشهد بالتاريخ وحوادثه، وعارض نظرية روسو في السيادة الشعبية معارضة شديدة، ولم يتفق مع بنتام في رأيه القائل بالإصلاح وسلطة التشريع، وأقترح أتباع الطريقة الأمريكية في تعديل الدستور وإصلاحه، وطلب تقوية مجلس اللوردات وتوسيع إختصاصه، لأنه يمثل التقاليد التاريخية للأمة الإنجليزية، ولقد تأثرت النظريات السياسية في إنجلترا بالطريقة التي أتبعها في بحثه أكثر من تأثرها بمبادئه الرجعية، وتبعه

كثير من الكتاب الإنجليز وأعتنقوا المذهب التاريخي والمقارن، وكتبوا المؤلفات الثمينة في التاريخ والسياسة، ووازنوا الأنظمة المختلفة في الدول قديمًا وحديثًا، ونشر أ. ف. ديسي (A. V. Dicey) كتبا في سنتي ١٨٨٥ و١٩٠٥ تناول فيها القانون الدستوري، والقانون والرأي في إنجلترا، وأبان كيفية تكوين الحكومة الإنجليزية بعد أن درس الدستور الإنجليزي وتاريخ التشريع الأوربي في القرن التاسع عشر، ونشر جيمس بريس (James Bryce) كتبًا كثيرة أيضًا أثبت فيها النظم الحكومية والأساليب السياسية التي تتبعها الدول المختلفة في أنحاء العالم، مستفيدًا بالسياحات والأسفار الطويلة التي قام بها في تلك الدول، وقد عنى عناية خاصة بالإجراءات التشريعية التي تتبعها المجالس النيابية، وبالأحزاب السياسية وتكوينها ونظامها وبالعادات و السوابق القضائية.

٤- أصحاب المذهب التاريخي في الولايات المتحدة:

كان أصحاب نظرية الحقوق الطبيعية لهم الكلمة العليا والمقام الأول في الولايات المتحدة من وجهة النظريات السياسية حتى منتصف القرن التاسع عشر، ولكن ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك تأثر بالآراء الألمانية وبالطريقة التاريخية والمقارنة التي تدرس في جامعات ألمانيا، وأقتفى أثر الكاتب الشهير فرنسيس ليبر (Francis Lieber) الذي عدل فلسفة القانون الطبيعي وقرر نظرية التطور الحي للدولة، وبين تقدم الروح القومية في الولايات المتحدة وألمانيا، وكان على رأس هذا الفريق من الكتاب العالم الشهير جون. و. برجس (John W. Burgess) (١٨٤٤-) فإنه تبع

ليبر في جامعة كولومبيا، وألف كتبًا سياسية وتاريخية بين سنتي ١٨٩٠ و١٩٢٣ أشتهر منها كتابه «التوفيق بين الحكومة والحرية» الذي نشره سنة ١٩١٥، و كتابه «التغييرات في نظرية الدستور الأمريكي» الذي نشره في سنة ١٩٢٣، قال برجس إن الدولة القومية هي وحدها التي تعطي الكتاب الحقيقة التي يستمدون منها آراءهم وهم يكتبون في النظريات السياسية، ويقررون نظامًا سياسيًا علميًا، وهي الوحدة الإنسانية التي لا تخطئ إلا قليلًا، وقال إن وظيفتها العمل على الوصول إلى حدودها الجغرافية الطبيعية، وجعل سكانها وحدة خلقية، ولها الحق في إستعمال القوة اذا رأت ضرورة لها وهي تسعى لتحقيق هذه الغايات، وكان من المؤمنين بعبقرية العنصر التيوتوني من الوجهة السياسية، وطلب من الأمم التيوتونية أن تنفذ واجبها وتنشر حضارتها السياسية بين أمم العالم، ورفض نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية التعاقد الإجتماعي، وقرر أن الدولة نتيجة طبيعية للنمو التطوري والتاريخي، وأعتبر السلطة العليا علامة من علامات الدولة، وعرفها بأنها «سلطة عامة أصلية مطلقة غير مقيدة، لها سلطان على الفرد وعلى مجموع الأفراد» وأنكر أن السلطة العليا المطلقة تقضي على الحرية، وقال إنها على العكس تضمن وتحمي الحرية الفردية، ولا يمكن أن توجد الحرية إلا تحت رعاية القانون وفي كنفه وحراسته، وقال إن السلطة العليا في الولايات المتحدة مستقرة في الشعب المكون للأمة الأمريكية، وبمقتضى الدستور تكونت الحكومة المركزية وتعينت الحرية المدنية.

وأستقرت السلطة في الجمهورية، وكونت الولايات وحدات حكومية وأعتبر برجس النظام الأمريكي أفضل النظم الحكومية، إذ أنه يوفق بين السلطة والحرية، فإن الدستور يكفل الحرية المدنية وتضمنها المحاكم العليا ضد الآلات الحكومية الأخرى، وميز بين الدولة والحكومة، وقال إن سند الحكومة هو الدستور، وأن سند الدستور هو الدولة التي تخلق الحكومة والحرية، ونظر إلى غايات الدولة نظرة واسعة فقال إن وظيفتها الأولى أن تحفظ السلام والنظام، والأمن وأن تعين حدود الحرية الممنوحة للأفراد والجماعات، ووظيفتها الثانية أن تسعى في إتمام العبقرية القومية، وتوجيهها إلى أفضل الطرق والأساليب، ولذلك كانت مصلحة الدولة فوق مصلحة الفرد، وطلب أن تحقق هذه الغايات بالترتيب التاريخي، وقال إن الزمن لم يحن بعد لتحقيق الغاية الأخيرة للدولة وهي تأسيس دولة عالمية.

كتب آخرون متبعين هذه الطريقة التاريخية أشتهر منهم ودرو ولسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة وا. ل. لول (A. L. Lowell) وقد وازن الأثنان بين نظام الرياسة في الولايات المتحدة وبين نظام الوزارة في إنجلترا، وبحث الأثنان في طبيعة وحدود السلطة العليا. وفي كتاباتهما الأخيرة تناولا الأحزاب السياسية وتأثير الرأي العام في الحكومات الحاضرة، وإختلفا عن برجس لأنهما أثبتا التقاليد الإنجليزية لا التقاليد الألمانية، وأكدا أهمية الحكومة اللامركزية، وأبانا فضلها على الحكومة المركزية، وعارضا فكرة الإمبراطورية وأيدا فكرة تأسيس نظام عالمي.

الباب الثالث والعشرون

الدولة كائن حي

١- الأفكار الأولى عن الدولة بإعتبارها كائنًا حيًا:

من المظاهر الهامة للنظريات السياسية في القرن التاسع عشر نمو المبدأ القائل بأن الدولة كائن لها طبيعة شخصية. ويرجع تاريخ هذا المبدأ وظهور هذه الفكرة إلى الأيام الأولى للفلسفة السياسية إذ شبه أفلاطون الدولة بإنسان هائل ووازن بين وظائفها المختلفة وبين وظائف الفرد، وقال إن أفضل دولة منتظمة هي التي تماثل في نظامها الفرد الإنساني، ووضع تقسيم طبقات الجماعات البشرية إلى حكام ومحاربين وعمال على أساس تقسيم الصفات الإنسانية وهي العقل والشجاعة والرغبة، وشبه شيشيرون رأس الدولة بالروح التي تحكم الجسم الإنساني، وأعتبر القانون الروماني خزانة الدولة شخصية قائمة ووصف ما عليها من واجبات وما لها من حقوق قانونية، وإمتلأت النظريات السياسية في القرون الوسطى بالتشبيهات التي شبهت الدولة وحياتها ووظائفها بوظائف الفرد الحية وفي كتابة جون سلسبري ومرسليو يجد الباحث أمثلة كثيرة على ذلك، ووصف هوبز الدولة بأنها جبار عظيم «وأنها رجل صناعي له جسم أكبر ويمتاز بالقوة عن الرجل الطبيعي»، ووازن بين الأعضاء الإنسانية والأمراض التي تنتابها وبين تلك التي للدولة، ووضع جروتيوس وبفندورف نظريتهما في

السلطة العليا على أساس أن الدولة كائن حي لها شخصية معنوية، ولجأ روسو إلى هذه الموازنة في كتاباته وشبه السلطة التشريعية بقلب الدولة والسلطة التنفيذية برأسها، ولكن نظرية العقد الإجتماعى عارضت هذه النظرية وأعتبرت الدولة أنها نتيجة منظمة للإدارة العامة، وليست نتيجة للتطور الطبيعي وقالت إن الفرد هو وحده الذي يملك الحقوق، ونظرت إلى الدولة كأنها مجموع من الأفراد لا أقل ولا أكثر لا تملك حياة حقيقية وليس لها وحدة قائمة بذاتها، وأن الفرد مستقل عن الدولة بطبعه، و أنها أتفاق صناعي إختياري في أصل تكوينها وآلية في طبيعتها، وأهملت هذه النظرية التطور التاريخي وقررت أن العقل البشري يستطيع تشريع القوانين والنظم في أي وقت أراد.

قامت حركة رجعية تدحض نظريات القرن الثامن عشر السياسية، وتبرهن على فسادها، وأحييت فكرة الدولة بصفتها كائنًا حيًا، وقاومت نظريات القرن التاسع عشر، الأولى فكرة الدولة الصناعية، وأنها آلة في يد الإنسان، وأكدت العنصر الطبيعي في الدولة، ورفضت العنصر الصناعي، وأرادت أن تعارض نظرية السيادة الشعبية، فقالت إن الدولة ليست من عمل الإنسان بل هي نتيجة ضرورية للتطور الطبعي الإنساني، ورفعت مكانتها ومقامها فوق مقام الفرد ومكانته، وقد رأينا كيف مجد الكماليون الألمان الدولة وكيف عظموا مقامها، وقال فشت إن الدولة نمو طبعي، وإن الفرد ليس مستقلًا بل جزءًا من وحدة، «وفي الجسم الحي يؤدي كل فرد وظيفته لحفظ مجموع الجسم، وفي المحافظة على المجموع محافظة عليه وكذلك موقف الفرد بالنسبة للدولة» وقرر هجل أن الفرد لا وجود له إلا إذا كان

عضوًا في الدولة، وأن الدولة كائن حي لها شخصية ممتازة، وقد نحا كثير من الكتاب هذا النحو وأعتبروا الدولة كائنًا قائمًا بنفسه، ووضعوها ضمن الكائنات المحسوسة، ووازنوا بين تكوينها ووظائفها وبين وظائف الإنسان والنبات وتكوينهما.

٢ - الدولة كائن نفساني:

ظهر فريق من الكتاب بعد منتصف القرن التاسع عشر في دول أوربا وبخاصة في ألمانيا وصف الدولة بأنها تملك الصفات التي تملكها العقلية البشرية، وأستنبطوا أوجه شبه كثيرة بين المراحل التي يمر بها النمو العقلى للإنسان وبين الأدوار والمراحل التي تمر بها أنواع الدول وهي تنمو وتتقدم ووازن يوسف فون جورس (Joseph von Gorres) بين العناصر الديمقراطية والملكية في الدولة والعناصر الإختيارية والذاتية في علم النفس البشري، وشبه الحكومة الشعبية التي ترغب أن تتحرر من رقابة سلطة أعلى بنظام الدورة الدموية والجهاز الهضمي في الجسم الإنساني، وقال إن الحكومة الملكية بسلطتها المركزية تشبه الإرادة الفكرية التي تقرر أعمال الإنسان، وأن التوفيق بين العناصر الملكية والديمقراطية في الدولة ضروري مثل التعاون بين الأعمال الإختيارية والمستقلة عن الإرادة في الجسم الإنساني. هذا وقد تقدمت هذه النظرية عندما حاول الكتاب أن يوفقوا بين النظام الملكي والديمقراطية الدستورية في الولايات الألمانية، ووصف كثير من الكتاب أدوار النمو السياسي للدولة وصفا ينطبق على أدوار نمو الإنسان، وقالوا إن الدول تمر مثلها مثل الأفراد بدور الطفولة ودور

الشباب ودور الرجولة ودور الشيخوخة، وفي كل دور تكون طبيعة الحكومة والقانون مثلها مثل طبيعة الفرد النفسانية في الدور الذي يمر به، وأن الدورة التي تمر بها الحكومة من ملكية إلى ديمقراطية إلى مطلقة والتي تمر بها الأحزاب السياسية من حرة إلى محافظة تماثل الدورة التي يمر بها النمو العقلي في الإنسان، ولقد كتب آخرون وهم الذين أهتموا بتحليل الدولة أكثر من إهتمامهم بنموها التاريخي، ووصفوا الدولة بنفس الصفات التي أتصفت بها الشخصية البشرية، وقرروا أن إرادة الدولة تماثل إرادة الفرد وأثبتوا فوقها عليها، وقالوا إن الدولة كائن أسمى في نموها من الفرد، وأنها خاضعة لرقابة ضمير السلطة العليا فيها، وأن لها وجودًا مستقلًا متميزًا عن وجود وحياة أعضائها الأفراد وأن شخصيتها التشريعية حقيقة حية وليست وهمًا وخيالًا قانونيًا، وكان من جراء هذه النظرية أن أعتبر الناس الدولة فوق الفرد، وأنها تملك شخصية كاملة و أعلى من شخصية الأفراد.

٣- الدولة نظام حي:

تقدم علم الحياة تقدمًا عظيمًا، وأستمد الكتاب السياسيون أراءهم من النظريات والأساليب الطبيعية، وطبقوها لتفسير الظواهر السياسية المختلفة التي تحيط بالدولة، وبحثوا في أصل تكوينها ونموها ونظامها ووظائفها كأنها مماثله تمامًا لتكوين وأنواع الكائنات الطبيعية ووظائفها، وكان أول من كتب في هذا الموضوع ووازن موازنة تفصيلية بين الدولة والكائن الإنساني هو كارل زكريا (Karl Zacharia)، إذ بحث في تكوين الدولة الكيميائي والميكانيكي، وفي تركيبها الطبعي والحيوي، وقرر أن الدولة كائن

مثل باقي الكائنات تتركب من خليط من المادة الحية وغير الحية، وأن القوة الحيوية فيها مثل ما في باقي الأجسام في عراك مستمر، وأن الهدوء السياسي مقدمة للموت، وأن الثورة ضرورية للوصول إلى الحرية، ثم قال يجب أن تكون الغاية التي ترمي إليها الدولة هي الوصول إلى التعاون الكامل والوحدة التامة مثل ما هو كائن في الجسم الحي، وأن الكمال الميكانيكي في نظام الدولة لا يتم إلا بوساطة الملكية الوراثية والحكومة البيروقراطية «وهي حكومة الموظفين المسئولين أمام رؤسائهم دون سواهم والذين لهم الرقابة التامة على كل الأمور والشئون»، وطلب أن تكون الوحدات المحلية في الدولة مستقلة إستقلالًا ذاتيًا، وكتب كتاب آخرون في هذه النظرية أشتهر منهم ج. ك بلانتشالي (G. K Bluntschli) فإنه أكد الصفة الحية والشخصية القائمة للدولة، ووصفها بالصفات الأساسية التي يتصف بها الرجل، وقال إنها كائن أعلا خلقًا من النبات والحيوان لأنها من صنع الإنسان بطريقة غير مباشرة، وأنها أتحاد بين الروح والجسد، وأنها تتكون من أعضاء متماسكة كل له حياته ووظائفه، وأنها شخص حي ينمو خارجيًا ويتقدم داخليًا، وقال إن الأمة تولد وتنمو وتموت وهي مصحوبة بقيام الروح القومية وإضمحلالها، ووصف الدولة بصفة الرجولة، والكنيسة بصفة الأنوثة، وعارض منح النساء الحقوق السياسية معارضة شديدة، وكان بلانتشلي من الكتاب الذين مجدوا الدولة وعظموها ورفعوا شأنها، وبرر شرعية كل خضوع من جانب الفرد لتلبية نداء الوطن وأيد مبدأ التضحية في سبيله.

٤- الدولة كائن إجتماعي:

بلغت النظرية القائلة إن الدولة كائن حي غايتها بظهور علم الإجتماع، إذ أن الكتاب الذين نظروا إلى الجماعة كأنها عضو حي نظروا إلى الدولة أيضًا هذه النظرة، وأعتبروها كائنًا حيًا بصفتها عضوًا قائمًا داخل البناء أو بصفتها بناء إجتماعيًا ينظر إليه من وجهة خاصة، وأول من كتب في هذه النظرية هو أوغست كومت وتناولها كل من رنيه ورمز (Rene Worms) والفرد فويه (Alfred Foulee) في فرنسا وهربرت سبنسر في إنجلترا وبول للنفلد (Paul von Lilienfeld) في ألمانيا وألبرت شفل (Albert Schaffle) في النمسا وتبع مثلهم كتاب آخرون وأعتنقوا أسلوبهم وطريقتهم.

أستفاد أوغست كومت (١٧٩٧- ١٨٥٧) في فلسفته السياسية من المجهودات التي بذلها سنت سيمون وأتباعه لإعادة النظام الأوربي بعد حروب نابليون، فإن هذا الفريق من المفكرين رفض نظريتي الحقوق الطبيعية و العقد الإجتماعي التي قامت الثورة الفرنسية على مبادئهما، وأراد معالجة المسائل الإجتماعية على أساس علمي جديد، وحاول إصلاح الجماعة عن طريق القوانين الإجتماعية وإيجاد علم إجتماعي جديد وأقترح تقدم العلم الطبيعي الطريقة التي يجب أتباعها، وتقرر أنه قد يصل الإنسان إلى العرفان الإيجابي ومعرفة العلاقة الدائمة بين الحقائق بوساطة الملاحظة والإختبار، وأن هذه المعرفة هي وحدها لها قيمة كأساس للإصلاح السياسي والإجتماعي والإقتصادي، وأما المبادئ النظرية والمباحثات

الدينية فهى عقيمة ولا فائدة فيه ، وقد أعتنق كومت الطريقة الإستنتاجية والتاريخية، وتأثرا بآراء منتسكيو كثيرًا فيما يختص بتأثير البيئة الطبيعية كما أنه تأثر بمبادئ كوندرسيه فيما يتعلق بالتقدم الإنساني، وكون دولة العلوم المقدسة وهو يحاول إيجاد طريقة علمية، وأخترع لها أسم علوم الإجتماع، وكان علم الإجتماع وهو علم البشرية يتوقف على جميع العلوم الأخرى وبخاصة على علم الحياة، وأعتقد أن دراسة تكوين الجماعة دراسة علمية إذا أرتبطت بنظرية التقدم تنتج علمًا إجتماعيًا دقيقًا في نظرياته وصحيحًا في أحكامه مثل باقي العلوم الطبيعية.

أضاف مبادئ جديدة للنظريات السياسية ما كتبه عن فلسفة التاريخ إذ تناول فيها الأدوار الثلاثة التي تمر بها المدنية والحضارة وهي تنمو وتتقدم وقال إن الدور الأول هو الدور الديني والعسكري وفيه لعبت القوة في الحياة دورًا مهمًا، وكان الغزو والفتح غاية الجماعة البشرية، وكان الرق أساس الإنتاج، وأنتجت الصناعة ضروريات الحياة، وكانت نظرية التفويض الإلهي هي النظرية التي صحبت هذا الدور. أما الدور الثاني فكان دور تقدم الصناعة وظلت فيه الروح العسكرية قائمة ولكنها كانت تضعف بتقدم الصناعة، وحلت العبودية الإقطاعية أو العمل الحر محل الرق، وكانت المنافسة الإقتصادية هي أهم أسباب الحروب، وكان هذا الدور دور إنتقال وثورة من أجل الحرية، وسادت فيها نظريتا العقد الإجتماعي والحقوق الطبيعية، ثم جاء الدور الثالث وهو الدور العلمي والصناعي وفيه أبتدأ الإنسان يتغلب على القوى الطبيعية، ويكيف إنتاجه حتى يسد حاجاته، وشغلت المسائل الإجتماعية الأفكار بدلًا من المسائل السياسي ،

وأمتاز هذا العصر بالفلسفة الإيجابية. وكان كومت يعتقد بأن الحياة الإجتماعية نشأت من ميول الإنسان الإجتماعية أنانية كانت أو غير أنانية، وكانت الأسرة الوحدة الإجتماعية التي تكونت منها الجماعات البشرية، وأن الحكومة ضرورية لتنظيم وتوزيع الوظائف والمجهودات اللازمة للنظام الإجتماعي، وأتفق مع هوبز في أن الحكومة تستند على القوة المادية، ولكنه أعترف بفضل المراقبة بوساطة القوى العقلية والخلقية والدينية، ثم وضع على رأس النظام الذي وصفه دينًا جديدًا وطائفة من رجال الدين، وأنتقد الميل الديني الذي أشتهر به سنت سيمون إنتقادًا شديدًا.

أتخذ كومت على الحياة أساسًا لدراسته الإجتماعية، وأعتبر الدولة كائنًا حيًا، وأوجد أوجه للشبه بينها وبين الأشياء الحية الأخرى، وقال إن الوظائف والأعضاء التي توجد في النبات وترقى في الحياة الحيوانية تكمل وتبلغ غايتها في النظام الإجتماعي، وشبه التقدم الإجتماعي بالنمو البشري الآخر، وقال إن الأمراض الإجتماعية التي تنتاب البناء الإجتماعي مثلها مثل الأمراض التي تنتاب أي كائن حي آخر، وقد أعتبر علم الإجتماع وعلم الحياة فرعين لعلم واحد.

ظهرت فكرة النشوء والإرتقاء في منتصف القرن التاسع عشر، وساد الإعتقاد بأن التطور ينتج التقدم، وعلى علماء الإجتماع ببحث هذه النظرية وتحليلها، وكان هربرت سبنسر (Herbert Spencer) (١٨٢٠- ١٩٠٣) في مقدمة الذين كتبوا في هذا الموضوع، ولقد كان

عالمًا ضليعًا أشتهر بمؤلفاته القيمة وآرائه الثمينة في الإجتماع والسياسة والتعليم، أبتدأ كتاباته السياسية ببعض الآراء في حقوق الفرد متأثرًا بالبيئة الحرة التي قضى فيها أيام شبابه الأولى، وكان مغرمًا بدراسة علم الحياة منذ نشأته وتأثر بنظرياته تأثرًا كبيرًا، وعرف من قراءة مؤلفات كولردج رأى الكماليين الألمان القائل بقوة الحياة القدسية، وكان من المؤمنين بمبدأ تطور الدولة وبحيويتها وقد لجأ إلى العلوم الطبيعية يستعين بها لتأييد نظرياته في الفردية، ووجد النقاد مطاعن شديدة يوجهونها لما كتبه على الرغم من غزارة مادته وقوة منطقه، وجمعت كتاباته بين مبدأ الماديين القائل بأعظم سعادة لأكبر عدد ومبدأ الحقوق الطبيعية، وأضافت إليهما المبدأ القائل بأن الجماعة كائن حي نمت وتقدمت على حسب مبدأ التطور، ووجد سبنسر صعوبة كبيرة في التوفيق بين الحقوق الطبيعية للفرد والوحدة الحية للجماعة البشرية، وأضطر لذلك على أن يميز بين الوحدة الإجتماعية والوحدة الحية، ولكنه مثل الماديين لم يميز بين الدولة والجماعة بصفة عامة، وأعتبر الجماعة وحدة حية تماثل مخلوقًا حيًا، وأعتبر نظمها الحكومية نمت وتقدمت لغرض خاص بطريقة التطور، ووازن بين الأعضاء الرئيسية للجماعة ووظائفها وبين أعضاء الجسم الإنساني ووظائفها، وأبان أوجه الشبه بين الوحدتين، الجماعة والجسم؛ وقال إن النظام السياسي له وظائف مباشرة وأخرى مانعة، وذلك بغية الوصول إلى أغراض عامة، وأن الدفاع عن الدولة ضد الإعتداء الأجنبي من أهم الوظائف التي يقوم بها، ويليه في الخطورة منع الإعتداء على الأفراد من الوجهة الداخلية، ودافع عن مبدأ الحقوق الطبيعية، وقرر مبدأ الحرية للفرد يفعل حسب ما يشتهي على

شرط ألا يعتدي على الحرية المساوية الممنوحة للآخرين وإتفق مع مل مخالفًا بنتام وطلب توسيع مبدأ «أتركه يعمل» في المسائل السياسية كما هو مطلق في المسائل الإقتصادية، ويجب على الدولة أن تقصر عملها وتحددها في المسائل الضرورية، لأنها إذا وسعت نفوذها وتدخلت في الشئون فأنها تقف في سبيل التطور الطبيعي للجماعة، وتمنع التقدم المنشود و تعرقل سيره، وكره النظام المركزي في الحكومة ووصفه بعدم المرونة والركود، وقرر أن عمل الحكومة هو أن تضمن للفرد الحياة والحرية حتى يسعى للحصول على ما يسعده ويزيد في رخائه، وخالف الكماليين وقال إن الدولة لا حياة لها وليس لها شخصية مستقلة قائمة بذاتها وإعتقد أن قانون النشوء والإرتقاء الذي يحكم حياة الجماعة سيؤدي إلى إختفاء الحكومة تدريجيًا، كما إختفى النظام العسكري الإجبارى وحل محله النظام الصناعي الإختياري المؤسس على التعاون وقرر أن الحرب أصبحت غير مفيدة في الوقت الحاضر كما كانت قديمًا في أدوار التطور الأولى التي مر بها الإنسان، وإذا ما إختفت الحروب أصبح وجود الحكومة غير ضروري، ونظر إلى إضمحلال نفوذ السلطة التنفيذية في المستقبل، وإعتقد في إزدياد خطورة شأن المجالس النيابية المنتخبة، وإحلال نظام اللامركزية محل نظام المركزية الذي إنتشر في عصره.

كانت مؤلفات سبنسر محبوبة في إنجلترا وأمريكا، وأقبل عليها القراء إقبالًا شديدًا وكان لها أثر عظيم في النظرية الإجتماعية، ومال أصحاب المذهب العلمي في إنجلترا بعده إلى التمييز بين التطور الإجتماعي والتطور الحيوي، وقرر داروين وهكسلي وولاس بأن نظام الحياة الطبيعية مخالف

للنظام الخلقي للجماعة البشرية، ولم يحاول داروين تكون فلسفة إجتماعية، أما هكسلي فقد ميز بين الفلسفة الإجتماعية والعلوم الطبيعية وفي بعض الأحايين أثبت تعارضهما وكان من أنصار إزديادالسلطة الحكومية وتوسيع دائرة إختصاصها.

ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك طبق مبدأ النشوء والإرتقاء على الأخلاق، وقرر أن التطور نظام روحاني في عالم الإرادة البشرية الروحانية، وهو نزاع بين المبادئ الخلقية المنافسة وبقاء الأصلح منها للأحوال السائدة، ونظر هؤلاء الكتاب في سلوك الرجال من الوجهة الخلقية، وطبقوا المبادئ الخلقية على الأمور السياسية والعلاقات الدولية. ثم ظهر فريق آخر من الكتاب عدل نظرية الدولة بصفتها كائنًا حيًا ونادى بإستحالة الشبة الكامل بين الدولة والفرد الحي، ولكنه إعترف بأنها وحدة حية، وأنه لا توجد نظرية أخرى تفسر طبيعة الدولة ومنشأها تفسيرًا واضحًا غير تلك النظرية.

تناول كتاب كثيرون في قارة أوربا هذه النظرية وبحثوها وناقشوا مبادئها، وأكد بول للنفلد أن الدولة كائن حي حقيقة، وأنها تملك جميع الصفات التي تميز الأشياء الحية عن غيرها من الأشياء غير الحية، وقرر أن الحكومة المركزية برهان على تقدم التطور السياسي، وقال أن الدولة بهذه الصفة عرضة للمرض والإنحلال مثلها مثل الأفراد. وأن المحرضين السياسيين أصحاب المآرب الذاتية من عوامل الخطر التي تهدد كيان الدولة. أما ألبرت شفل فأنه أثبت في كتاباته أوجه شبه كثيرة بين الجماعة

البشرية والكائنات الحية الأخرى، وقال إن الدولة تمثل العضو المركزي للإدارة الإجتماعية والسلطة الإجتماعية، وبوساطتها تصل الأمة إلى الوحدة والفردية، وقرر أن الدولة القومية هي أسمى ما وصل إليه التطور الإجتماعي. هذا وقد كتب كل من رينه ورمز وألفرد فويه كتابة في هذه النظرية لا تخرج في معناها ومنباها على ما كتبه غيرهما من الكتاب والعلماء في هذا الصدد، غير أنهما مجدا الدولة ورفعاها فوق الفرد وأيدا مبدأ التضحية الفردية في سبيل نصرتها والعمل على ترقيتها وتقدمها.

إعتنق الكتاب نظرية الدولة بصفتها كائنًا حيًا وهم مدفوعون بعوامل كثيرة: منها أنهم أرادوا معارضة النظريات التي إعتبرت الدولة نظامًا صناعيًا من عمل الإنسان، ومنها أنهم أرادوا تعظيم الروح القومية، وتلقين الشعوب معنى الوطنية ومبدأ التضحية، ومنها أنهم أرادوا تطبيق الأساليب العلمية على الميدان الإجتماعي حتى يوحدوا فروع العرفان، وقد وصل هؤلاء وهم يبحثون ويدللون إلى مبادئ كثيرة أضافت مكاسب جديدة إلى العلوم السياسية، ولكن يؤخذ عليهم أنهم تطرفوا في القول وبالغوا في كيفية إثبات أصول هذه النظرية، حتى قام فريق آخر من الكتاب ووجه إليهم مر الإنتقاد مبرهنًا على فساد آرائهم وخطأ قواعده وأصولها، ومعارضًا مبدأ تمجيد الدولة وتصغير شأن الفرد، وقر أن الدولة أنها وجدت للعمل على إسعاد أعضائها من الأفراد، ويجب ألا ينسى الكتاب هذه الغاية مهما حاولوا أن يبرهنوا على صحة نظريات ومبادئ جديدة.

الباب الرابع والعشرون

نظرية الدولة التعاهدية

١. نشوء الفكرة التعاهدية وتقدمها:

كان السياسيون يميلون دائمًا في أثناء التطور السياسي إلى توحيد الوحدات السياسية المتشابهة في التكوين والجنسية واللغة والدين وربط بعضها بالبعض الآخر، ولكن كان الميل إلى عدم التوحيد يظهر واضحا من آونة إلى أخرى في الأزمنة المختلفة، ولقد نشأ توحيد الدول أما نتيجة المجهودات الولايات القوية التي أغارت على جاراتها وإستولت عليها وضمتها إليها، وأما عن ميل الولايات الضعيفة التي رغبت في الإنضمام إلى جاراتها الغرض الدفاع والمصلحة المشتركة، وكانت الحكومة التي نشأت عن هذا التوحيد على نوعين أساسيين، كان النوع الأول نتيجة للإندماج الكامل الذي تم بين الوحدات المختلفة حتى تكونت منها وحدة كبرى ذات نظام واحد ونشأ هذا الإندماج والنظام في بعض الأحيان عن ميل إختيارى بين الوحدات وتم بسلام بينها بفضل تقدم الروح القومية ونموها، كما حدث قديمًا في إنجلترا وأسكتلندا وفي تكوين دولة إيطاليا في العصر الحاضر، ولكنه نشأ في معظم الحالات نتيجة للغزو والفتح كما حدث في تكوين الإمبراطورية الرومانية والدولة الفرنسية، فأن هاتين الدولتين أغارتا على ما جاورهما من الشعوب، وبسطتا عليها نفوذهما من غير نظر إلى رغبة

تلك الشعوب أو مراعاة شعورها، وأصبحت الوحدات في كلتا الحالتين أجزاء إدارية في الوحدة الكبرى، وخضعت للسلطة والحكومة المركزية.

أما النوع الثاني فقد نشأ عن الجنسية أو الموقع الجغرافي بين ولايات رغبت في التوحيد، فتوحدت وخضعت لحكومة مركزية أنشأتها لهذا الغرض، ورضيت برقابتها عليها في بعض الشئون ولكنها إحتفظت بحكوماتها لتدير شئونها في أمور معينة، فإذا إحتفظت الوحدات الفردية بسلطتها العليا وسيادتها وإعتبرت الحكومة المركزية وكيلة عنها كانت الدولة إتحادية، أما إذا كونت الوحدات المختلفة دولة واحدة ذات سلطة عليا لها دستور يبين حدود الحكومة المركزية وتوزيع السلطة بينها وبين الحكومات الأخرى كانت الدولة تعاهدية.

إنتشر النوع الإتحادي بين مدن الولايات الإغريقية قديمًا، وكذلك بين المدن الإيطالية، وساد في القرون الوسطى وأن الدولة الرومانية المقدسة خير مثل يعطى لهذا النوع، وظلت الولايات السويسرية والهولندية تتبع هذا النظام من الحكم مدة أجيال طويلة، وهكذا كانت حال الولايات الأمريكية عقب إستقلالها والولايات الألمانيه بعد مؤتمر فينا، ويعتبر الإتحاد علاقة دولية نشأت حكومته على مقتضى إتفاقات بين الدول المستقلة المختلفة، وأن عصبة الأمم الحالية هي أهم ما يوجد من هذا النوع في الوقت الحاضر.

تكونت الولايات المتحدة الأمريكية وخضعت لنظام حكومي على مقتضى دستور سنته في سنة ١٧٨٩، وإتحدت المقاطعات السويسرية وإتبعت نظامًا حكوميًا على مقتضى دستور سنته في سنتي ١٨٤٨ و١٨٧٤، وتأسست الإمبراطورية الألمانية بمقتضى دستور سنة ١٨٧١، وظهر بتكوين هذه الدول النوع الثاني وهو الحكومات التعاهدية. ويتضح مما تقدم أن الدول التعاهدية تتميز عن الأخرى «بأنها مكونة من جماعات سياسية لكل منها دستورها وشكل حكومتها، ولها سلطان معين في مسائلها الداخلية، وأن لها حكومة مركزية ودستورًا مركزيًا لإدارة شئونها المشتركة، وتختلف عنها في العلاقة إذ العلاقة بين الدول المكونة للدولة الإتحادية هي علاقة دولية بينما علاقات الولايات المكون للدولة التعاهدية هي علاقة داخلية، ومن الوجهة الدولية هي حكومة مركزية تقبض على أزمة المسائل المشتركة، ولا يحق لأي ولاية الإنفصال عن الحكومة المركزية. والحكومة المركزية فضلًا عن إختصاصها وحدها بالمسائل الخارجية فأنها تختصر أيضًا بالنظر في طائفة كبيرة من المسائل الداخلية التي ينص دستورها على إختصاصها بها نظرًا لما يعود من الفائدة على جميع أعضاء الدولة التعاهدية. وتتميز أيضًا عن الدولة الإتحادية بأن الدولة التعاهدية ذات سلطان واحد، أما الدولة الإتحادية فيتعدد السلطان فيها بقدر عدد الدول المنضمة للإتحاد».

٢ - النظريات الأمريكية في الحكومة التعاهدية:

كان الميل شديدًا إلى التوحيد بين الولايات الأمريكية الثلاث عشرة في الأيام الأولى لحرب الإستقلال، ولكن لما تم إنفصالها عن جسم الدولة البريطانية وإستقلت خمدت الروح القومية قليلًا، وظهرت روح الغيرة والمنافسة بين الولايات في مواد قانون الإتحاد الذي سن عام ١٧٨١، ولكن عجزت حكومة الإتحاد عن إدارة الشئون على الوجه الأكمل فتشجعت الروح القومية مرة أخرى، وطلب الزعماء حكومة مركزية قوية ووحدة قومية، وفي الوقت عينه خشيت نتائج التوحيد وأرادت الإحتفاظ بكيانها السياسي، وقال الكتاب السياسيون في ذلك العصر إن الحكومة الذاتية المحلية معناها الحرية، والحكومة المركزية تسير نحو الإستبداد، وإختلفوا فيما بينهم على مقر السلطة العليا فقال بعضهم إنها مستقرة في الشعب مجتمعًا، وقال البعض الآخر إنها في الولايات منفصلة وعرف الأمريكان في ذلك الوقت أنهم يكونون نوعًا جديدًا من الحكومة وعرفوا أنه ليس إتحاديًا ولا دولة قومية بل «جمهورية مركبة» بسلطة موزعة بين الولايات والإتحاد، وساد مبدأ السلطة الموزعة نحو جيل من الزمن في أمريكا بعد صدور الدستور الأمريكي والعمل به، وإقترح أنصار المذهب التعاهدي مبدأ توزيع السلطة وأيدوه، وإنتشر الإعتقاد بأن الولايات تنازلت عن جزء من سيادتها وإحتفظت بالباقي، ولم تكن الدولة ولا الولاية لها سيادة عليها بل كان كل منهما مقيدًا، وقررت المحكمة العليا وأن الولايات المتحدة لها السلطة العليا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية التي تنازلت عنها الولايات، وأن الولايات لها السلطة العليا فيما يتعلق

بالسلطات الحكومية التي إحتفظت بها» وقال جيمس مديسون (James Madison) «إن من الصعب أن نبحث في نظام الحكومة المركب في الولايات المتحدة من غير أن نعترف بمبدأ توزيع السلطة العليا» وكان الأمريكان يكرهون نظرية الكتاب الأوربيين في السلطة العليا المطلقة، وإعتقدوا أن توزيع السلطات الحكومية بين الولايات كافل للحرية وضامن لها، وقد تأثر الكتاب في أوربا بهذا المبدأ، وقبل دي توكفيل فكرة سلطتين منفصلتين تكون في الإتحاد واحدة وفي الولايات أخرى ويمثل الأولى مجلس النواب ويمثل الثانية مجلس الشيوخ، وقال إن هذا النظام يصلح لدولة منعزلة مثل دولة الولايات المتحدة ولكنه غير صالح للدول العسكرية في أوربا.

إستخدم الكتاب نظرية العقد الإجتماعي لمعارضة هؤلاء الذين " م-٤٤ " أرادوا منح الولاية الحق لترفض أو تقبل ما تسنه الحكومة القومية من قرارات، وقالوا أن الحكومة تستمد سلطتها من رضا المحكومين وأن الإتحاد تكون بتعاقد، إذ تعاقدت الولايات على أن تكون حكومة قومية، وربط العقد الجميع وعلى ذلك كان للأكثرية الحق في تفسير مواد العقد دون غيرها، ولا يحق لولاية منفردة أن تنسحب إلا برأي الجميع ولما إختلف الأمريكان فيما بينهم على مسألة الرقيق وإستخدامه إختفت نظرية السلطة الموزعة، وحلت محلها نظرية سلطة الدولة العليا وسيادة الروح القومية على غيرها من الميول الذاتية، ولكن ظلت أقلية تنادي بحقوق الولاية وتطالب بها من آونة إلى أخرى، وقررت أن الولايات مثلها مثل الأفراد تملك حقوقًا طبيعية ولها الحق أن تنسحب من التعاقد ومن الإتحاد أن ظلمت أو

إضطهدت أو إستبدت الحكومة القومية مخالفة العقد، وقد أيد هذا المذهب فريق من الكتاب، وصدرت به قرارات في أزمنة مختلفة مثل قرارات فرجنيا سنة ١٧٩٨ و٩٩، وقرارات مؤتمر هرتفورد سنة ١٨١٥ ولكنه بلغ غايته في الكتابة والمبادئ التي قررها جون كلهون (John C Calhoun) (١٧٨٢–١٨٥٠). إذ عارض نظرية العقد الإجتماعى ومذهب توزيع السلطة، وقال إن الحكومة قامت طبيعيًا لتكبح جماح الميول الذاتية عند الأفراد، وسنت الدساتير المسطورة لتكبح جماح الميول الذاتية عند الحكومات، وأن السلطة العليا في الولايات المتحدة مستقرة في الشعب في الولايات منفصلة وممثلة في مؤتمراتها الدستورية، وكانت الولايات في الأصل صاحبة السلطة العليا، وكونت الإتحاد وتنازلت عن شيء من سلطتها، ولكنها تستطيع إسترداده في أي وقت شاءت، ولها أن تقرر أيضًا سيادتها العليا وتنسحب من الإتحاد إذا أرادت، وأنكر كلهون وأتباعه وأنصاره أن السلطة العليا هي مجموعة سلطات موزعة، وإعتبروها أنها إرادة الدولة ولا يمكن توزيعها، وعلى هذا المبدأ قال إن الولايات لا تستطيع أن تتنازل عن جزء من سلطتها وتحتفظ بالباقي، وكان يخشى إستبداد الأكثرية التي تنتج من السلطة الشعبية المطلقة، وطلب تقييد السلطة الحاكمة، وأعطى لكل ولاية الحق في أن ترفض أي قرار للحكومة التعاهدية إلا إذا ناصرها ثلاثة أرباع الولايات، فعليها أن تقبل القرار أو تنسحب من الإتحاد.

عارض أنصار النظرية القومية التي قامت تنقض مبدأ «حقوق الولايات» مبدأ توزيع السلطة العليا، وقالوا إن الدستور ليس إتفاقًا بين

الولايات، ولكنه قانون سنه الناس جميعًا في طول البلاد وعرضها، وهو أسمى قانون في الدولة، ولم يكن الإتحاد علاقة نشأت عن معاهدة يمكن نقض شروطها بل هو إتفاق لا ينقض ولا تستطيع أي ولاية أن تخرج عليه إلا إذا ثارت، وإشتهر من هؤلاء الكتاب القاضي جوزف ستوري (Judge Joseph Story) ودينال وبستر (Daneil Webster)وفرنسس ليبر، ولما نمت الروح القومية في أوربا وتوحدت إيطاليا وألمانيا تقوى هذا المذهب أيضا في أمريكا، ومال الكتاب إلى فحص العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تكون حياة الدولة.

كتب علماء آخرون بعد ذلك أمثال برجس وولسون في الدولة التعاهدية، وقرروا نظرية السلطة القضائية العليا التي لا تتجزأ وتكون مطلقة، وكتبوا في طبيعة الدستور الأمريكي القانونية، وميزوا بين الدولة والحكومة، وإعترفوا بإمكان توزيع السلطات الحكومية بين الولايات والإتحاد، وقالوا إن المبدأ التعاهدي هو وسيلة من وسائل الحكم إذ أنه نظم الدولة ومن ورائها الحكومة بوساطة دستور لا يمكن تعديله بالطرق القانونية العادية، وحرسه ضد الإعتداء الحكومي بوساطة المحاكم العليا التي لها الحق في تقرير عدم دستورية القوانين أو دستوريتها.

٣ - النظريات الأوربية في الحكومة التعاهدية :

سبق الحكومة التعاهدية في كل من سويسرا وألمانيا نوع من الحكومة الإتحادية، إحتفظت فيها كل ولاية بسلطتها العليا وسيادتها، وقد أطلق

على حكومة الإتحاد الألمانية التي تكونت بعد مؤتمر فينا في سنة ١٨١٥ إسم «الإجتماع الدولي»، وقرر الدستور السويسري الذي صدر عام ١٨٤٨ أن المقاطعات المختلفة لها سلطتها العليا، لأن الدستور التعاهدي لم يعين هذه السلطة ولم يقيدها بأي قيود، وكانت روح الفردية للولايات قوية في كلتا الدولتين، ووقفت حجر عثرة في سبيل تقدم نظرية السلطة العليا المطلقة للدولة. ونادى جورج ويتز (Georg Waitz) المؤرخ الألماني بنظرية السلطة المجزأة، وقرر أنه قد يوجد سلطتان في الدولة كل تكون عليا في حدود معينة خاصة بها، فتكون السلطة المركزية رئيسية في دائرة إختصاصها ونفوذها، وتكون حكومات الولايات كذلك، وإعتنق هذا المبدأ كثير من الكتاب في سويسرا وألمانيا وإعتبروه حلًا مرضيًا يوفق بين روح القومية والوطنية المحلية، ولكن الحوادث قضت على هذه النظرية في ألمانيا كما قضت عليها في أمريكا إذ توحدت ألمانيا وسويسرا وتقدمت كل منهما، وتقوت الحكومة المركزية نتيجة لذلك ووجد من الضروري تعيين العمل التشريعي والإداري لكل من الحكومات المركزية والمحلية وتقدم المبدأ القائل إن السلطة العليا تستقر في الهيئتين التي تستطيع أن تعين إختصاص الحكومات المختلفة، وكانت هذه الهيئة هي الهيئة التي تشرع الدستور وتسنه، وإعتبرت أسمى من الحكومتين المركزية والمحلية، وهي التي تعين لكل عضو من أعضاء الحكومة دائرة إختصاصه ونفوذه، وقد ناصر هذه النظرية جورج ماير (Georg Mieyer) وألبرت هنل (Albert Haenel) وبول لابند (Paul Laband)، وبفضل مجهوداتهم قضى على نظرية السلطة الموزعة، وجعلت سلطة الإتحاد فوق كل سلطة أخرى. هذا وقد عدلت

هذه النظرية بظهور فريق آخر من الكتاب قال إن السلطة العليا معناها أن الدولة تتقيد قانونًا بإرادتها دون سواها، وأقر تعيين سلطة الهيئة التشريعية بنصوص يجب سنها في الدستور، وأقر أيضًا تعيين هذه السلطة بوساطة الإتفاقات الدولية، وكان يميل إلى معاضدة السلطة المركزية في الدولة التعاهدية.

إن نظرية حقوق الولايات وجدت لها أيضًا أنصارًا في ألمانيا، إذ هاجم ماكس سيدل (Max Seydel) متأثرًا بآراء كلهون نظرية السلطة الموزعة وقال إن ما يسمى بالدولة التعاهدية إما أن تكون دولة موحدة إختفت فيها السلطات السابقة، وإما أن تكون جمعية من الدول صاحبة السلطة والسيادة وقرر أن السلطة ضرورية للدولة وأنها بطبيعتها لا تتجزأ، وقد أفاد بقوة حججه تقدم الفكرة القومية في ألمانيا.

إكتسبت النظريات السياسية مكاسب جديدة هامة من الأفكار والمبادئ، التي نشرها الكتاب عن السلطة العليا ومعناها وهم يكتبون عن تكوين الدول التعاهدية في أوربا، ومن هذه المكاسب ظهور الفكرة القائلة إن السلطة العليا والدولة غير مرتبطتين إرتباطًا لا إنفصام له، وكان الكتاب منذ بودان يقولون إن السلطة العليا من المميزات الضرورية التي تتميز بها الدولة، ونادى بها الكماليون الألمان الذين مجدوا الدولة وعظموا شأنها، ولما تكونت الدولة التعاهدية ساد الرأي بأن هذه الدول التي كونتها فقدت سلطتها العليا، وظهرت فكرة الدولة التي ليس لها سلطة عليا، وعرفت الدولة بأنها جماعة سياسية لها سلطة للقيام بوظائفها الحكومية على حسب

دستورها وقوانينها، وقد تكون مستقلة صاحبة سيادة إذا لم تخضع لسلطة أسمى، أو ليس لها سيادة إذا تقيدت بسلطة سياسية أعلى، ودخلت ولايات الدولة التعاهدية ضمن هذا النوع من الدول، وكانت هذه الفكرة مفيدة إذ عينت وحددت مركز الوحدات السياسية غير المستقلة تمامًا في أوربا مثل دول البلقان وإماراتها، وكانت أيضًا مفيدة في القانون الدولي لأن فكرة أن الدولة مستقلة داخليًا وخارجيًا ولها السلطان المطلق والسيطرة العليا في كل شئونها كانت غير عملية عند التطبيق في المسائل والعلاقات الدولية، وكان المشترعون في القانون الدولي يميلون كثيرًا إلى الإعتراف بنظرية الدولة التي ليس لها سيادة عليا، وقرروا أنه لا توجد جماعة مستقلة تمام الإستقلال عن الجماعات السياسية الأخرى أو تكون لها سلطة عليا مطلقة، وإعتبروا السلطة العليا بمجموع سلطات إذا أخذ بعضها لا يضر بسيادة الدولة ولا يفقدها إستقلالها، وإن سلطتها العليا هي سلطة نسبية في علاقاتها الخارجية، وميزوا بين السلطة في مظاهرها الداخلية والخارجية، وقالوا إن السلطة الداخلية تبحث في علاقة الدولة بأفرادها وجماعاتها داخليًا، أما السلطة الخارجية فهي التي تبحث في علاقاتها مع غيرها من الدول، وقرروا أن الدولة قد تملك السلطة الداخلية والخارجية، وقد تملك إحداهما فقط. هذا وقد إضطر الكتاب أن يمحصوا مرة ثانية نظرية السلطة العليا بسبب ظهور نوع جديد من الدول وهي الدول المحايدة، والدول التي تحت الحماية والمستعمرات المستقلة والدول التي هي أعضاء في دولة تعاهدية إلى غير ذلك من المؤسسات السياسية الجديدة.

الباب الخامس والعشرون

نظريات القومية، والتوسع الإمبراطوري، والدولية

١- نظرية القومية:

في أثناء القرن التاسع عشر تقدمت النظريات السياسية بفضل ما إستفادته من آراء الأحرار الذين طالبوا بالدستور، ثم من آراء أولئك الذين عملوا على تحقيق مبدأ القومية والشعوبية، إذ أراد الأحرار أن يحصلوا لكل دولة على دستور مسطور ومجلس نيابي ودرجة عظيمة من الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة وإدارتها، وإقترنت هذه الحركة في النصف الأول من القرن المذكور بحركة الفردية، وطلبت من الحكومات تقرير قوانين الحقوق، ورغبت أن تتخلص من الرقابة والتدخل الحكومي، وفي النصف الثاني ظهرت الحركات الإشتراكية لتنظيم المصلحة العامة، أما أنصار الحركة القومية فقد طالبوا بإستقلال الدول صاحبة السيادة، وأدت هذه المطالبة إلى الفردية في العلاقات الدولية، وقد نشأت الفوضى الدولية عن إطلاق العنان للدول والقوميات في مضمار الإستعمار والتجارة، وضج الكتاب من جراء هذه الحالة وعملوا جهدهم على إحياء الفكرة الدولية، والتنظيم العالمي والقانون العالمي.

نشأ عن إرتباط فكرة السلطة العليا بنظرية الحقوق الثورية مبدأ القومية والشعوبية، وطلب الشعوب في الدول المستقلة حق الرقابة على

أعمال حكوماتهم، ونادى الكتاب بالرأي القائل إن كل فريق من الناس إمتاز بشعوره وخلقه القومي له الحق في تقرير مصيره السياسي. ثم أن الألمان أصحاب النظرية التي قررت إن الدولة كائن حي لأمثال ويتز وستهل وبلانتشلي أيدوا هذا الرأي وشجعوه بالحجج القوية والبراهين الدامغة. هذا وقد نشأت الخلافات القومية منذ حركة النهضة العلمية، وإنقسمت الشعوب الأوربية إلى أمم قومية بفضل العوامل الجغرافية واللغوية والإقتصادية التي ظهرت في أثناء القرن الخامس عشر، وكان مكيافلي أول مناد بالمبدأ القومي بمعناه الحديث، إذ كان يرغب في أن يرى مدينته ولاية إيطالية مستقلة، وكان يتمنى أن يرى دولة إيطالية موحدة تكون قادرة على صد هجمات الفرنسيين والأسبان المتبربرين. و لما جاءت النهضة الدينية شجعت الإختلافات بين الأمم، وتقوت بها الفكرة القومية إذ رغبت الشعوب التي حصلت على تقرير مصيرها في الأمور الدينية أن تنال هذا الحق في تقرير مصيرها السياسي، وأن نهوض الروح القومية في الجمهورية الهولندية كان أساسه النهوض الديني، وتحولت الجماعات الشعبية التي إشتركت في الحياة وفي العادات والتقاليد واللغة والدين إلى أمم تطلب إستقلالها، وإتمام وحدتها وتعمل على تقوية قوميتها.

ظل الشعور بالقومية خفيًا يخالج النفوس والأفئدة حتى إنتهى القرن الثامن عشر، ولما تجزأت بولندا في سنة ١٧٧٢ ظهر هذا الشعور حقيقة سياسية، ونادى به الخطباء أمثال باترك هنري وتوماس بين في أثناء الثورة الأمريكية، وقال جفرسون في إعلان الإستقلال الأمريكي إن الشعب يتبوأ بين أمم العالم مكانًا مستقلًا مثل الشعوب الأخرى، وهو المكان الذي

منحته إياه القوانين الطبيعية والقدرة الإلهية، وقال هملتون إن كل أمة لا تملك حكومة قومية تكون تعسة ذات منظر مؤلم، ولما حاول نابليون أن يسود أوربا نهضت الشعوب وقاومته ونشطت الروح القومية. وشعر الفرنسيون بالعزة القومية والمجد الوطني بوساطة إنتصاراته العسكرية وإنهزاماته وتضحياته، وأيد مؤتمر فينا التقاليد التاريخية والقومية عند الشعوب وأظهر إحترامًا للرغبات الشعبية وهو يعدل الحدود، ولكنه خالف هذا المبدأ عند التطبيق العملي، وقامت الحروب والثورات من أجل الإستقلال القومي والوحدة القومية في أثناء الخمسين سنة التي تلت هذا المؤتمر، وأيد الأحرار في طول أوربا وعرضها اليونان في ثورتهم ضد الدولة العثمانية في سنة ١٨٢١، وعطف الأمريكان عليهم، وأظهر البلجيكيون هذه الروح وهم ينفصلون عن هولندا في سنة ١٨٣٠، وحاول البولنديون الإنفصال عن روسيا والإستقلال بدولتهم في سنة ١٨٣١، وكانوا مدفوعين بشعور الوطنية والقومية، وهبت أوربا ثائرة في سنة ١٨٤٨ أما طالبة الإستقلال والإنفصال وأما طالبة توحيد الإمارات والولايات التي ترتبط برباط الجنسية والتقاليد التاريخية، وأصبحت فكرة القومية نظرية سياسية مقررة بعد هذا العام، وقامت الدول والشعوب تعمل على تقرير مصيرها السياسي.

نجحت الفكرة القومية منذ سنة ١٨٧٠ نجاحًا باهرًا، وإستطاع بسمارك بفضل سياسة الدم والحديد توحيد ألمانيا، ونجح كافور بفضل أساليبه السياسية والحربية في توحيد إيطاليا، وإكتسب المجريون من النمسا قسطًا وافرًا من الإستقلال الذاتي، وكانت الأماني القومية التي لم تتحقق من

الأسباب الهامة التي أدت إلى الحرب العظمى الأخيرة، وعدل صلح فرساي في سنة ١٩١٨ خريطة أوربا على أساس نظرية القومية والشعوبية، إذ إسترجعت فرنسا والدنمارك ولاياتها المفقودة، ووصلت إيطاليا إلى حدودها الطبيعية، وأتم الإغريق وحدتهم، وإستعادت بولندا إستقلالها، وأسس اليوجسلاف والتشكوسلاف دولًا لهم، ووسعت بريطانيا العظمى م—٤٥

الإستقلال الذاتي في مستعمراتها، وأقامت ولاية حرة في أيرلندا، وإعترفت إلى حد ما بالأماني القومية في كل من مصر والهند، وأيدت الحركة الصهيونية ومنحتها وطنًا قوميًا في فلسطين، وعمل وودر وويلسون رئيس الولايات المتحدة الأسبق وفنزيلوس وزير اليونان الأكبر ومازريك رئيس جمهورية تشيكوسلوفكيا كل ما في إستطاعتهم لمناصرة مبدأ القومية والسعي لتحقيقه وذلك في المؤتمرات الكثيرة والمفاوضات التي تلت الحرب العظمى.

كانت الحركة القومية في النصف الأول من القرن التاسع عشر حركة ثورية وديمقراطية، قام بها الأهلون، ولكنها ما لبثت أن أصبحت حركة انشائية في النصف الثاني من القرن المذكور أشرفت الحكومات على سيرها وراقبتها، وإنقلبت بعد ذلك مهاجمة تستعملها الأمم في الوصول إلى حدودها الطبيعية، وفي لم شعت عناصرها المبعثرة، وفي بسط نفوذها على غيرها من الشعوب التي هي دونها حضارة ومدنية و نضوجاسياسيا، فأدت إلى إشتداد ساعد الحكومات من الوجهة الداخلية، وإلى التوسع الإمبراطوري والتنافس الدولي من الوجهة الخارجية، وإشترك عدد كبير من

الخطباء والكتاب في مناصرة هذه الحركة و العمل على تحقيقها، نذكر من هؤلاء فشت وسفينس وبلانتشلي في ألمانيا ومزيني في إيطاليا وكشوت في المجر، وبلاكي في بوهميا، ورينان في فرنسا، وأكنيل في إيرلندا، وكلهون ولير وبرجس في الولايات المتحدة.

عنى فريق من الكتاب بالوحدة التي تمت في الدولة نتيجة تشابه في الجنسية واللغة والنظم، ونظروا إليها كأنها وحدة شعبية أو مجموعة من الناس إرتبط بعضها ببعض برباط العوامل الحيوية والنفسية، فقال فشت مثلًا إن اللغة ذات أثر فعال في تكوين الشعب، وقال إن نقاوة اللغة الألمانية جعلت الشعب الألماني أعلى مكانة وأسمى خلقًا من الشعوب الأخرى التي تتركب لغاتها من عناصر مختلفة، وإن الحريات التي قام بها أنصار الجامعة السلافية والجامعة الألمانية إتخذت أصولها وأساسها من اللغة والجنسية، وقال سفيني إن القانون القومي هو إلهام الوحدة الداخلية للجماعة البشرية، وعنى فريق آخر بتأثير البيئة الطبيعية على الوحدة القومي، وقال إن القومية هي وحدة جغرافية، ويجب عليها أن تصل إلى حدودها الطبيعية وقرر فشت في كتاباته الأولى وجوب إمتلاك كل أمة الحدود التي تجعلها مستقلة إستقلالًا إقتصاديًا، وقد ظلت هذه الفكرة لها أثر هام في النظريات السياسية حتى يومنا الحالي. وأكد كل من هجل وبرجس خطر شأن الحدود الجغرافية في تكوين الدولة القومية، وقامت حركة الجامعة الأمريكية على أساس الوحدة الجغرافية والمصالح التجارية أكثر من قيامها على التشابه الجنسي واللغوي.

ولقد تأثر الكتاب في العصر الحاضر بدراسة التاريخ ونظرية النشوء والإرتقاء وقيام علم النفس الإجتماعي، لم يلتفتوا إلا قليلًا إلى تأثير الجغرافية والجنسية، وأكدوا تقدم الوحدة الروحية الناشئة عن التجارب والتقاليد المشتركة، وعن الوحدة السياسية الوطنية، وقالوا أن الشعور والإرادة هما العناصر الضرورية في تكوين القومية والحركة الشعوبية، فقال رينان (Renan) إن الأمم تتركب من خليط من الأجناس تتكلم لغات مختلفة وأعتقد أن الإشتراك في المصالح يخلق وحده في العادات ولا يخلق أمة، وإن محاولة الأمم الوصول إلى حدودها الطبيعية تسبب حروبًا لا نهاية لها، وقرر أن القومية تتكون بسبب إشتراكها في مصائب واحدة وفي مكاسب ومجد واحد، وبرغبة فريق من الناس في أن يعيشوا مجتمعين ويرث عنهم أبناؤهم ما تركوه لهم من التقاليد.

أدت علاقة نظرية القومية بوجود أقليات من القوميات الأخرى في الدولة إلى وجهتين متعارضتين من وجهات النظر، فإن هذه الأقليات طالبت بالإستقلال الذاتي وحق تقرير مصيرها، وكانت هذه هي وجهة النظر لهؤلاء الذين ناصروا حقوق الولايات في أمريكا، والذين طلبوا الإنفصال في ألمانيا، ووجهة نظر الوطنين الأرلنديين، والقوميات الصغيرة في أوربا بعد إنتهاء الحرب العظمى، وإتخذ أنصار هذا الرأي نظريات كلهون سلاحًا يؤيدون به مطالبهم، أما وجهة النظر الأخرى فقد قررت أن الأكثرية لها الحق من الوجهة القومية أن تجمع وتخضع الأقليات لسلطتها حتى تتحقق وحدة الدولة وتتماسك أعضاؤها المختلفة لتقوى، وقرر ستاهل (Stahl) في ألمانيا وملفورد (Mulford) في أمريكا أن محاولة

الأقليات لنيل مركز سياسي يعطل سير الدولة وتقدمها الطبيعي، وقالا إن كل شعب مهما تركب من قوميات مختلفة يعيش في وحدة جغرافية يكون دولة، وبررا شرعية محاولة الدول في المحافظة على وحدتها الداخلية ولو كانت هذه المحاولة رغم إرادة فريق كبير من سكانها. وأنكر بعض الكتاب وجود علاقة بين القومية والتنظيم السياسي، وقالوا إن القومية مثلها مثل الدين حالة من حالات العقل، وهي شعور وتفكير داخلي، أما الحكومة والقانون فإنها يبحثان في العلاقات والأعمال الخارجية، وقرروا ألا ضرر ينشأ من وجود قوميات مختلفة في دولة واحدة تخضع لنظام سياسي واحد، مادامت لا تتعرض الأقليات لأي نوع من أنواع الإضطهاد، وإستشهدوا بحالة الرضا والرخاء التي تسود في سويسرا والولايات المتحدة، ولم يعطفوا على الرأي القائل بإستقلال كل شعب له قومية، وعارضوا المجهودات التي تبذل لتحقيق هذه الغاية، وقالوا إن الحركة القومية تسبب تقييد النمو السياسي والغرور القومي، والمشاكل الدولية، وتخلق الميل عند القوميات الكبرى إلى التوسع الإمبراطوري على حساب القوميات الصغيرة، وقرروا أن الأفضل للعالم أن ينمي كل شعب ذكاءه القومي مبتعدًا عن الأسس السياسية.

٢- نظرية التوسع الإمبراطوري:

إعتنق الفلاسفة إلى درجة كبيرة المبدأ القائل بأن الدولة يجب عليها أن تتسع أو تموت، ووافقهم على ذلك طبقة رجال السياسة في الميدان العملي إلى حد كبير، وكان التوسع في بعض الأحيان نتيجة لسياسة

مرسومة مقررة، كما حدث في تكوين إمبراطورية إسكندر المقدوني، ولم يكن في الأحيان الأخرى نتيجة لخطة موضوعة كما حدث في تكوين الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية البريطانية، بل قام وتحقق على الرغم من معارضة فريق قوي من رجال السياسة، وكانت الدول قديمًا تتسع وتبسط نفوذها بإستعمال القوة حتى تمنع الإعتداء على حدودها، وتقوي مركزها العسكري وتفرض الضرائب والجزية على غيرها، وتنشر دينها وحضارتها، ونشأ عن ذلك أن تقوت الحكومة المركزية والسلطة المطلقة، وخضعت الولايات والدول التابعة لإرادة السلطة المركزية في عاصمة الدولة، وإن محاولة نابليون في تأسيس إمبراطورية كبيرة كانت إحياء للفكرة القديمة التي رمت إلى تكوين دولة عالمية. وفي أثناء القرون الوسطى وجدت فكرة التوسع الإمبراطوري، ولكن كانت الإمبراطورية التي تكونت وهمية أكثر منها حقيقية، وطلب مكيافلي في نهاية القرون الوسطى العمل على تحقيق مبدأ التوسع الإمبراطوري وظهر أنصار هذا المبدأ في العصر الحديث بإتساع نطاق التجارة وإنتشار البعثات الدينية في العالم بعد النهضة الدينية، ونشطت هذه الفكرة بكشف الدنيا الجديدة، وشجعها المذهب التجاري في أثناء القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وبلغت غايتها بتجزئة العالم المتأخرين الدول الكبرى العظام في أثناء القرن الماضي، وكانت نتيجة إستعمار الأوربيين المساحات واسعة غير مستعمرة، ونتيجة لمجهودات الكنيسة في التبشير بالمسيحية بين الأقوام الذين لا يؤمنون بها، ونتيجة للمنافسة التجارية والتسابق في الأسواق والسعي وراء المادة الأولى وإستثمار النقود بعد الإنقلاب الصناعي، ونتيجة لرغبة الدول في الحصول

على مراكز حربية حصينة ومحطات بحرية قوية، وقد نشأ عنها وجود المستعمرات والدول المحمية والدول المقسمة إلى مناطق نفوذ إلى غير ذلك مما نراه ماثلًا أمام أعيننا.

إرتبطت فكرة التوسع الإمبراطوري الحديثة إرتباطًا وثيقًا بنظرية القومية، إذ آمنت بعض القوميات بتفوقها على غيرها من القوميات الأخرى، ورغبت في نشر حضارتها بين القوميات الضعيفة، وإرتبطت أيضًا بالروح العسكرية إذ أن التوسع تطلب جيوشًا وبحريات قوية، وأدرك الجميع خطر شأن الأساطيل البحرية في الخمسين سنة الماضية، وتحولت أنظار الدول إلى التفوق في الهواء في العصر الحاضر.

قال أنصار هذه الفكرة أن القوى التي تنتجها طبيعية وضرورية، وأن فائدتها عظيمة لأنها تجعل مساحات واسعة تتمع بالسلام والأمن، وتخضع لقانون واحد، وإن نشر الحضارة المتفوقة ضروري بين الأمم والشعوب المتأخرة ولو كان ذلك بقوة السلاح والغزو، ولقد كان الإنجليز أكبر الشعوب إتساعا بين شعوب العالم، ونشأت الإمبراطورية الإنجليزية بسبب الحصول على حدود منيعة، وأرض تصلح للشعب الإنجليزي الذي يتزايد عدده زيادة مستمرة، وإنتشر التجار الإنجليز في أنحاء الأرض ومن ورائهم حكومتهم يبغون الرزق ويستعمرون ويضمون الأملاك والدول إلى

دولتهم، وقد ظهر فريق من الإنجليز يعارض مذهب التوسع الإمبراطوري ويؤيد التوسع التجاري من غير التوسع السياسي، وكان

ريشارد كبدن على رأس هذا الفريق، وكره الماديون وجماعة منشستر إمتلاك المستعمرات، وكان الأحرار الإنجليز لا يعنون إلا قليلا بالمسائل الخارجية، وعارض غلادستون وزير إنجلترا الأكبر في آخر القرن التاسع عشر مبدأ التوسع التجاري السياسي، ويعارض بعض الكتاب أمثال ح.ا.هبسون (G.A.Hobson)ول.ت.ههوس (L.T.Hobhouse) في العصر الحاضر فكرة التوسع الإمبراطوري معارضة شديدة، ومع ذلك فإن لهذه الفترة أنصارًا أقوياء بين رجال السياسة والكتاب إذ عاضدها كرليل في كتابه الأبطال، وإن ما قام به سسل رودس (Cecil Rhodes) في جنوب أفريقية كان من جراء تأثره بكتابه كرليل، وايد ح.ر. سيلى (G.R. Seeley) المؤرخ الشهير مبدأ التوسع، وناصر بنيامين كد (Benjamin Kidd) فكرة تغلب الشعوب المتمدينة على غيرها من الشعوب المتأخرة في الحضارة والمدنية، وتتجه كتابات الشاعر كبلنج (Kipling) نحو هذا الإتجاه وتناصر نظرية التوسع الإمبراطوري.

لم تصادف هذه الفكرة هوى في نفوس الأمريكان منذ إستقلالهم، وكان الكتاب لا يقرون بقاء جيش عسكري قوي تحت السلاح، وعدوه مهددًا النمو الديمقراطية وتقدمها، ومع ذلك إتجهت الولايات المتحدة نحو التوسع وبسط النفوذ في جهة الغرب والجنوب، وحاربت المكسيك وأسبانيا وإنتزعت منها جزائر الفلبيين في المحيط الهادي، وأرسل الرئيس ماكينلى (Mckinley President) رسالة إلى المؤتمر يقول فيها «إن الحرب أوجدت لنا واجبات ومسئوليات جديدة يجب علينا أن نتحملها، ونقوم بها كدولة عظمى منحها الله خالق الأمم منذ نشأتها حق قيادة الحضارة وحراستها»

ولقد كان التوسع الإمبراطوري في الولايات المتحدة مدفوعًا بعامل تملك الارض في مبدئه، ولكنه إندفع حديثًا بعامل التوسع التجاري والمالي، وكانت نتيجة «لسياسة الدولار» وطبق الأمريكان مذهب منرو تطبيقًا ماليًا وتجاريًا، وقد عارض هذا المذهب بعض الكتاب في أمريكا، ووصفوه بأنه يؤدي إلى زيادة الجيوش والأساطيل، ويضعف الديمقراطية ويجر الولايات المتحدة إلى التدخل في السياسة الأوربية ومشاكلها، ولكنه وجد أنصارًا أقوياء بين كتاب آخرين أمثال جوبه فسك وغيره.

وجدت نظرية التوسع الإمبراطوري سندًا قويًا بين الكتاب الألمان في العصر الحديث، إذ وجد الألمان بعد توحيدهم ونهضتهم الصناعية أن المساحات والأراضي الزراعية التي تصلح للإستعمار والإتجار قد شغلها غيرهم من الدول، ولم يبق لهم موضع لائق تحت الشمس يستمدون منه المادة الأولى ويرسلونها إليه مصنوعة، ولذلك هب الكتاب والمفكرون يطلبون مكانًا يتناسب مع زيادة السكان وتقدم الصناعة والتجارة في البلاد، ولجأ الألمان إلى الجيش والأسطول حتى يحصلوا بوساطتهما على نصيب في التجارة العالمية.

نظر الكتاب السياسيون في ألمانيا منذ فشت وهجل إلى الدولة نظرة تعظيم وتمجيد، وإعتبروها أسمى نظام وصل إليه التطور الإنساني، وجعلوا لها إرادة فوق كل إرادة لا ترد لها أوامر، وأعطوها سلطة تنفيذية واسعة النطاق، وميزوا مصالحها ووضعوها فوق مصالح الأفراد غير مقيد بالقواعد والأصول الخلقية التي تتقيد بها الأفراد أو الدول، وتركوها ترقي مصالحها

وحياتها دون غيرها، وتسعى إلى ما يوصلها إلى المجد وهو غايتها، ولما ظهرت الروح القومية في ألمانيا بعد سقوط نابليون تشبعت هذه المبادئ وإختلطت بها، ونشأت نظرية جديدة عنهما تقول إن كل فريق من الناس يكون وحدة جنسية وسياسية عليه أن يشترك إشتراكًا إلزاميًا في تقدم المدنية والحضارة العالمية، وكان الألمان يعتقدون أنهم قوم متفوقون على غيرهم من الشعوب والأمم، وعليهم غرس مدينتهم وحضارتهم بين الشعوب الأخرى، فهبوا نتيجة لذلك وإتخذوا خطة هجومية نحو الفتح والتوسع والإستعمار، وعلاوة على ذلك كان فريق منهم يعتقد في نظرية النشوء والإرتقاء بين الدول وبقاء الأصلح منها، وطبقوها في سياستهم وأعلنوا أنها مثمرة ومنتجة، ولجئوا إلى القوة العسكرية للوصول إلى مآربهم، وبرروا شرعية الحروب، و قالو عنها أنها عامل من العوامل المقدسة التي تسبب التقدم البشري، ولما نجحت سياسة بسمارك «الحديدية والدموية» شجعت هذه الآراء وقوت هذه النظريات، وإندفع الألمان يعظمون القوة ويمجدون الحرب، ويصفونها بصفات النبل والشرف، وقالوا إن الدول لا تتبع نظامًا خلقيًا وهي تتنازع البقاء في معترك الحياة، وكذلك يجب أن تقاد الحرب في الميادين لا تراعي عهدًا ولا تقيم للفضيلة وزنًا، وقرروا إن القوة هي الفضيلة في العلاقات الدولية، وأن الدول الصغيرة لا حق لها أن تتخذ مكانًا بين الدول التي تفوقها حضارة ومدنية، وطلبوا إعادة تنظيم أوربا تحت قيادة ألمانيا وإرشادها.

إشتهر من الكتاب الذين أيدوا هذه الآراء فريق الحزب العسكري وكان من أنصاره كلوزوتز (Clausiwitz) وبرنهاردي (Bernhardi) وفون

درغلنز (Von der Goltz)، وفريق من الإقتصاديين وكان من أنصاره لست وسبارت (W . Sombart) والفيلسوف نتشي (F. Nietzsche) والبرنس فون بولوف (Prince Von Bulow) والمؤرخ هنريك فون برتنسك (H . Von Trietschke) (١٨٣٤-١٨٩٦)، وقد تأثر هذا م-٤٦

المؤرخ بآراء أرسطو طاليس ومكيافلي، وقال إن الدولة غاية في نفسها، وعظم الوحدة القومية ومجد القوة، وقرر أن الدولة هي أسمى شيء في الجماعة الإنسانية الخالدة، وإن القوة هي الحق الأعلى، وإن الحرب هي التي تقرر الحق وغير الحق، وحرض الألمان على أن يحصلوا على مستعمرات عن طريق الإنتصار في الحرب، هذا ولقد كانت كتابة الدكتور بول رو هرباخ (Dr . Paul Rohrbach) في نظرية التوسع الإمبراطوري الألماني أكثر إعتدالًا من كتابة غيره من الكتاب.

مجد المشترعون الألمان الدولة ولكنهم كانوا أقل تطرفًا من غيرهم من أنصار التوسع الإمبراطوري، وعرفوا الدولة بأنها شخصية قانونية لا تقيدها في سلطانها قيود غير التي تضعها على نفسها، وهي مطلقة في الداخل والخارج وقرروا أن الحرب وسيلة من وسائل التقدم ومصدر للنظام القانوني، وقد إشتهر من هؤلاء المشترعين كاتبان وهما ر. فون ارنج (R.Von Ihering) وجورج جلنك (Georg Jellineck).

تدل كتابة أزولد سبنجلر (Oswald Spengler) على حالة الإنتقال من الفكرة القومية إلى فكرة التوسع الإمبراطوري، إذ قال إن الحضارة الغربية قد وصلت قمتها، وإبتدأت تنحدر عنها، وإن الحركة الحكومية المستقبلة ستكون نوعًا من الإشتراكية الإمبراطورية المنظمة العملية تحت زعامة الشعب الألماني وتحت رقابته، ورفض فكرة السلام العالمي، وقال إن قوة الأمة التي تستطيع أن تظهر إرادتها أكبر شأنًا وأعز سلطانًا من مبادئ العدل والحق الخيالية. وتناول غيره من الكتاب الروح العسكرية وكتبوا فيها فقال ويتز إن الحرب توقظ الأمم من سباتها النفساني، وتنشط العمل والإختراع وتؤدي إلى الإرتباط والتوحيد، وقرر باجهوت (Pagehot) إن التاريخ الأوربي أظهر فوق الأمم العسكرية غيرها من الأمم غير العسكرية، على وأن الحرب أدت إلى تركز الذكاء والإختراع والشعور الخلقي على الفضائل العسكرية وهي النظام والطاعة والصدق والشهامة، ومجد كثير من الكتاب النمساويين الحرب ووصفوها بأنها أفضل وسيلة لفض المشاكل التي تقوم بين الجماعات القوية والجماعات الضعيفة، وقالوا أن السلام الدائم حلم من أحلام الحاليين، وأن الأمم لا تتوحد إلا بالحرب، وإن التطور الإجتماعي يؤدي إلى المركزية والتوحيد، ووصفوا الدولة بأنها السلطة المنتظمة التي تمثل أسمى شكل من أشكال الحياة الإجتماعية، وقد شجعوا مبادئهم هذه المبدأ العسكري والتوسع الإمبراطوري، وناصروا الفكرة القائلة إن هناك شعوبًا خلقوا للتوسع والفتح، وقد إشتهر من هؤلاء الكتاب الكاتبان الإجتماعيان لديج جمبلوتز

(LudwigGumplowitz) (١٨٣٨-١٩٠٩) وغستاف رتزنهوفر (Ratzenhofer Gustav) (١٨٤٢-١٩٠٤).

٣- نظرية الدولية

أكدت نظرية القومية الفوارق بين الدول، وحاولت أن تؤسس أسرة من الأمم المستقلة صاحبة السيادة، وشجعت على تقديم الفن السياسي والمعاهدات، ومبدأ التوازن الدولي، والتحكيم الدولي، والحرب لفض المشاكل الدولية، أما نظرية الدولية فقد كانت غايتها أن توحد العالم، وتوجد قانونًا عالميًا، وحاولت أولًا أن تؤسس إمبراطورية عالمية، ثم حاولت أخيرًا أن توجد قانونًا عالميًا ودولة تعاهدية عالمية، وكانت قد تحققت بعض المظاهر في الوحدة العالمية، بتأسيس الإمبراطورية الرومانية التي إستطاعت أن تنشر الأمن والسلام في أنحاء العالم المتمدين مدة قرون كثيرة ، وتركت لأروبا في القرون الوسطى الفكرة عن الدولة العالمية والكنيسة العالمية، وظلت سائدة فيها حتى قامت حركتا النهضة العلمية والإصلاح الديني.

ظهرت الفكرة الدولية الحديثة بقيام الأمم القومية وإشتباك مصالحها وإنتشار الحروب بينها، ورأى الكتاب ضرورة تنظيم هذه الفوضى الدولية، إذ نهضت دول أوربا في أثناء القرنين الخامس عشر والسادس عشر نهضة قومية قوية، وإستطاعت كل من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا بوساطة سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية في أثناء تلك الفترة أن تقوي نفسها وتكون قومياتها.

تأثر الساسة الأوربيون ببعض الآراء والنظريات الإيطالية، وحاولوا أن يؤسسوا نظامًا للتوازن بين الدول العظمى ليتجنبوا الحروب وما تجره من مصائب على الشعوب، ولما برهن هذا النظام على أنه لم يف بالغرض المؤسس من أجله بحث هؤلاء الساسة عن وسيلة أخرى تكون أقوى فعلًا وأشد أثرًا، وكانت مسألة المشاكل بين البروتستنت والكاثوليك التابعين لدولة واحدة من أخطر المسائل التي تطلبت عناية وحلًا من رجال السياسة وأصحاب السلطان في الدول، ولقد تأثر هنري الرابع ملك فرنسا بهذا الموقف وإقترح «مشروعه العظيم» طالبًا فيه من الدول أن تتسامح مع الكاثوليك وأتباع لوثر وكلفن، وأن تؤلف إتحادًا يتكون من خمس عشرة دولة من دول غرب أوربا تكون بعضها ملكية وبعضها جمهورية، ويكون الإمبراطور على رأس هذا الإتحاد، ومدير شئونه مجلس مكون من أربعة وستين نائبًا عن الدولة المتحدة، ويكون من إختصاصه فض المشاكل التي تنشأ بين الدول، يؤيده في عمله جيش وأسطول دولي، ثم جاهد جروتيوس ومن سبقه من الكتاب أن يكونوا قانونًا للأمم على قاعدة القانون الطبيعي، وقد قبلت الدول تدريجيًا فكرة القانون الدولي، وخطت خطوة واسعة نحو النظرية الدولية، وكان جروتيوس من أنصار التحكيم الدولي وطلب من الدول المسيحية أن تعقد مؤتمرات من آونه إلى أخرى لفض المشاكل القائمة بينها، وإقترح وليم بن (william Penn) في سنة **١٦٩٣** عقد برلمان أوربي يفصل في المشاكل والمنازعات الدولية، وإقترح أن تكون الدول المستقلة ممثلة فيه كل على حسب دخلها وإيرادها، وأن يكون له من السلطان والنفوذ ما يستطيع به أن ينفذ قراراته بالقوة في الدول التي

ترفض أن تنفذها، ولقد كان بن من أنصار السلام والتسامح الديني، وكان من المعجبين بدستور الجمهورية الهولندية، وطبق مبادئه في المستعمرة التي أسسها في أمريكا، أما أثره في أوربا فقد كان قليلًا. وإقترح سنت بيير (Saint Pierre) وكان سكرتيرًا للمندوبين الفرنسين في مؤتمر أوترخت في سنة ١٧١٣ تحالفًا دائمًا بين دول أوربا العظمى، وأيد فكرة تكوين مؤتمر دولي يتركب من ممثلين لكل الدول المستقلة، ويكون إخصاصه أن يعين الحالات التي يجب على الدول أن تستعمل فيها القوة ضد دولة رفضت أن تطيع قرارات هذا المؤتمر وخالفت الإرادة العامة للدول، وإقترح روسو في سنة ١٧٦١ متأثرًا بخبرته السياسية وتجاربه الشخصية تكوين دولة تعاهدية من دول أوربا، ولكن كانت دول أوربا جميعًا ما عدا إنجلترا في ذلك العصر دولًا ملكية مطلقة، وكان روسو لا يثق بنجاح فكرته لشدة تمسك كل دولة بسيادتها وسلطانها المطلق عن طريق الرضا والإتفاق، وقال إن هذه الدولة التعاهدية العامة لا تتألف إلا عن طريق العنف والثورة. وكان جريمي بنتام من أنصار القانون الدولي ومن أعداء السياسة السرية، وإقترح تدوين القوانين الدولية وتكوين نظام قانون دولي شامل وطلب تخفيض التسليح وتحرير المستعمرات، وتأسيس محكمة دولية ولم يؤيد مبدأ إستعمال القوة مع الدول المخالفة، وقال أن تأثير الرأي العام الدولي بوساطة الصحافة الحرة كاف لإرغام هذه الدولة على الخضوع للقرارات الدولية. وفي نهاية القرن الثامن عشر نشر إمانويل كانت رسالته المشهورة «مشروع الصلح الدائم» سنة ١٧٨٥ وفيها أكد أن الصلح والسلام يتوقفان على قيام النظم النيابية الجمهورية في كل دولة من دول أوربا،

وعلى تكوين قانون للأمم مؤسس على قيام تعاهد بين الدول الحرة، وكان من رأيه أن العوامل الإقتصادية ستمنع الحروب، وأن القانون الطبيعي سيؤدي في النهاية إلى الوحدة العالمية والسلام الدائم.

أرسل قيصر الروسيا بعد ذلك بقليل بعثة سياسية إلى إنجلترا تقترح إعادة تنظيم أوربا على أساس تكوين دولة مسيحية عامة، وقد إتخذت هذه الفكرة شكلًا عمليًا بتكوين الحلف المقدس بعد سقوط نابليون، ولقد كان هذا الحلف أداة سلام بين دول أوربا على الرغم من إستخدامه في إخماد الحركات الشعبية التي قامت تطالب بالدستور وحق تقرير المصير، وقد كانت غاية هذا الحلف تكوين أخاء متين بين الدول على أساس المبادئ المسيحية في العدل والسلام، وطلب إلى الدول التي تعتنق المسيحية أن تشترك فيه، ويعتبر هذا الحلف أساسًا للمؤتمرات الدولية الحديثة وأنه أضاف كثيرًا القانون الدولي.

تأسست جمعية السلام الأمريكية في سنة ١٨٢٨، وفي سنة ١٨٤٠ إقترح وليم لاد (William Ladd) تأسيس مؤتمر من الدول لتسوية المنازعات الدولية، ولترقية السلام العام من غير الإلتحاء إلى قوة الجيوش والأساطيل، ولتحقيق ذلك طلب تكوين مجلس تشريعي دولي يؤيده الرأي العام العالمي وجيش دولي للقيام بواجبات البوليس، وتكوين محكمة دولية تتركب من قاضيين عن كل دولة.

تأسست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدة إتحادات دولية إدارية مثل إتحاد البريد العام، وإتحاد البرق العام، وإتحاد المقاييس الدولي وذلك لتنظيم الشؤون الإقتصادية والإجتماعية والصحية، وقد تأسست هذه الإتحادات برضا الدول وإتفاقها، وإتفق الساسة على عقد مؤتمرات دورية دولية للنظر في الشئون التي تكون موضع نزاع بينها، ومالوا إلى تكوين إدارة مركزية تتكلف الدول ما تتطلبه من نفقات على حسب نسب يتفقون عليها، وقد تقدمت فكرة الدولية تقدمًا عظيمًا في أثناء القرن التاسع عشر، وعقدت عدة مؤتمرات دولية ساعدت على توحيد القانون الدولي وتنظيمه، وفي سنة ١٨٩٩ عقد مؤتمر دولي في لاهاى لينظر في أمر تخفيض السلاح ولكنه لم يتقدم إلا قليلًا في هذا السبي، وتكونت محكمة لاهاي الدولية ليرجع إليها في فض بعض المشاكل الدولية، وعقد مؤتمر في لاهاي في سنة ١٩٠٧ وقرر تكوين محكمة للنظر في غنائم الحرب وما ينشأ عنها من مشاكل، ولما إنتهت الحرب العالمية الأخيرة تأثر الساسة بمصائبها، وقرروا تكوين عصبة من الأمم لها مجلس وجمعية عمومية وسكرتارية دائمة ومحكمة عدل دائمة، وفي سنتي ١٩٢١ و١٩٢٢ عقد مؤتمر في وشنجتون في الولايات المتحدة، وإتفقت فيه الدول العظمى على تقييد التسليح البحري، ووجه رئيس الولايات المتحدة السابق ورئيسها الحالي المستر هوفر نداء قويًا إلى دول أوربا يطلبان فيه تقييد التسليح البري والبحري، وفض المنازعات الدولية عن طريق التحكيم والمفاوضات الدولية، وإتجهت أنظار الساسة في الوقت الحاضر إلى التغلب على أسباب الحروب والإبتعاد عنها، وأخذت الدول يتقرب بعضها من بعض، ونشط

رجال السياسة لتحقيق مبدأ السلام الدائم، والعمل على تخفيف عبء البطالة التي تهدد الدول بعظائم الأمور، وإن لسفر رئيس الوزارة البريطانية المستر رمزي مكدونلد إلى أمريكا في الشهر الماضي (أكتوبر سنة ١٩٢٩) علاقة قوية بمسألة تخفيض السلاح، والإتفاق على المسائل التي هي موضع نزاع بين الدولتين، وهذه خطوة جديدة في سبيل تقدم الدولية، وإتجهت أنظار الكتاب السياسيين في الوقت الحاضر على تشجيع التنظيم الحكومي والرقابة الحكومية على الأمور الداخلية، وتقليل شأن الفردية بين الدول بوضع قيود دولية على سلطان الأمم وسيادتها من الوجهة الخارجية، ويقررون أن الحروب مضرة بالفائز والمنهزم على حد سواء، يعملون على تقوية العلاقات الإقتصادية الدولية، وعلى تنظيم الشئون المالية والتجارية العالمية، ويقولون إن مصلحة جميع الأمم تتطلب سلامًا دائمًا وتعاونًا إختياريًا تحت ظل القانون وفي رعايته.

الباب السادس والعشرون

نظريات توزيع السلطة العليا

١- نشوء نظرية توزيع السلطة العليا وتقدمها :

ساعدت عوامل كثيرة في أثناء القرن التاسع عشر على إزدياد نفوذ الدولة وتوسيع دائرة إختصاصها: منها أن الكتاب الذين نظروا إلى الدولة كأنها كائن إجتماعي إعتبروها نتيجة للأغراض الإجتماعية والخلقية ومجدوها وعظموا شأنها، ومنها أن المشترعين إعتبروها شخصية قانونية ذات سلطة عليا لا تتقيد إلا بإرادتها الإختيارية، كما أن فريقًا من الكتاب إستعمل نظرية الإرادة العامة التي أيد بها روسو الحرية في تمجيد الدولة وتعظم سلطتها العليا ليقللوا ذلك من شأن نظرية الحرية الفردية ويناصروا الهيئة التشريعية، ثم ظهرت النظرية الإشتراكية وحضت الدولة على أن تسيطر على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة، فزاد التدخل الحكومي في الميدان الإقتصادي زيادة كبيرة، وعاضد بنتام وأتباعه إزدياد النفوذ الحكومي عندما قرروا أن الإصلاح الإجتماعي المنشود يمكن تحقيقه بوساطة التشريع الحكومي، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر قامت حركة رجعية شديدة عارضت نظرية الفردية، وناصرت الحكومة المركزية في الدولة وطلبت تأييدها ولكن ظهر في الأيام الحديثة نفر من الكتاب السياسيين لا يقر مبدأ السلطة العليا الموحدة، وأخذ يعمل على

إحياء الإعتقاد القائل إن أساس الحرية هو توزيع السلطة لا تركيزها و توحيدها. م-٤٧

ينكر هؤلاء الكتاب حق الدولة في سيطرتها العليا على ما تشتمل عليه من جماعات وهيئات سياسية أخرى، ويقولون إن الميل الحاضر يتجه نحو تضييق دائرة إختصاص الدولة وتقييد سلطتها العليا، ويعتقدون أن تركيزها ينافي الديمقراطية والحرية، ويطلبون توسيع إختصاص الهيئات السياسية الفرعية، ومنحها قسطًا أوفر من الرقابة وأكثر مما كانت تتمتع به قبلًا. ونشأ هذا الميل ونبعت هذه الفكرة من مصادر كثيرة، فقد مال إليها المشترعون الألمان والإنجليز والإقتصاديون الفرنسيون والإنجليز، وأحيا المشترع الألماني أوتوجرك (Oto Gierke)(١٨٤١-١٩١٣) نظريات القرون الوسطى التي قررت الشخصية الحقيقية المستقلة للجماعات والهيئات السياسية التي تتكون منها الدولة، وقال إن النظريات السياسية لا تكون سليمة ومقبولة عقلًا إلا إذا إعترفت بوجود هذه الهيئات كأنه طبيعي، وأن لها شخصيات حقيقية وقانونية وهي مستقلة في عملها عن الدولة، وقد إتفق معه في هذا الرأي الكاتب الإنجليزي الشهير ف. و. متلند (F.w.Maitland) (١٨٥٠-١٩٠٦) فأنه أكد هو أيضًا الشخصية الحقيقية لتلك الهيئات، وقال إنها نشأت مستقلة وإن لها حقوقًا موروثة يجب المحافظة عليه، ثم أخذ أنصار هذه النظرية يتزايدون ويكتبون لتأييدها بالحجج والبراهين، وعاضدها رجال الكنيسة في إنجلترا حتى يقللوا من رقابة الحكومة على الشئون الدينية، وأحيا ج. ن فجس (G.N.Figgis (-١٨٦٦) في المؤلفات الكثيرة التي كتبها فكرة إستقلال الكنيسة عن

الدولة، وأيد بقوة نظرية إستقلال الهيئات السياسية والإقتصادية التي تشتمل عليها الدولة، وقرر أن هذه الهيئات نشأت طبيعيًا من الغرائز الإجتماعية للبشر، وطلب إلى الدولة ألا تغير وألا تتدخل في دائرة إختصاصها أو تعمل على تضييقها، وقال إن الدولة لا تملك السلطة العليا المركزية، وأنها لا تسيطر سيطرة مطلقة على الأفراد والجماعات والهيئات بل هي نظام قدسي يتكون من تلك الهيئات والجماعات المستقلة، ولقد أظهرت مؤلفاته خطر شأن العلاقة بين الكنيسة والدولة في النظريات السياسية في الوقت الحاضر، ويرى الباحث في كتابة كل من جرك ومتلند وفجس أنها نظرت إلى الدولة كأنها حلقة إتصال بين الهيئات والجماعات التي تشتمل عليها، وأنها أنكرت سلطتها العليا المطلقة، ولكنها إعترفت بمركزها القانون السامي.

أيد فريق من العلماء في الوقت الحاضر نظرية توزيع السلطة العليا تأييدًا قويًا، إشتهر منهم الأستاذ ليون دجوي (Leon Duguit) (١٨٥٩-) في فرنسا والأستاذ هـ.حـ. لاسكي (B.G.Laski) (١٨٩٣-) في إنجلترا وأمريكا.

تأثر الأستاذ ديجوي (وقد كان عميدًا لكلية الحقوق المصرية منذ عامين) في آرائه ونظرياته السياسية بالأحوال والحوادث التي وقعت في فرنسا في أوائل هذا القرن، فأن قضية دريفوس الشهيرة زعزعت أركان سلطة الدولة المركزية، وفتحت مسائل فصل الكنيسة عن الدولة وقانون الجماعات الباب أمام الكتاب لبحث نظرية السلطة العليا على أساس

جديد، وقلل إنتشار الميل إلى تأسيس نقابات التجار والصناع والعمال من شأن السلطة المركزية، وتحولت الأنظار إلى مبدأ اللامركزية في الحكومة، وبذل الإشتراكيون جهدهم لنيل الإستقلال الإجتماعي والإقتصادي للمؤسسات الإشتراكية التي كونوها في أواخر القرن الماضي وأوائل الحاضر.

عارض الأستاذ ديجوي من الوجهة القانونية نظرية القانون الدستوري كما فسرها الأستاذ اسمن (Esmein) في فرنسا، وإنتقد نظرية شخصية الدولة القانونية ونظرية سلطتها العليا المطلقة كما قررها الكتاب في ألمانيا، وأنكر وجود الحق منفصلًا عن القانون، وقال إن مركز الإنسان ودائرة عمله في الجماعة البشرية قد تعين تعيينًا كافيًا بالواجبات التي تفرضها عليه الوحدة الإجتماعية المتضامنة، وأنكر أيضًا شخصية الدولة وسلطتها العليا، وقرر أن شخصية الدولة ليس لها وجود وأنها مسألة خيالية، وأن الشخصيات الحقيقية هي الأفراد دون سواهم، وهؤلاء يرتبط بعضهم ببعض بوساطة إحتياجاتهم الإجتماعية، وقال إن الدولة غير مطلقة في سلطتها العليا إذ أنها مقيدة بالقانون الذي وجد قبل وجودها وهو أعلى منها، وإن الناس يخضعون له خضوعًا إضطراريًا لا لأنه يعبر عن إرادة الدولة بل لأنه يخدم الأغراض الإجتماعية، وعلى ذلك فأن الدولة تخضع خضوعًا جبريًا للإرتباطات القانونية، وأن وظيفتها تنحصر في تنظيم طلبات الرأي الإجتماعي والقيام ببعض خدمات عامة معينة، وقال إن مثلها مثل الأفراد مسئولة عن أعمالها مسئولية قانونية، ولكنه إعترف بسلطتها العليا عندما تبحث في أمر البوليس والدفاع الخارجي، وقال إن وظيفة الدولة

الحديثة في العمل على ترقية المصلحة العامة، فهي إذن خدمة عامة لا سيادة مطلقة، وأيد الحكومة اللامركزية في الأقاليم والمقاطعات، وعاضد مبدأ توسيع الإختصاصات الإدارية والفنية للدويلات في الدولة التعاهدية، وكان يرى فائدة عظمى في وضع قيود قانونية على إختصاصات الدولة الإدارية وقد تقدمت نظرية مسئولية الدولة بفضل ما كتبه، وكان يعتقد أن عمل القوانين وتشريعها ليس قاصرًا على هيئة خاصة من هيئات الدولة، وقرر أن كل هيئة تستطيع التشريع إذ أنها عضو مقيد تقييدًا قانونيًا. هذا وقد إعتنق هذه المذاهب السياسية فريق كبير من المفكرين الفرنسيين إشتهر منهم الأستاذ ن برتلمي (N . Berthelemy) فأنه نشر رسالة عن أصل السلطة العليا السياسة في سنة ١٩١٥، ورسالة في القانون الإداري سنة ١٩٢٣ وتناول كاتب آخر يسمى موريس هاريو (Maurice Hauriou) نظرية توزيع السلطة من وجهة أخرى، وميز بين السلطة السياسية العليا التي تستقر في الهيئات الحكومية وبين السلطة العليا القضائية التي تستقر في الشعب والتي تظهر عندما يرفض الشعب تنفيذ أوامر الدولة إذا إعتبرها ظالمة وغير عادلة، ثم حاول أن يميز تمييزًا دقيقًا بين أعضاء الدولة ووظائفها وسلطاتها، وفي كتاباته يرى القارئ، الميل في فرنسا لنقد نظرية الفصل بين السلطات كما قررها منتسكيو. ولقد ظهر كتاب آخرون تناولوا هذه النظرية وبحثوها متأثرين بطريقة الأستاذ ديجوي أشتهر منهم المشترع الهولندي هوجو كراب(Hugo Krabbe) (١٨٥٧-) والكاتب الأمريكي الإجتماعي روسكو بوند (Roscoe Pound) (١٨٧٠-).

تأثر الأستاذ لاسكي بالوجهة التاريخية التي قررها متلند، وبالميول الدينية التي أظهرها فجس، وبالمبادئ القانونية التي أقرها الأستاذ ديجوي، وبالحركات الإقتصادية التي قام بها أنصار النقابات والإتحادات الإشتراكية، وكتب ينتقد نظرية سلطة الدولة المطلقة على الأفراد والجماعات ويهاجمها مهاجمة عنيفة، وقال إن أعمال الدولة إن هي إلا أعمال الأفراد الذين يتولون الحكم والتي لا تحتاج إلى تصديق معنوي معين، وقرر أن أعمال الدولة يجب أن تكون متفقة مع أغراض الجماعات والهيئات التي تشتمل عليها حتى تستحق ولاء الأفراد، وبذلك يكون قد إنتقد نظرية السلطة العليا المطلقة نقدًا عمليًا ووصفها بأنها خيال قانوني ونظرية غير منتجة، وقال إن هناك أشياء كثيرة لا تقوم بها الدولة ولا تستطيع القيام بها بسبب معارضة بعض أفرادها لها، وأعتقد أن الجماعات في الدولة قد يكون لها من الشأن في المسائل الإجتماعية ما لا يقل خطورة عن الدولة نفسها وأن لتلك الجماعات نصيبًا في ولاء الأفراد لها مساويًا لما للدولة عليهم، وكان من رأيه أن الكنيسة ونقابات العمال لها سلطة عليا في دوائر إختصاصها لا تقل عن تلك التي للدولة، وعلى ذلك يجب أن توزع السلطة العليا بين هيئات وجماعات متعددة، وفي كتاباته الأخيرة أضاف إلى آرائه الأولى نظرية الأستاذ ديجوي التشريعية مؤكدًا الوحدة والتضامن الإجتماعي بين الوحدات المختلفة والقيود التي يفرضها القانون على السلطة العليا.

كتب آخرون في نظرية توزيع السلطة العليا، وأيدوا أهمية الجماعات والهيئات وإستقلالها، فكتب كل من ج. د. هـ. كول G. D . H (Cole.) وس. ج. هبسون (S.G.Hobson) رسائل شائقة تؤيد

الإتحادات الإشتراكية، وكتب العالم الإجتماعي الإيطالي م. ا. فكارو (M.A.Vaccaro) (١٨٥٤-) يقول إن المستقبل القريب سيرى إنتشار مبدأ اللامركزية السياسية، وتقدم الوحدات الصغيرة الإقليمية داخل الدولة حتى يسهل القيام بالأعمال الإدارية، وكتب رودلف ستينر (Rudolf Steiner) في سنة ١٩٢٢ يقترح تقسيم الدولة الإجتماعية إلى وحدة إقتصادية ووحدة سياسية ووحدة دينية.

تؤيد نظرية توزيع السلطة العليا الديمقراطية ومبدأ الفردية بصفة عامة، وتناصر حقوق الجماعات والهيئات المختلفة التي تمثل مصالح الأفراد الحقيقية، وتعارض الحكومة المركزية القوية معارضة شديدة، وترفض نظرية الإرادة العامة والسلطة المطلقة. هذا ولقد ظهر بجانب هؤلاء الكتاب الذين كتبوا في هذه النظرية من الوجهة العلمية والفلسفية فريق قام بحركات عملية مختلفة لنشر مبدأ اللامركزية، وإقترح تكوين أسس جديدة للحياة السياسية والنيابية، وشجع المراقبة الإجتماعية بين الهيئات المختلفة، وطلب تخفيف العبء عن كاهل الحكومة المركزية بإعطاء بعض سلطتها إلى تلك الهيئات والمؤسسات.

لم يرغب الإشتراكيون العمال وخصوصًا في إنجلترا وفرنسا رغبة إجماعية في الإشتراكية الحكومية لأنهم إعتقدوا أن الدولة تخضع لسيطرة نفر من الحكام لا يعطف على مطالبهم وناصبهم العداء، ولذلك بذلوا جهدهم نحو توزيع السلطة الحكومية بين هيئات متعددة حتى يأمنوا ويطمئنوا على مصالحهم الإقتصادية، ولم يحاولوا الوصول إلى تسلم أمور الحكومة

وتصريف شئون الدولة، وقد أيد تقدم نقابات العمال وإتحاداتهم هذا الميل وترك السنديكاليون (Syndicalists) في فرنسا آراء ماركس، ورجعوا إلى نظريات برودهون، وهاجموا سلطة الدولة العليا، وأيد الإشتراكيون الأصاغر في إنجلترا الإشتراكية الحكومية، وعارض البلاشفة الروس الحكومة المركزية وسلطة الدولة العليا، كما أن النظريات الإقتصادية الحديثة لا تقر نظريات السلطة العليا السياسية، وظهر رد فعل شديد بسبب الحرب العالمية الأخيرة ضد مراقبة الحكومة وسيطرتها على الشئون الإقتصادية وضد العسكرية التي إقترنت بها.

٢ - **الطبيعة العامة لنظرية توزيع السلطة العليا:**

ظلت نظرية السلطة العليا المطلقة التي لا تتجزأ من المميزات الضرورية للدولة منذ عصر بودان وهوبز، وثبت قدمها بما كتبه فيها جون أوستن، وكانت ترتكز على النقط الأساسية الآتية: أولًا أن الدولة نظام سياسي للجماعة البشرية. ثانيًا أنها تملك القوة المادية التي تستطيع بها أن تنفذ إرادتها في الأفراد والجماعات، وأن القوة التي تصل بوساطتها إلى إخضاع الأفراد تسمى السلطة العليا، وهي عبارة عن حق الدولة في سن القانون وتنفيذه، وللدولة السيطرة العليا على جميع الأفراد والهيئات داخل حدودها وفي الأقاليم التي تتبعها، وكانت الوحدة وعدم التجزؤ من مميزات الدولة والسلطة العليا، وكان الفرد لا يعرف ولاء غير ولائه للدولة وكانت سلطتها عليا ومطلقة غير مقيدة، وكان الفرد لا يملك حقوقًا غير التي تمنحه إياها الدولة بمقتضى القانون وأنها هي التي تهبه الحرية وتضمنها له.

كان أنصار السلطة العليا الموحدة لا يقولون إن الدولة تستعمل سلطتها جميعها في كل الأوقات وفي كل المسائل، بل قرروا أنها تترك جانبًا عظيمًا من حرية العمل للأفراد والجماعات بمحض رغبتها، وأنها تستطيع أن تسترد حقوقها كاملة في إستعمال سلطتها متى وإن شاءت غير مقيدة بأية سلطة أخرى، وإعترفوا أن الرغبة والرهبة عنصران ضروريان من مستلزمات الدولة الحديثة، وأباحوا إستعمال الرهبة والقوة في الحالات الضرورية الإستثنائية.

إعترف القائلون بنظرية السلطة العليا المطلقة أن آراءهم نظرية ولكنها قانونية، وقرروا عدا نفر قليل منهم أن السلطة مقيدة بالواجبات الخلقية والضرورة والخبرة العملية، ولكنهم أكدوا أنها مطلقة وعليا من وجهة النظر القانونية، وأن إرادتها فوق إرادة الجماعات التي تسكن الدولة، وأنها إذا قيدت سلطانها فإنها تعمل ذلك بمحض إرادتها وبوساطة قوانين تشرعها هي وتفرضها على نفسها، وبينوا أن القيود الخلقية تختلف إختلافًا كليًا عن القيود القانونية الإيجابية.

أما أنصار نظرية توزيع السلطة العليا فقد تأثروا بتعقد النظام الإجتماعي الحاضر، وأكدوا خطر شأن الجماعات غير السياسية الكثيرة التي توجد في الدولة، وقرروا أن هذه الجماعات أقدر على تمثيل مصالح أفرادها من الدولة، وأن هؤلاء الأفراد يطيعون الجماعات التي ينتمون إليها أكثر من طاعتهم للدولة، ثم ينكرون أن الدولة نظام غريب في بابه، ويقولون إن وجود الجماعات هو أيضًا حقيقي وطبيعي، وأنها تملك السلطة

العليا التي تنفذ بها أغراضها مثلها مثل الدولة تمامًا، ويقررون عجز الدولة عن تنفيذ إرادتها من الوجهة العملية بسبب معارضة جماعات معينة في داخلها، ولا يعترفون للدولة بسلطة عليا وحق أسمى بسبب تملكها القوة المادية، ويقولون إن الجماعات تملك حقوقًا مماثلة لها لأنها تسيطر على أفرادها وتؤدي خدمات ذات قيمة للجماعة البشرية، وعلى ذلك فأن السلطة العليا موزعة بين هيئات كثيرة وأنها ليست وحدة لا تتجزأ، وإن الدولة ليست مطلقة بل هي مقيدة، وقد إنتقد أنصار السلطة العليا الموحدة هذه الآراء وإعتبروها مؤدية للخراب والفوضى، وأنها هادمة للقانون والنظام والحرية الحقيقية، وأنها خطوة رجعية نحو أفكار القرون الوسطى ونظرياتها الخاصة بالدولة.

أضافت نظرية توزيع السلطة العليا مكاسب جديدة إلى النظريات السياسية، إذ أنها أكدت وجوب خضوع الدول للقيود الخلقية، وأنكرت نظرية الدولة التي مجدتها وجعلتها غاية في نفسها وأنها حرة من كل القيود الخلقية، كما أنها عارضت مبادئ السلطة العليا التي قررها أوستن، والتي أثارت نقدًا مرًا من جانب فريق كبير من الكتاب، وأكدت ضرورة دراسة الحقائق العملية في الحياة السياسية التي تتغير من آونة إلى أخرى، وبينت إزدياد خطر شأن الجماعات والهيئات غير السياسية، والخطر الذي ينجم عن تدخل الدولة في شئون تلك الهيئات الخاصة، وإقترحت إدخال النظام التعاهدي في الإدارة الحكومية، وطلبت تمثيل الهيئات والجماعات في المجالس النيابية، وقد إستفادت الحكومات من جراء تطبيق هذه الإقتراحات والعمل بها فائدة عظمى.

نشأت نظرية توزيع السلطة العليا عن طبيعة الأحوال التي تسود في عصر إشتبكت فيه المصالح، وتعددت فيه مظاهر الطاعة والولاء، فقد كانت سائدة في القرون الوسطى عندما تنازعت الكنيسة والدولة السلطة العليا وحاول كل منهما أن ينفرد بها، وفي الوقت الذي إنتشرت فيه الجماعات والهيئات السياسية المستقلة، وفي الوقت الحاضر تقدمت المصالح الإقتصادية وتقوت الجماعات والنقابات الإقتصادية، وإبتدأ النزاع بينها وبين الحكومات القائمة التي لا تستطيع أن تعدل قوانينها ونظمها بسرعة تتناسب مع مطالب هذه المؤسسات الإقتصادية والظروف الجديدة، ويعتبر الكثيرون أن سلطة الدولة المطلقة أمر غير مرغوب فيه، وأنها خطرة على تقدم الديموقراطية، ولذلك ظهرت نظرية توزيع السلطة العليا مرة ثانية وإشتد ساعدها، ومن المحتمل أن تختفي عندما تسوى المشاكل القائمة وتعترف الدولة بصفة قانونية بوجود القوى الجديدة في الحياة الإجتماعية التي تسودها و تنتشر بين ربوعها.

الباب السابع والعشرون

نظريات العمال السياسية الحديثة

١- الإشتراكية القومية :

تقدمت طائفة العيال تقدمًا سريعًا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وإتخذت حركاتهم مظاهر شتى منذ ذلك التاريخ حتى يومنا الحاضر، ولقد كان أثر كارل ماركس واضحًا في تلك الحركات، إذ إعتنق العمال مذاهبه، وتشبعوا بآرائه وإستمدوا منها أمانيهم، وإتخذوا من كتاباته ما أبدوا به مطالبهم وعاضدهم في خططهم، ولما إضمحلت حركة الإشتراكية الدولية حلت محلها الأحزاب الإشتراكية القومية، ونشطت هذه الحركة في أواخر القرن الماضي، ووضحت في إنجلترا وألمانيا أكثر من وضوحها في أي دولة أخرى من دول أوربا وأمريكا، وإقترنت بنمو تنظيم العمل وتقدمه، وشعر العمال بقوتهم، وعرفوا أنهم جزء من الدولة بعد أن نالوا الحقوق السياسية، وإشتركوا في الحركات الإنتخابية والنيابية، وطلبوا من الدولة أن تسيطر على الصناعة وتتملكها، وسعوا للوصول إلى كراسي الحكم عن طريق الأحزاب الإشتراكية السياسية، وعملوا على توسيع الديمقراطية ونشرها عن طريق التصويت العام، وإلغاء إمتيازات الطبقات ومنع إحياء السيطرة الأرستقراطية الحكومية، وقد قل ميلهم إلى الإنقلابات الثورية عندما إعتنقوا هذه السياسة، وأدركوا ضرورة التدرج والبطء للوصول إلى التغيير

المنشود، وإتحدوا مع الأحرار غير الإشتراكيين حتى يحصلوا على الإصلاح العملي، وكانوا يعتقدون في المبدأ أن الحكومة يجب عليها أن تتملك الصناعة وتدير شئونها ولكنهم عدلوا رأيهم بعد ذلك، وطلبوا أن تدير الحكومات المحلية بعض المظاهر الإقتصادية حتى لا تصبح الحكومة المركزية حكومة بيروقراطية، وأنتجت مجهوداتهم وإعتنقت حكومات دول أوربا الكبرى كثيرًا من مذاهبهم الإشتراكية، وتملكت مؤسسات إقتصادية كثيرة، ونظمت غيرها تحت إشرافها، وسنت القوانين لمراقبة الإحتكارات، وقيدت المنافسة ومنعت إرهاق العمال، وإضطرت للقيام بذلك أن تزيد في مصروفاتها و تفرض الضرائب على الدخل المتزايد والتركات.

إبتدأت حركة العمال في ألمانيا بتأسيس «إتحاد العمال العام» عام ١٨٦٣ الذي أسسه فرديناند لاسال (F.Lassalle) (١٨٢٥–١٨٦٤)، وإنضم إليه بعد ذلك حزب العمال الإشتراكي الديموقراطي الذي نظمه في جنوب ألمانيا كل من ببيل (Bebel) وليبنخت (Liebknecht)، وقد عارضته الحكومة معارضة شديدة عند بدء تأسيسه، ولكنه إزداد عدده زيادة سريعة فإضطرت الحكومة أن تعتنق كثيرًا من مبادئه وتنفذها، ولقد جاء تقدم ألمانيا من الوجهة الصناعية متأخرًا وظهرت نقابات التجار جنبًا إلى جنب مع الأحزاب الإشتراكية، ونمت كل منهما مؤيدة الواحدة الأخرى ولم ينشأ بينهما عداء كالذي نشأ بينهما في إنجلترا. هذا ولم يكن للإشتراكيين الألمان نفوذ في الإمبراطورية الألمانية وحكومتها يتناسب مع قوة أصواتهم، ولم يكن لهم مقاعد نيابية في مجلس الرشستاغ تتناسب مع عددهم في المدن التي كانت حصنهم الحصين، ولكنهم أصبحوا

أصحاب الكلمة العليا والنفوذ الأكبر في ألمانيا بعد ثورتها في سنة ١٩١٨، ويشمل دستور الجمهورية الجديدة كثيرًا من مبادئهم، وقد إشتهر من الكتاب الذين كتبوا في الإشتراكية الألمانية كارل كوتسكي (Karl Kautsky) فإنه كتب مؤلفًا جديدًا سماه «تنازع الطبقات» وترجمه بوهن إلى الإنجليزية في سنة ١٩١٠.

كانت إنجلترا أول دولة ظهرت فيها الحركة الصناعية والإنقلاب الذي نشأ عنها، ومع ذلك تأخر تكوين الحزب الإشتراكي فيها بالنسبة لغيرها من الدول ولم يقبل الإنجليز على إعتناق مبادئ «دولية» ماركس كما أقبل عليها غيرهم من الأمم، ونفروا منها لإرتباطها بالحركة الشيوعية الباريسية، وكانت قد تأسست فيها إتحادات العيال وتقوت وعارضت الحركة الإشتراكية الجديدة، ولكن لما نال العمال والصناع الحقوق السياسية بمقتضى القوانين البرلمانية التي سنت في سنتي ١٨٧٦ و١٨٨٥، وأصبحت المبادئ الحرة التي نادى بها بنتام غير صالحة للحاجات الجديدة. مال هؤلاء العمال والصناع إلى إعتناق مذاهب تؤيد أمانيهم وتحقق ما تصبو إليه نفوسهم، وظهرت حركة قوية تطلب الملكية العامة للأراضي الزراعية يرجع تاريخها إلى ما كتبها توماس سبنس (Thomas Spence) في سنة ١٧٧٥، وطلب باتريك دوف (Patrick Dove) في سنة ١٨٥٠ في كتابه «نظرية التقدم الإنساني» وفي كتابه «مبادئ العلوم السياسية» في سنة ١٨٥٤ رفع الضرائب عن كاهل العمال وفرضها على الأراضي الزراعية، وعارض هربرت سبنسر ملكية الأراضي الذاتية، وناصره في نظريته هذه الكاتب الأمريكي هنري جورج (George Henry)

(١٨٣٩-١٨٩٧)، إذ طلب فرض ضريبة واحدة على الأرض، وكان من المؤمنين بنظرية الحقوق الطبيعية، وقال إن الأرض ملكية مشتركة بين جميع أفراد البشر، ويجب إعتبار إجارتها إيرادًا من غير كد لا يبرره الحق الطبيعي، ويجب رفعه حتى يستغلها الجميع بالطريقة الإشتراكية، وان لم يكن بد من بقائها في أيدي طائفة خاصة فإن واجب الحكومة يحتم عليها أن تفرض عليها ضريبة توازي مبلغ أجرتها لتدخل خزانة الدولة وتنفقها في سبيل المصلحة العامة، وطلب ار. ولاس(A.R.Wallace) في مؤلف كتبه عام ١٨٨٢ الملكية المشتركة وإن تؤجر الأرض بطريقة الحكر لمن يتقدم للدولة بأعلى عطاء للتأجير، وقد تأثر هؤلاء الكتاب وهم يطلبون الإشتراكية الزراعية بنظام الملكية الزراعية في إنجلترا إذ تملك نفر قليل من الإنجليز الأراضي الزراعية، وإستخدموا عددًا كبيرًا من فقراء العمال يفلحون الأرض نظير أجر قليل أو إجارة فادحة إذا كانوا غير إجراء.

عرف الإنجليز مبادئ ماركس وشعروا بأثرها لأول مرة في سنة ١٨٨١ عندما نشر هـ. م هندمان (H. M.Hyndma) رسالته «إنجلترا للجميع» وأسس الإتحاد الديمقراطي الإشتراكي وعلى رأسه وليم موريس، وقد لاقى هذا الإتحاد معارضة شديدة من جانب العمال المنظمين ورجال الدين، ولذلك لم يتقدم إلا ببطء ونما تدريجًيا، ولكن ما لبث أن تفاهم مع إتحادات العمال في سنة ١٨٩٣، وتأسس حزب العمال المستقل في تلك السنة، ولقد كان هذا الحزب إشتراكيًا في ميوله فجذب إليه كثيرًا من إتحادات الصناع، وإنضم إليه عدد كبير من الأحرار الحاقدين ومن رجال الدين المخالفين للكنيسة الإنجليزية، وفي سنة ١٨٩٩ قامت حركة قوية

تعمل على ضم الجماعات التعاونية والإتحادات التجارية والمؤسسات الإشتراكية حتى تستطيع هذه الهيئات أن تنال حق التمثيل في البرلمان، وفي سنة ١٩٠٠ تألفت لجنة برلمانية تطلب تمثيل العمال في البرلمان، وفي سنة ١٩٠٦ تغير إسم هذه المؤسسات إلى حزب العمال، وكان يشمل هذا الحزب العناصر الإشتراكية وغير الإشتراكية حتى يقوى على منازلة خصومه ومنافستهم في الميدان السياسي.

خطت الحركة الإشتراكية خطوة هامة في إنجلترا بتأسيس «جماعة فابيوس» (Society Fabian) عام ١٨٨٤، وقد إشتهر من زعمائها ج. ب. شو (G. B. Shaw) وسدني وب (Sidney Webb) والآنسة بتريس بوتر (Beatrice potter) والسيدة آن بزانت (Mrs Annie Besant)، وكانت هذه الجماعة لا تريد أن تكون حزبًا سياسيًا ولا أن تشترك في حركات العمال، وكان كثير من أعضائها من حزب الأحرار، ولكنها كانت ترمي إلى نشر الثقافة والتعليم على حسب القواعد الإشتراكية، ونشرت عدة رسائل ومقالات إشتهرت منها رسالة كتبها المستر سدني وب وزوجته بتريس بوتر في سنة ١٩٢٠ تحت عنوان «دستور الهيئة الإشتراكية في بريطانيا العظمى»، وقد إستمدت هذه الجماعة أكثر آرائها من نظريات ستوارت مل، وتأثرت إلى حد كبير بآراء ماركس ونظريات برودهون، وكان أعضاؤها لا يقرون الروح الثورية بل إعتمدوا على الطبقة المستنيرة أكثر من إعتمادهم على طبقة العمال في نشر مبادئهم التي كانت ترمي إلى بث روح الفضيلة والأخلاق السامية بين أفراد الدولة، ويعتبر أعضاؤها خلفاء للماديين الأحرار يبتغون ويعملون للوصول

إلى الديمقراطية الصناعية بوساطة التشريع للعمال والإشتراكية البلدية والجماعات التعاونية، وكانوا ينشدون الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي لا الإصلاح الدستوري والقانوني كما إبتغى بنتام وأتباعه، كما أنهم كانوا يطلبون دولة ديمقراطية تشرف إشرافًا واسعًا على الأرض ورأس المال، وناصروا اللامركزية في الدولة، وأكدوا خطر شأن الخبراء والأخصائيين في الحكومة، وعارضوا الثورات العنيفة معارضة شديدة، وأيدوا الإصلاح التدريجي، وتأثروا بمبادئ سبنسر في إعتباره الدولة كائنًا حيًا، ولقد إعتنق كثير من الأحرار مبادئ هذه الجماعة وعدلوا معظم آرائهم في الفردية، ويؤيدون الآن مبدأ توسيع الأشراف الحكومي لترقية المصلحة العامة.

تكونت الأحزاب السياسية الإشتراكية في معظم دول أوربا في الأيام الأخيرة للقرن التاسع عشر، كما إنها إنتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، وقد إنتشرت إشتراكية رأس المال في إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة حيث تنتشر الصناعات الكبيرة، أما في فرنسا وإيطاليا والروسيا حيث تسود الصناعات الصغيرة فلم ينتشر هذا النوع من الإشتراكية إلا قليلًا، وظل أثر برودهون وباكونين واضحًا وضوحًا جليًا، وأقبل العمال في هذه الدول على إعتناق المبادئ الفوضوية ونظام نقابات العمال (Syndicalism) هذا وقد إنقسم الإشتراكيون في هذه الدول إلى فريقين: فريق بريد الإصلاح التدريجي بوساطة الحكومات القائمة، وفريق ثان يريد الإصلاح بوساطة الإنقلابات والثورات، وحض الفريق الأول الجماهير على أن تسيطر على السلطة السياسية حتى تستطيع أن تصل إلى الإنقلاب الإجتماعي المنشود خطوة خطوة، أما الفريق الثاني فقد كان

يؤمن بالعمل الإقتصادي، وإحتقر السياسة ورغب في النظام الإشتراكي السريع حتى يتم له ما يريد من إصلاح.

٢ - الفوضوية:

أصبحت النظرية الفوضية التي إقترحها أولًا جودوين وتمشي بها برودهون بعد ذلك في سبيل الترقي والتقدم من العوامل السياسية الخطيرة في النصف الثاني من القرن الماضي، ولقد كان غرض هذه النظرية أن توفق بين المبادئ الحرة و المبادئ الإشتراكية وتمزجهما بعضهما ببعض، وكرهت الدولة وتدخلها، وأيدت الحرية الفردية متأثرة بالمبادئ الحرة، كما إنها تأثرت بالمبادئ الثانية وكرهت الملكية الذاتية، وإعتقدت أن العمال مرهقون ومغلوبون على أمرهم، وأخذ أنصار هذه النظرية ينشرون الآراء بين الناس التي تقول بعجز الدولة من الوجهة الإدارية والإقتصادية، وإعتبروها من المجرمين وعملوا على تدميرها، وقررت هذه النظرية أن الحرية التي لا تقترن بالإشتراكية تنتج فائدة خاصة، والإشتراكية التي لا تقترن بالحرية تؤدي إلى الأوتقراطية والعبودية.

تمشت المذاهب الفوضوية على أساسين شهيرين وهما الأساس الفردي والأساس الشيوعي، وكان الأول أساسًا فلسفيًا وأدبيًا مجد الفرد تمجيدًا كبيرًا ورفعه إلى أعلى مقام، ووضع بين يديه حقوق الملكية وترك له الحرية التامة في أن يعيش ويتصل بغيره من الأفراد أو لا يتصل كما يشاء ويختار، أما الأساس الثاني فقد كان أساسًا سياسيًا وإجتماعيًا رغب في أن

تحل محل الدولة جماعات إختيارية تتملك حقوق الملكية، وقد تقوم بينها جماعات وإتحادات إختيارية أخرى.

إنتشر المذهب الأول في ألمانيا وكان يمثله ماكس سترنر Max (Stirner) (١٨٠٦-١٨٥٦)، وكان أنصار هذا المذهب ينتقدون من خالفهم في الرأي مر الإنتقاد، ويستعملون في ذلك أقسى الألفاظ معتمدين على الحرية المطلقة في القول والفكر والكتابة، «وكانوا يسخرون بالمبادئ الخلقي، ويعبثون بالحقائق الإجتماعية، ولا يؤمنون إلا بالأنانية الفردية» وكان كل فرد في نظرهم عبارة عن وحدة مستقلة يسير في الحياة الدنيا على حسب ما توحيه إليه مصلحته الذاتية، وله أن يختار من الأساليب والطرق ما يمكنه من الحصول على رغباته وطلباته، وكان ستريز يطلب من كل فرد أن يقول في نفسه «أريد أن أكون كل ما يمكنني أن أكونه، وأن أحصل على كل ما يمكنني الحصول عليه» وقرر «أن كل مصالح الإنسان شرعية بشرط أن يكون

طالبها قويًا، إذ كل من ملك القوة نال حقه، ومن فقدها ضاع منه» وكانت الحكومة والأسرة والأمة لا سلطان لكل منها إلا ما خوله إياها الفرد من سلطان. ومتى عدل الفرد عن إحترامها والإعتراف بها تفقد كل مالها من نفوذ ومكانة، وقد تطرف ستريز في القول تطرفًا شديدًا فقال في إحدى رسائله «لي الحق في إسقاط المسيح والآلهة إذا إستعطت إلى ذلك سبيلًا،م-٤٩

ولي الحق في قتل من شئت إذا لم أخش العقوبة، وأنا الذي أعين حقوقي ولا وجود لأحد سواي» وحض العامل إذا كان يشكو من سوء حاله وفقره أن يستولى على ما يمكنه أخذه من أملاك سواه «إذ أن الأرض ملك لمن عرف كيف يأخذها ولمن إستولى عليها وإستطاع المحافظة عليها».

أثارت مذاهب هذا الزعيم الفوضوي إنتقادًا مرًا بين طائفة الكتاب والمفكرين، وقالوا إن مثل هذه الأفكار الشريرة لا تصلح ولا يمكن أن تتخذ أساسًا لنظام الهيئة الإجتماعية، لأنها لا تحترم حقوق الفرد نفسه وتضحي بحرية الضعيف مرضاة لشهوات القوي، وتجعل القوة حقًا، وهم محقون في نقدهم.

إنتشرت الفوضوية الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكتب فيها كل من جوسيا وارن (Gosiah warren) وبنيامين تكر (Benjamin Tucker)، فقال وارن «يجب على الفرد أن يكون حكومة في نفسه، وقانونًا ودينًا ونظامًا مستقلًا» وقال تكر إن الأفراد يستطيعون تكوين إتحادات إختيارية بوساطة عقود إجتماعية إختيارية، ولهم أن ينسحبوا من هذه الإتحادات متى وأنى شاءوا، وكان لا يؤيد الثورات والإنقلابات الفوضوية. هذا ولم تتقدم هذه المبادئ في أمريكا إلا تقدمًا قليلًا.

كانت النظرية الفوضوية السياسة تعرف بحقيقة الروابط الإجتماعية، ولكنها كانت تؤمن بالإتحادات والجمعيات الإختيارية، وتقلل من شأن الدولة وقوانينها، وإعتنقت مبدأ الإشتراكيين الشيوعي، وعارضت

إعتمادهم على الوسائل السياسية للحصول على رغباتهم ومطالبهم. وكانت تطلب الثورة والإنقلاب، ولا تعتقد في الإصلاح التدريجي بوساطة الأحزاب السياسية، وكان زعيم هذا المذهب ميشيل باكونين(Michail Bakunin) وهو روسي نشر مبادئه في الروسيا وتأثرت بها دول جنوب أوربا تأثرًا عظيمًا، ولقد تأثر في بادئ أمره بنظريات هجل وفلسفته، ولكنه ما لبث إنه إعتنق فلسفة برودهون، وكان من أنصار إجتماع الأفراد في جماعات حرة، وإتحاد هذه الجماعات في دولة تعاهدية عالمية مع ترك الحرية للفرد في الإنسحاب من هذه الهيئات بمحض رغبته، إذ قال «إن حريتي معناها ألا أطيع أحدًا وألا أقيد أعمالي إلا طوعًا لإرادتي» وقال في موضع آخر «إن الحرية هي الغرض الأعلى لتقدم الإنسانية» وقد إعتنق مذهبه هذا روسي آخر وهو البرنس كروبوتكين (Prince Kropotkin) سنة (١٨٤٢-١٩١٩) وكان من أتباع داروين وقضى معظم أيام حياته في إنجلترا، وكان من المؤمنين مبدأ المساعدة المتبادلة بين الأفراد، ووصفها بأنها رابطة إجتماعية قوية، وقال أن القانون والحكومة يحميان الأفراد الممتازين أصحاب المصالح، ولا يستفيد منهما العامل الضعيف، وطلب تكون جماعات حرة لتقوم مقام الدولة القاهرة، وإلغاء الملكية الذاتية، وضمان حد أدنى من الإيراد والدخل لجميع الأفراد. ولقد إنتشرت هذه المبادئ في فرنسا بوساطة ركلوس (Reclus) وجراف (Grave) بعد أن أدخلا عليها بعض مبادئ برودهون وبا كونين، ثم ظهر مبدأ آخر نادى به الكونت تولستوي وكان خليطًا من الفوضوية والإشتراكية المسيحية، إذ طلب الرجوع إلى الأرض والتمسك بأهداب المبادئ المسيحية الأولى وعارض

مبدأ القوة ودفع الضرائب والخدمة العسكرية الإجبارية، وكان يطلب التعاون وإنتشار جماعاته بدلًا من نظام الدولة.

كانت الفوضوية الشيوعية تؤكد الحقوق الفردية، وتمجد الشخصية الذاتية، ولكنها عارضت الأنانية التي نادى بها سترنر، وقدمت عليها صفة الإنسانية، وطلبت من الفرد أن يعمل على تحقيق الحرية للجميع لا للوصول إلى حريته الفردية، ولكنها إتفقت مع النوع الآخر من الفوضوية في الكراهية للحكومة، ووصفتها بأنها عامل من عوامل الفساد والشر، وقالت إن الثورات السابقة التي قامت أخطأت في إحلال حكومة محل حكومة زائلة، وقررت أن الثورة الحقيقية هي التي تقلب الحكومات جميعها. وطلبت أن توزع الملكية بين جماعات العمال الحرة .

كان برودهون يكره الثورة المسلحة، وطالب بالإصلاح عن طريقة الثورة السلبية، ولكن أتباعه رأوا في الثورة المسلحة ضرورة لازمة لتحقيق أغراضهم، وقالوا إن الدماء والمصادرة هما الوسيلتان الناجحتان لقلب النظام الحاضر، وهو قول مردود في نظرته إذ كيف يرجي الإصلاح «من يد مخضبة بالدماء وينتظر البر والخير من قتلة مجرمين!»

٣- نظام نقابات العمال «Syndicalism»:

نشأ نظام نقابات العمال في فرنسا نتيجة للأحوال الثورية والإنقلابات السياسية التي إنتشرت فيها في أثناء القرن التاسع عشر، وظهرت أيضًا في إيطاليا حيث تكثر الصناعات الصغيرة وتنمو فيها

الصناعة تحت إشراف الدولة، ولقد تأثرت في فرنسا بنظام الإتحادات التجارية فيها وبالنظريات الفلسفية التي إشتهرت بها هذه الدولة .

كانت إتحادات العمال في فرنسا أضعف منها في إنجلترا، وكانت مفككة العرى لا تملك إلا قليلًا من الموارد الإقتصادية، وكانت إذًا لا تستطيع أن تصل إلى الإصلاحات المنشودة بوساطة قوتها الإقتصادية، ولذلك لجأت إلى وسائل الثورة والعنف حتى تحقق ما تصبو إليه، وكان الفرنسيون تحبون النظريات الفلسفية ويميلون إلى المبادئ الثورية، وكان هناك عداء بين طبقات العمال والطبقات المستنيرة، كما أن العمال كانوا لا يثقون برجال السياسة، فكان كل هذا من العناصر الهامة التي ساعدت على ظهور نظام النقابات بين العمال، وقد إعتنقت هذه النقابات مبادئ الإشتراكين الإقتصادية، والنظرية السياسية التي قررت أن الدولة آلة من آلات الرأسمالية، كما إنها إعتنقت أساليب إتحادات التجار غير السياسية، وجمعت بين أفكار برجسون وماركس وكر بوتكين ونقشه ونظرياتهم السياسية والإشتراكية والفوضوية.

يستند هذا النظام على الفلسفة العملية، ويؤمن القائمون به بأن التنظيم والإشراف الحكومي يمنع التقدم، ويشجعون النشاط الحر، ويقولون إن الإعتماد على النفس هو وحده وسيلة التقدم، ويبذلون جهدهم للوصول إلى الإصلاح عن طريق المبادئ الإشتراكية.

تكونت نقابة من المنتجين تدير شئون أفرادها، وأصبحت هذه النقابة الوحدة التأسيسية لنظام النقابات، وكانت الحركه في بدئها تعاضد مبدأ ترك الرقابة في أيدي الإتحادات المحلية، ولكنها عاضدت بعد ذلك تكوين إتحاد عام يشرف إشرافًا فعليًا على سير النقابات الفرعية وتقدمها، وإن الغاية التي يرمي إليها هذا النظام هو إيجاد جماعة بشرية تتكون من وحدات صناعية مستقلة تعاهدية، ويؤمن القائمون بهذا النظام بفلسفة الحرب بين الطبقات، ويثقون بالإضراب العام كمقدمة للإنقلاب الصناعي، ويحضون العمال على القيام بالعمل الإقتصادي المباشر لا الضغط السياسي، ويقولون إن الإضراب العام تمكن العمال من السيطرة على الصناعات الكبرى ويتملكونها ويديرونها.

يقول أنصار هذا النظام إن الحكومة قامت لتحمي المصالح الإقتصادية للفريق الممتاز، وهي تؤيد إمتيازات الأفراد وتعمل على التفرقة بين الطبقات، وإنها تستخدم قواتها للقضاء على الإضرابات، وتعلن الحرب على العمال لتخدم المصالح الإقتصادية لفريق الرأسماليين، وهم لذلك يعارضون التدريب العسكري والجيوش القائمة والحريات والحب، ويقولون إن الحكومة تنشر الظل في الداخل، وتبرر إرهاق العمال بالطرق القانونية، ويعتقدون أن منبع السلطة السياسية هو القوة الإقتصادية، وأن السيادة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أشرف العمال على وسائل الإنتاج إشرافًا تامًا، وهم يعارضون مثلهم مثل الفوضويين كل أنواع الحكومات، ويرفضون الإشتراك العملي في الشئون السياسية، ويقررون أن الرقابة القانونية تهدم الفردية، وتعرقل سير إبتكاراتها وتقدمها، ويعتقدون في

الإنحلال التدريجي للحكومة، وفي قيام سلسلة من الثورات والإنقلابات تؤدي في النهاية إلى إضراب عام يهدم الدولة ويقضي عليها.

يعتبر الكتاب هذا النظام هادمًا لا إنشائيًا، ومع ذلك فقد وصف نوعًا من النظام الإشتراكي المرغوب فيه، إذ يقول إن العمال المحليين الذين يشتغلون في مهنة واحدة يستطيعون السيطرة على هذه المهنة إذا كونوا نقابة منهم، وتسيطر النقابات على رأس المال، وتكون هذه النقابات إتحادات تعاهدية قومية على أسس تجارية، وتتحد جميع النقابات المختلفة في الدولة تحت إشراف هيئة من العمال تكون لها سلطة قانونية وسياسية، ويتكون مؤتمر وطني يكون أعضاؤه نوابًا عن نقابات العمال المحلية والإتحادات التعاهدية التجارية القومية، ثم تكون هيئة تنفيذية تتألف من عضو واحد عن كل نقابة محلية وإتحاد تعاهدي، وتجتمع هذه اللجنة في الفترات بين أنوار إنعقاد المؤتمر وتكون بمثابة غرفة عامة للمقاصة.

يمتاز هذا النظام المقترح باللامركزية المتطرفة، ويمثل الميل الحديث إلى نظرية توزيع السلطة في النظريات السياسية، وهو يشبه إشتراكية النقابات ونظام السوفيت في إتخاذه الوحدات الإقتصادية أساسًا لتنظيماته، وهو ينشد النظام التعاهدي الإقتصادى تحت مراقبة العمال وإشرافهم.

٤- إشتراكية النقابات (Guild Socialism):

ينتشر هذا النوع من الإشتراكية في إنجلترا ويعد نظامًا وسطًا بين إشتراكية رأس المال «Collectivism»، ونظام نقابات العمال الذي مر

ذكره، وتجمع بين مبدأى ملكية الدولة الرأس المال وإشراف المنتجين كما يقترحه النظام الآخر الذي يعني بمصالح المنتجين دون سواه.

يعني هذا النظام مصالح المنتجين والمستهلكين، وذلك بأن ينظم العمال في سلك نقابات وإتحادات تشرف على عمل الإنتاج، ويشرف المستهلكون وتمثلهم الدولة على وسائل الإنتاج، ويعتقد أنصار هذا النظام بوجوب إستقلال الصناعة والكنيسة والتعليم، كل يشرف في دائرة إختصاصه على أعماله الخاصة به، أما الدولة فيجب عليها ألا تتدخل إلا عند ما يلجأ إليها لفض المشاكل والمنازعات التي قد تنشأ بين تلك الهيئات وهي تدير شئونها.

يعارض هذا النوع الإشتراكية الحكومية، ويقرر أن إشراف الحكومة على الصناعة يضعف الديمقراطية ويؤدي إلى تقوية نفوذ الموظفين الحكوميين، ويقترح أن تلك الحكومة وسائل الإنتاج، وتشرف على بعض المسائل دون غيرها، مثل العلاقات الدولية والسلوك العام والعمل على ترقية الفن والتعليم العالي، وترك لنقابات العمال وشركات التعاون مسائل تعيين ساعات العمل وشروطه، والأجور والأثمان، وتشرف النقابات الصناعية على المسائل الصناعية بما فيها التعليم الفني، وعلى الدخل الأهلى وتدفع للحكومة مبلغًا معينًا يمكنها من القيام بما عليها من الواجبات، وبذلك تأسس في الدولة ديمقراطيتان واحدة إقتصادية والأخرى سياسية.

ظهرت مبادئ هذا النوع من الإشتراكية في كتابة بوشيه في منتصف القرن التاسع عشر، وقد إعتنق بعضها الإشتراكيون المسيحيون في إنجلترا، وفي أواخر ذلك القرن عنى بها الإشتراكيون الكاثوليك في ألمانيا والنمسا وفرنسا، وكتبوا فيها كتابات منتظمة وقد نقلها إلى إنجلترا الكاتبان الإنجليزيان هـ. بلوك (H.Belloc) وث تشسترتون (C Chesterton)، ثم ظهرت حركة تؤيد النقابات الأهلية في إنجلترا حوالي سنة **١٩٠٥**، وإشتهر من أنصارها والعاملين على نشرهاس، ج هيسون و ح.هـ كول (G . D . H . Cole) (١٨٨٩–)، إذ كتب هذا الأخير كتبًا شائقة في موضوع الإشتراكية و تنظيم الصناعة و التجارة، منها الحكومة الذاتية في الصناعة، سنة **١٩١٨** و«العمل في الدولة» سنة **١٩١٩**، و«النظرية الإجتماعية» سنة **١٩٢٠** و«إشتراكية النقابات» وفي سنة **١٩٢١**

كان هؤلاء الكتاب يوجهون خطاباتهم ويعملون على نشر مبادئهم بين الطبقات المستنيرة، ولكنهم وجهوا مجهوداتهم في الأيام الأخيرة إلى وجهات عملية، وتأسس إتحاد النقابات الأهلية في سنة**١٩١٥**، وأخذت الخطوات النشر مبادئ هذا الإتحاد بين إتحادات الصناعة والتجارة، ويطلب أنصار هذا النظام تنازل الدولة عن الإشراف على الإنتاج وتركه في أيدي هيئات إقتصادية، ولكنهم إختلفوا فيما بينهم عما يجب ان تكون عليه علاقة الدولة بالهيئات الصناعية، فقال فريق وعلى رأسه هبسون بسلطة الدولة العليا على جميع النقابات، ولها أن تفصل في المشاكل والخلافات التي تنشأ بين المنتجين على إختلاف أنواعهم، وتتدخل في الشئون الصناعية في الأحوال الإستثنائية إذا دعت إلى تلك المصلحة

العامة، ولكنها لا تستعمل القوة والعنف بل تستعمل «سلطتها الروحة». أما الفريق الآخر وهو أكثر عددًا من الأول وعلى رأسه كول فأنه يعتقد في سلطة الدولة العليا بصفتها ممثلة لمصالح المستهلكين، وفي سلطة مؤتمر من النقابات الأهلية بصفته ممثلًا لمصالح المنتجين، وعلى ذلك يجب أن تكون هيئة تمثل المنتجين والمستهلكين، الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الطرفين، ويعارض هذا الفريق سلطة الدولة العليا في المسائل الصناعية، وينادي بتكوين نقابات تمثل المستهلكين، ويؤيد مبدأ تمثيل كل هيئة ونقابة على حدة حتى تقوم بإدارة شئونها، وعلى ذلك فإن هذا الفريق من الكتاب ميل إلى إحلال إتحاد من النقابات الطبيعية محل الدولة والحكومة، ويعمل على تكوين هيئة تجارية أهلية مؤسسة على قاعدة تمثيل النقابات الفرعية لتحل في النهاية محل كل سلطة سياسية عليا.

تؤمن إشتراكية النقابات إيمانًا قويًا بالفردية الديمقراطية، وترمي إلى التوفيق بين الأتوقراطية والفوضوية، وترغب في توزيع السلطة المركزية حتى لا يتعرض الفرد لإستبداد النظام الحكومي، وتحاول أن تضع نظامًا إجتماعيًا جديدًا مثل المصالح المشتبكة في الوقت الحاضر تمثيلًا صحيحًا

٥ - البلشفية:

من الحركات الخطيرة التي ظهرت في النظريات السياسية في وقتنا الحاضر قيام نظرية الإشتراكية الزراعية للعمال، إذ هب الفلاحون في دول

وسط أوربا وطالبوا بالملكية العامة للأراضي الزراعية، وقد جاءت ظروف الحرب العالمية الأخيرة منشطة لمطالب هؤلاء الفلاحين، فإنها م-٥٠

أضعفت الأرستقراطية الإقطاعية، وزادت من شأن الفلاح بصفته منتجًا للمواد الغذائية، وكان من نتائج هذه الحركة أن تأسست حكومات الفلاحين، وأعيد توزيع الملكية للأراضي الزراعية في الروسيا وفي دول وسط أوربا ودول البلقان.

ظهر هذا النظام من الشيوعية أولًا في الروسيا حيث كانت الصناعة فيها متأخرة لدرجة عظيمة، وكانت حال الفلاح في غاية التعس والشقاء، وكانت الأرض الزراعية معظمها في أيدي الإشراف يسيطرون على ٦٢ في المائة من مجموعها، ويسطر الأعيان والتجار على ١٥ في المائة منها، ولا يملك الفلاحين منها غير ١٥.٤ في المائة منها وهم السواد الأعظم من السكان، وكانت الحكومة الروسية حكومة قيصرية مستبدة مطلقة التصرف غشومة ظالمة.

قامت الحرب العالمية الكبرى في سنة ١٩١٤ وإشتركت فيها الروسيا وخرجت منها خاسرة، وإضطربت الأحوال الحكومية فيها إضطرابًا شديدًا نتيجة لذلك، فإنتهز فريق من أبنائها الإشتراكيين الفرصة وأعلن الثورة المشهورة بالبلشفية في مارس سنة ١٩١٧، ولقد كانت الأحزاب الإشتراكية الروسية كثيرة العدد مختلفة المذاهب السياسية، إشتهر منها الحزب الإشتراكي الثوري الذي تأسس سنة ١٨٩٩، وكان برنامجه

الإستيلاء على ثروة الأغنياء وتنظيم الإنتاج حسب التعاليم الإشتراكية، وكان يرى أنه لا يمكن أن تتقدم الإنسانية إلا إذا تم التعاضد الإجتماعي بين الطبقات، وأن حزبًا معاديًا النظام الإمبراطورية والحكم القيصري، ثم إنقسم هذا الحزب إلى ثلاثة أقسام مختلفة لا نرى محلًا لذكرها الآن، ثم إشتهر أيضًا الحزب الفوضوي الروسي إذ كان له اليد الطولى في مساعدة البلشفية، وإشترك مع زعمائها في أوائل الثورة إشتراكًا عمليًا، ولكن لما تقوي نفوذ لنين(Lenine) زعيم البلاشفة الأكبر وثبت مركزه في البلاد أقصى هؤلاء الفوضويين، وناصبهم العداء وأخذ يطارده حتى تغلب عليهم في أبريل سنة ١٩١٨ بحجة تآمرهم على النظام البلشفي، وأهمهم الحكومة البلشفية بنشر الفوضى في الروسيا لأنهم «كانوا يحتلون الفنادق ويسكنونها ويتمتعون بما فيها من الطعام وجميع أسباب الراحة، ويأخذون من المحال التجارية ما لذ وطاب من المأكولات دون دفع أثمانها». وإشتهر أيضًا حزب آخر يسمى الحزب الإشتراكي الديمقراطي، وكان يتفرع إلى ثلاث شعب، الشعبة الأولى وتعرف بشعبة الإتحاد، وكان برنامجها في السياسة الخارجية والدفاع الوطني وإستمرار الحرب حتى الإنتصار على الألمان وعقد صلح ديمقراطي»، وفي السياسة الداخلية، الإتفاق مع أحزاب الطبقات الوسطى، وإنتخاب الجمعية العمومية وتأليف وزارة قوية، أما الشعبتان الأخريان فيها المنشفيكية والبلشفية، وكان برنامج البلشفية متطرفًا، وكانت هذه الشعبة هي شعبة الأكثرية، وفكرتها هي فكرة الأغلبية، إذ إعتنقت مبادئ الدين التي كانت متمكنة من قلوب أفراد الشعب الروسي، وكان برنامج الشعبية الأخرى وهي شعبة الأقلية أقل تهورًا وأكثر إعتدالًا.

تعتبر البلشفية من النظريات الإشتراكية المتطرفة، وهي تعارض نظام الرأسمالية معارضة شديدة، ويستمد علماء البلشفية نظرياتهم من فكرة ماركس التي قالت بتنازع الطبقات، وتنبأت بإنتصار طبقة العمال على طبقة أصحاب رؤوس الأموال في النهاية، وبأنها ستكون سيدة الجماعة البشرية، وتتمكن من تأسيس دكتاتورية العمال. وتتفق النظرية البلشفية مع نظرية نظام نقابات العمال في أن أصحاب رؤوس الأموال يسيطرون على الدولة بوساطة تسلطهم على القوة الإقتصادية، وعلى الوسائل التي يؤثرون بها في الرأي العام، وإنه لا أمل لطبقة العمال في السيطرة على الدولة بوساطة العمل السياسي، وتطلب من هؤلاء العمال القيام الثورة وتسلم زمام الأمور حتى يقضوا على سلطة أصحاب رؤوس الأموال، وإستعمال العمل القهري حتى يقضوا على مقاومة الطبقات الوسطى، ويقضوا على الفوارق بين الطبقات، ومتى تم لهم ذلك وإستطاعوا أن يقيموا دكتاتورية من العمال وصلوا إلى الديمقراطية الصناعية المنشودة، وتؤيد البلشفية حكم العمال، وترفض إعطاء أصحاب رؤوس الأموال أي نصيب من الإدارة الحكومية، وتبرر إستعمال القوة للوصول إلى السيطرة على الدولة، وتبذل جهدها لمنع أي محاولة من جانب أصحاب رؤوس الأموال لإسترجاع السلطة، ولذلك لا تناصر حرية الخطابة والصحافة، وتعمل على الإشراف على التعليم حتى تغرس في نفوس النشر مبادرة البلشفية، وتطلب في سياستها الإقتصادية منح العمال الإشراف على الصناعة ومراقبتها. هذا وأول عمل قام به زعماء البلشفية في الروسيا هو أن نشروا المعاهدات السرية التي عقدتها الحكومة القيصرية مع الدول، والغواديون الروسيا

الدولية، وفصلوا السلطة الدينية عن السلطة المدنية، وجعلوا الأراضي ملك للجميع، وكذلك فعلوا بالمصارف، وتولى العمال مراقبة الإنتاج، وأعلن البلاشفة دكتاتورية العمال، وأوقفوا الحرب ونشروا الثورة البلشفية في جميع الأمم، وأسسوا مجلس السوفييت ليحل محل الجمعية الوطنية، ولقد قال لنين «إن دكتاتورية العمال وقتية حتى يستتب الأمن وينتشر السلام في البلاد، وتسير الأمور على حسب التعاليم البلشفية، وأنها ضرورية في فترة الإنتقال من نظام الرأسمالية إلى نظام حكم الشعب الصحيح».

إختلفت الآراء فيما إذا كانت البلشفية هي نفس الشيوعية أو الفوضوية أو هي نوع جديد من أنواع الإشتراكية، وهي في الواقع «لا تخرج عن كونها خليطًا من المذاهب الشيوعية والفوضوية، فهي شيوعية في توزيع أملاكها، وفوضوية في تنفيذ أحكامها».

إشتهر من زعماء البلاشفة وكتابهم لنين زعيمهم الأكبر وقد توفي العام الماضي، وتروتزكي وزينوفيف وكامنيوف وغيرهم، ولهم جرائد كثيرة تنطق بإسمهم ويعملون غاية جهدهم لنشر مبادئهم لا في الروسيا فحسب بل في الأمم الأخرى. هذا وقد لاقت تعاليمهم ومذاهبهم أرضًا خصبة في بعض دول أوربا ومالكها، وكانت إيطاليا على وشك إعتناقها والسير في تنفيذها مثلها مثل الروسيا، وأضطربت أمورها الداخلية إضطرابًا شديدًا، وساءت حالتها الإقتصادية بعد صلح فرساي لدرجة قصوى، وأظهرت الحكومات التي إختلفت على إدارتها بين سنة ١٩١٨ و١٩٢٢ عجزًا فاضحًا، وكانت البلاد تسير في طريق الإفلاس والفوضى الإقتصادية

والسياسية، وكادت تسقط سقوطًا إجتماعيًا خطيرًا لولا أن إنتشلها من هذه الوهدة السنيور موسوليني مؤسس حزب الفاشست في إيطاليا. أسس موسولينى حزبه في مارس سنة ١٩١٩ وأعلن أن برنامج حزبه هو القتال، وأن إسمه إسم قتال، وهو حزب قتال، وقد دخلت الناس فيه أفواجًا حتى أصبح هذا الحزب صاحب الكلمة العليا في البلاد، وأقبل الشبان الإيطاليون على إعتناق مذهب الفاشزم إقبالًا شديدًا، ولما رأى الملك إشتداد ساعد الحزب وإضطراب حال الحكومة كلف موسوليني تشكيل الوزارة، فشكلها في أكتوبر سنة ١٩٢٢ وتسلم زمام الإدارة، وأقام في البلاد دكتاتورية قوية، قضت على الفوضى السياسية، ونهضت بالبلاد نهضة إقتصادية، وأعادت إليها نظامها ومقامها بين الدول.

يهزأ موسوليني بالحرية الديمقراطية، ويسخر بالحكم البرلماني، وإليك ما نشره حديثًا في بعض الجرائد ليبرر به دكتاتوريته «ليست الحرية أفضل أنواع الحكم، ولقد حكم الإنسان منذ القدم بطرق مختلفة، فكانت الحرية نظام الحكم في القرن التاسع عشر، وربما كانت صالحة وقتئذ، ولكنها لا تصلح للقرن العشرين إذ أظهرت الحرب هزيمة النظام الحر. والحكم الفاشيستي لا ينتمي إلى المبادئ الحرة، أن الفاشيزم يقذف بالنظريات الحرة في سلة المهملات. ومتى تمكنت فئة من الناس من الإستيلاء على قبضة الحكم يجب عليها بذل ما في وسعها للدفاع عن نفسها ضد أعدائها، وقد تكون الحقيقة محصورة في أن الناس سئموا الحرية إذ أصبحت دنسة، وليست الحرية كل ما تطمح إليها النفوس بل أن ما يجب إحترامه الآن هو النظام

والخضوع لأوامر الرؤساء. وليعلم من يتهمون الفاشيزم بالرجعية أنها لا تعبد الأوهام بل تمر بأقدامها على جثة هذه الحرية الهامدة».

يتضح من هذا البيان القصير إتجاه ميل الفاشيزم في كيفية إدارة البلاد، ولكن يؤخذ عليها أنها قتلت الحرية الفردية، ونشرت نوعًا من الإرهاب لا يتفق مع الديمقراطية الحديثة.

الباب الثامن والعشرون

سير النظريات السياسية وإتجاهها قديمًا وحديثا

١- النظريات السياسية وإتجاهها في الماضي:

إستمدت النظريات السياسية قواعدها وأصولها من مصادر كثيرة، وتأثرت في سيرها وتقدمها بمختلف المؤثرات والعوامل الطبيعية والسياسية، فقد كانت العلاقة بينها وبين الفلسفة والأخلاق في زمن سيادة الإغريق متينة وبارزة، على حين أنها تأثرت في عصر سيادة رومية بالقانون. ولما قامت المسيحية وتقدم نظام الكنيسة وإزداد نفوذها إختلطت النظريات السياسية بالدين وقواعده إختلاطًا شديدًا، وبحثت في علاقة البابا بالإمبراطور في دولة عالمية، ثم في علاقة البابا بالملوك في دول قومية، وظلت هذه الأمور موضع بحثها وجدل علمائها زمانًا طويلًا.

أحييت دراسة القانون الروماني في أواخر القرون الوسطى، وأحييت معه مبادئ المشترعين في النظريات السياسية، وحاول مكيافلي أن يفصل بين السياسية والدين، وفي الوقت عينه أدى الجدل بين البابا والمجالس الملية في السلطة الدينية إلى ظهور مبادئ الملكية المطلقة المستبدة من جانب أنصار البابا، ومبادئ الملكية المقيدة والحكومة النيابية والحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي من جانب المعارضين لسلطان البابا، ولقد ظهرت هذه

النظريات ثانيًا في المناظرات السياسية التي قامت بين الملوك و الشعوب في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر.

جدد الإصلاح البروتستنتي العلاقة بين الكنيسة والدولة، وأحيا نظرية التفويض الإلهي، وكان أثره المباشر أن تقوت سلطة الحكام، فهب فريق من المشترعين الإنجليز وقرروا نظرية سيادة القانون، ومبادئ الحقوق الطبيعية والعقد الإجتماعي، وحق إتباع كلفن والجزويت في مقاومة السلطات والدفاع عن أنفسهم ومحاربة الإضطهاد، وشجعت البروتستنتية الفردية التي أدت إلى الديمقراطية بعد ذلك، ثم أخذت الفلسفة في أوائل العصر الحديث تسود النظريات السياسية مرة أخرى، و كتب بودان في نظرية السلطة العليا من الوجهة الداخلية متأثرًا بتقدم الحكومة المركزية في الممالك القومية، وبحث جروتيوس في نظرية السلطة العليا من الوجهة الخارجية وفي القانون الدولي متأثرًا بتقدم التجارة وتأسيس المستعمرات وإزدياد العلاقات الدولية، وفي هذه الأثناء تركت النظريات السياسية أسسها الدينية بصفة نهائية.

تأثرت النظريات السياسية في القرن السابع عشر بالتاريخ والنظريات الإقتصادية علاوة على تأثرها بالمبادئ الفلسفية والقانونية، وعنى الكتاب بحقائق الحياة السياسية في الماضي والحاضر، وأيد مذهب التجاريين نظرية الملكية القوية، وإبتدأت العلوم الطبيعية تؤثر في النظرية الإجتماعية، ودارت رحى المعركة بين الملكية والديمقراطية، وإنصرف الكتاب عن نظرية التفويض الإلهي، وإتخذ لوك نظرية العقد الإجتماعي سلاحًا يدافع بها عن

نظرية الملكية المقيدة، ويؤكد حق الفرد في الثورة، ثم إستعملها روسو لنصرة الديمقراطية الحقة، وظهرت بعد ذلك نظرية السيادة الشعبية وسارت جنبًا إلى جنب مع نظرية الفردية، وطالب الكتاب بحقوق الأفراد السياسية وحريتهم المدنية، وقرر الطبيعيون وأتباع آدم سميث سياسة «أتركه يعمل» وحرية التجارة، وأراد أتباع بنتام وأنصار مل وسبنسر تقييد التدخل الحكومي إلى أدنى حد ممكن، ثم حدث رد فعل بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية، ورجع الكتاب إلى المطالبة بتوسيع نفوذ الحكومة وإشرافها، وكتب الماديون يعاضدون نظرية التدخل الحكومي وفي الوقت عينه يناصرون نظرية الفردية، ولما جاء الكماليون الألمان مجدوا الدولة وعظموها وقللوا من شأن خطر الفرد وحقوقه، وبرروا شرعية الحكومة القوية.

فصلت حركة الإنقلاب الصناعي بين رأس المال والعمل، وأحيت أولًا المبادئ الشيوعية والإشتراكية الخيالية، ولكن ظهرت بعد ذلك آراء ماركس العلمية والسياسية، وأثر علم الحياة ونظرية النشوء والإرتقاء تأثيرًا كبيرًا في النظريات السياسية، وقبل الكتاب فكرة الدولة بصفتها كائنًا حيًا، وحاول سبنسر أن يربط نظرية الدولة العضوية بنظرية الفردية ولكن الكتاب غيره مالوا إلى نظرية الحكومة القوية، وبذل المشترعون الألماني الفرنسيون وأوستن في إنجلترا أن يفصلوا بين الفلسفة القانونية والفلسفة السياسية، وطبقوا الأساليب التاريخية والمقارنة في كتاباتهم السياسية، وظهرت فلسفة كومت الإيجابية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلى الكتاب بالمبادئ الإجتماعية وحاولوا أن يوحدوا علوم الإجتماع ويكونوا منها علمًا واحدًا عامًا.

تناول الكتاب بعد ذلك أثر الجغرافيا والعوامل الجوية والنظريات السياسية وتقدمها، وأسس كارل ريتر (Karl Ritter) في أوائل القرن التاسع عشر علم تأثير الجغرافيا، وكتب فيه بعده الكاتب الألماني فردريك راتزل (Friedrick Ratzel) (١٨٤٤-١٩٠٤) كتابة شائقة، وعنى السياسيون منذ ذلك الوقت بالحدود الجغرافية والموضع الجغرافي، وأثر العوامل الجغرافية في سير الطرق التجارية، والتوسع الإستعماري م-٥١

وبينوا خطر شأن العوامل الجوية والموارد الطبيعية في الشئون السياسية، وبحث الكتاب في الأيام الأخيرة في نظرية توزيع السلطة، وعارضوا نظرية الدولة القوية، ومالوا إلى مبدأ الحكومة اللامركزية، وطلبوا قواعد جديدة للإنتخاب والنيابة، وظهرت نظريات القومية والتوسع الإمبراطوري والدولية في العلوم السياسية، ويعني الكتاب في الوقت الحاضر بدراسة هذه العلوم دراسة نظامية على أساس المقارنة والإحصاء وبفضل هذه الأسس الجديدة ينتظر أن يتقدم علم النظريات السياسية تقدمًا عظيمًا.

٢ - النظريات السياسية واجهها في الوقت الحاضر:

عنى الكتاب في النظريات السياسية منذ العصور القديمة بإرتباط الظواهر الإجتماعية والإقتصادية والنفسية بالظاهرة السياسية، فكتب أرسطو طاليس في العوامل النفسية والإقتصادية وأثرها في السياسة، ودرس مكيافلي الزعامة والقيادة دراسة نفسية، وأبان هرنجتون خطر شان الملكية

والمقدرة العقلية في النشاط السياسي، وإعترف منتسيكو بضرورة مطابقة القوانين للأحوال الإجتماعية، وقرر هملتون أن حقائق الطبيعية البشرية هي المادة الأولى التي تعترف منها النظريات السياسية، وحلل كلهون الدور الذي تمثله الملكية والثروة في تكوين الأحزاب وتقييد إتجاهها وميولها.

كان للمحامين أثر عظيم في سير النظريات السياسية في أثناء القرن التاسع عشر، وكتب هجل وأستن في نظرية السلطة العليا وفي الشخصية القانونية للدولة، وإتسعت دائرة النظريات السياسية في الوقت الحاضر بفضل نظريات التطور التي قال بها داروين ومبادئ علوم النفس والإجتماع، وفي كتابة المشترعين الحديثين أمثال ديجوي وكراب وبوند وغيرهم يرى الباحث الإتجاه الحديث للعلوم السياسية ونظرياتها، ويميل الكتاب الآن إلى الرأي القائل إن التشريع الإجتماعي الإنساني أفضل وسيلة للتقدم الإجتماعي، وهذا يخالف الرأي القديم الذي كان يؤيد الرقابة الحكومية على كل شئون الدولة ومظاهرها المختلفة، ولا يؤيد الكتاب السياسيون الحركة الفكرية التي إمتاز بها القرن الماضي، وهذا الميل ظاهر في آراء أصحاب نظرية نظام نقابات العمال فأنهم لا يثقون بالطبقة المفكرة، ويقررون أن الدولة تستطيع أن تنمو وتتقدم من غير مجهوداتهم، وكذلك يكره المحافظون النظريات والمبادئ الفلسفية، ويعتمدون على الشعور والتقاليد.

تتجه النظريات السياسية أيضًا في الوقت الحاضر إلى مهاجمة سلطة الدولة وتقييد دائرة نفوذها. ويعد هذا الإتجاه رد فعل ضد إزدياد النفوذ

الحكومي في أثناء النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وضد نظرية تمجيد الدولة وتعظيمها التي قال بها هجل، وضد الإشتراكية الحكومية التي أيدها ماركس، ويعمل هذا الإتجاه على أحياء مذهب الحقوق الطبيعية ومبادئه، ويلقى معاضدة كبيرة من جانب أنصار نظرية الدولية الذين يعارضون فكرة القومية والمبادئ العسكرية ونظرية التوسع الإمبراطوري، و هم يريدون تقييد سلطان الدولة وسلطتها العليا تخلق نظام عالمي يشرف على كثير من المصالح التي لها صفة دولية، وتحاول الكتاب الذين يهاجمون سلطتها من الوجهة الداخلية أن يقللوا من شأنها، ويعظموا شأن الجماعات والهيئات المختلفة التي تتكون في داخلها، ويجد المؤرخون أمثال جرك ومتلند وفجس في تقدم نظم السياسة ونظرياتها مجالًا للتقليل من شأن السيادة المطلقة للدولة، ويطالب الإشتراكيون أمثال كول بالنظم الإشتراكية المؤسسة على نظرية توزيع السلطة العليا، ويؤكد علماء النفس ضعف النظام الموحد والسلطة المركزية، وينادون مع غيرهم من علماء القانون والإقتصاد بنظام اللامركزية وحقوق الهيئات والجماعات غير السياسية، ويطلبون لها حياة إستقلالية.

تتطلب النظريات السياسية بطبيعتها التوفيق بين كثير من المسائل التي تشغل بال المفكرين والباحثين، ويحاول الكتاب أن يوفقوا بين مطالب المتطرفين من أنصار الديمقراطية ومطالب المتطرفين من أنصار الأوتوقراطية، وبين المتطرفين من أنصار الفردية والمتطرفين من أنصار الإشتراكية الحكومية، وفي هذه المسائل تظهر نزعات النظريات السياسية المتضاربة، إذ يطلب أنصار الرقابة الشعبية في الدولة رفع القيود الإنتخابية والنيابية،

وتغيير نظام الوراثة إلى نظام الإنتخاب، وتوسيع سلطة المجالس النيابية المنتخبة إنتخابًا حرًا ودقيقًا، كما أنهم يطلبون تشريعًا شعبيًا بوساطة الإستفتاء العام، على حين يطلب الفريق الآخر توظيف الفنيين أصحاب الكفايات والخبراء والأخصائيين في الوظائف الحكومية، ويطلبون أيضًا عقد إمتحانات المسابقة لإختيار الموظفين المدنيين، وحصر المسئولية في الموظفين الإداريين الذين يشغلون الوظائف الرئيسية، وتعيين اللجان الإدارية للإشراف على سير الأعمال وإدراة الشئون. أما تطبيق علم النفس الحديث على السياسية فمعناه لفت نظر المفكرين إلى طبيعة الديمقراطية الفعلية، وإلى الأحزاب السياسية والزعامة السياسية.

للحركات التي يقوم بها أنصار الفردية وأنصار الإشتراكية أثر فعال في سير النظريات السياسية الحاضرة، فأنهم يطلبون توسيع نفوذ الدولة والسيطرة الحكومية في بعض ميادين العمل، على حين يطلبون تقييدها أو رفعها جملة في بعض الميادين الأخرى، وتتناقض النظريات الفوضوية مع النظريات الإشتراكية الحكومية تناقضًا كبيرًا، فيعتبر فريق الدولة أسمى نظام إجتماعي، ويؤكد خطر شأن سلطتها، ويعتقد أنها أفضل عامل من عوامل الرقي والتقدم البشري، أما الفريق الثاني فيبحث عن وسائط أخرى غير الدولة لإزالة المساوي الإجتماعية وإراحة البشر من شرها، وكذلك يرى الباحث تناقضًا كبيرًا في ميدان النظريات الدولية،إإذ يرى ميلًا قويًا لتنمية الروح القومية وصفة الوطنية عند الأفراد، والعمل على جمع شتات العناصر الأجنبية في الدولة وإدماجها في كتلة واحدة، والسعي للوصول إلى الحدود الجغرافية الطبيعية، ونشر التوسع الإمبراطوري ومد النفوذ

الإقتصادي بين الأمم الضعيفة، ثم يرى ميلًا معارضًا للميل الأول وهو السعي لتحقيق رقابة دولية فعلية، والعمل على إضعاف روح التوسع الإمبراطوري، ومساعدة القوميات الضعيفة لتنال الحقوق السياسية وتأمن شر الإعتداء من جانب الدول القوية.

إن المسائل الأساسية التي تبحث فيها النظريات السياسية الآن لا تختلف إختلافًا جوهريًا عن تلك التي كانت تبحث فيها منذ ألفين من السنين، فإن تقسيم الدول إلى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية مع إحتمال وجود نوع مختلط منها ظل قائمًا في أثناء كل هذه العصور، إذ كان العالم القدم يعتقد أفضلية الحكومة الأرستقراطية، وإعتقد العالم في أثناء القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث أفضلية الحكومة الملكية، أما النظرية الحديثة في وقتنا الحاضر فأنها تؤيد الديمقراطية وتعتقد أفضليتها. ولقد سعت النظريات السياسية في أدوار تطورها المختلفة أن تقضي على الفوارق بين طبقات الجماعة البشرية، وتفصل بين الدولة والحكومة وتعمل على خلق المبدأ النيابي في الحكم والمذهب التعاهدي بين الدول، وتتجه جهود المفكرين والساسة في الوقت الحاضر أن تعدل أسس الإنتخاب والنيابة، وأن تعترف بالوحدات الإقليمية في الدولة، وأن تجمع بين الرقابة الشعبية والإدارة الفنية التي يقوم بها الخبراء والأخصائيون.

عنى المفكرون أيضًا منذ القدم بتبرير السلطة السياسية وبالتوفيق بين السلطة العليا والحرية، فإعتقد الإغريق أن مدينة الولاية بصفتها جماعة بشرية هي الوحدة الإجتماعية الطبيعية التي تنطبق على العقل والمنطق،

وفيها دون سواها يصل الفرد إلى الحرية والتقدم إلى أقصى حد مستطاع، وعلى ذلك كانت سلطتها غير مقيدة، ووجب على الفرد إطاعتها من غير منازعة أو تردد، ثم جاء أبيقور وأتباعه وأيدوا الفردية ضد سلطة الدولة، وأكد الرواقيون خطر شأن الطبيعة وقانونها وخطر شأن العالم لا المدينة، وإعتنقت رومية الفكرة العالمية وآمنت بالقانون الطبيعي وقيدته بالسلطة المطلقة المستمدة من الشعب الروماني، وأحيت المسيحية والشعوب التيوتونية نظرية الفردية، وقرروا أن القانون الطبيعي يتفق مع إرادة الله وأن الحكام مفوضون من قبل الله، وفي نهاية القرون الوسطى أحييت نظرية القانون الطبيعي والحرية الطبيعية والمساواة بين أفراد البشر، وفقدت نظرية السلطة المقدسة خطر شأنها الأول، وفسرت الطبيعة بأنها العقل وإتخذت أساسًا للحكومة والسلطة، وإتخذ الكتاب في أثناء القرن الثامن عشر نظرية الحقوق الطبيعية أساسًا لنظرية الفردية، وظهر ميل شديد نحو الفوضى نتيجة لذلك، وفي القرن الماضي ترك الكتاب فكرة القانون الطبيعي وبحثوا عن أساس جديد للرقابة والسلطة، وحاولوا التوفيق بين السلطة المطلقة والفوضى التي نشأت عن الحرية الفردية غير المقيدة، ولجئوا إلى العقل والفضيلة والتطور التاريخي والوحدة القومية والنظرية العضوية ليبرروا بوساطتها تقييد الحرية الكاملة بعض التقييد.

أن تعقد الحياة الإجتماعية الحاضرة وسرعة التغيير والتطور في الأحوال والنظم السياسية ترفعان من شأن الباحثين في النظريات السياسية وتجعلان هذه النظريات أكثر ضرورة وأعلى مكانًا مما كانت عليه قديمًا.

الفهرس

المحتويات

الباب الثاني

الباب الثالث

الباب الرابع

البــاب الخامس

البــاب السادس

الباب السابع

الباب الثامن

الباب التاسع

الباب العاشر

الباب الحادي عشر

الباب الثاني عشر

الباب الثالث عشر

الباب الرابع عشر

الباب الخامس عشر

الباب السادس عشر

الباب السابع عشر

الباب الثاني والعشرون

الباب الثالث والعشرون

الباب الرابع والعشرون

الباب الخامس والعشرون